

كتاب

البصائر النصيرية في علم المنطق تصنيف الشيخ
الامام القاضي الزاهد زين الدين
عمر بن سم — لان
الساوى

﴿ تكملة للفائدة من هذا الكتاب وتسهيلا لتناوله على الطلاب قد كتب عليه
حضرة العلامة المفضل الشيخ « محمد عبده » المصرى تعليقات شريفة
وتحقيقات منيفة توضح مسالكه وتنور حواسكه وقد
أثبتناها بأزاعم واضعها من الكتاب فى ذيل
الصفائف بحروف صغيرة ﴾

قرّر مجلس ادارة الازهر بتاريخ ٥ رجب سنة ١٣١٦ ١٩ نوفمبر
سنة ١٨٩٨ أن يكون كتاب البصائر النصيرية بتعليقه من
كتب المنطق التى تدرس فى الجامع الازهر الشريف

(حقوق الطبع محفوظة لصاحب التعاليق المذكورة حفظه الله)

﴿ يباع بمحل حضرة السيد عمر الخشاب بالسكة الجديدة ﴾

﴿ الطبعة الأولى ﴾

بالمطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحمية

س ١٣١٦ هـ
م ١٨٩٨

(بالقسم الادبى)

كتاب

البصائر النصيرية في علم المنطق تصنيف الشيخ
الامام القاضي الزاهد زين الدين

عمر بن سهل

الساوي

م

تمت الفائدة من هذا الكتاب وتسهل التناول على الطلاب قد كتب عليه
حضرة العلامة المفضل الشيخ «محمد عبده» المصري تعليقات شريفة
وتحقيقات منيفه توضح مسالكه وتنور حواسكه وقد
أثبتناها بأزاء مواضعها من الكتاب في ذيل
الصفحات بحروف صغيرة

قر مجلس ادارة الازهر بتاريخ ٥ رجب سنة ١٣١٦ ١٩ نوفمبر
سنة ١٨٩٨ أن يكون كتاب البصائر النصيرية بتمالقه من
كتب المنطق التي تدرس في الجامع الازهر الشريف

(حقوق الطبع محفوظة لصاحب التعاليم المذكورة حفظه الله)

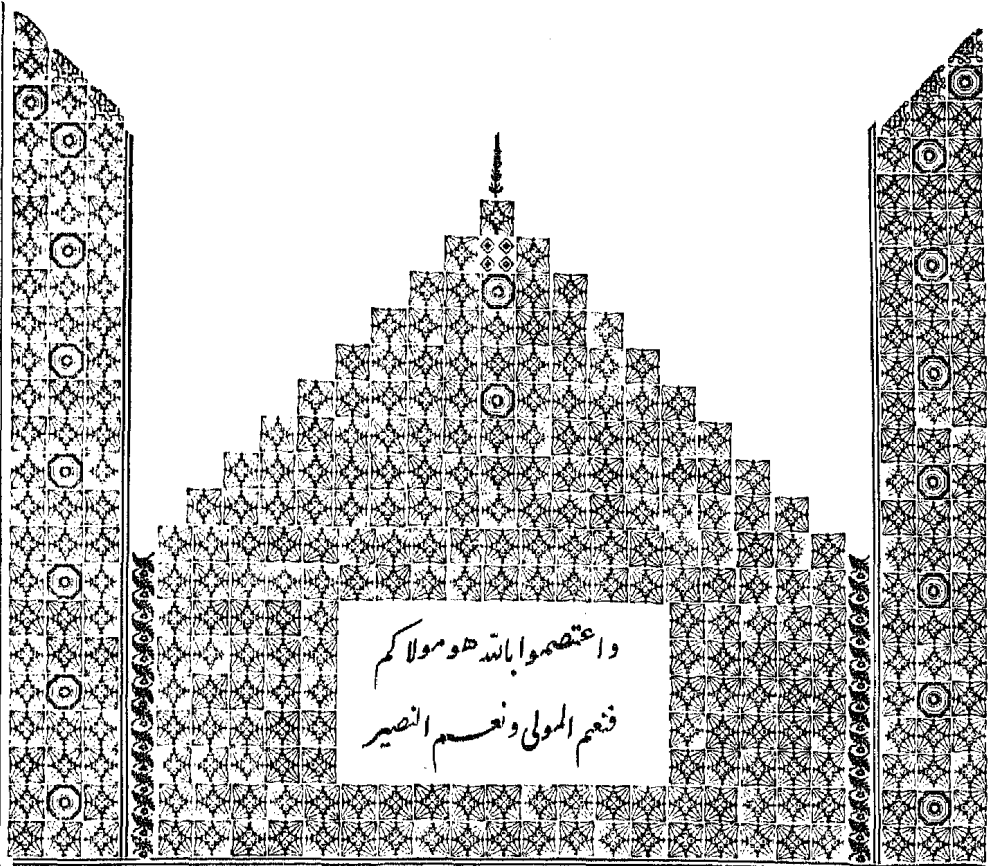
(يباع بمحل حضرة السيد عمر الخشاب بالسكة الجديدة)

الطبعة الأولى

بالمطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحمية

سنة ١٣١٦ هـ
م ١٨٩٨

(بالقسم الادبي)



واعظموا بالله هو مولاكم
فنعيم المولى ونعسم النصير

(بسم الله الرحمن الرحيم)

أما بعد حمد الله المنعم بهدايته والصلاة على محمد خير خلقه وعلى آله وعترته فقد كانت دواعي الهمة ومبادئ العزيمة تمقاضاً إلى الانتهاض للتقرب إلى مجلس مولانا الأجل السيد نصير الدين ظهير الاسلام

(بسم الله الرحمن الرحيم) الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد بن عبد الله وآله وصحبه ومن اتبعه قوالاه (وبعد) فقد رأيت وأنا في بيروت مدة أقامت بها سنة ١٣٠٤ من الهجرة كتاباً في المنطق يسمى البصائر النصيرية للإمام القاضي الزاهد زين الدين عمر بن سهلان السامري فنظرت فيه فإذا هو حاو مع اختصاره لما لم تحو المطولات التي بأيدينا من المباحث المنطقية الحقيقية وخالف مع كثرة مسائله من المناقشات الوهمية التي لا تليق بالمنطق وهو معيار العلوم من مثل ما نجد في المطالع وشروحها وعلومها وما كتب عليه ووجدته على ترتيب حسن لم أعهد فيه مما وقعت عليه من كتب المتأخرين من بعد الشيخ الرئيس ابن سينا ومن في طبقة من علماء هذا العلم فاستنسخت نسخة منه وبقيت عندي كغيرها من الكتب التي أنجلت النظر فيما يحتاج إليه طلبة العلم في الجامع الأزهر من الكتب التي تليق بالتوسطين منهم على إعادة النظر في الكتاب فقرأته كلمة كلمة فزادت قيمته في نفسي وعلت منزلته من رأيي فعرضته على حضرة مولانا الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر ومن حضر من أعضاء مجلس الإدارة فأعجبوا به ورأوا أنه من أفضل ما يهدي إلى الجامع الأزهر الشريف ليكون من الكتب التي تقرر دراستها في على أن الكتاب وإن كان جزئاً للعبارة صحيح القيمة الآن فيه ألفاظ وعبارات ومسائل اعتمدت في البيان بها على ما كان عليه أهل زمانه من درجة العرفان وهي اليوم تحتاج إلى شيء من الشرح والايضاح فاستخرت الله تعالى في وضع بعض تعاليق على ما رأيته محتاجاً إلى ذلك وأسأل الله أن ينفع به الطلاب ويجزل فيه الثواب

(١) تنقاضاً في أي تطلب مني والانتهاض إلى الشيء والنهوض والحركة إليه بمعنى

بهاء الدولة كافي الملك عين خراسان أبي القاسم محمود بن أبي توبة زاده الله عظم القدر وحسن
الذكر ونفاذ الأمر بجمع كتاب في بعض العلوم الحقيقية واهداء أفضل ما تناله قوى البشر وتنتهي
اليه غايات القدر^(١) بدر إلى أفضل أكرام العالم وأجل من تسمو اليه أعناق العزائم فيسكت قوى العزم
ويحل عرى الاجماع^(٢) مع الجزم قصور باع وضيق خطوى عن الانتهاض إلى فضيلة من الفضائل العلمية
لم^(٣) لك زمامها ولم يحدر لثامها ولم تسبر أغوارها ولم تستبين ظلماتها وأنوارها والنقرب إلى المستغنى
عن جدوى القرب يشوقه وجه الأدب الا اذا تداركه الاذن بالتحسين وتلقاه الرضا بحمل التزيين فلا
بحرم صرفنى الجزم عن امضاء ما شارفه العزم متطلعاً لتأشيد^(٤) بالاذن الصادر عن حضرته الشريفه
وسدته المنيفه الى أن اتصل بالخادم أمره العالى بحري ركاب في المنطق لا يردّه الا خنصار الى مضيق
الاخلاق ولا ينهيه التطويل الى متسع الامال فانتدبت لامتنال مرست^(٥) ومعه قوى العزيمة نافذ
الصريعة وأوردت من المنطق ما لا يسع طالب العلوم الحقيقية الجهل به مقتصر على إبانة طريق
اكتساب التصور والتصديق الحقيقيين اللذين هما الحد والبرهان والهداية إلى وجوه الغلط فيهما
دون الجدل والخطابة والشعر التي هي عن افادة اليقين المحض بعزل وسميته **البصائر النصيرية** 
تألف ولا بين ألقابه وتوصلا اليه بأساليب^(٦) به ولن يعرف قدر هذا الكتاب الا من طال نظره في كتب
المتقدمين بعين التأمل فيجد فيه عند تصفحه ايضاح ما غفلوه وتفصيل ما أجلوه وتنبيه على مواضع
غلطهم المتعلم التفتن لها عسا اذا ذهبت عليهم والله المستعان وعليه التكلان في أن يعصمنا من
الزلل والخلل في القول والعمل وهذا حين ما أفتح الكلام فيه بتقديم مقدمة مشتملة على فصلين
أحدهما في ماهية المنطق وبيان الحاجة اليه ومنفعته والآخر في موضوعه

(الفصل الاول)

(في ماهية المنطق ووجه الحاجة اليه ومنفعته)

الانسان في مبدأ الفطرة خال عن تحقق الاشياء وقد أعطى آلات تعينه في ذلك وهي الحواس الظاهرة
والباطنة فاذا أحس بأمر جزئية تنبه لمشاركات بينها ومباينات يتزع منها عقائد أولية صادقة لا يرتاب
فيها عاقل ولا تزول بوجه ما مثل أن الكل أعظم من الجزء وأن الاشياء المساوية لشيء واحد بعينه
متساوية وأن الجسم الواحد لا يكون في مكانين في آن واحد وعقائد أخر مساوية لهذه في القوة
كالحكم بأن كل موجود مشار اليه وإلى جهته وأن الأجسام لا تلتهاهي أو تنتهي إلى فضاء محدود

(١) القدر بضم ففتح جمع قدرة وقوله الى أفضل متعلق باهداء (٢) الاجماع الجزم العزم الذي لا ترد معه وحل عراء
نقض العزيمة والرجوع عن القصد (٣) لم يلك الخ أفعال مبنية للمجهول الاتسبتين ظلماته للفاعل (٤) لتأشير
الاذن الخ المشهور في كلمة تأشير على السنة العامة أن معناها وضع الاشارة والاشارة عندهم الرأي في اللفظ الموجز فيقال
أمر على الورق أى أبدي رأيه بالفظ قصير يشبه الاشارة وكل هذه الضرر وبمن الاستعمال في هذه المادة عامية لا يعرف لها
أصل في اللغة سوى أنه تحريف من أشار الى أمر فلا يصح حمل كلام المصنف على استعمال العامة بأن يفسر تأشير الاذن
بوضع اشارة الاذن فان علو عبارته بعيد ذلك والتأشير في اللغة تحديد أطراف الامنان ويستعمل امما الشول ساقى الجردة
والتأشير والمشارعة في رأس ذنبها كالتخليلين وهما الأثران والتأشير ما تعض به الجردة وكل ما لا لاسم من المعاني
يعطى ما يقوى معنى التحديد والتشخيص تأشير الاذن الصادر هو تحديده العزم وتشخيصه الهممة حتى تقطع الرأي في العمل
(٥) المرسوم المكتوب أريد منه هنا الامر والصريعة بمعنى العزيمة (٦) كأن الكتاب اذا نسب اليه وعنون باسمه
كان شيئاً من ناحيته فيتم وصل اليه بأسباب وصلات هي له ومنه وهي الكتاب نفسه

لا يتناهى لكنهما كاذبة يس (١) تبان كذبها بشهادة القضايا الأول كما سنبينه من بعد. وقد ترد في أمور بعد ادراك المحسّات وانتزاع القضايا منها وقد لا يجد الى الحكم الجزم في بعضها سبيلا وقد يجزم في بعضها بتصريف في هذه القضايا وتوصل منها اليه. وهذا التصريف قد يكون تارة على وجه الصواب وتارة على وجه الخطأ ولا يشد عن حكمنا هذا الا من أيدي بحسب صائب وقوة الهمة تربية الاشياء كما هي وتغنيه عن الفكر

فاذا انقسمت الاعتقادات الحاصلة للآ كثر في مبدء الامر الى حق وباطل وتصرفاتهم فيما الى صحيح وفاسد دعت الحاجة الى اعداد قانون صناعي عاصم للذهن عن الزلل يميز لصواب الرأي عن الخطا في العقائد بحيث تتوافق العقول السليمة على صحته وهذا هو المنطق

وانما احتيج الى تمييز الصواب عن الخطا في العقائد لتوصل بها الى السعادة الأبدية لأن سعادة الانسان من حيث هو انسان عاقل في أن يعلم الخير والحق أما الحق فلذاته وأما الخير فللعمل به وقد تواترت شهادة العقول والشرائع على أن الوصول الى السعادة الأبدية بهما. وإذا كان نيل السعادة موقوفا على معرفة الحق والخير والروية الانسانية قد يعثرها الزيف والعدول عن نهج السداد في السالوك الفكري على الاكثر فربما اعتقدت غير الحق حقا وما ليس بخير خيرا واستمرت على اعتقادها فخرم صاحبها السعادة الأبدية لما فاتته من ذلك الحق والخير والتميز بينهما وبين الباطل والشر وتختلف عن نيل النعيم الدائم في جوار رب العالمين فاذا لا بد لطالب النجاة من الهدى الى وجه التمييز بين الحق والباطل والخير الشر والطريق اليه بمعرفة القانون الصناعي الذي يقيمه الغلط في صواب النظر وإذا حققت الحاجة اليه فنشرح وجه غايته ومنفعته زيادة شرح فقول

الحاجة الى المنطق لدرك المجهولات والمجهولات إما أن يطلب تصورها فقط أو يطلب التصديق بالواجب فيها من نفي أو اثبات والتصور هو حصول صورة شيء عاقل في الذهن فقط مثل ما اذا كان له اسم فنطق به تمثيل معناه في الذهن مثل تمثيل معنى المثلث أو الانسان في الذهن دون أن يقترن به حكم بوجوده ما أو عدمه ما أو وجوده حالة أو عدمه حاله ما فانا قد نشك في وجود شيء أو عدمه فيحصل في ذهننا المعنى المذهوم من لفظه وأما التصديق فهو حكم الذهن بين معنيين متصورين بأن أحدهما الآخر وليس الاخر واعتقاده صدق ذلك الحكم أي مطابقة هذا المتصور في الذهن للوجود الخارجي عن الذهن كما اذا قيل الاثنان نصف الاربعة فصدقت كان ذلك حكما منك بأن الاثنين في نفسه نصف الاربعة كما حصل في ذهنك منه

وكل تصديق فينتج منه تصوران لا محالة وربعان يزيد عليه كما في قولنا الاثنان نصف الاربعة فان فيه ثلاث تصورات تصور الاثنين والنصف والاربعة ولكن الزيادة على تصورين غير واجبة وأما التصور فقد لا يفتقر الى تقدم التصديق عليه فلذلك يسمى العلم الاول

وبعض هذه المجهولات قد يكفي في دركها تذكرة وإخطارها بالبال فاذا اخطرت نبيه له فهو مجهول اذ ليس حاضرا في الذهن ولا به علم بالفعل بل بالقوة وأكثرها لا يكفي فيه التذكر بل انما تدرك بمعلومات سابقة عليها وترتيب لها مخصوص لأجله يتأدى الى العلم به هذا المجهول ولكل مجهول معلومات تناسبه فلمجهول التصور معلومات تصورية ومجهول التصديق معلومات تصديقية وتلك المعلومات إما أن

(١) يستبان معنى المجهول من استبان الشيء بمعنى أوضحه متعبدا قال صاحب القاموس «بنته بالكسر وبنته وتبينته وأبنته واستبينته وأوضحته وعرفته» وكل هذه الافعال تستعمل لازمة بمعنى وضع ومتعدي بمعنى أوضح

تكون حاصلها بالفطرة من غير تقدم معلوم هو سبب حصولها علم^(١) أو حاصلها بجمع معلومات أخرى سابقة عليها ولكن لا تتسلسل بل تنتهي لا محالة إلى معلومات حاصلها بالفطرة فالنطق مدفوع إلى النظر في تلك المعلومات وكيفية تأليفها وتأثيرها إلى هذه المجهولات المطلوبة

وقد جرت العادة بأن يسمى الأمر المؤلف من معلومات خاصة على هيئة خاصة مؤدية إلى التصور قولاً شارحاً نفسه حدّ ومنه رسم والمؤلف من معلومات خاصة على هيئة خاصة ليؤدى إلى التصديق حجة فتمه قياس ومنه استقراء وغيرهما وقد يقع الخلط في كل واحد من الأمرين أعني القول الشارح والحجة تارة من جهة المعلومات التي منها التأليف وتارة من جهة تأليفها وتارة من جهتهما فقصارى المنطق أن يعترفنا بالمعلومات المناسبة لمطالع مطلب وهيئة تأليفها المؤدية إليه وأنواع الخلط الواقع فيها فيحصل لنا العلم بالحد الحقيقى الذى يفيد تصور ماهية الشئ وبالشبيه به القريب منه الذى يسمى رسماً والفساد الذى لا فائدة في معرفته الاجتنابه وكذا يحصل علمنا بالقياس البرهانى الذى يفيد التصديق الحقيقى بالشئ وبالقريب منه الذى يسمى قياساً جديلياً والبعيد عنه الذى يسمى خطايياً والفساد الذى يسمى مغالطياً ونعرف ذلك لكي يجتنب والخيال يسمى شعرياً وهو الذى لا توقع تصديقاً اليقينة بل تخيلاً لا يؤثر أثر التصديق فيما يرغب فيه أو ينفر عنه

وربما يسئل فيقال إن تعرف المجهولات من المعلومات بالفكر العقلى مفتقر إلى قانون صناعى يقاس به فهـذا القانون فى نفسه من جملة الاقليات البينة المستغنية عن التفكير أو من جملة المعلومات الفكرية المفتقرة إلى قانون فان كان من القبيل الاول فليس يتغن عن تعلمه وان كان من القبيل الثانى فليس مفتقر الى نفسه ويشترط فى تعلمه تقدم العلم به وهو محال فجوابة أن ذلك العلوم منه ما هو بطريق استقراءها من معلومات سابقة عليها وترتيب لها خاص ومنه ما هو على سبيل التذكير والتنبية كما سبق والاوّل منه ما هو متسق منتظم يسهل التدريج فيه من الأوائل إلى الثانى والثالث ولا يعرض فيه الغلط الا نادراً كالعلوم الهندسية والعديدية ومنه ما ليس له اتساق يؤمن الغلط فيه كالعلوم الالهية والامور المتعلقة فى المنطق منها ما هو على سبيل التذكير والتنبية الذى لا يحتاج فيه الى قانون متقدم عليه ومنها ما هو على سبيل الوضع والتسليم كالكثير ما فى فاطية^(٢) ورياس ومنها ما هو على سبيل الاحتجاج واستفادة المجهول من المعلم وما كان من هذا القسم فهو من القبيل المنسق المنتظم المأمون وقوع الغلط فيه والخلاف الجارى فى المنطق بين أربابه انما هو بسبب الالفاظ المشتركة وذهاب كل فريق الى معنى منه ولو قدر انفاقهم على معنى له واحداً اختلقوا

فهـذا القدر كافى فى بيان ماهية المنطق ووجه الحاجة اليه ومنفعته ثم المنطق انما يفيد الفائدة المطلوبة منه اذا ارتاض الانسان باستعمال هذه القوانين المتعلقة فيه وأما معرفتها دون تعود استعمالها والارتياض بها فقليلة الغنة^(٣) ماؤها فائدة

(الفصل الثانى)

(فى موضوع المنطق)

موضوع كل علم هو الشئ الذى يبحث فى ذلك العلم عن أحواله التى تعرض له لذاته وتسمى تلك الأحوال

(١) عليها متعلق بتقدم أى من غير تقدم معلوم عليها هو سبب حصولها (٢) فاطية غورياس باب الكليات المعروفة بالقولات (٣) الغناء بالفتح والمد النفع

أعراضاً ذاتية وسلكاً تعرفها وإلتائين أن منتهى المنطق وقصاراه تعريف القول الشارح والجهة المطلقة
 أى على وجهه كلى قانونى عام غير مخصص بشئ دون شئ إذا عرف كذلك استغنى عن استئناف تعلم حد
 حدد وبرهان برهان بل انطبق حكمه المجرد عن المواد الخاصة على جميع الحدود والبراهين الخاصة
 فموضوع نظره إذن المعانى التى هى مواد القول الشارح والجهة المطلقة من حيث هى مستعدة للتأليف
 المؤدى الى تحصيل أمر فى الذهن وهذه المعانى هى المعقولات الثمانية ومعنى قولنا الثمانية هو أن
 ذهن الانسان تحصل فيه صور الاشياء الموجودة خارج الذهن وماهياتها ثم الذهن قد يتصرف فيها بأن
 يحكم ببعضها على بعض ويلحق ببعضها أمور ليست منها ويحذف بعضها عن عوارض خارجة عن حقيقةتها
 فتصرف الذهن يجعل البعض حكماً والبعض محكوماً عليه والتجريد والالحاق أحوال تعرض له هذه
 الماهيات الموجودة فى الذهن فالماهيات ومعقولات أولى وهذه الاحوال العارضة لها بعد حصولها
 فى الذهن معقولات ثانية وهى كون الماهيات محمولات وموضوعات وكليات وجزئيات الى غير ذلك
 مما تعرفه فاذا موضوع المنطق هذه المعقولات الثمانية من حيث هى مؤدية الى تحصيل علم لم يكن وأما
 المعقولات الأولى فالماينة نظريتها اذا حاول أن يطبق هذا القانون المنع على الحدود والبراهين الخاصة
 ويحاذيها بما فيها من ثبوتات الى هذه المعقولات الأولى التى هى ماهيات الاشياء الموجودة من مثل كونها
 جواهر وكليات وكيفيات وغير ذلك مما هى أجناس الامور الموجودة كما ستعرفها هذا اذا تعلم الانسان
 المنطق بفكرة ساذجة مع نفسه دون الاستعانة بعلم يخاطبه ويحاو له لو أمكن أما اذا جرى التعليم فيه
 على سبيل المخاطبة والمحاورة ولم يكن ذلك إلا بالفاظ صارت الالفاظ أيضاً منظورة فيها بالضرورة خصوصاً
 وفكر الانسان فى ترتيب المعانى قلما ينفك عن تحصيل الفاظها معها حتى كأن الانسان يباحى نفسه
 بالفاظ متخيلة اذا أخذ فى التروى والتفكير

ثم المعانى والالفاظ التى هى مواد الاقوال الشارحة والحجج مؤلفة ولا يحصل العلم بالمؤلف الا بعد
 الاطاعة بمفرده لا من كل وجه بل من حيث هى مستعدة للتأليف فلا جرم وجب علينا أن نعرف
 أحوال الالفاظ المفردة والمعانى المفردة من هذه الجهة أولاً ثم نعقبه بتعريف القول الشارح المفيد
 للتصور اذ التصور سابق على التصديق طبعاً فيستحق التقديم وضعاً ونقدم على هذا التعريف
 ما يحتاج اليه القول الشارح من التأليف ثم تتبعه بتعريف الحجج على أصنافها تقديماً لأنواع
 التأليف الواقعة فيها فيشتمل كتابنا هذا الوجه على ثلاث مقالات الأولى فى المفردات والثانية فى
 الاقوال الشارحة الموصلة الى التصور والثالثة فى الاقوال الموصلة الى التصديق

(المقالة الاولى فى المفردات وتشتمل على فنيين)

(الفن الاول فى الالفاظ الكلمية الخمسة ويشتمل على عشرة فصول)

(الفصل الاول فى دلالة اللفظ على المعنى)

قد بينا أن نظر المنطق فى المعانى ولكنه اذا اقتصر فى البحث عن الالفاظ وأحوالها وأقسامها على

(١) وستعرفها أى فى فن البرهان قرب آخر الكتاب (٢) يحتاج اليه القول الشارح من التأليف قد ذكر ذلك فى أول
 الفصل الاول من المقالة الثانية حيث قل القول هو اللفظ المركب الخ (٣) ثم تتبعه الخ لم يعقب المصنف الكلام
 فى القول الشارح بتعريف الحجج على أصنافها وانما قدم الكلام فى أجزاء القضية ثم فى القضية ثم فى المحصورات
 وغيرها ونحو ذلك مما تقدم عادة على الحجج ولم يتكلم عن تعريف الجهة الا فى الفن الثانى ولذلك قال هنا تقديماً لأنواع التأليف
 وكان الصواب لتطبيق العبارة على الفصيح أن يقول كما قال أولاً ونقدم على هذا التعريف الكلام فى أنواع التأليف الخ فإن
 قوله تقديم الخ لا يشأو بل مع تقديم الخ وهو غير معروف فى استعمال اللغة

ما تدعو الضرورة الى النظر فيها بسبب ما بين اللفظ والمعنى من العلاقة أغناه ذلك عن استئناف تعريف أحوال المعاني وأقسامها اذا الانفاط تحذوخذو المعاني فنعول

دلالة الالفاظ على المعاني من ثلاثة أوجه الاول دلالة المطابقة وهي دلالة اللفظ على المعنى الذي وضع له مثل دلالة الانسان على الحيوان الناطق ودلالة البيت على مجموع الجدار والسقف الثاني دلالة التضمن وهي دلالة على جزء من أجزاء المعنى المطابق له كدلالة الانسان على الحيوان وحده أو على الناطق وحده وكدلالة البيت على الجدار أو السقف الثالث دلالة الالتزام والاستتباع وهي أن يدل اللفظ على ما يباين به من المعنى ثم ذلك المعنى يلزمه أمر آخر لأن يكون جزء له بل صاحباً ورفيقاً ملازماً فيشعر الذهن بذلك الا لازم مثل دلالة السقف على الجدار والخلوق على الخالق والثلاثة على الفردية والانسان على الضحالك والمستعد للعلم وكأن هذا ليس دلالة لفظية بل انتقال الذهن من المعنى الذي دل عليه اللفظ بالوضع الى معنى آخر ملاصق له قريب منه والمستعمل في العلوم هي دلالة المطابقة والتضمن لدلالة الالتزام فانهم غير منحصرة اذ اللوازم قد يكون لها لوازم وهكذا الى غير نهاية

(الفصل الثاني)

(في اللفظ المفرد والمركب)

اللفظ المفرد هو الذي يدل على معنى ولا يدل جزء منه على شيء أصلاً حين هو جزء مثل قولنا انسان فان جزءاً منه وليكن «ان» مثلاً أو «سان» لا يدل على جزء من معنى انسان ولا على شيء خارج عن معناه حين جعل جزء لفظ انسان وكذلك عبد الله اذا جعل اسم لقب لا نعته باضافته الى الله تعالى بالعبودية فان جزءاً منه حينئذ لا يدل على شيء أصلاً وصار هذا الاسم في حقه كالشتركة تارة ينطلق لقصد التعريف فيكون اسماً مفرداً وتارة يراد للوصف فيكون مركباً ومن أوجب في هذا الحد زيادة تخصيص وهي أن لا يدل جزء منه على جزء من معنى (١) في الجملة لا اعتقاده أن بعض أجزاء الالفاظ المفردة ربما دلت على معاني غير أجزاء الجملة كعبد من عبد الله أو ان من انسان فان كل واحد منهما دل على شيء وان لم يكن جزء معنى الجملة فقد أخطأ لان دلالة اللفظ على المعنى ليست لذات اللفظ بل بالوضع والاصطلاح فتكون دلالتها تابعة لقصد المتلفظ و ليس بقصد المتلفظ ولا الواضع بوضعه أن يدل بجزء المفرد على شيء أصلاً حينما يجعله جزءاً فلا تكون له دلالة حينئذ البتة وأما المركب فهو الذي يوجد لسموعه أجزاء دل على أجزاء المعنى المراد بالجملة كقوله العالم حادث والحيوان ناطق وغلام زيد وستأتي تفصيله في المقالة الثالثة

(الفصل الثالث)

(في الكلّي والجزئي)

اللفظ المفرد الكلّي هو الذي معناه الواحد في الذهن يصلح لاشتراك كثيرين فيه كالانسان والحيوان بل الكثرة المحيطة بتسع متساوي الاضلاع (٢) بل الشمس والقمر فانهم ما كليان وان امتنعت الكثرة فيهما في

(١) معنى الجملة اراد معنى الجملة المعنى المراد من اللفظ ومن أوجب الزيادة قال المفرد هو الذي لا يدل جزءه على جزء معناه (٢) بل الشمس والقمر ذلك على ما كان بظنه المتقدم من أنه لا شمس الا تلك التي تضيء نهارنا ولا قمر الا ذاك الذي يضيء ليلاً أما اليوم فقد أظهر الاكتشاف شهوساً كشمسنا تضيء في عوالم كعالمنا وأقمارا كقمرنا تدور حول أجرام كارضتنا تنير ليلاً كما ينير البدر ليلاً فالشمس والقمر كليان يشتركان في كل منهما جزئيات موجودة خارجاً كالانسان والحيوان

الوجود لكن امتناع الكثرة لم يكن لعدم صلاحية معناهما الاشتراك بل لمانع خارج وقد اعتقد بعضهم أن لفظة الشمس إنما كانت كلمة بالنسبة إلى شمس كثيرة متوهمة فإن أراد بهذا أن اللفظ لا يكون كليا لم تتوهم شمس كثيرة تشترك في معناه حتى إذا لم تتوهم وعدمت الكثرة الوهمية لم يكن اللفظ كليا فليس كذلك بل اللفظ كلي وإن لم يتمثل في الذهن شمس كثيرة تشترك في معنى هذا اللفظ لأن كليته بسبب صلاحية الاشتراك الكثرة فيه لو كانت وإن لم توجد الكثرة لافي الذهن ولا خارج الذهن والجزئي هو الذي معناه الواحد لا يصلح لاشتراك كثيرين فيه البتة مثل زيد إذا أريد به هذا المشار إليه جملة لصفة من صفاته فإن المفهوم منه لا يصلح البتة للشركة فالفرق بين زيد والشمس مع امتناع الكثرة فيها في الوجود هو أنه يمكن أن تتوهم شمس كثيرة يصح وقوع لفظ الشمس عليها بالسوية فصلاحيه الشركة ثابتة مهما وجدت الكثرة الوهمية ولا يمكن توهم أشخاص كثيرة كل واحد منهم زيد بعينه فليس إذن معنى هذا اللفظ صلاحية الشركة بحال وهذا الفرق إنما هو بين زيد والشمس أما هذه الشمس وهذا الرجل جزئي كلفظ زيد وكذا كل ما اقترنت به الإشارة والجزئي يستعمل بمعنى آخر وهو أن كل واحد من المشتركات في معنى الكلي يقال له جزئي بالإضافة إلى الكلي والجزئي بهذا المعنى بغير الأول من وجهين أحدهما أنه بهذا المعنى مضاف إلى الكلي وبالأول غير مضاف والثاني أن الجزئي بهذا المعنى قد يكون كليا كالإنسان فإنه جزئي الحيوان ومع ذلك هو كلي وأما بالمعنى الآخر فلا يكون البتة كليا واعلم أننا لا نشغل بالبحث عن أحوال الجزئي بالمعنى الأول لأن الجزئيات غير متناهية ولو كانت متناهية أيضا متلا ما كانت بعيدا درا كهما ما نطلبه من الكمال العقلي لأن ادرا كهما لا يكون إلا حسيا أو حيا ليا لعقليا

(الفصل الرابع)

(في الموضوع والمحمول)

إذا حكمنا بشئ على شئ فقلنا أنه كذا فالحكم كونه به يقال له المحمول والمحكوم عليه يقال له الموضوع وليس من شرط المحمول أن يكون معناه معنى ما حمل عليه أي الموضوع إذ لو كان كذلك لم يصح الحمل إلا في الأسماء المترادفة وهي الألفاظ المختلفة الموضوع لمعنى واحد مثل قولنا الإنسان بشر بل من شرطه أن يكون الحمل صادقا وإن لم تكن حقيقة المحمول حقيقة ما حمل عليه فإذا قلنا الإنسان ضحك فلا نفي به أن حقيقة الإنسان حقيقة الضحك بل نفي أن الشئ الذي هو إنسان وله صفة الانسانية هو أيضا ضحك وله صفة الضحائية سواء كانت حقيقة في نفسه المحمول أو الموضوع أو أمرا ثالثا غيرهما أما حقيقة الموضوع فنقول الإنسان ضحك وأما حقيقة المحمول فنقول الضحك إنسان فإن الشئ الذي هو الضحك حقيقة الانسانية وأما حقيقة ثالث غيرهما فنقول الضحك كاتب والغرض من هذا الفصل هو أن المحمول يكفي بكونه صادقا على الموضوع ولا يطلب أن تكون حقيقة الموضوع حقيقة الموضوع وأما هذه الأقسام الثلاثة التي ذكرناها فتعرفها بعد فصول نورد ههنا إن شاء الله تعالى

(الفصل الخامس)

(في قسمه الكلي إلى الذاتي والعرضي)

إذا عرفت أن الكلي المحمول على الشئ قد يكون حقيقة الشئ وقد يكون أمرا آخر واقعته فليست أقسامه على التفصيل فقول اللفظ المحمول إما أن يكون ذا معنى حقيقة الشئ أو على صفته وأعني

بالصفة ما هو كالجسم والابيض بالنسبة الى الانسان لا كالبياض والجسمية فان مثل البياض لا يكون محمولا على الانسان الا بالاشتقاق أي يشتق منه له اسم كالبياض ويحمل عليه كاسمين بعد والصفة المحمولة إما أن تكون داخلية في ذاته يلتزم منها ومن غير هاتين الذاتين وتسمى مقومة ذاتية أو لا تكون داخلية في ذاته (١) بل توجد بعده وتسمى عرضية فلهما يلزم الذات ويخص باسم العرضي اللازم وان كان المقوم أيضا لازما ومنهما يفارق ويسمى العرضي المفارق فالمحمولات هي هذه الدال على الماهية والذاتي المقوم والعرضي اللازم والعرضي المفارق ولنعرّف كل واحد منهما ثم لنبين أن الدال على الماهية هل هو مندرج تحت الذاتي بحيث يكون الذاتي عاماله ولغيره أم هو خارج عنه لا يندرج عليه اسمه

(الفصل السادس)

(في تعريف الذاتي)

الذاتي هو الذي يقتصر اليه الشيء في ذاته وما هيته مثل الحيوان للانسان فان الانسان لا يتحقق في ماهيته إلا أن يكون حيوانا وكذا البياض لا يتحقق في نفسه إلا أن يكون لونا وأما ما يقتصر اليه الشيء في وجوده لا في ماهيته فليس بذاتي مثل كون الجسم متناهيًا وكون الانسان مولودا فان الجسم لا يقتصر في جسيته الى أن يكون متناهيًا ولا الانسان في انسانيته الى أن يكون مولودا ولذلك يمكن أن يسلب التناهي والولادة عن الجسم والانسان في التصور فيتصور جسم غير متناه وانسان غير مولود ولا يمكن أن يتصور انسان ليس بحيوان وهذا وان لم يكن فرقًا عامًا بين الذاتي ومالم ليس بذاتي فان مما ليس بذاتي ما يمنع سلبه عن الشيء لكنه فرق بين هذه الأمثلة وقد قنع بعضهم بهذا القدر في تعريف الذاتي فقال الذاتي هو الذي لا يمكن رفعه عن الشيء وجودا ووقتها وهذا غير كاف في تعريف الذاتي عن غيره فان من اللوازم ما لا واسطة بينه وبين الشيء بل يلزمه لذاته كما تعرفه ومثل هذا يمنع رفعه عن ملزومه مع استتبات الملزوم وجودا ووقتها فان الذاتي يختص بزيادة على هذا القدر وهي أنه مع كونه معقولا للشيء يمنع الرفع عنه يسبق تصوره على تصور ما (٢) وذاتي له وبين هذا أن كل شيء له ماهية ملتبسة من أجزائها فاعلموا جد في الاعيان اذا كانت أجزاؤها موجودة حاضرة معها وحضور أجزائها هو وجودها أولا وبقاؤها مادام الشيء باقيا واذا لم توجد في الاعيان إلا على هذا الوجه وهذا هو تقدم الأجزاء عليه تقدم ما بالذات لا بالزمان فكذلك لا توجد في الأذهان إلا على وفق وجودها في الاعيان اذا علم صورة في الذهن مطابقة للأمر الموجود فتكون الأجزاء سابقة في التصور كما هي في الوجود فاذا أخطرت الماهية بالبال وأخطرت أجزائها التي التأمت منها لم يمكن أن تعقل الماهية إلا وتكون أجزاؤها معقولة أولا مثل الحيوان والناطق الذين هما داخلان في ماهية الانسان فلا يمكن أن يعقل الانسان إلا وقد عقل أولا الحيوان والناطق نعم ربما لم يكن مفسلين في الذهن وليس كل ما لا يكون مفصلا لا يكون معلوما فكثير من المعلومات ليس مفصلا وأما اللوازم فلا يسبق تصورها على تصور الشيء بل اذا تم تصور الشيء تصور لزومها تابعة بآه في الوجود أو الماهية

(١) بل توجد بعده أي لا يعتبرها العقل ثابتة للماهية الا بعد تمامها كالكتاب بالقوة للانسان فان قابلية الكتابة تنبئ بنبته العقل للانسان بعد اعتباره حيوانا متفكرا بالقوة أي ناطقا ولا يمكن أن يتقدم وصف الكتاب بالقوة في التعقل على شيء من الحيوانية أو التفكير بالقوة فانهما المنشأ لكل استعداد تصور للانسان وكل استعداد يرجع اليهما أو الى أحدهما

(٢) مع استتبات الملزوم مرتبط بامتناع الرفع أي لا يمكن تعقل رفعه مع تعقل ثبوت الملزوم تعقلا صحيحا

(٣) ما هو ذاتي له أي يسبق تصور سابقا ذاتيا على تصور الماهية التي هو ذاتي لها فامفسر بالماهية وهو مفسر بالذاتي

فلا ذاتي أو صاف ثلاثة يشاركة بعض اللوازم في اثنين منها (الاول) أن الذاتي اذا خطر بالبال وأخطر ما الذاتي ذاتي له بالبال علم وجود الذاتي له لا محالة بحيث يمنع سلبه عنه وبعض اللوازم أيضا كذلك (والثاني) أن الذاتي متقدم في التصور على ما هو ذاتي له وهذا هو الوصف الذي لا يشاركة فيه شيء من اللوازم وهي الخاصة التي لا يشاركة فيها شيء من اللوازم (والثالث) أن لا يكون مستفاد الشيء من غيره فليس الانسان حيوانا لعله جعلته حيوانا بل لذاته هو حيوان اذ لو كان لعله لا يمكن فرضه انسانا غير حيوان عند فرض عدم العلة وليس هذا مصيرا الى أن الحيوان وجد لذاته من غير علة أو وجدته كلابل المراد أن شيئا لم يجعل الانسان حيوانا نعم الذي جعل الانسان فقد جعل الحيوان بجعله الانسان لأن الانسان حيوان ما فاحداثه لإحداث حيوان ما أما أن يقال جعل الانسان ثم أفاده الحيوانية فلا اذ تكون الانسانية متقدمة دون الحيوانية ثم تكون الحيوانية واردة عليه (١) من خارج وهو محال وهذا الوصف أيضا مما تشرك فيه اللوازم التي تلزم الشيء لما هيته لا في وجوده مثل كون الثلاثة فردا أو المثلث مساوي الزوايا قائمتين فليست الفردية موجودة لعله أفادتها بل الثلاثة في نفسها وما هيته لا تكون الافردا فإذا وجدت علة ثلاثة فقد وجدت فردا لأنهم أوجدت الفردية للثلاثة ففرق بين أن يوجد شيئا وبين أن يوجد له شيء فان مقتضى قولنا يوجد له شيء أن يوجد ذلك الشيء دون هذا الامر ثم يفيد (٢) أن بعد ذلك الامر فقد عرف بهذا التحقيق أن من اقتصر في تعريف الذاتي على امتناع الرفع وجودا وبوجه ما لم يف بتمييز الذاتي عن بعض اللوازم

وهنا بحث لفظي وهو أن لفظ الذاتي هل يشمل الدال على الماهية والمقوم أم يختص بالمقوم فلا يكون الدال على الماهية ذاتيا وذلك لأن الذاتي يدل على شيء له نسبة الى الذات وانما ينسب الى الشيء غيره لان نفسه وذاته والماهية هي الذات لا غيره فحال نسبتها الى الذات فلا يقع اذن اسم الذاتي عليها فلا يكون الانسان ذاتيا للانسان بل الحيوان والناطق ذاتين له لكن الاستعمال اللغوي وان كان يمنع تناول الذاتي للدال على الماهية فالمنطقيون يستعملون هذه اللفظة بوضع مان مصطلح عليه فيما بينهم وهو أن كل شيء تكون نسبته الى جزئياته المعروضة لعمانه نسبة لوجوده لارتفاعها ارتفاع ذلك الشيء الجزئي لأن الجزئي يرتفع أولا بل الكلي هو الذي يرتفع أولا فيرتفع بسبب ارتفاعه الجزئي فذلك الكلي ذاتي بالنسبة الى هذا الجزئي سواء كان حقيقة ذات الجزئي أو صفة بفتة رالها في ذاته ونسبة الانسان الى الأشخاص التي تحته مثل زيد وعمر هي هذه النسبة فهو ذاتي لها وان كان دال على ماهيتها أيضا فاذن الذاتي أهم من الدال على الماهية يشتمل عليه اشتمال العام على الخاص

(الفصل السابع)

(في العرضي)

العرضي يتقسم الى لازم ومضارق واللازم ما أن يلزم الشيء في ماهيته أولا من خارج وما يلزمه في ماهيته قد يكون بينهما وبين الشيء وسط وقد لا يكون وسط وأعني بالوسط ما يلزمه اللازم أولا ثم سببه يلحق الشيء فالأوسط بينهما وبين الشيء يكون بين اللزوم له فيمتنع رفعه عنه في الوهم وان لم يكن ذاتيا فلا تغتر بقولهم إن الذاتي هو الذي يتنع رفعه عن الشيء وليس بذاتي فلا يتنع رفعه فان مثل هذا اللازم ليس بذاتي مع امتناع رفعه عن الشيء وجودا ووهميا ومثاله كون الثلاثة فردا وكون الانسان مستعدا لقبول العلم وماله وسط فيمتنع رفعه أيضا اذا علم وجوبه ولزومه من جهة ذلك الوسط اللهم الا اذا

(١) واردة عليه أي على الانسان (٢) من بعد بضم الدال أي من بعد إيجاد دون هذا الامر وقوله ذلك الامر مفعول يفيد

لم يعلم بعد لزومه بسبب ذلك الوسط وهذا مثله (١) لكون المثلث مساوي الزوايا قائمتين وأما اللازم
بسبب أمر خارجي فنسب الاسود للنجمي والذكور والانثى للحيوان والابيض للظائر المسمى ققنسا (٢)
ومثل هذا قد يفارق الشيء وهو ما مع بقائه الشيء بهينه في الذهن وأما العرضي المفارق فينقسم الى
سريع الزوال كحمرة الخجل وصفرة الوجبل والقيام والقعود والى بطيئه كالشباب والى سهله
كغضب الخليم والى عسره كعلم الخليم

(الفصل الثامن)

(في الدال على الماهية)

قد عرفت انقسام المحمول الى الذاتي والعرضي وانقسام الذاتي الى الدال على الماهية وغير الدال عليها
فلندكر آراء الناس في الدال على الماهية ثم نتبعه بذكر أصنافه

واعلم أن الدال على الماهية هو اللفظ الذي يجاب به حين يسئل عن الشيء أنه ماهو أي ما حقيقة
والصالح لهذا الجواب هو اللفظ المطابق لمعناه المتضمن لجميع ذاتياته أو القول الدال هذه الدلالة
وستعرف القول بعد هذا مثال الاول قولك في جواب من سأل عن الانسان بما هو إنه انسان فهو
لفظ مفرد دال على كمال معناه وحقيقته بالمطابقة وعلى جميع ذاتياته بالتضمن ومثال الثاني قولك في
جوابه إنه حيوان ناطق فهذا القول يدل بالمطابقة على الحيوانية والنطق اللذين هما جزأ معنى الانسانية
وبالتضمن على جميع الذاتيات الداخلة فيهما فأما إذا أتيت بقول دال على جميع الذاتيات بالمطابقة فلم
تعد في الجواب عن التعريف لولا استتكرام مثل هذا الجواب عرفا وذلك مثل أن تقول في مثالنا إنه
جوهر ذو ابعاد ثلاثة متنفس نام معتد مولى احساس متحرك بالارادة ناطق

وبعض من تقدم كأفضل (٣) المتأخرين زمانا اكتفي في تعريف الدال على الماهية بأنه الذاتي المشترك
وهذا التعريف لا يطابق هذه اللفظة لا بالوضع اللغوي ولا بالوضع المنطقي أما الوضع اللغوي فهو أن
الطالب بما هو أغا يطلب حقيقة الشيء وماهيته ولا تتم حقيقة الشيء بذاتي مشترك بينه وبين غيره بل به
وبما يخصه أيضا أن كان له أمر خاص ذاتي دون مشاركة فكيف يجوز الاقتصار في الجواب على الذاتي
المشترك الذي ليس كمال حقيقة الشيء بل لا بد من لفظ يتضمن جميع ذاتياته المشتركة والخاصة وأما

(١) مثل كون المثلث مساوي الزوايا الخ فان هذا لازم للمثلث يمنع انفسكا كعنه لكن بوسط وهو كون كل مثلث قائلاً
لان يقام على أحد أضلاعه خط عمودي يتصل باحدى زواياه فيحدث عن جانبي ذلك العمودي زاويتان قائمتان وهما يختريان

كل المثلث



(٢) ققنسا وجد مضموطا في النسخة التي بيدي بعض القاف الاولى وسكون القاف الثانية وضم النون التي قبل السين
ولم أجعل هذا اللفظ ذكرافي هجمات اللغة التي أمكن الاطلاع عليها لا في مطولاتها ولا في مختصراتها ولا فيما استدركه
بعض الباحثين في العربية من الغربيين ولم أجده أيضا في كتب حياة الحيوان العربية ولكني ذكرت أحد المطلاعين
على اللغة اليونانية واللاتينية للمعهد في علماء العرب من نقل الالفاظ العلمية من اليونانية الى العربية بنوع من
التعريب فأخبرني أنه يوجد في اليونانية كلمة كيكنوس Kyknos وهي في اللاتينية تسيغنوس Cynos
وهي بالفرنسية سيغني Cygne ومعنى هذه الالفاظ جميعها في اللغة العربية البلسون أو مالك الحزين وهو طير
ماء أبيض ذكره صاحب حياة الحيوان في مالك الحزين ونقل ما نقل في شأنه عن الجوهرى وابن برى والتوحيدى وبه
يضرب المثل عند الغربيين في صفاء البياض ورقته فحققت من ذلك أن المصنف عرب اللفظ اليوناني الى ققنسا وعلى هذا
يكون الصواب في ضبطه كسر القاف الاولى والله أعلم

(٣) أفضل المتأخرين زمانا هو أبو علي بن سينا يدل على أنه مراده ما سيأتي يذكر في باب التناقض

الوضع المنطقي فهو أن المتطمين توافقا فيما بينهم على أنه لا يجاب عن ماهو بأشياء يسهون بها فصول الأجناس وهي كما تعرفها بعد ذاتيات مشتركة لكن الذاتي المشترك وان لم يكن دال على الماهية ولا مقولا في جواب ماهو فهو داخل في الماهية ومقول في طريق ماهو وفرق بين المقول في جواب ماهو والمقول في طريق ماهو إذ كل ذاتي مقول في طريق ماهو لانه متضمن في الدلالة ولكن ليس وحده مقولا في جواب ماهو لما عرفت

وأما أصناف الدال على الماهية فتلاثة (أحدها) ما يدل بالخصوصية المحضة مثل دلالة الحيوان الناطق على الانسان وستعرف بعد أن هذه الدلالة هي دلالة الحد على المحدود (والثاني) ما يدل بالشركة فقط وهي أن تجمع أشياء مختلفة الماهيات مشتركة في أمور ذاتية لها ويستل عن ماهيتها المشتركة مثل ما إذا سئل عن انسان وفرس وثور ماهي فالذي يصلح للجواب هو الدال على كمال الماهية المشتركة بينها وهو الحيوان فأما ماهو أعم من الحيوان مثل الجوهر والجسم فليس بكامل الماهية المشتركة بينها وما هو أخص منه مثل الانسان والفرس والثور فينطوي كل لفظ منه على خصوصية زائدة على ما فيه الاشتراك ولا يكون مطابعا للسؤال بل زائدا عليه وأما ماهو مثل الحساس والمتحرك بالارادة وان كان كل واحد منهم ماسا بالحيوان حتى إن كل ماهو حيوان فهو حساس وكل ماهو حساس فهو حيوان فليس يصلح للدلالة على ماهيتها وذلك لان الحساس إنما يدل بالوضع اللغوي على شيء ماله حس فقط وليس له دلالة على الجسمية لا بطريق الالتزام وهو شعور الذهن بأن الحساس لا يكون في الوجود إلا جسيما وليس هذه دلالة لفظية بل انتقال الذهن بطريق عقلي من معنى الى معنى ومثل هذا الانتقال والاستدلال مهجور في الدلالات اللفظية اذ لو كان معتبرا لكان اللفظ الواحد دالا على أشياء غير متناهية فان انتقال الذهن غير متناهية وليس للمنطقيين في أمثال هذه الالفاظ وضع آخر غير الوضع اللغوي وأما الحيوان فهو موضوع للجسم المتشفس المغتذي النامي المولد الحساس المتحرك بالارادة لا يشذ عن دلالته شيء مما وهذه جملة الذاتيات المشتركة بين الانسان والفرس والثور فليكن الحيوان هو الدال على ماهيتها (وأما الثالث) فهو ما يدل بالشركة والخصوصية أيضا مثل ما إذا سئل عن جماعة هم زيد وعمر وخالدهم كان الجواب انهم أناس وكذلك إذا سئل عن زيد وحده ماهو لأن يقال من هو كان الجواب إنه انسان فان ماهية زيد وحده هي الماهية المشتركة بينه وبين غيره من آحاد الناس وما يفضل في زيد على الانسانية فهي إما عوارض نظرا عليه وتزول أو لوازم صميمته من أول تكونه لا فتران أمور عارضة عما دونه التي منها خلق أو طرباها في رحم أمه يمكن في الوهم تقدير عدمها وعروض أضدادها في مبدأ الخلقة ويكون هو بعينه ذلك الانسان وأما نسبة الانسانية الى الحيوانية فليست على هذا النحو اذ لا يمكن أن يقدر بقا ذلك الحيوان بعينه مع تقدير زوال الانسانية وحصول الفرسية بل ذلك الحيوان في الوجود هو ذلك الانسان وما يليق بفهم المبتدئ في هذا الموضوع هو أن ذلك الحيوان الذي هو الانسان إنما تكونه من مادة وصلة جنسية فاما أن يتم تكونه منهما فيكون ذلك الانسان بعينه أو لا يتم فلا يكون لذلك الانسان ولذلك الحيوان وليس يحتمل التقدير الآخر وهو أنه إنما يصير انسانا بالواحق تلحق مادته لو قدرنا عدمها وعروض أضدادها لتكون حيوانا غير انسان لانه لم يصير انسانا بسبب عرض

(١) وصورة جنسية أراد منها الصورة التي تحصل الجنس ليكون حقيقة بالفعل فقد قالوا ان الجنس لا يحصل في الوجود العقلي أو الخارجي بالفعل إلا بالفصل ولذلك قالوا ان الفصل مقوم للجنس فوجود بالفعل مستعد للحق الخواص به كإسباني للصنف ذكره في الفصل التاسع والعاشر من هذا الفن وعبرون من تلك الصورة التي بها يقوم الجنس فوطوباهتم حقيقة النوع بالصورة النوعية أيضا وانما هي المصنف صورة جنسية تخصها بالجنس حقيقة بالفعل كإسباني

في مادته المسماة (١) المستعدة للحيوانية هو الذي يقتضي كونه انسانا لو لم يكن هو لم يكن انسانا بل انما جعله انسانا عين ما جعله حيوانا لا بان جعله حيوانا ثم ألحق به الانسانية أو قرنها به أو غيره بل جعله اطيوانية هو جعله الانسانية أعني حيوانية زيدا وانسانيته ولئن اعتناص هذا الفرق على فهم المبتدئ واعتقد أن نسبة الذكور والانثى الى الانسانية كنسبة الانسانية الى الحيوان فكأن الانسان انما جعله انسانا عين ما جعله حيوانا لا بسبب آخر عرض في مادته كذلك انما جعله ذكرا عين ما تقدم فجعله انسانا فلتسأله في هذا المأل والنحل الذكور داخل في ماهية زيد حتى يكون الجواب انه انسان ذكرا أو رجل حين يسأل عنه بما هو فان تحقيق الامثلة ليس على المنطقي بل عليه اعطاء القاسون المتقدمين به في الامثلة واجراء حكمه فيها ان كانت على وفق موجه

(الفصل التاسع)

(في الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام)

قد بينا أن المقبول في جواب ما هو ما أن يكون مقولا على كثيرين مختلفين بالحقائق قولنا بحال الشركة أو يكون مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد فقط والاول يسمى جنسا والثاني يسمى نوعا وقد يسمى كل واحد من مختلفات الحقيقة المقول عليها الجنس أيضا نوعا مثل الانسان والفرس والثور المقول عليها الحيوان أيضا وليس اطلاق النوع في الموضوعين بمعنى واحد فان النوع بالمعنى الثاني مضاف الى الجنس وحده أنه الكلي الذي يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو بحال الشركة قولنا أوليا وبالمعنى الاول غير مضاف الى الجنس وحده أنه المقول على كثيرين مختلفين بالعدد فقط ولا يحتاج في تصوّره مقولا على كثيرين الى أن يكون شيئا آخر أعظم منه مقولا عليه ثم الجنس منه ما هو جنس ولا يكون نوعا بالمعنى الثاني تحت جنس آخر اذ لا ذاتي أعظم منه ويسمى جنس الاجناس وهو الذي ينتهي الارتقاء اليه ومنه ما هو نوع تحت ذاتي آخر أعظم منه هو جنسه فيكون جنسا بالنسبة الى ما هو تحته ونوعا بالنسبة الى ما فوقه وكذلك النوع منه ما هو نوع ولا ينقلب جنسا اذ لا يقال على ماهيات مختلفة الحقائق تحته ويسمى نوع الانواع وهو الذي ينتهي الانحطاط اليه ومنه ما ينقلب جنسا اذ تحته أمور مختلفة الحقائق يقال هو عليها قول الجنس على جزئياته فيترتب بهذه القسمة ثلاث مراتب للجنس وثلاث للنوع أما مراتب الجنس فهذه جنس عال ليس بنوع البتة وجنس متوسط هو نوع وجنس تحته أجناس وجنس سافل هو نوع وجنس ليس تحته جنس

(١) مادته المستعدة للحيوانية يريد المادة العنصرية التي خلق منها كما ذكر في بيان أن ماهية زيد وحده هي ماهية غيره فقد قال هناك «لا تفران أمور عارضة بمادته التي منها خلق الخ» ومعنى كون المادة مستعدة للحيوانية أنها قابلة للحياة كالواد العضوية التي تكون منها الانسان وغيره من الحيوانات فهذه المادة بعد أن تكون بالحياة حيوانا لا تكون انسانا بعوارض تعرض عليها بعد حيوانيتها فتكون تلك العوارض ذلك النوع الذي هو الانسان بل انها تكون انسانا كانت به حيوانا لا فصل بين الكونين ولا في التعقل الفعلي الحقيقي بل هما كون واحد حقيقي ويكتفيك لا يوضح ذلك أن تصرف أن الانسان مثلا نفسا واحدة وهو بهذا النفس حيوان وانسان معا يكون واحد

(٢) وقد يسمى الخ أي قد يطلق اسم النوع على الحقيقة باعتبارها مختلفة مع غيرها في القصول مشتركة معها في جنس يشتملها جميعا على أن يكون هذا الاعتبار اخلافا في التسمية ملاحظا في الاطلاق سواء اتحدت أفراد الحقيقة فيها أو اختلفت ومن هنا تحقق كون النوع بهذا المعنى مضافا لدخول النسبة الى الغير فيه وأعم من النوع بالمعنى الاول لانه لم يراع اتحاد افراده في الحقيقة

وأما مراتب النوع فهذه نوع عال هو نوع وجنس وجنس ليس بنوع اذ هو تحت جنس الاجناس الذي لا يتقلب نوعا ونوع متوسط هو جنس ونوع وجنس نوع ونوع سافل ليس تحت نوع وليس بجنس البتة وهذا السافل يقال له نوع بالمعنى الاول والثاني جميعا فهو كلي يقال على كثيرين مختلفين بالعدد فقط اذ ليس تحت انواع مختلفة وهذا معنى النوع الاول وهو كلي يقال عليه وعلى غيره جنس في جواب ما هو قول اوليا وهو معنى النوع الثاني لكنه باعتبار المعنى الاول وهو اضافته الى ما تحت يقال له نوع الانواع ولا مخالفة بين هذا وبين المعنى الثاني الا بالعموم والخصوص كالخالف (١) الفقه بين الانسان والحيوان

والمثال المشهور لهذه المراتب هو ان الانسان نوع والانواع وجنسه الحيوان وجنس الحيوان الجسم ذوالنفس وجنس الجسم ذى النفس الجسم وجنس الجسم الجوهر فالجوهر جنس الاجناس كما ان الانسان نوع الانواع والحيوان جنس سافل اذ ليس تحت جنس وهو نوع بالنسبة الى ما فوقه والجسم نوع عال اذ ليس جنسه نوعا وهو جنس بالنسبة الى ما تحته والجسم ذوالنفس متوسط بينهما فهو جنس تحت جنس ونوع فوقه نوع

وأما ما ليس بدال على الماهية من قسمي الذاتي فلا يجوز ان يكون اعم الذاتيات المشتركة والا (٢) ان مقولا على المشتركات فيه في جواب ما هو فيجب ان يكون إما مساويا لما هو الجنس الاعلى أو أخص منه فيصالح اذن التميز الذاتي عما يشارك الموصوف به في الوجود أو في جنس ما لان كل خاص اتصف به هذا الا اعم امر تميزه عما يتصف به اذا كان مشاركا له في امر عام ولذلك يصلح ان يكون جوابا لسؤال الطالب للتمييز وهو لفظ «أى» فان الاى يطلب به تمييز الشئ عما يشاركه في امر عام لهما مثل ما اذا قيل الانسان أى حيوان هو كان ذلك طلبا للتمييز عن المشاركات في الحيوانية لجوابه الامر الذي يخصه دون غيره من الحيوان كالناطق أو الضاحك أو غيرهما من الخواص ذاتية كانت أو عرضية فان الاى لا يتعين الذاتي لجوابه الاعلى اصطلاح بعض الناس ولا مشاحة معهم فيه وكما لا يتعين الذاتي لجوابه كذلك لا يتعين طلب التمييز به عن المشاركات في أم (٣) ذاتي بل في كل عام حتى في الشيئية المطلقة أو الوجود مثل ما اذا قيل الخنزير أى شئ هو أو أى موجود هو وحينئذ يكون الجواب عما هيته لانه يطلب بهذا السؤال ما له في ذاته بعد الشيئية والوجود وذلك ماهيته فتكون لفظه أى شئ هو أو أى موجود هو أى ما هو سوى الشيئية والوجود هذا اذا قرن أى بلفظة الشئ أو الموجود أما اذا قرن بغيره من الامور العامة كان المراد طلب تمييزه عن مشاركه في ذلك العام فكل مميز صالح لجوابه وان لم يكن ذاتيا وهذا القسم من الذاتي الذي ليس بدال على الماهية مميز لا محالة فكان صالحا لهذا الجواب وقد يسمى باسم الفصل وان كان كل مميز فصلا سواء كان ذاتيا أو عرضيا لكن المنطقيون

(١) كالمخالفة بين الانسان والحيوان فالعموم والخصوص بين معني النوع هما العموم والخصوص المطلق ولم يحفل المصنف بما يفرضونه من نوع بسيط يقال على أفراد المتفقين بالحقيقة وليس له جنس لبساطته أو نوع مركب من فصائل متساوين مما جاز أو ليس فوقه جنس لان كلا الفرضين مما لا تقع له في العمل بالقوانين المنطقية لان الحدود انما تكون للمركبات ولا يتصلها الى البسائط بالتمديد والمركب الذي لا جنس له مما يتخيل ولا يتحقق ولذلك حصص المناطقة الحد التام فيما ركب من جنس وفصل قريبين

(٢) كان مقولا على المشتركات فيه في جواب ما هو لانه اذا كان اعم ذاتي فكل ذاتي سواء أخص منه فيكون مقصدا له فتبين الاقسام في ذلك الاخص ولا يبقى لها اشتراك الا في هذا الاعم فيكون تمام المشترك بينهما في جواب ما هو

(٣) قوله في امر ذاتي من نعلق بالمشاركات أى لا يتعين ان يطلب بأى تمييز الشئ عما يشاركه في ذاتياته فقط بل يصح ان يطلب بها التمييز عما يشاركه حتى في الشيئية الخ

خصوا بهذا الاسم المميز الذاتي وحده أنه السكلي المقول على النوع في جواب أي ما هو في ذاته
 ﴿واعلم﴾ أن الفصل إذا اقترن بطبيعة الجنس فزعمها نوعاً فهو ذاتي لطبيعة الجنس كالنطق الذي يقوم
 الحيوان نوعاً هو الإنسان لكنه ليس ذاتياً لطبيعة الجنس المطلقة مثل الحيوان المطلق في مثالنا إذ
 الحيوانية المطلقة قد تنحل عن النطق ولا يتصور دخول الشيء عن ذاتياته بل هو ذاتي لطبيعة الجنس
 المختصة في الوجود التي هي حيوانية الإنسان دون حيوانية غيره من الأنواع فإن تلك الحيوانية إنما
 تقوم نوعاً حصلاً بالنطق فالنطق وإن كان ذاتياً للمقوم نوعاً الذي هو مركب من الحيوانية والنطق
 فهو ذاتي أيضاً للحيوانية المختصة دون اعتبار النطق معها إذ لو كانت ذاتية بالنسبة إلى المركب
 منه ومن الحيوانية فقط لم يكن بينه وبين العرضيات فرق فإن جميعها ذاتية بهذا الاعتبار إذا لم يماض
 ذاتي للجسم الأبيض إذا أخذ الجسم من حيث هو أبيض والضحك ذاتي للحيوان الصالح من حيث
 هو صالح

فقد عرفت بهذا أن اعتبار كون الفصل ذاتياً للجنس هو غير اعتبار كونه ذاتياً للنوع المقوم به فإن ذاتية
 بالنسبة إليهم على اختلاف أما بالنسبة إلى النوع فهو داخل في معناه وأما إلى طبيعة الجنس التي
 هي حصّة هذا النوع فغير داخل في معناها بل مقوم لها في الوجود فقط إذ لو لا الفصل لما تصور
 تقومها أصلاً

﴿واعلم﴾ أن طبيعة الجنس إذا تقومت بالفصل نوعاً استعدت بعد ذلك لما يلحقها من اللوازم
 والعوارض الغير الذاتية وقبل اقتران الفصل بذلك الجنس لا يتصور اقتران شيء من اللوازم التي تتبع

(١) فهو ذاتي للحيوانية المختصة دون اعتبار النطق معها الخ معنى كونه ذاتياً للحيوانية المختصة أنها لا تكون حصّة
 للنوع بالفعل بحيث تكون حقيقة محققة إلا بالفصل فهو ذاتي لها من حيث أنها لا تكون ذات حقيقة إلا بانضمامها إليها
 وإن لم يكن هو دخلاً في مفهومها وبعض القوم صرح بأن الفصل ملائمة لعلية حصّة النوع من الجنس فالنطق ملائمة
 فاعلة للحيوانية التي في الإنسان وزعموا أنهم فهموا ذلك من كلام الشيخ ابن سينا وهو وهم غير صحيح وخبط في فهم ما رواه
 من عبارات الشيخ وغيره في بيان مذهب افلاطون وأرسطو في وجود الجنس والنوع والفصل وليس موضع تفصيله في
 المنطق وإنما هو باب واسع من أبواب الحكمة الأولى يبين فيه هل للعقول الكلية وجود عقلي حقيقي مستقل عن
 الوجود الحسي وليس دونه في التحقق الوجودي وإن ذلك الوجود العقلي الحقيقي ينزل إلى الوجود الحسي في أفراد كل
 نوع وهو ما ذهب إليه افلاطون أو أن ذلك الوجود الحقيقي للكميات ليس الوجود الواحد واحداً وهو وجود الحصص
 في الأشخاص أو حصص الأجناس في الأنواع فكذلك قول أن النوع وهو الحقيقة إذا وجد في الخارج فخصه هو ذلك
 الوجود الخاص لا أمر آخر جعلها مخصصاً ببقية العوارض تلحقها بعد اعتبارها موجوداً بذلك الوجود دون أن يكون
 الوجود جزءاً منها كذلك تقول أن الناطق مثلاً هو الوجود الخاص للحيوان في الإنسان وبه صار نوعاً بدون أن يكون
 جزءاً من الحيوان فوجود النوع والجنس والفصول وجود واحد وهو مذهب أرسطو وهذا لا حاجة لبيان في المنطق
 ومع حرص المصنف على الابتعاد عن هذه المباحث الحكمية في المنطق فقد خاض في بعض ما خاض فيه والذي يحتاج
 إليه في المنطق للفرق بين الذاتي وغيره ما قاله الشيخ ابن سينا «إن الفصل يتفصل عن سائر الأمور التي معه بأنه هو الذي
 يليق أولاً بطبيعة الجنس فيحصلها ويرزها وانها (أي سائر الأمور) تلحقها بعد ما لقيها وأفرزها» وقول المصنف
 إذ لو كانت ذاتية بالنسبة إلى المركب منه الخ يريد به أن المركبات الاعتبارية كالجسم الأبيض يكون فيها العرض جزءاً
 من المركب مقوماً له من حيث هو مركب منه ومن غيره ومع ذلك لا يعد ذاتياً فكذلك جزئية الناطق للمركب منه
 ومن الحيوان وهو الإنسان ليست وحدهما كافية في الدلالة على أنه ذاتي له فلا بد لكونه ذاتياً من أمر آخر وهو تفصيله
 لخصّة الجنس في الوجود كما سبق ولو استغنى المصنف في الفرق بين الفصل وغيره بما ذكره الشيخ لبعده عما لا حاجة إليه
 (٢) حصّة هذا النوع الخ أي حصّة الجنس المحصلة في هذا النوع

ذلك النوع به بل جميعها تسخّر بمعنى تعرض بعد الفصل وهذا المتقوم بالفصل قد يكون نوعا آخر وقد يكون نوعا متوسطا كالحيوان المتقوم بالحساس الذي هو فصله وما هو مثل الحساس الذي هو فصل جنس الشيء فهو ذاتي مشترك لجميع الأنواع الواقعة تحت ذاك الجنس ومع ذلك لا يقال عليها في جواب ما هو باعتبار المنطقيين فتعرف به أنه ليس كل ذاتي مشترك مقولا في جواب ما هو والفصل وإن لم يكن ذاتيا مقوما لطبيعة الجنس المطلقة فهو مقسم لها فكل فصل فهو إذن بالقياس إلى النوع مقوم وبالقياس إلى جنس ذلك النوع مقسم وبالقياس إلى طبيعة الجنس المخصصة في الوجود أيضا مقوم فالجنس الأعلى الفصل المقسم دون المقوم والنوع الأخير المقوم دون المقسم وللمتوسطات المقوم والمقسم معا أما المقسم فما يقسمه ويقوم نوعه تحته وأما المقوم فما يقومه ويقسم جنسه إليه فهذه الثلاثة التي هي الجنس والنوع والفصل أقسام الذاتي

وأما العرض فاما أن يكون خاصا بنوع واحد دون غيره سواء كان لازما أو عارضا مفارقا وسواء عم جميع النوع أو لم يعم وسواء كان النوع أخيرا أو متوسطا ويسمى الخاصة ولكن أفضل الخواص ما هو اللازم العام لجميع أشخاص النوع وحدتها أنها كلمة مقولة على جزئيات نوع واحد قول غير ذاتي وهي مثل الضاحك والكاتب للانسان ومساوي الزوايا للقائمتين للثلاث وإما أن لا يكون خاصا بل يوجد لغيره من الأنواع سواء كان لازما لتلك الأنواع أو مفارقا وسواء عم جميع آحادها أو لم يعم ويسمى العرض العام وحدته أنه المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة قول غير ذاتي وهو كالأبيض للثلج والخص وكالمخجل للأنواع الحيوانات وهذا العرض غير العرض المستعمل مقابلا للجوهر الذي ستعرفه بعد فإن هذا قد يكون جوهر كالأبيض بالقياس إلى الانسان والثلج وهو عرض عام اذ هو كلي محمول على الثلج والخص وليس بجنس له ولا فصل ولا نوع ولا خاصة فلا بد من أن يكون عرضا عاما لأن الكلي لا يتخلو من أحده هذه الأمور الخمسة كما عرفت

(الفصل العاشر)

(في مناسبة هذه الخمسة بعضهم مع بعض)

واعلم أن الشيء الذي هو جنس ليس جنسا في نفسه ولا بالقياس إلى كل شيء بل جنسا للامور المشتركة فيه المقول هو عليها في جواب ما هو وهي أنواعه وكذلك النوع انما هو نوع بالقياس إلى الأمر الذاتي الذي هو أعظم منه وهو جنسه المتضمن لجميع ذاتياته التي تشارك فيها الأنواع الأخر والفصل فصل بالقياس إلى ما يميزه في ذاته والخاصة انما هي خاصة بالقياس إلى ما يعرض لطبيعته وحده وكذلك العرض انما هو عرض عام بالقياس إلى ما يعرض له لا وحده بل إذا أخذ مع غيره

وهو (٣) كما دققة لفظية يجب أن يثبت لها وهي أن المشتركة كانت في الجنس قد يمكن أن تؤخذ على وجه لا يكون الجنس بالإضافة إليها الأنواع كالحيوان إذا أخذ بالنسبة إلى هذا الحيوان المشار إليه دون

(١) وكذلك النوع الخ هذا هو النوع بالمعنى الإضافي أما بالمعنى المشهور فهو نوع بالقياس إلى الأشخاص التي تحته متفقة فيه مختلفة بالعدد فقط

(٢) إلى ما يميزه في ذاته أي إلى الماهية التي تميزه في ذاتها

(٣) وهي نادقيقة الخ حاصل ما فصله المصنف في الأمثلة أن كل كلي أخذته من حيث هو في شخص مع ملاحظة الشخص فيه دون ما داه فقد اعتبره من حيث هو خاصة بتحقيق بهذا الشخص وهو الوجود الخارجي فيكون حقيقة تحققت بهذا الوجود فتكون نسبتها إلى بقية الوجودات الخاصة هي نسبتها إلى هذا الوجود فتكون نوعا لا يختلف في أفرادها باختلاف الوجودات لا غير وهو من الأنواع الاعتبارية كالأخفى

أخذ النطق معه فانه يكون نوعاً بهذا الاعتبار لانه يكون مقولاً على كثيرين مختلفين بالعدد اذا لم يؤخذ معها النطق وغيره من الفصول التي للحيوانات الأخر وكذلك الفصل مثل الناطق اذا أخذ بالنسبة الى هذا الناطق غير مأخوذة معه الحيوانية فانه نوع لا فصل جنس وانما هو فصل لأشخاص الحيوان اذا اعتبر حيوانيتها وكذلك الضحك انما هو نوع أيضاً لهذا الضحك من غير أن يعتبر انساناً وانما هو خاصة لأشخاص الناس وكذلك الابيض لهذا الابيض من حيث هو أبيض مشار إليه نوع له وانما هو عرض عام للبلج والخص وغير ذلك مما هو موصوف بالابيض لهذا الابيض من حيث هو هذا الابيض وكما أن الجنس ليس جنساً لا حد جزئياته المأخوذة دون الفصل فكذلك ليس جنساً للفصل ولا الفصل نوعاً له ولا احتياج الى فصل آخر بل الفصل معنى خارج عن طبيعة الجنس المطلقة وكذا الجنس خارج عن معنى الفصل فان الناطق ليس هو حيواناً فانطق بل شئ ما دون ناطق وان كان يلزم أن يكون ذلك الشئ حيواناً كما عرفت وأما الحيوان ذو الناطق فهو الانسان الذي هو النوع ولو كان الحيوان داخلياً في معنى الناطق لكان اذا قيل حيوان ناطق فقد قيل حيوان هو حيوان ذو ناطق والجنس اذا قيل على الفصل فهو كما يقال العرض اللازم على المعروف له ونسبة الفصل اليه كنسبة الخاصة التي لا توجد في جميع النوع الى النوع لكن الفرق بينهما أن الفصل هو الذي يقترب بالجنس أو لافيقومه نوعاً موجوداً بالفعل مستعداً للحقوق الخواص به والخاصة والعوارض اللازمة تعرض بعد تقومه نوعاً لا اقتران الفصل بطبيعة الجنس

واعلم أن الفصل المنطقي للانسان هو الناطق لا النطق فان الفصل الكلي يحمل على النوع كما عرفت والنطق لا يحمل على الانسان الا بالاشتقاق وكذلك^(١) انه مع ذلك يسمى فصلاً بسيطاً والكليات الخمسة أيضاً على هذا المنهاج فالجنس هو ممثل الحيوان المحمول على جزئيه الذي هو الانسان لا الحيوانية وكذلك النوع هو ممثل الانسان لا الانسانية والخاصة مثل الضحك لا الضحك والعرض العام مثل الابيض لا البياض لان هذه هي المحمولات على جزئيات النوع التي هي زيد وعمر ولا النطق والضحك والحيوانية والانسانية والبياض واعلم أنه قد يكون شئ بالاضافة الى أنواع عرضاً عاماً وبلاضافة الى ما فوقها خاصة كالشئ فانه عرض عام بالقياس الى الانسان وخاصة للحيوان بل قد يمكن أن يكون شئ واحد جنساً ونوعاً وخاصة وعرضاً عاماً بالنسبة الى أشياء مختلفة كاللون فانه نوع من الكيف وجنس للسواد والبياض وخاصة للجسم وعرض عام للانسان والفرس

(الفن الثاني)

(في المعاني المفردة المدلول عليها بالالفاظ الكلية الخمسة ويشتمل على اثني عشر فصلاً)

(الفصل الاول)

نريد أن نبين في هذا الفن جملة الأمور التي تقع عليها هذه الالفاظ الخمسة المذكورة في الفن الأول التي معانيها في الذهن أجزاء المعاني المركبة التي تركيب الموصول الى درك الجهولات والمنطقيون حصروا الأمور في أجناس عشرة هي أجناس الاجناس وقسموا كل واحد منها الى أنواعه منطحين في القسمة الى درجة أنواع الأنواع التي لا نوع بعدها وينتوا خواص كل واحد منها والامور العامة لجمعها أو لعدة

(١) ولكنه أي الناطق يسمى فصلاً بسيطاً وان كان مشتقاً يحتوي مفهومه معنى مركباً لان الفصل ما بعينه الناطق لا مفهوم الناطق

منها وأن الالفاظ المفردة الكلمة لا تخرج بالدلالة عن شيء منها إلا أن أكثر البيان الذي يستعمل في هذا الفن هو على سبيل الوضع والتسليم لا على سبيل التحقيق فان البيان اللائق بفهم المبتدئ قاصر عن الوفاء بتحقيق مقصود هذا الفن بل لا يفي به الا نظر المنتهى الى العلوم الكمية المتدرب بكثير من النظريات وذلك لان ضرورة هذا العدد لا تبرهن في المنطق ولا كون كل واحد منها جنسا حقيقيا ولا كون كل واحد منها جوهر او بالبقية أعراضا بل يجب أن يقبل قبولا على سبيل التقليد وحسن الظن فان بيانه الحقيقي لا يتكلفه الا الناظر في العلم الكلي من علوم ما بعد الطبيعة وغرضنا من تقديم هذا الفن مع تعذرا الاستقصاء في بيانه بالنسبة الى فهم الشبان^(١) الذين أن تأنس طباعهم بأمثال هذه الكميات الخمسة ويسهل عليهم دركها بالنظر في نفس الامور فان ادراك القوانين مجردة عن المواد والامثلة ربما يستعصى على الطباع الغير المروضة فليكن هذا القدر من الفائدة منتهى طمعك في هذا الفن أما الفن الاول فضروري التقديم لكثرة نفعه وعموم فائدته بالنسبة الى تعليم الخبيج والاقوال الشارحة اذا الخبيج مؤلفة من مقدمات والمقدمة مؤلفة من مفردين بينهما نسبة أحد المفردين يسمى موضوعا والاخر مجحولا ولا بد من كلمة الموضوع ليدخل في العلوم ومن كون المحمول على نسبة من النسب المذكورة في الذاتية والعرضية ليدخل في البرهان الذي قصارى المنطق تعليمه والقسمه أيضا احدى الطرق الموصلة الى اقتناص العلم بالمجهول والقسمه الفاصلة هي التي للاجناس بفصولها المقسمة الى الانواع اللاحقة بها كي لا تقع طفرة من درجة الى غير التي تليها فيخل بالمتوسطات وقد تكون القسمه بالخواص والاعراض أيضا فعرفه هذه المفردات نافعة في معرفة الخبيج ومنفعتها في الاقوال الشارحة أظهر اذا الحدود من جملتها مؤلفة من الاجناس والفصول والرسوم منها مؤلفة من الاجناس والخواص والاعراض فقد عرفت بهذا تفاوت فائدة الفنين بالنسبة الى غرض المنطق وهذا الفن هو المسمى قاطيعورياس أى المقولات العشرة

(الفصل الثاني)

(في نسبة الاسماء الى المعنى)

المراد بالاسم ههنا كل لفظ دال سواء كان ما يراد بالاسم بعد هذا أو ما يراد بالكلمة أو بالاداة ونسبة الأسماء الى المسميات لا يخالو من ثلاثة أقسام فانه إما أن يتحدد الاسم بنية^(٢) ككثير المسمى أو يتكثر الاسم ويتحدد المسمى أو تتكثر الاسماء والمسميات معا والقسم الاول على وجهين (أحدهما) أن يكون اللفظ الواحد واقع على المسميات الكثيرة بمعنى واحد لا اختلاف بينهما فيه مثل الحيوان الواقع على الانسان والفرس والثور وهذا الوجه يخص باسم المتواطئ والكميات الخمسة كلها بالنسبة الى جزئياتها متواطئة لانها واقعة عليها بمعنى واحد بالسوية وربما يظن أن الجنس والنوع والفصل هي المتواطئة فحسب دون الخاصة والعرض العام وليس كذلك فان كون الاسم متواطئا هو وقوعه على مسميات كثيرة بمعنى واحد لا لكون المعنى ذاتيا أو عرضيا

(١) الشايدن الشدوكل شيء قليل من كثير شدا من العلم والغناء وغيرهما شيأ شداوا أحسن منه طرفا وشدوت الابل شداوا سقتها قال ابن الاعرابي الشايد المغنى والشايد الذى تعلم شيأ من العلم والادب والغناء ونحو ذلك كانه ساقه وجمعه فالشادون أى الذين أخذوا طرظا من هذا العلم ولم ينتهوا الى غاية وهم المبتدئون

(٢) ويتكثر المسمى أى يكثرا ما يطلق عليه اللفظ فان الحيوان وان اتحد مفهومه وهو المعنى الموضوع له اللفظ ولكن كنهه يكثرا ما يطلق عليه كالانسان والفرس وغيرهما وهى من مسمياته لان كلا اسميه حيوان

(والثاني) من وجهي القسم الاول ينقسم ثلاثة أقسام إما أن يكون المعنى المفهوم من اللفظ واحدا في التسميات كلها ولكن بينهم اختلاف فيه من جهة أخرى مثل أن يكون بعضهم أولا أو بعضهم أولى به أو هو أشد في بعضها وإما أن لا يكون المعنى واحدا ولكن بين المعنيين مشابهة ما وإما أن لا يكون المعنى واحدا ولا بين المعنيين مشابهة ما فالقسم الاول من هذه الثلاثة يسمى اقظا مشككا وهو مثل الوجود الواقع على الجوهر والعرض فان معناه واحد فيهما ولكنه للجوهر أولا وأولى وللعرض ثانيا وليس بأولى بل هو لبعض الجوهر أقدم وأولى منه لبعض والعرض كذلك أقدم وأولى من بعض والاول غير الاولى لان كثيرا مما هو أولى ليس بأول وهو اذا كان المعنى فيهما معا من غير تقدم وتأخر ولكنه في أحدهما أتم وأثبت وأما كل ما هو أول فهو أولى وأما الاختلاف بالشدّة والضعف فانما يكون في المعاني التي تقبل الشدة والضعف مثل التلذذات المختلفة بشدة ألوانها وضعفها كالثلج والعاج والجص وكذلك الاشياء الحارة والباردة فان بعضها يكون أشد حرا من بعض وكذلك في البرودة فلا يكون الأبيض والحار والبارد واقعا عليها بالتواطؤ بل بالتشكيك

(والقسم الثاني) من هذه الثلاثة يسمى الاسماء المتشابهة وذلك مثل تسميتك الفرس الطبيعي والفرس المصنوع حيوانا وليس وقوع الحيوان عليهم ما بمعنى واحد فان معناه في أحدهما هو أنه جسم ذو نفس حساس متحرك بالارادة وفي الآخر معناه أنه شكل صناعي يحاكي ظاهره صورة الجسم الحساس المتحرك بالارادة ولكن بين المعنيين مشابهة ما إما في الشكل أو في غير ذلك هي الداعية الى إعطاء أحد الأمرين اسم الآخر فيكون الاسم موضوعا لأحدهما أولا ولا آخر ثانيا فاذا قيس الاسم اليهما جميعا كان ذلك تشابه الاسم واذا قيس الى الثاني منه ما سمي بالاسم المنقول وربما خص المنقول بما شاع في الوضع الثاني وصار حقيقة فيه وترك استعماله للمعنى الاول كلفظي الصوم والصلاة فخصت في الوضع الثاني بالعبادتين المعروفتين وان كان لفظ الصوم بالوضع الاول للمسالمة ولفظ الصلاة للدعاء والاسماء المستعارة والمجازية من المتشابهة أيضا فان لفظ الشيء انما يستعار لغيره بشبهه أو قرب واتصال بينهما لكنهما اذا استعيرت ففهم معناها صارت من جملة المنقولة والمستعار هو الذي استعير لشيء من غيره من غير نقل اليه بالكلمة وجعله لاستعاره بالحقيقة بل يكون باقيا كما كان للمعنى الاول وان أريد به في الحال المعنى الثاني كقولك للبلد دجار والمجاز هو الذي يطلق في الظاهر على شيء والمطلق عليه في الحقيقة غيره كقول الله تعالى واسأل القرية أي أهلها ولولا ما بين القرية والأهل من كونهما كذا وكونها مسكونا فيها لما جاز إضافة السؤال في الحقيقة الى الأهل ومن حيث الظاهر الى القرية ثم هذا التشابه إن كان في أمر قريب الى الفهم فهو من هذا القسم وان كان في معنى بعيد مثل وقوع الكلب على هذا الحيوان المعروف وعلى الشعرى لاجل أن الكلب أتبع الحيوانات للانسان والشعرى تابعة

للصورة التي جعلت كالانسان وهي صورة الجبارت أو أمين فليس من هذا القبيل بل هو من الاشتراك المحض في الاسم من غير تشابه في المعنى وهذا هو القسم الثالث وذلك مثل العين الواقع على منبع الماء والعضو المبصر والدينار فان مفهومات العين فيها مختلفة لا تشابه فيها بوجه ما وتشتد هذه الاقسام الثلاثة في اسم وهو أن يقال لها المنفعة أسماءها وقد يتفق أن يكون الاسم الواحد مقولا على شيئين

- (١) وأثبت كقولهم يابض وحركة لشيء واحد في آن واحد من علته واحدة فان الوجود لليباض أتم وأثبت منه في الحركة
- (٢) صورة الجبارت أو أمين صورة الجبار هي صورة الجوزاء برج من البروج الاثني عشر وسميت الجوزاء بالجبار لانها على صورة ملك متوج جالس على كرسي ويعتبرون فيها صورتي انسان لهذا قيل انهما توأمان والشعرى كوكب يرمي يقال له المرزوم بكسر فكون فقطع بطلع بعد الجوزاء وطلوعه في شدة الحر وهما الشعريان العبرانيتان في الجوزاء والغيمصاء التي في الذراع تزعم العرب انهما أختاهما

بالاشتراك والتواطؤ مثل الاسود اذا قيل على القار وعلى من اسمه أسود وهو ملون أيضا بالسواد فاذا قيل الاسود عليه تعبر بقاله باسمه كان قوله عليه وعلى القار بالاشتراك وان قيل عليه وصفا له بالسواد كان قوله عليه بالتواطؤ بل يتفق أن يكون مقولا على شيء واحد من جهتين بالاشتراك كالأسود المسمى به شخص ملون بالسواد فان وقوع الاسود عليه بالاضافة الى اسمه ولونه ووقوع بالاشتراك وربما كان معنى عاما مسمى باسم وسمى ذلك الاسم معنى خاص تحتها وقوع الاسم عليهما والحالة هذه وقوع بالاشتراك مثل الممكن اذا قيل غير المتنع وقيل لغير الضروري وجودا وعدمه وغير المتنع أعم من غير الضروري فاذا قيل عليهما الممكن فهو قول بالاشتراك بل قوله على الخاص وحده قول بالاشتراك أيضا بالنظر الى ما فيه م^(٢) ان المعنيين المختلفين ويقع من أمثال ذلك غلط كثير فهذه كلها أقسام القسم الاول وهي المتواطئة والمشككة والمتشابهة والمشاركة

وأما القسم الثاني وهو ما يتكرر الاسم ويتخذ المعنى فهو مثل قولنا الليمث والأسد لهذا السبع المعروف والخمر والعقار للشراب المسكر المعتصر من العنب فان هذه الاسماء متواردة على معنى واحد من غير أن يكون لبعضها دلالة زائدة ليست لغيره وتسمى أسماء مترادفة

وأما القسم الثالث الذي يتكرر فيه الاسم والمعنى جميعا فيسمى أسماء متباينة مثل الخمر والفرس والسراج والماء وهذه الأسامي إما أن تكون مختلفة الموضوعات كما ذكرنا من المثل وإما أن تتفق موضوعات معانيها المختلفة فيعظن أنها مترادفة لاتفاق موضوعاتها وليست كذلك فذلك على أقسام إما أن يكون أحد اللفظين بحسب الموضوع والآخر بحسب وصفه مثل قولنا السيف والصارم فان السيف اسم لهذه الآلة التي هي موضوع^(٣) وعلم معنى الصارمية والصارم اسم لها اذا أخذت بوصف الحدة وقد يكون كل واحد من اللفظين بحسب وصف وصف مثل قولنا الصارم والمهتد فان أحدهما يدل على حدته والآخر على نسبته وقد يكون أحد اللفظين بحسب وصف والآخر بحسب وصف لذلك الوصف كقولنا ناطق وفصيح فالناطق وصف والفصيح وصف لذلك الوصف

ومن جملة المتباينات الاسامي المشتقة وهي التي لمسمياتها صفة أو شيء غير الصفة منسوب اليها فيؤخذ لمسمياتها من أسماء تلك الصفات أو الشيء المنسوب اليها أسماء لتدل على وجود تلك الصفات أو الاشياء المنسوبة اليها وتغير تلك الاسامي في الشكل والتصريف أو الزيادة والنقصان لتدل على تخالف المعنيين كقولنا شجاع من الشجاعة ومتمول من المال وحداد من الحديد ولو كان مأخوذا بعينه من غير تغيير الشكل كالعدل الموجود فيه العدل اذا سمي عدلا لم يكن من جملة ما هو مشتقا بل من جملة ما يقال بالاشتراك الاسم والمنسوبات مثل المسكى والمدنى من هذا القبيل وربما اختص المشتق بما يدل بتغيير اللفظ عن شكله كالمهتد والمنسوب بما يدل بالحق لفظ النسبة به مع بقاءه على شكله كالهتدى والمشتق محتاج الى اسم موضوع لمعنى والى شيء آخر له نسبة الى ذلك المعنى والى مشاركة الاسم هذا الآخر مع الاسم الاول والى تغيير ما يلحقه

(الفصل الثالث)

(في تعريف الجوهر والعرض)

الموجود إما أن يكون جوهرًا أو عرضًا والجوهر هو الموجود لا في موضوع والعرض هو الموجود في

(١) القار بالقاف شيء أسود تطل به السفن والابل وقيل هو الرقت

(٢) من المعنيين أي جواز الوجود وجواز العدم فإطلاق الممكن على جواز الوجود وعلى جواز العدم بالاشتراك

(٣) موضوعة لمعنى الصارمية أي هي ذات والصارمية وصف لها محمول عليها حمل اشتقاق

موضوع ونعني بالموضوع ههنا المحل المتقوم بذاته المقوم بما يحلّه فكل ما هو به هذه الصفة فهو عرض وما ليس في شيء بهذه الصفة إما لأنه ليس في شيء أصلاً أو أن كان في شيء فلا يكون ذلك الشيء متقوماً بذاته مقوماً لهذا الحال فیه فهو جوهر أماما هو في شيء ولكن لا على هذا النحو فمثل صورة الماء في المادة القابلة لها ومثل وجود الجزء في الكل كالواحد في العشرة ومثل الجنس في النوع كالحيوان في معنى الإنسان ومثل النوع في الجنس كمثل الإنسان في عموم الحيوان ومثل كون الشيء في المكان أو في الزمان أو في عرض من الاعراض مثل ما يقال فلان في الغضب أو الراحة أو الصحة أو السعادة أو السياسة فان جميع هذا ليس موجوداً في الموضوع على النحو الذي حددنا الموضوع

أماماً مادة الماء فليست مقومة الذات الا بصورة المائية فلا تكون موضوعاً لها وكذلك الكل لا قوام له الا بالجزء وكذلك طبيعة النوع تقومها بطبيعة الجنس كالإنسان تقوم به بالحيوان وعموم الجنس أيضاً تقوم به بالنوع فإلم يكن للجنس أنواع لا يتحقق جنساً فلا يكون أحدهما موضوعاً للآخر وأما كون الشيء في المكان أو الزمان أو الغضب وغير ذلك فليس قوامه بهذه الأشياء فالجسم قد ينفارق مكانه إلى غيره ولا يبطل قوامه وكذلك يستبدل الزمان وهو على قوامه وتستبدل هذه الحالات من الغضب والراحة وغيرها وقوامه باق وان اتفق أن كان شيء من هذه ملازماً لكل الارض في مكانه الذي هو فيه فليس لتعلق قوامه به وأن كان كذلك فليس كذلك أفاده القوام بذاته ووجوده بالفعل وأما العرض فبخلاف ذلك فإنه انما لا يفارق موضوعه الذي له بعينه لان قوامه بذلك الموضوع لا لا امر آخر سوى ذلك وقد أورد من جملة ما يقال في شيء وجود الكل في الاجزاء طلباً للفرق بينه وبين العرض في الموضوع وهذا تعسف غير محتاج اليه اذ الكل هو مجموع الاجزاء فلا يقال إن الكل في الاجزاء بل الكل هو الاجزاء لا واحد واحد منها بل جملة فنسبة الكل إلى ما إلى جزء جزء وهو محال اذ ليس الكل في واحد واحد من الاجزاء أو إلى الاجزاء بجملة وهو محال الاجزاء فكيف ينسب إليها بآثارها اذ هو كنسبة الشيء إلى نفسه بأنه فيها فلا يقال العشرة في أحادها وأجزائها وهذا القدر كاف في الفرق بين العرض وبين ما يقال في شيء

ثم الجوهر منه جزئ كزید وعمر وهذا الخشب وهذا الجبل ومنه كلي كالإنسان والحيوان والعرض منه جزئ كهذا البياض وهذا العلم ومنه كلي كالبياض والعلم فالجوهر الكل مقول على موضوع وموجود في موضوع أما كونه مقولاً على موضوع فلكليته وأما أنه ليس في موضوع فليجوهريته وللفظة الموضوع فيهما باشتراك الاسم فان الموضوع عندما يقال فيه مقول على موضوع معناه المحكوم عليه بإيجاب أو سلب كما تقدم في الفن الاول والموضوع عندما يقال ليس في موضوع هو ما حددناه في هذا الفصل والعرض الكل مقول على موضوع وموجود في موضوع وأما الجوهر الجزئ فلا مقول على موضوع ولا موجود في موضوع أما أنه ليس موجوداً في موضوع فليجوهريته وأما أنه ليس مقولاً على موضوع فلا أن الموضوع الذي يقال هو عليه إما أن يكون كلياً أو جزئياً ولا يجوز أن يكون

(١) في مكانه أي مكان كل الارض (٢) وأن مكانه هو الذي أفاده الخ معطوف على تعلق قوامه أي ليس لزوم الارض مكانها أو لزوم مكانها بالاسباب أن قوام الارض متعلق بالمكان وان المكان هو الذي أفادها قوامها بذاتها وأفادها وجودها بالفعل

(٣) وجود الكل في الاجزاء نائب فاعل أو ردأي كما أوردوا فيما سبق الوجود في المكان وكون الجزء في الكل مثلاً ليشقوا بين هذا وبين كون العرض في الموضوع أو ردوا أيضاً وجود الكل في الاجزاء ليفرقوا بينه وبين العرض الخ

كأيا كان الكلبي هو ما يشترك في معناه كثيرون فلا يجوز أن يصير بحيث يستحيل اشتراك كثيرين في معناه وهو كلبي وإذا حكمنا عليه بجزئي أنه هو فقد حكمنا بأن ما يشترك فيه كثيرون هو موصوف بأنه لا يجوز أن يشترك فيه كثيرون وهو محال اللهم إلا أن يلحق السور الجزئي بذلك الكلبي مثل أن نقول بعض الناس زيد فتكون قد غيرت الأمر عن وضعه الطبيعي فإن زيدا أولى أن يكون موضوعا للإنسان منه لزيد لأنه لا يعرف الإنسان والإنسان يعرفه ثم ليس ذلك البعض إلا زيدا بعينه فلا حمل ولا وضع إلا في اللفظ وإن كان موضوعه جزئيا فلا يجوز أن يكون غيره لأن الجزئين المتباينين لا يحمل أحدهما على الآخر فإن هذا الخشب لا يكون ذلك الخشب وزيدا إلا بكونهما من حيث هما شخصان جزئيان فبقي أن يكون موضوعه هو بعينه ومثل هذا لا يكون موضوعا إلا بحسب اللفظ مثل ما تقول زيد هو أبو القاسم فإن الإشارة باللفظين هي إلى شيء واحد هو معين في الوجود والعقل فهو الموضوع وهو المحمول فلا موضوع ولا محمول فثبت أن الجزئي ليس مقولا على موضوع فإن المقول على الموضوع لا بد وأن يكون كليا والعرض الجزئي موجود في موضوع وليس مقولا على موضوع أما وجوده في الموضوع فلعرضيته وأما أنه ليس مقولا على موضوع فلجزئيته

(الفصل الرابع)

(في تأليفات بين المقول على الموضوع والموجود في الموضوع)

اعلم أنه إذا قيل (١) لشيء على موضوع وقيل آخر على ذلك المقول فهذا الآخر مقول أيضا على الموضوع الأول مثل ما إذا قيل الحيوان على الإنسان وقيل الجسم على الحيوان فالجسم مقول أيضا على الإنسان ولكن انما يكون هذا الثالث مقولا على الأول إذا كان الثاني واحدا بعينه فيهما جميعا في موضع الثالث من الوجه الذي حمل على الأول أما ان اختلف اعتبار الثاني بالنسبة إلى الأول والثالث فلا يلزم منه أن يقال الثالث على الأول مثل الحيوان إذا قيل على الإنسان وقيل الجنس على الحيوان (٢) ثم لا يقال الجنس على الإنسان لأن الحيوان الذي قيل عليه الجنس هو الحيوان المجرد في الذهن عن الفصول المنوطة الصالح لقبول أي فصل كان والذي قيل على الإنسان هو طبيعة الحيوان بلا شرط تجريد أو خلط فإذا خصص بشرط التجريد خرج عن أن يكون محمولا على الإنسان فحامل عليه الجنس ليس محمولا على الإنسان وما حمل على الإنسان لا يحمل عليه الجنس فلذلك لم يجب حمل الجنس على الإنسان بسبب حمل الحيوان على الحيوان لاختلاف اعتباري الوسط (٣) بينهما وقد اشترط قوم كون المقول على الموضوع ذاتيا وعلوا امتناع حمل الجنس على الإنسان بعرضيته ونحن قد أبطلنا هذا الرأي وبيننا أن غير الذاتي أيضا مقول على جزئياته بالتواطؤ فليس امتناع حمل الجنس على الإنسان لأنه ليس بذاتي للحيوان بل لما ذكرناه وإذا كان شيء مقولا على موضوع وآخر موجودا في هذا المقول فلا يكون مقولا على الموضوع الأول بل موجودا فيه أيضا كالجسم على الحيوان والبياض في الجسم فالبياض لا يقال على الحيوان بل يقال هو فيه وإذا كان شيء موجودا في موضوع وآخر مقولا عليه فلا يقال هذا الآخر على الموضوع الأول أيضا بل يكون موجودا فيه كالبياض في الجسم واللون على البياض

(١) إذا قيل شيء على حمل موطأ (٢) ثم لا يقال الجنس الخ أي مع حمل الجنس على الحيوان المحمول على الإنسان

لا يقال الجنس على الإنسان لاختلاف الجهة في حمل الحيوان على الإنسان وفي وضعه للجنس

(٣) الوسط بينهما هو الحيوان وقد اختلف اعتبارا فقد حمل الإنسان بلا شرط وحمل عليه الجنس بشرط التجريد عن

الفصول المنوطة والصلاحيه لقبول أي فصل كان

واللون في الجسم لاعليه وأما ان كان الشيء موجودا في موضوع وآخر موجودا في هذا الشيء فالمشهور أن هذا يمنع لان العرض لا يقوم بالعرض وليس هذا بينا بنفسه ولا لازما من حد العرض ولا قام على استحالته برهان بل الوجود يشهد بخلافه أما أنه لا يلزم من حد العرض فلا أن العرض هو الموجود في موضوع ولم يشترط فيه أن يكون هذا الموضوع جوهر أو عرضا فطلق هذا لا يمنع أن يكون موضوعه عرضا أيضا ويقومان بجوهر ولكن أحدهما بواسطة الآخر وأما أن الوجود يشهد بخلافه فهو أن الحركة عرض موجود في الجسم وتوجد فيها السرعة وهي عرض وكذلك السطح عرض كما تعرفه وتوجد فيه الملاسة وهي عرض وبواسطة السطح توجد في الجسم ولكن تنتهي آخر الأمر إلى موضوع وهو جوهر توجد فيه هذه الاعراض كلها ولكن بعضها بواسطة بعض فاذن موضوع ما في موضوع هو الجوهر ^(١) إلى هذا الوجه وأما موضوع ما على موضوع فقد يكون عرضا كالبياض اللون وقد يكون جوهرًا ولا يخفى مثاله

(الفصل الخامس)

(في بيان الاجناس العشرة)

وهي الجوهر والكم والكيف والاضافة والأتين ومتى والوضع والملك وأن يفعل وأن يفعل
فهذه هي الامور التي تقع عليها الالفاظ المفردة
كما أن مفردات الالفاظ مواد المركبات اللفظية فمعاني هذه الامور في الذهن مواد المعاني المركبة ولما
نستغل بأن هذه العشرة تحوي الموجودات كلها بحيث لا يخرج عن عمومها شيء ولا بأنه لا يمكن جمع
الامور في عدد أقل منها ولا بأن دلالتها على ما تحتها دلالة الجنس أي ليست دلالة اشتقاق بل دلالة تواطؤ
ولادالة اللوازم الغير المقومة بل دلالة المقومات فان المنطوق لا يفي ببيان ذلك فكل ما قيل في بيانه فهو
تعسف غير ضروري الا أن ما به من المنال البحث هو أن الموجود هل يعم العشرة عموم الجنس والعرض
هل يعم التسعة عموم الجنس والحق أن عمومهما ليس جنسيا لان شرط الجنس أن يكون وقوعه
على ما تحتها بالتواطؤ ومع التواطؤ أن يكون ذاتيا والعنيدان معدومان فيهما أما أنه ليس ولا واحد
منهما ذاتيا لما تحتها فلان الثاني ما اذا أخطر مع ما هو ذاتي له بالبال لم يتصور أن يفهم الموصوف بالذاتي
الا أن يفهم الذاتي له أولا وليس الموجود والعرض بهذه الصفة فانافهم معنى كثير من الاشياء ولا
نفهم وجوده بل ربما نشك في وجوده وكذلك كثير من أنواع الكمية والكيفية نفهم معناه ولا نفهم
عرضيته بل نشك في عرضيته ولو كانا ذاتيين لما أمكن فهم جزئي لهما ^(٢) لانهما لا يبعدهما ذلك الجزئي
وكذلك ليسا متواطئين فان المتواطئ ما جعله على جزئياته بمعنى واحد على السواء من غير تقدم
وتأخر والموجود يقع على الجوهر أولا ثم على الكيف والكم وعلى سائر الاعراض بعدهما وكذلك معنى
العرض هو الموجود في الموضوع وما لم يوجد ^(٣) ذلكم في موضوعه لا يوجد الأتین ومتى كما تعرفه بل

(١) على هذا الوجه أي وجه أن الاعراض تنتهي اليه فالجوهر موضوع لكل ما هو في موضوع إما مباشرة أو بواسطة
ومعنى كونه موضوعا أنه متقوم بذاته مقوم لما حل فيه لا بالمعنى المقابل للحمول أما موضوع ما على موضوع فهو بمعنى
ما يقابل الحمول لان ما على الموضوع هو الحمول ولذلك يكون عرضا كقولك البياض لون وجوهرًا كقولك الجسم
جوهر

(٢) بعد فهمهما ذلك الجزئي أي بعد فهمهما في ضمنه لانهما مقومان له فمعنى لذلك الجزئي ثابتين له

(٣) وما لم يوجد ذلكم الخ أي فالعرض مقول على الكم ولا ثم على الأتین ومتى ثابتا فهو على التشكيك فيه وفيهما وكذا
يقال في المضاف مع بقية الاعراض فان العرض يقال عليه بعد جميعها

المضاف بعرض بعد الجواهر والاعراض فثبت بهذا أن ليس وقوع الموجود والعرض على هذه العشرة
أو التسعة وفوقها جنسيا

(الفصل السادس) (في أقسام الجواهر وخواصه)

الجوهر إما بسيط وإما مركب والبسيط هو الفرد الذي لا يتركب من أشياء كل واحد منها جوهر
في نفسه والمركب ما يتركب من أشياء هي أيضا جواهر والبسيط إما أن لا يكون جزأ داخل في تقويم
المركب وما هيته بل هو يرى مفارقا عن المادة أصلا وليس له وجوده وإما أن يكون داخل في تقويمه
وما هيته والداخل إما كالتشبيب بالنسبة إلى السرير أي المحل المقابل للجزء الآخر من المركب وإما
كشكل السرير وهيته بالنسبة إليه وليس نسبة الجزء القابل إلى الجزء المقبول ههنا كصفة
الموضوع إلى العرض في أنه تقوم ذاته أولا ثم يصير سببا لقوام العرض بل قوام القابل ههنا بالمقبول
والجزء القابل يسمى مادة والمقبول صورة والمادة هي التي لا يكون باعتبارها وحدها المركب وجود
بالفعل بل بالقوة والصورة ما يحصل به يصير المركب بالفعل وما ذكرناه من شكل السرير فهو بناء على
الظاهر فليس الشكل صورة جوهرية بل هو عارض وأما المركب فهو الجسم وهو إما ذو نفس وإما
غير ذي نفس وذو النفس ينقسم إلى النامي وغير النامي والنامي ينقسم إلى الحساس وغير الحساس
والحساس ينقسم إلى الناطق وغير الناطق ويندرج تحت ذي النفس الحيوانات وأنواع النباتات
والسموات فأنها ذات أنفس عند الحكماء وتحت ما ليس بذو النفس الجمادات كلها من العناصر
والمعدنيات ثم يندرج تحت النامي الحيوانات وأنواع النبات وتحت غير النامي السموات ويندرج
تحت الحساس جميع الحيوانات الناطق والاعمى وتحت غير الحساس أنواع النباتات كلها ويندرج
تحت الناطق الأشخاص الجزئية كزيد وعمرو وخالد وغيرهم وتحت ما ليس بناطق مما له حس جميع
الأنواع الحيوانية كالفرس والثور والحمار وغير ذلك ويندرج تحت كل واحد من الأنواع شخصياته
كهذا الفرس وذلك الحمار

وكل واحد من أنواع الجواهر قد يؤخذ كلياً وقد يؤخذ جزئياً وكل واحد منها جوهر لأن الإنسان الجزئي
الذي هو زيد لم يكن جوهرًا لكونه زيدا وإلما كان عمرو جوهرًا ولا لكونه موجودا في الأعيان
إذا الجوهر ليس حقيقة أنه الموجود في الأعيان لافي موضوع بل الشيء الذي يلزم ماهيته إذا وجدت
في الأعيان أن يكون لافي موضوع وكانت جوهرية لحقيقته وما هيته وما يحتمل عليه شيء لما هيته
لا يبطل ذلك المحل بسبب العوارض التي تلحقه والشخصية والعوم من العوارض فلا تبطل بسببها
الجوهرية المحمولة على الإنسان لما هيته الإنسانية

وفصول الجواهر أما البسيطة منها كأنطق والحس فهي أجزاء الجواهر ومقوماتها فان طبيعة الحس انما
تتقوم بالفعل بسبب اقتران هذه الفصول بها كما بيناه وأجزاء الجواهر لا بد من أن تكون جوهرًا اذ هي
أقدم منها فان جزء الشيء أقدم بالذات من ذلك الشيء ولا يتقدم الجواهر في الوجود شيء سوى الجواهر اذ
الموجود لا يتخلو من أن يكون جوهرًا أو عرضا والعرض يتأخر عن الجوهر في الوجود فالمتقدم عليه
لا يكون عرضا وما ليس بعرض فهو جوهر فاذن هذه الفصول جواهر وأما الفصول المركبة التي هي
الفصول المنطقية مثل الناطق والحساس فهي محمولة لا محالة على الأنواع التي هي الجواهر ولا يحتمل
على الجواهر ما ليس بجوهر لكن جوهر يتم اليست على سبيل تضمين الجواهر به بل على سبيل التزام

(١) أي لا يوجد مركب حقيقي من أجزاء جوهرية إلا الجسم وجميع ما يرد عليه من الاشكال أعراض له

الجوهريّة أي الناطق شيء ذونطق يلزم أن يكون جوهرًا لأن الجوهريّ داخل في مصاديقه وحقيقته وهذا شيء قد عرفت من قبل

والكلّي وإن شارك الجزئيّ في كونه جوهرًا لكن الجزئيّ أولى بالجوهريّة لأن وجوده لا في موضوع متحقق والجوهر وإن لم تكن جوهرية هو الوجود لا في موضوع لكنه متحقق فيه الوجود لا في موضوع والكلّي لم يتحقق في وجوده لا في موضوع وكذلك الكلّي قوامه بالجزئيّ فما لم يكن جزئيّ يقال عليه الكلّي لا يتحقق الكليّة التي هي نفس القول على موضوع متحقّقته والجزئيّ ليس قوامه بالكلّي فإن من الأشياء ما لا يدعى بالكلّي بل هو وحده لا مشاركه والذي يقال عليه كلّ فقد يمكن أن يتوهم شخصاً وحده ليس عليه كلّ وهذا الجزئيّ هو الذي ليس بضاف وأما الجزئيّ بالمعنى المضاف فلا يعقل دون الكلّي كما لا يعقل الكلّي دونّه وفيما بين الكليّات تفاوت أيضاً فالأنواع أولى بالجوهريّة من الأجناس لأن قياس الأجناس إلى الأنواع هو قياس الأنواع إلى الأشخاص فإن النوع يمكن أن يقال على ما تحته دون أن يكون عليه كلّ آخر هو جنس وأما الجنس فلا بد له من وجود كليات هي أنواع تحته وأما خواص الجوهر فمنها ما يتم لكل جوهر وهو أنه لا ضلّ له والضدّان هما الذاتان المتعاقبان على موضوع واحد يستحيل اجتماعهما فيه وبينهما غاية الخلاف وما ليس له موضوع لا يكون ضدّاً لشيء ولا له ضدّ والجوهر ليس في موضوع وأما ما نعى بالضدّين مائة متعاقبان على محلّ كان ذلك المحلّ مادة أو موضوعاً كان لبعض الجواهر ضدّه هي الجواهر الصوريّة لكن هذه الخاصية ليست للجوهر بالقياس إلى كلّ عرض بل بالقياس إلى بعض الأعراض فإن الكليّة لا ضلّ لها أيضاً كما نبهناه

وتتبع هذه الخاصية أخرى وهي أن الجوهر لا يقبل الاشتداد والانتقص فإن المشتدّ يستدعي حالة هي ضدّ الحالة التي يشتدّ عليها واشتداده هو أن ينسلخ عن حالة يسير يسيراً متوحدّها إلى أخرى يكتسبها يسيراً يسيراً وهذا لا يكون إلا بين ضدّين ولا تضادّ في الجوهر وماتسلاً ههنا في ثبوته للجوهر فطرانه دفعة لا يسيراً يسيراً ولا يتصور بسببه الاشتداد والنقص وكما أن الجوهر لا يقبل الاشتداد والانتقص على سبيل الحركة كذلك لا يكون جوهر متاهواً شديد في جوهرية منه من جوهر آخر فلا يكون إنسان أشدّ في إنسانيّته من إنسان آخر ولا فرس أشدّ من فرس في فرسيّته كما يكون بياض أشدّ في بياضيّته من بياض آخر وسواد أشدّ في سواديّته من سواد آخر وليس معنى هذا الأشدّ هو الأولى الذي حكّمنا

(١) لم يتحقق وجوده إلّا أي وهو كلّ فانه عند التحقق يكون ذلك الجزئيّ وقوله وكذلك الكلّي قوامه بالجزئيّ وجه ثان لكون الجزئيّ أولى بالجوهريّة ومحصله أن الكلّي في كليّته محتاج إلى اعتبار الجزئيّ فلا قوام له بدون الجزئيّ ولا يخفى ما في هذا الوجه من مخالفة النصوص في بيان ما هو بصدده فإن الكلّي محتاج إلى الجزئيّ في عروض الكليّة له والكليّة من الأعراض العامة لكل من الكليات لا تدخل لها في كونه جوهرًا أو عرضاً أمّا الكلّي في ذاته المعروف الكليّة فلا تدخل للجزئيّ في قوامه وجه الأمن حيث إن الكلّي لا يوجد في الخارج إلّا في الجزئيّ فالجزئيّ أولى بالوجود لا في موضوع من الكلّي الذي لم يتحقق في الجزئيّ وهو عين الوجه السابق على قوله وكذلك إلّا

(٢) ما ليس يقال عليه كلّ أي كلّ ذاتي فلا ينافي أنه لا يوجد جزئيّ لا يقال عليه المعلوم أو الموجود أو الجزئيّ فإن لفظ الجزئيّ كلّ في مفهومه يقال على كلّ جزئيّ

(٣) وماتسلاً هنا في ثبوته للجوهر إلّا أي أن الحق أن الانتقال في الجواهر فإن انتقال المادة من صورة إلى صورة ليس انتقال جوهرها في الصور كما تنتقل الحرارة من طور إلى طور آخر أشدّ منه وانما هو عدم صورة وجود صورة أخرى تقوم المادة كما كانت تقومها تلك ولو تساهلنا وسميناً ذلك انتقالاً للجوهر فيطرأ عليه من ذلك دفع لا يقع يسيراً يسيراً كما هو الشأن في الاشتداد والانتقص

بثبوتها في الجوهر فان الأولى تتعلق بوجود الجوهرية والأشياء تتعلق بماهية الجوهرية والكم أيضا يشارك الجوهر في هذه الخاصية

ومن خواص الجوهر التي لا يشترك فيها شيء من الأعراض أن الجوهر مقصود اليه بالإشارة والأعراض إن أشير إليها فاعتنا بالاشارة بالقصد أولا وموضوعاتها ثم تعين هي بسبب تعين موضوعاتها فلولا موضوعاتها لاستحال أن يكون اليها اشارة أما هي فالاشارة اليها بالعرض لا بالقصد والذات لكن هذه الخاصية لا تتم كل جوهر فان الجواهر المفارقة لاشارة اليها كانت جزئية أو كائنة والجواهر المحسنة اذا أخذت كائنة صارت معقولة فخرجت عن امكان الاشارة فهذه خاصية لبعض الجواهر وهي المحسنة الجزئية

ومن خواصه أن الواحد المتعين منه يكون موضوعا للاضداد بتغيره في نفسه أما الكلي فلا يقبل الاضداد لانه لو قبل اسكان كل شخص واقع تحته أسود وكل شخص أبيض اذ الكلي يشتمل على كل شخص فاذا قبل حكما قبله جميع جزئياته ونعني بتغيره في نفسه أن تعاقب الاضداد عليه لا يكون بسبب تغير في شيء آخر بل بتغيره في ذاته فيخرج على هذا الظن الذي يوصف واحده منه بأنه صادق ثم يصير هو بعينه كاذبا اذا تغير الشيء المظنون وبقي الظن بمجمله وكذلك السطح يقبل واحده منه بعينه السواد والبياض وذلك لان الظن لا يقبل لذاته وتغير نفسه وحده الضدين بل لتغير الامر المظنون في نفسه وكذلك السطح انما يقبل الضدين لتغير مزاج الجسم أولا فيتغير السطح بسببه عن ضد الى ضد فهذا القدر من الكلام في الجوهر وخواصه كاف في هذا المختصر

(الفصل السابع)

(في الكم)

وهو الذي يقبل لذاته المساواة واللامساواة والتجزى ويمكن فرض واحد فيه أو ليس فيه بغيره أو يقدره ويقبل غيره هذه الصفات بسببه وله بالقسمه الاولى نوعان أحدهما المتصل والاخر المنفصل أما الكم المتصل فيستدعي تميزه عن الجسمانية تأقافي البيان فنقول

كل جوهر جسم يمكن أن يفرض فيه ثلاثة أبعاد متقاطعة على حد واحد مشترك بينهما تقاطعا قائما أي يحدث من تقاطع كل بعدين منها زاوية قائمة وهي التي تحدث من قيام بعد على بعد مثله الى الجهتين سواء ولا يخالف في هذا جسم جسم فلكيكون به هذه الصفة هو الصورة الجسمانية التي هي جوهر لا الكمية التي هي عرض ثم الاجسام تختلف بأن توجد بعض هذه الأبعاد أو كلها في بعضها أصغر مما توجد في البعض والجسم الواحد قد يختلف أيضا في هذا المعنى بالنسبة الى أحواله في نفسه بسبب تشكلات متعاقبة عليه بالفعل مثل قطعة شمع شككتها بشكل يكون أحدها هذه الأبعاد بسببه أزيد من الباقية ثم غيرته الى شكل يخالف الاول وتعرض بسببه أبعاد آخر مخالفة للاول مع بقاء الجسمانية والشمعية على ما كانت فهذه الأبعاد الموجودة بالفعل التي تختلف بها الاجسام فيما بينها أو الجسم الواحد بالنسبة الى أحواله هي الكم المتصل ويرسم بأنه الذي يمكن أن يفرض فيه أجزاء متلاقية عند

(١) فكونه بهذه الصفة هو الصورة الجسمانية يريد منشأ انتزاع ذلك الكون وهو الامر الحقيقي الذي به تقوم المادة جسما وصارت به تقبل فرض هذه الأبعاد ذلك الامر الذي لا يختلف في حجمه دون جسم أما ما يختلف فيه الاجسام من هذا الأبعاد فهو الكم كما بينه وفصله

حد واحد مشترك بينهما فنه ما هو قار الذات ومنه ما ليس قاراً بل هو في التجدد وأنواع القار الذات ثلاثة

(الأول) الخط وهو بعد واحد لا يقبل التجزئة الا في جهة واحدة وهو الذي يرسم في مبادئ الهندسة بأنه طول لا عرض له (والثاني) السطح وهو البعد القابل للتجزئة في جهتين فقط متقاطعتين على حد واحد تقاطعاً قائماً ويرسم بأنه طول وعرض فقط (والثالث) الجسم التعليمي وهو البعد القابل للتجزئة في ثلاث جهات متقاطعة على حد واحد تقاطعاً قائماً ويرسم بأنه طول وعرض وعمق فالابعاد الثلاثة التي هي الطول والعرض والعمق الموجودة بالفعل عند كل تشكيل هو الجسم التعليمي وقد ظن قوم أن المكان نوع رابع للكيم المتصل القار الذات زائد على السطح وقد حدثوه بأنه السطح الباطن للجسم الحاوي للمماس للظاهر من الجسم المحوى والداخل في هذا الحد هو السطح والباطن والحاوي والمماس والظاهر والمحوى وجميع هذا من المضاف سوى السطح فكيفيته إذ لا يكونه سطحاً وأما الكيم المتصل الذي ليس بقار الذات فلنضع أنه هو الزمان لا غير وهو مقدار الحركة والحد المشترك بين أجزائه المفروضة فيه هو الآن

وأما الكيم المنفصل فهو الذي لا يمكن أن يفرض في أجزائه حد واحد مشترك بينهما تلاقى عنده وتحدبه وهو العدد لا غير كالسبعة فليس لأجزائه حد مشترك فانها ان جزئت الى ثلاثة وأربعة لم نجد طرفاً مشتركاً وان جزئت الى ثلاثة من جانب وثلاثة من جانب وترك واحد بينهما كانت الاجزاء ستة إن لم يعبث الوسط معها وان عديم كل واحد من الطرفين صارت ثمانية وأجزاؤها أربعة وأربعة وليس بينهما ما يشتركان فيه

وظن بعضهم أن القول نوع آخر للنفصل سوى العدد وليس كذلك فان كميته بسبب عروض العدد ولو جعلنا كل ما يعرض له العدد كجبال الذات ونوعاً منه ايكانت أشخاص الحيوانات والنبات والكواكب من الكيم بالذات لا معروضاً للكيم فالقول مؤلف من مقاطع هي أجزائه وهو محدود به الامن جهة أنها حروف أو أصوات بل من جهة أن كل حرف أو صوت أو مقطع واحد في نفسه والقول مجتمع منها وهذا هو نفس العدد لأنواع آخر معه واقع تحت الكيم وقد عرض للقول كما يعرض لساائر المعدودات

وقد يعتقد أن الثقل من الكمية وليس كذلك بل هو قوة محركة الى أسفل وانما يقال وزن هذا مساو لوزن ذلك اذا كانتا تقاومان في جذب كل واحد منهما عموداً للميزان الى جهته (١) لا يقوى أحدهما على إشالة الآخر رأساً في نفسه فان قوى قيل انه أعظم منه وان كان مع قوته على تحريك هذا الاية (٢) قوى بها على تحريك ضعفه (٣) بل يقاومه ضعفه قيل لهذا القوى هو مساو لضعف القوى عليه وللقوى عليه أنه مساو لنصفه وقد يقال أيضاً الثقل منه ضعف الآخر اذا كان تحركه في مثل زمان تحريك الآخر

(١) فلا يقوى أحدهما على إشالة الآخر مثال الميزان ارتفعت احدى كفتيه ولم يعرف أشال الميزان أو أشال الموزون ولكن عرف أشال الناقه ذنبها رفعت وأشال فلان الحجر رفعه ونحو ذلك فاستعمل المصنف أشال من هذا الباب

(٢) لا يقوى بها أى بقوته

(٣) بل يقاومه ضعفه أى يعادله بحيث لا يرتفع ولا ينخفض عنه قيل لهذا القوى أى الذى قوى على الشئ فرفع الكفة التى هو فيها الكفة لم يقو على تحريك الضعف بل قاومه الضعف قيل له انه مساو لضعف القوى عليه وهو الذى ارتفعت كفته قبل المضاعفة فان لم يقاومه الاضعف قيل انه يساوي ثلاثة أضعافه وهذا يساوي ثلثه وهكذا فالعبر بعدد المقاومات فالمقاومات هي معروض العدد الذى هو من الكيم

ضعف مسافة تحريكه فالولا النظر الى الحركة والمسافة والزمان والمقاومات بين مقادير الاجسام لم يلزم
التقسيد في النحل من حيث هو قوة والحركة يقال لها طولها وقصيرة لها بسبب المسافة أو بسبب
الزمان والزمان يذاته طول وقصير وقد يجزأ الى أجزاء هي ساعات وأيام وأيام وشهور وسنوات ويعتد
بواحد منها في الحقيقة العدد وعوارضه فيقال قليل وكثير وأقل وأكثر وأقل وجميع الكميات المتصلة تعرض
لها العدد اذا جازت بالفعل فيكون بالذات الكم المتصل ومعرض الكم المنفصل
والكم قد تقسمه قسمته أخرى الى ذي وضع وغير ذي وضع وذو الوضع هو الذي لأجزائه اتصال ومع
الاتصال ثبات يمكن أن يقال أين كل واحد منهما من الآخر ويسمى عظما ومقدارا فالخط والجسم
والسطح بهذه الصفة فهي أعظم ومقادير الزمان والعدد لا وضع لهما وإذا قيل إن الزمان مقدار
الحركة فالمراد به كمية الحركة مطلقا لا هذا المقدار الذي هو كم ذو وضع
وأما خواص الكم فأظهرها أنه الذي لذاته يقبل التقدير والتجزئة ويلزم بسبب هذه الخاصية قبول
المساواة واللامساواة

وهذه ألفاظ تشبه بالمساواة كالمساوية والمساوية وليس لهما معنى المساواة والمساواة هي
انطباق طرفي شيء على طرفي آخر مع انطباق الشئين ذوي ذلك الطرفين فكل ما لا يمكن فيه المطابقة
لا يطلق فيه معنى المساواة ولا يكون كما وهذه المطابقة لا تنصو في النحل والخفة دون النظر الى المقادير
المكتسفة بهما فيعرف بهذا أنها ليسا من الكم بالذات

ومن خواصه أنه لا ضلله كما لم يكن للجوهر ضد وبيانه على ما سيع المنطق أن الضدين لا بد من وقوعهما
تحت مقولة واحدة بل تحت جنس قريب لهما وقد عرفت أنواع الكم المتصل القاتر الذات وهي
بأسرها قد تجتمع في موضوع واحد أعني الخط والسطح والجسم التعليمي والاضداد لا تجتمع
والزمان أيضا لا ضلله اذ هو على التقضي والتجدد فلا يخلفه في موضوعه غيره وأنواع العدد لا تضاد
بينها أيضا اذ بين الضدين غاية الخلاف والبعد واما من عدد يوضع ضد الاثنين أو الثلاثة الا يوجد ما هو
أبعد منه ثم الضد لا يقوم ضده والثلاثة مقومة لكل ما هو أكثر منها متقومة بما هو أقل منها

وهنا أشبه بظن أنها كميات وأضداد مثل المتصل الذي هو ضد المنفصل والزوج والفرد والمستقيم
والمنحنى والكبير والصغير والكثير والقليل وليست هذه بكميات ولا أضداد أما الاتصال فليس
ضدا للاتصال فان الضدين ذاتان وجوديان والاتصال عدم الاتصال فهما من شأنه أو شأن جنسه أن
يقبل الاتصال والزوج ليس ضد الفرد من وجهين أحدهما أن موضوع الضدين واحد بالعدد
والعدد الذي هو زوج لا يصير موضوعا للفرد والثاني أن الفردية عدم الانقسام بتساويين وقد بينا
أن العدم ليس ضدا مع أن الزوجية والفردية كقيمت في الكم لانفس الكميات وكذا الاستقامة
والانحناء كقيمت ولا تمنع أن تعرض في الكميات كقيمت متضادة وأفضل المتأخرين أو ما في بعض
كتبه الى أن الزوجية تقوم الفردية وعدا منه تساهل فان العدد الذي تعرض له الزوجية هو المقوم
لما تعرض له الفردية لأن الزوجية في نفسها مقومة للفردية فانهما إما كقيمتان متضادتان ولا
يقوم ضد ضده البتة أو أحدهما عدم الآخر وهو الحق ولا يقوم وجود شيء بعدمه ولا عدمه بوجوده
بل الكميات التي حدوثها بعدمها لم تكن رعا جعل الكم العدم من مبادئها بالعرض وأما الكبير والصغير

(١) جعل العدم من مبادئها بالعرض كعدم المعذات بعد وجودها المشروط في وجود المعذلة وليس مقوما ولا داخل في
جوهر العلة الحقيقية للحدث

والكثرة والقلّة لا الكثرة التي هي نفس العدد فليست بكميات بل هي اضافات تعرض للكميات ومع ذلك ليست أضافا لان الضدين هما ذاتان يعقل كل واحد منهما بنفسه لا بالقياس الى غيره كالسواد والبياض ثم تعرض لهما الاضافة من حيث هما ضدان أي لا يجتمعان في موضع واحد مع (١) اثر شرائط التضاد والكبر والصغر ليس لهما وراء ~~كونهما~~ معقولة بالقياس ماهية معقولة في نفسها يعرض لهما التضاد وبسبب (٢) التضاد التضاييف

واعلم أن التضاييف أعم من التضاد فكل متضادين متضاييفان وليس كل متضاييفين متضادين فبأن كان الضدان متضاييفين واعترفا بأن الصغر والكبر من المضافات لا يلزم منه كونهما ضدين اذ من المضافات ما ليست أضافا كالجوار والجوار والاختوة والاختوة والصدقة والصدقة وغير ذلك وقول القائل ان الشيء الواحد يكون كبيرا وصغيرا ولو كانا ضدين لما اجتمعا ليس بشيء فانه انما يكون صغيرا وكبيرا بالقياس الى شئين والكبير عند من يجعله ضدا ليس ضدا لكل ما يفرض صغيرا بل لما هو بالقياس اليه صغير ولا يجتمع ذلك الصغر الذي هو في ذلك الشيء الاخر الصغير بالقياس الى هذا الكبير مع كبر هذا الكبير الذي هو بالقياس اليه كبير في شئ واحد

ويتبع هذه الخاصية أنه لا يقبل الاشتداد والتقص الذي يختص بالسلوك من أحد الضدين الى الآخر كما ذكرناه في الجوهر وكذلك ليس نوع منه أشد في ماهيته من نوع آخر منه ولا شخص من نوع أشد في نوعيته من شخص من نوعه فلا ثلاثة أشد في ثلاث من ثلاثة أخرى أو من أربعة في أربعينها ولا خط أشد خطية من خط آخر أي في إنذوب بعد واحد وان كان أزيد منه في الطول والامتداد ولكن ليس ذلك زيادة في الماهية ولذلك يجمع الخطين المتفاوتين في الطول والقصر حد واحد وهو أنه بعد واحد لا يقبل التجزئة الا في جهة واحدة والفرق بين الأشد الذي غنعه في الكمية والأزيد الذي تجوز أن الأزيد يمكن أن يشار فيه الى مثل حاصل وزيادة والأشد لا يمكن فيه ذلك وتفاوت الأشد والاضعف ينحصر بين طرفين ضددين وتفاوت الأزيد والأقل ينحصر بين طرفين البتة

(الفصل الثامن)

في المضاف

المضاف هو الذي ماهيته معقولة بالقياس الى غيره والأمور المشتركة في هذا الحد قسمان قسم له ماهية ليست مضافة من حيث ذاتها ولا يمكن تلحقها الاضافة كالرأس فان له ماهية هو بها جسم مخصوص وليس مضافا من هذا الوجه ثم تلحقه اضافة الى البدن الذي هو رأسه بسبب تلك الاضافة يقال له رأس ذلك البدن وكذلك العلم الذي له حقيقة هو بها كيفية وتلحقه اضافة الى العالم من وجهه والى المعلوم من وجهه فهذا القسم ليس مضافا حقيقيا

والقسم الثاني هو الذي ليس له ماهية سوى أنه مضاف أي معقول الماهية بالقياس الى غيره كالأبوة لا كالأب فليس له ماهية سوى القياس والاضافة الى البنوة وهذا هو المضاف الحقيقي وهو الذي ليس له وجود سوى ما به يضاف والقسم الاول من المضاف إن نظر الى ما يعرض له من الاضافة الى غيره لا الى

(١) مع سائر شرائط التضاد كاتحاد الزمان وأن يكون بينهما غاية الخلاف

(٢) وبسبب التضاد التضاييف أي ويعرض لهما التضاييف بسبب التضاد

(٣) فبأن كان الضدان الخ متعلق بلا يلزم أي لا يلزم كونهما ضددين بسبب كون الضدين متضاييفين واعترفا بأن الصغر والكبر من المضافات غير أن لفظة «منه» حينئذ تكون بغير فائدة كررت تساهلا للتأكيد ولعل في النسخة تحريفا وصحة العبارة فان كان الضدان الخ بحرف الشرط

ماهية المعروض لها الاضافة كان المعنى النسبي المحصل منه مضافا حقيقيا فالمضاف الحقيقي لا قوام له بذاته وانما هو عارض لغيره من الماهيات فاذا قطع النظر عن الماهية الموهوبة واخذت نفس اضافتها المحصلة الى غيره كان نفس المضاف الحقيقي وان أخذت الماهية بمعارض لها من الاضافة كان من القسم الاول الذي ليس بمضاف حقيقي وهذا كالسقف فانه له اضافة الى الحائط الذي يلزمه في الوجود فالسقف المضاف الى الحائط ليس مضافا حقيقيا والاضافة التي له الى الحائط هي استقراره عليه فاذا أخذت هذه الاضافة نفسها وهي كونه مسطرة على شيء دون أخذ السقف معها كان ذلك المعنى المضاف الحقيقي وكان معقولا بالقياس لا الى الحائط مطلقا بل اليه من حيث هو مستقر عليه

والاضافة ليست بمعنى واحد في المتضايقين بل كل واحد منهما يختص باضافة الى الآخر غير اضافة الآخر اليه كالمماسين فلهذا حماس مع الآخر وهي فيه وفي ذلك حماسه أخرى بالعدد مع هذا وهذا في الابوة والبنوة أظهر اذ كل اضافة مخالفة للآخرى بالنوع

ومن خواص المضاف التكافؤ في لزوم الوجود وارتقاعه وانعكاس كل واحد منهما على الآخر فان أخوة هذا لازمة لأخوة من يقال له أخوه وكذا الابوة بالقياس الى البنوة وكذا الصداقة والجوار والمالكية والمملوكية فاذا وجدت الابوة وجدت البنوة واذا عدم أحدهما عدم الآخر ومعنى الانعكاس هو أن تحكم باضافة كل واحد منهما الى صاحبه من حيث كان مضافا اليه فكما يقال الاب أب الابن يقال الابن ابن الاب والعبد عبد المولى والمولى مولى العبد أما إذا أضيف اليه لامن حيث هو مضاف اليه لم يجب هذا الانعكاس في الاضافة مثلا اذا وقعت اضافة الاب لا الى الابن من حيث هو ابن بل الى الانسان الذي هو موضوع البنوة فقبل الاب أبو الانسان وأب انسان لم تنعكس الاضافة ولم يصير الانسان مضافا الى الاب ولا يقال الانسان انسان الاب وقد تصعب رعاية قاعدة الانعكاس في المضاف بالمعنى الاول اذ لم يتحصل منه المضاف بالمعنى الثاني والطريق فيه أن تجمع أوصاف الشيء فأى تلك الأوصاف اذا وضعته ورفعت غيره بقيت الاضافة أو رفعت ووضعت غيره ارتفعت الاضافة فهو الذي اليه الاضافة الحقيقية الواجبة الانعكاس فاذا رفعت من الابن أنه حيوان أو انسان أو ناطق أو مشاء أو ما شئت من الأوصاف جاز رفعها أو لم يجر واستبقيت كونه إنسانا بقيت اضافة الاب اليه وان رفعت كونه إنسانا واستبقيت هذه الأوصاف كلها لم تبقى الاضافة فعلمت بهذا أن التعادل الحقيقي في الاضافة هو بين الاب والابن وهما اللذان ينعكس أحدهما على الآخر ويقال أحدهما بالقياس الى الآخر

وربما يشكك على قولنا ان المتضايقين متلازمان في الوجود بأن العلم مضاف الى المعلوم ثم المعلوم قد يوجد دون العلم مع أن العلم لا يوجد دون المعلوم مثل شئ ثامن الموجودات لم يتعلق به علم انسان فهو موجود قبل علمه ثم اذا تعاق علمه لم يتصور وجود علمه دونه فلا تلازم بينهما واما متضايقان ووجه حله أن المعلوم ليس مضافا الى العلم من حيث ماهيته ووجوده بل من حيث كونه معلوما ولا يتصور كونه معلوما دون العلم فهما معا لانفسك لا أحدهما عن الآخر بل هو قبل تعلق العلم به معلوم بالقوة فالعلم به أيضا بالقوة ويجب أن يراعى في التكافؤ وجود المتضايقين من وجه واحد فان كان أحدهما بالقوة كان الآخر كذلك وان كان الآخر بالفعل كان الآخر كذلك

واعلم أن المضاف قد يعرض للقولات كلها أما في الجوهر فكالاب والابن وفي الكم المتصل كالعظيم والصغير وفي الكم المنفصل كالكثير والقليل وفي الكيف كالأختر والأبرد وفي المضاف كالأقرب والأبعد وفي الأين كالأعلى والأسفل وفي متى كالأقدم والاحدث وفي الوضع كالاشد انتصابا

وانحناء وفي الملك كالأ كسي والاعرى وفي الفعل كالاقطع والاصرم وفي الانفعال كالاشد تسخنا
وتقطعا فما كان في مقولة تقبل التضاد والاشتداد والتسعة قبلها أيضا فلما كانت الحرارة من
مقولة الكيف ضد البرودة وأشد من حرارة أخرى كان الأخر ضد البرد وأحر من آخر ولما لم يكن
الكم والجوهر يقبلان لم يقبلها المضاف العارض لهما فليس الكبير ضد الصغير ولا الضعيف ضد
للنصف لما عرفت وهذا مني حكاية لما قيل في كتبهم لاما هو الرأي الحق عندي فان المضاف وان
عرض للكيفية فليست الكيفية داخله فيه بل هو نفس كون الكيفية مقيسة الى ما هو بازائها وللضد
طبيعة وما هيته معقولة بنفسها ثم تعرض لها اضافة الضدية والمضاف لاما هيته لا سوى الكون مقيسا
فلا يعرض له التضاد الذي يستدعي طبيعة معقولة بنفسها يكون هو عارض لها وقد قدموا قبل هذا
بأوراق أن الكبير ليس ضد الصغير لانه ليس له طبيعة معقولة بنفسها سوى أنه مضاف فليس للآخر
والبرد طبيعة سوى أنه مضاف وان قالوا إنه يكفي لعروض الضدية طبيعة غير الضدية موضوعه لها
ككانت مضافا أو غيره ولا احر طبيعة غير الضدية وتعرض لها الضدية فلما الكبير والصغير أيضا
طبيعةتان سوى الضدية هما كونهما مضافين فبان بهما تضادنا في نقض قولهم في الموضعين

(الفصل التاسع)

(في الكيف)

الكيف قد يراد به الكيفية وقد يراد به ماله الكيفية والكيفية هي كل هيئة فارة لا يوجب تصورهما
تصور شيء خارج عنهما وعن حاملها ولا قسمة ولا نسبة في أجزاء حاملها فتفارق الزمان ومقولة أن يفعل
وأن يفعل بأنها هيئة فارة وتنفارق المضاف والائين ومتى والملك بأنها لا يوجب نسبة الى شيء خارج
وتفارق الكم بأنها لا يوجب قسمة والوضع بأنها لا يوجب نسبة واقعة في أجزاء حاملها
وأفواعها أربعة تحتوى عليها هذه القسمة وهي أن الكيف إما أن يكون مختصا بالكم من جهة ما هو كم
كالتربيع والتثليث والتسدير وسائر الاشكال المختصة بالكميات وكالاستقامة والانحناء للخط
وكالزوجة والفردية للعدد وهذا قسم
وإما أن لا يكون مختصا به وهو إما أن يكون محصا كالالوان والطعوم والروائح والحرارة والبرودة
فما كان منه راسخا يسمى كيفيات انفعالية كحلاوة العسل وحرارة النار ورائحة المسك وحرارة النار
وسميت انفعاليات لمعنيين (أحدهما) يعم جميعها وهو أن الخواص تنفعل عنها (والثاني) يخص بعضها
وهو أنها واحدة عن انفعالات في موضوعها إما في أصل الخلقة كحلاوة العسل وصفة الفرة المصفار أو

(١) تناقض قولهم في الموضعين فيه أنهم راعوا أن الأحر مثل من حيث هو أحر مأخوذة فيه الحرارة التي وقعت فيها
النسبة وهي كيفية مضادة للبرودة المأخوذة في البرد من حيث هو أبرد ومعنى كونها مأخوذة فيه أن النسبة وقعت فيها
فيكون الأحر من حيث هو أشد حرارة وهو معنى الاضافة مضادا للبرد من حيث هو أشد برودة
أما الكبير والصغير في الكميات فهما عارضان لما هيته واحدة لا تضاد فيها وهي الجسم التعليمي مثلا فالصغير والكبير
كلهما جسم تعليمي والصغير والكبير اضافة محضة وليس فيهما ماهية قراء ذلك معقولة بنفسها تعرض لها التضاد
فهما كالابوة والبنوة بخلاف الآخر والبرد فانهما مع الاضافة قد اشتغلا في نفس النسبة على ماهيته معقولة وهي
الحرارة أو البرودة وتلك الماهية يقع فيها التضاد فذلك قالوا « فما كان في مقولة تقبل التضاد والاشتداد والتقص
قبلها أيضا »

(١) وصفرة المصفار أي الاصفر بطبيعته من الازهار مثلا وصفرة المصفار وحلاوة العسل انما تنشأ عن انفعال
المادة بالمزاج لانها عارضة للمزاج والحرارة وان كانت للشارع رأيتهم يذكرونها لانها عن انفعال لكن من شأن نوعها أن تعرض
لموضوعه بالانفعال كالحرارة التي تعرض للمزاج مثلا

بعدم الخلقة كما لوحدها البحر وصفرة من به سوء مزاج في الكبد وما كان منه سريع الزوال كحمة
النجل وصفرة الوجه بل تسمى انفعالات لأن انفعالات في أنفسهم بل هي هيآت قارة فان أنواع
الكيفية تشترك في أنما هيآت قارة ولكن لكثرة الانفعالات العارضة لموضوعها اذ يوجد فيها
انفعال بسبب وجودها وانفعال بسبب عدمها بسرعة فسميت انفعالات تميزها عن النوع الراسخ
الثابت وهذا قسم ثان

ولما أن لا يكون محسناً وهو إما أن يكون استعداداً لما يتصور في النفس بالقياس الى الكمالات فان
كان استعداد اللذة مساومة والاباء عن الانفعال سمي قوة طبيعية كالصحة (٢) الحسية والصلابة وتلك هي
الهيئة التي بها صار الجسم لا يقبل المرض ولا يقبل الانغماس لانفس عدم المرض والانغماس وان كان
استعدادا لسرعة الازعاج والانفعال سمي لاقوة طبيعية مثل المراضية واللين وهي أيضا هيئة بها
يسرع قبول الجسم للرض والانغماس لانفس القبول ولان عن هذه القوة القوة التي هي في المادة الاولى
فان كل انسان بتلك القوة مستعد للرض والصحة لكن تمة هذه القوة وهي ترجحها من جهة أحد
طرفي النقيض فلا يكون في قوة الشيء أن يقبل المرض وأن لا يقبل فقط بل أن يكون قد ترجح قبول المرض
على لا قبوله أو لا قبوله على قبوله وهذا قسم ثالث

ولما أن تكون في أنفسها كمالات لاستعدادات لكمالات أخرى وهي مع ذلك غير محسنة بذاتها فما
كان منها ثابتا سمي ملكة مثل العلم والصحة والخلق كالشجاعة والعفة والفيجور والجور وما كان
سريع الزوال سمي حالا مثل غضب الحليم ومرض المصباح وهذا قسم رابع
وفرق بين المصاحبة والصحة والمراضية والمرض فان المراض قد لا يكون مريضاً والمصباح قد
لا يكون صحيحاً وملكة الصناعة ليست هي أن يصنع الانسان بل أن تصدر عنه الصناعة من غير روية
وفكرة كن يكتب شيأاً (٢) من غير أن يروى حرفاً فحرفاً أو يضرب بالطنبور من غير أن يروى نقرة نقرة
وكذلك ملكة العلم ليس أن يحضر الانسان المعلومات بل أن يكون مقتدراً على احضار معلوماته من غير
روية ولا شك أن جميع ذلك يكون هيآت في النفس

فهذه هي أنواع الكيفيات أولها ما يختص بالكميات وثانيها كيفيات انفعالية وانفعالات
وثالثها القوة واللا قوة ورابعها الحال والملكة وجميع هذه الأنواع يقع فيها التضاد والاستعداد
والتمتعص الا النوع المختص منه بالكميات ولا ينبغي أن تشكل عليك أشياء عادت في هذا الباب وقد
عادت أيضاً في المضاف مثل العلم وذلك لأننا قد بينا أنها ليست مضافاً حقيقة بل عارض لها الاضافة
فان العلم هيئة للنفس والخلق كذلك والاضافة من لوازمها لا ذاتها فدخلوها في المضاف بالعرض
والشيء الواحد لا يتصور دخوله في المقولتين بالذات فانه ان كان متقوماً من حيث ماهيته وحقيقته
بمقولة فلا يتقوم من حيث ماهيته بمقولة أخرى ليست تلك ولو كان العلم والخلق من المضاف الحقيقي

(١) الى كمالات المراد من الكمالات ما هو بالفعل مقابل ما هو بالقوة لاضد النقائص

(٢) كالمصاحبة لا أظن أن يوجد هذا البناء في اللغة من لفظ صح ولكن عرف أن صيغة مفعول تدل على الكثرة أو
القوة في مادتها كالمطاء والمغوار وأهل النظر في العلوم يستوعون لانفسهم أن يدلوا على بعض المعاني التي لم تعرف اللغة
أسماء لها بما يقرب من وضع اللغة وان لم يرد فيه فالمصاحبة هي حالة البدن التي يقوى بها على مداومة المرض وهي غير الصحة
فان الصحة ضد المرض فلا تجتمع معه قط بخلاف المصاحبة فانها قد تكون ابيض في حال مرضه وبها يدافع مرضه وبها
ترجع استعداداته للصحة عنه لجانب المرض (٣) من غير أن يروى يقال روائى الامر وروى فيه مهموزا وغير
مهموزا فانظر وتفكر والروية في الامر التفكير فيه مع أن لا عجلة معه

لكانت أنواعهما كذلك من (١) لالتحوي والشماعة وليس التحوي نحو الشيء إلا أن يؤخذ من حيث هو علم فيقال اذ ذلك هو علم بشيء وكذلك الشماعة ليست بشماعة على شيء إلا أن يؤخذ من حيث هو خلق فيقال خلق على شيء وكل ما لجزئياته وجود غير مضاف فليس من المضاف الحقيقي

(الفصل العاشر)

في باقي المقولات العشر

وأما الأين فهي الحالة التي للجسم يجاب بها حين يسئل أين هو وهي ككون الجسم في مكانه وهذا أشد اشتباها بالمضاف من سائر ما عددناه وفي التحقيق ليس هو مجرد نسبة إلى المكان بل هو أمر وهيئة تتم بالنسبة إلى المكان فإذا أخذت تلك النسبة وحدها كانت مضافا حقيقيا وهي ككون الجسم محويا وهذه الاضافة ليست إلى المكان من حيث هو مكان بل إليه من حيث هو حاو فان المكان من حيث هو مكان ليس من المضاف بل هو سطح مع عارض وهو احتمواؤه على محوى فهذا العارض فيه من المضاف وهي النسبة التي بين المحوى والحاو وليس الكون في المكان هو الكون في الأعيان الذي هو الوجود فانا قد بينا أن الوجود ليس جنسا لما تحتته ولو كان الكون في المكان هو الوجود لكان الكون في الزمان أيضا كذلك فيكون للشيء وجودات كثيرة

ومن الأين ما هو أول حقيق وهو كون الشيء في مكانه الخاص به الذي لا يسع معه غيره ككون الماء في الكوز ومنه ما هو ثان غير حقيق كما يقال فلان في البيت ومعلوم أن جميع البيت لا يكون مشغولا به بحيث يحس ظاهره جميع جوانب البيت وأبعد منه الدار وأبعد منه البلد بل الاقليم بل المعمورة بل الارض كلها بل العالم

والأين منه جنسي وهو الكون في المكان ومنه فوعي كالكون في الهواء والماء والسماء أو فوق أو تحت ومنه شخصي ككون هذا الشيء في هذا الوقت في الهواء وهو مكان ثان أو مثل كون هذا الجسم في المكان الحقيقي الذي لا يسع معه غيره

وفي الأين مضادة فان الكون في المكان الذي عند المحيط هو مقابل الكون في المكان الذي عند المركز لأنهم مامعنيان لا يجتمعان ويتعاقبان على موضوع واحد وبينهما غاية الخلاف واذ قد صار من أحدهما إلى الآخر قليلا قليلا قبل الاشد والاضعف فان اثنين قد يكون كلاهما فوق وأحدهما أقرب إلى الحد القوي فاني الذي هو المحيط فهو أشد وقوية من الآخر

وأما متى فهو كون الشيء في الزمان أو في طرفه فان كثيرا من الأشياء تتغير في أطراف الأزمنة ولا

(١) مثل التحوي أراد منه العلم المعروف فانه من أفراد العلم وليس مضافا حقيقيا وانما تعرض له الاضافة اذا لاحظته من حيث هو متعلق بكذا من المعلومات وكذلك الشماعة تعقلها ملكة في ذاتها قائمة بالذات كانهية أولون لها ان صح أن يعبر بالكون في مثل هذا ولكنهم تعرض لها الاضافة عند ما تعرضا لها من حيث ما يصدر عنها وما يظهر فيه أثرها وهو الأشياء التي تتعلق بذلك الخلق

(٢) ككون الجسم في مكانه أي منشأ انتزاع ذلك في الخارج (٣) لكان الكون في الزمان الخ لانه لا فرق بين الكون في المكان والكون في الزمان في أن كلاهما لازم للجسم الحادث وقوله فيكون للشيء وجودات لانه ان سلم أن جسما لا يتغير مكانه على ما يزعمون في الفلك فلان سلم أن جسما لا يتغير زمانه فان الزمان متغير دائما فلو كان الكون في الزمان هو الوجود الخارجي لكان للشيء بكل زمان وجود وهو بديهي البطلان

(٤) تقع في أطراف الأزمنة كل حادث ليس بحركة ولا فيه حركة فهو دقي وكل دقي فلا يصح وقوعه في الزمان وهو منقسم فيكون واقعا في طرف الزمان الماضي الذي يصله بالمستقبل كوجود صورة جوهرية في مادتها عند القائلين بذلك وكوجود أي جوهر من العدم فان ذلك كله يقع في طرف الزمان ويسئل عنه غي الخ

تقع في الأزمنة ويستل عنها حتى ويجاب به

فنه زمان أول حقيقي وهو الذي يطابق كون الشيء ولا يفضل عليه كقولنا كان وقت الزوال ومنه
فان غير حقيقي نظير السواق والبلد في الاين كقولنا كان في سنة كذا اذا كان في جزء منها لكن بين
المكان الحقيقي والزمان الحقيقي فرق فان الزمان الحقيقي المعين تنسب اليه أشياء كثيرة فيكون كل
واحد منها فيه على سبيل المطابقة لكن لا يكلف (١) ون هو النسبة الخاصة اليه والمكان الحقيقي لا يتصور
نسبة أشياء كثيرة اليه بل يتصور ذلك في المكان الغير الحقيقي كالسوق

وأما الوضع فهو هيئة للجسم تحصل من نسبة أجزائه بعضها الى بعض نسبة تتخالف الاجزاء لاجلها
بالقياس الى الجهات في الموازاة والانحراف مثل القيام والقعود والاسستلقاء والانبطاح والتربع
والانكسار وهذه النسبة اضافة للاجزاء ووضع لكل فمكون الجسم بحيث في أجزائه هذه الاضافة
هو الوضع (٢)

والوضع اسم مشتق يقال على معان فنه ما يفتك الالمسا اليه اشارة أي تعين جهة إن له وضعاً وبهذا
المعنى للنقطة وضع وليس للوحدة وضع ويقال وضع لما ذكرناه في الحكم وهو كونه بحيث يمكن أن
يشار اليه أين هو بما يتصل به اتصالاً ثابتاً ولا يكون هذا الا في الكميات المتصلة القارة الذات ويقال
وضع بالمعنى الذي ذكرناه أولاً وهو المقولة والوضع المختص بالكميات كانه منقول من الوضع الذي هو
المقولة وهو حال الجسم بسبب نسبة أجزائه بعضها الى بعض في الجهات فان الكميات التي ليس لها
أجزاء بالفعل يمكن أن يفرض لها أجزاء متصلة على الثبات يشار الى كل واحد منها أين هو من الآخر الا
أنه لما يمكن للكميات جهات بذاتها بل بسبب الجسم كان بين المعنيين مخالفة

والوضع قد يقع فيه التصادق فان وضع الانسان ورجلاه على الارض ورأسه في الهواء مما يلي السماء
يضاد وضعه ورأسه على الارض ورجلاه في الهواء لانهم مامعنيان لا يجتمعان ويتعاقبان على موضوع
واحد وبينهما غاية الخلاف ويقبل الاشتداد والضعف أيضاً على نحو قبول الأين والقيام
والقعود قد يكونان على أتم ما يمكن فيهما وقد يكونان على ما يقرب من ذلك وهذا هو قبول الاشتداد
والاضعف وقد يقال على الحركة الى حصول هذا الوضع وقد يقال على الهيئة الحاصلة القارة
والوضع هو القار منهما

وأما الملاك فهو نسبة الجسم الى حاضره أو لبعضه منتقل بانتقاله كالتسليخ والتقص والتنعيل والتخم

(١) لا يكون هو النسبة الخاصة اليه أي لا تكون نسبة كل واحد الى الزمان نسبة خاصة به تفرزه عما سواه كما هو
الشأن في المكان الحقيقي وهو حاوي الشيء فانه يفصل المتمكن ويفرزه عما عداه فحركة يدي في عشرين دقائق يصحبها في
الزمان حركات الكواكب وحركات ما يتحرك من حيوان ونبات وغيرها وهذه الحالة التي لحركة اليد واليدان شئت
الحاصلة لهما من كونها في هذه المدة من الزمان ليست خاصة بها تفرزها عن بقية الحركات أو عن بقية الأشياء المصاحبة
لها بخلاف مكان اليد الذي يتوهمها فانه خاص بها لا يشتركها فيه سواها

(٢) والاقتراض من افتراض فراعينه أي بسطها على الارض (٣) هو الوضع خير للبتدا وهو كون الجسم أي ان
الحالة التي تحصل للجسم من جهة في أجزائه هذه الاضافة هي الوضع (٤) فنه ما يقال الخ ماصدرية أي فنه
قواهم ما تصح الاشارة اليه بأن يكون له جهة معينة ان له وضعاً (٥) وقد يقال على الحركة الخ ابتداء كلام تحقيق
معنى الوضع الذي هو مقولة (٦) كالتسليخ الخ التسليخ ليس لامة المحرب أو اعتقال الرمح أو قتل السيف ونحو ذلك
والتقص ليس القميص والتنعيل بالعين المهملة ليس النعل والتخم ليس الخاتم

فنه جزئى كهذا التسليخ ومنه كلى كالتسليخ ومنه ذاتى كمال الهرقة عند إهابها ومنه عرض كحال الانسان عند فقيصه

وأما «أن يفعل» فهو تأثير الجوهر في غيره أثر غير قار الذات لحاله مادام يؤثره أن يفعل وذلك مثل التسخين مادام يُسخن والقطع مادام يقطع والتبريد مادام يبرد

وأما «أن ينفع» فهو أثر الشيء من غيره مادام في التأثير كالتسخين والتبريد والقطع وانما اختير لهما أن يفعل وأن ينفع دون الفعل والانفعال لان الفعل والانفعال قديقالا للحاصل المستكمل القار الذات الذى انقطعت الحركة عنده كما اذا قطع شيئا ووقفت حركته فيقال هذا القطع منه وكذلك يقال في هذا الثوب احتراق بعد استقراره وحصوله وقديقالا حينما يقطع هذا ويحترق ذلك والحركة هي مقولة أن ينفع والتحرك هو مقولة أن يفعل

وقد يعرض في هاتين المقولتين التضاد فان التبييض ضد التسود كما أن البياض ضد السواد ويعرض فيهما الاشتداد والانتقص فان من الاسوداد الذى هو السلوك ما هو أقرب الى الاسوداد الذى هو غاية السلوك من اسوداد آخر وقد يكون بعضه أسرع وصولا الى هذه الغاية من بعضه وهذا الاشتداد والانتقص ليسا بالقياس الى السواد بل الى الاسوداد الذى هو حصول في السواد بالحركة اليه وهذا غير السواد فان السواد لا يحتاج في تعقله سوادا الى أن تعقل حركة اليه هو غايته

واعلم أن الحركة قد تعرض لمقولات أربع وهي الكم والكيف والأين والوضع وبفهم من عروض الحركة لمقولة تمامان أربعة (أولها) أن المقولة موضوع حقيقى لها (والثاني) أن تعرض الحركة بواسطة الجوهر كالسطح بتوسط بين الجوهر والملاسة (والثالث) أن تكون المقولة جنسا لها (والرابع) أن يكون الجوهر يتحرك من فوع تلك المقولة الى فوع آخر ثم هذا هو المراد بقولنا ان الحركة تعرض لمقولة ما

أما عروضها المقولة الكم فن وجهين (أحدهما) أن يتحرك الجوهر من كم الى كم أكبر منه بزيادة مضافة اليه فينوبم الموضوع ويسمى غموا والى كم أصغر منه بنقصان أجزائه وتحللها ويسمى ذبولا (والآخر) أن يتحرك من كم الى كم أصغر أو أكبر بزيادة أو نقصان بل بتحليل أجزائه وانسائها أو تكاثفها أو انحصارها ويسمى تحللا أو تكاثفا

وأما الحركة في الكيف فتسمى استحالة مثل التبييض والتسود والتسخين والتبريد وتعرض في جميع أنواعه الا النوع المختص بالكميات منه

وأما الحركة في الأين فعروفة وهي أن يأخذ الجسم في مفارقة مكانه بالكلية الى مكان آخر وأما الحركة في الوضع فهو أن يستبدل الجسم الاوضاع من غير أن يفارق بكميته المكان ان كان في مكان بل أن تتبدل نسب أجزائه الى أجزاء حاوية أو محوية وهذا انما يكون بحركة الجسم مستديرا على مركز نفسه

ليس في مقولة الجوهر حركة فان الصورة الجوهرية تحدث دفعة لا بسيرا يسيرا وحركة المني الى صورة الحيوانية ليست حركة في الجوهر بل استحالة في كيفيات المني وهو مني بعد الى أن يصير علقة وكذلك هو علقة الى أن يصير مضغة وهلم جرا الى قبول صورة الحيوانية وقد جرت العادة بأن تلى المقولات بالقول في التقابل والتقدم والتأخر فلنفردلها مفصلين اقتداء بالتقدمين

(١) الى أجزاء حاوية أو محوية الاول اذا كان المتحرك في الوضع هو المتمكن ككوكب متحرك على مركزه في فلسفه فان نسب أجزائه الى أجزاء حاوية تتبدل بالحركة والثاني اذا كان المتحرك هو الحاوى والمتمكن ساكنا فان نسب أجزائه الحاوى الى أجزاء محوية تتبدل بحركته كذلك وكلا الحالتين انما يكون في حركة مستديرة حول المركز

(الفصل الأول وهو الحادى عشر)

من هذا الفن فى التقابل

المتقابلان هما اللذان لا يجتمعان فى شئ واحد فى زمان واحد وهو على أربعة أقسام (أولها) تقابل السلب والايجاب ولا يعنى بالسلب والايجاب ههنا معناه فى ههنا فى بادير منىاس بعد هذا فان الايجاب والسلب ههنا لا يخص بما هو مثل قولك زيد فرس زيد ليس بفرس وههنا يعنى مع هذا الفرنسية والافرنسية فالمراد به التقابل فى القول بين الامر الاثباتى والسلبى كان ذلك اثباته فى نفسه أو اثباته لشيء أو سلبه فى نفسه أو سلبه عن غيره ولا يعنى بتقابل الفرنسية والافرنسية تقابلها من حيث وجود الفرنسية وعدمها فى الوجود الخارجى فان ذلك من قسم العدم والملسكة كما تختار ايراد ههنا بل تقابلها فى القول والضمير فقط (وثانيها) تقابل المتضايقين وقد سبق ذكره (وثالثها) تقابل الضدين وهما الذاتان الوجوديان المتعاقبان على موضوع أو محل واحد وبينهما غاية الخلاف وذلك مثل السواد والبياض والحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والنارية والمائية إن اكتفيت فى الضدية بتعاقبهما على محل ما هيولى كان أو موضوعا وأما النور والظلمة والحركة والسكون والزوج والفرد والخير والشر والذكورة والانوثة فليست أضدادا حقيقية وان عدت أضدادا فى هذا الفن بحسب المشهور وذلك لان الظلمة والفردية والشر والانوثة كلها أعدا م لأدوات وجودية فالفرد هو العدد الذى لم ينقسم عتساوين فموضوع الزوجية وهو العدد قد أخذ مع سلب الزوجية التى هى الانقسام عتساوين ووضع له اسم وجودى هو الفرد فأوهم أن الفردية معنى وجودى وليس كذلك وأما الظلمة فهى عدم النور لا غير وكذلك السكون هو عدم الحركة والشر عدم ما وليس هذا موضع تحقيقه فليست كل هذا وانما علة المتقدمون هذه الأمور من الأضداد فى هذا الفن بناء على المشهور فان الجمهور إما أن يعتقدوا أن هذه كلها أمور وجودية فاطلاق اسم الضدية عليها ظاهر وان اعتقدوها أعداما فلا يتحاشون من اطلاق اسم الضد عليها لان الضدين عندهم كل شيئين لا يجتمعان فى موضوع من شأنهما التعاقب عليه ان لم يكن أحدهما لازما فليست ترك فى هذا كل متقابلين هذا شأنهما كانا وجوديين أو أحدهما دون الآخر (ورابعها) تقابل العدم والملسكة فهذه مشهور ومنه تحقيق فأما المشهور من الملسكة فليس مثل البصار بالفعل ولا مثل القوة الاولى التى تقوى على أن يكون لها بصير بل أن تكون القوة على البصار متى شاء صاحبها موجودة والمشهور من العدم هو ارتفاع هذا المعنى عن المادة المتهيئة لقبوله فى الوقت الذى من شأنها أن يكون لها مع ارتفاع هذا التهيؤ مثل العمى للبصر والثالث ترد للاسنان والصلع للشعر فان العمى ليس عدم البصر بحسب فان الجر والذى لم يفقد شئ عادم للبصر ولا يقال أعمى بل العمى عدم البصر فى وقت امكانه وتهيؤ الموضوع له مع ارتفاع التهيؤ فلا يعود البصر البتة فالملسكة تستحيل الى العدم أما العدم فلا يستحيل الى الملسكة

(١) فى القول والضمير أرا من القول المصدق على الافراد فلا يصدق أحدهما على ما يصدق عليه الآخر والضمير ضمير الرابطة فى قولك هذا هو فرس أو هو لافرس وهو المقيد المصدق والحل فلفرس والافرس يتقابلان فى الضمير فلا يصدقان معا على شئ واحد برابطة ذلك الضمير والحل ههنا فى المتقابلين ايجابى كما ترى وقد يصح مع السلب أيضا كما تقول هذا فرس وليس هو بفرس أما التناقض الذى ذكره فى القضايا فهو خاص بالسلب الواقع على النسبة لا غير

(١) ان لم يكن أحدهما لازما أما ان كان أحدهما لازما فلا يسميان ضدتين فى اعتبار الجمهور لانه لا تعاقب بينهما وذلك كالنور والظلمة فى الشمس مثلا

(٢) الدرداء البحر يث ذهاب الاسنان

(٣) الذى لم يفتح ففتح الجر وكنع وفتح بالتشد يد فتح عينيه أول ما يفتح

وأما العدم الحقيقي فهو عدم كل معنى وجودي يكون ممكنا لشيء إما بحق جنسه أو نوعه أو شخصه قبل الوقت أو فيه أما الذي يحق جنسه فكالأوثنة التي هي عدم الذكورة الممكنة لجنس الحيوان وكالفردية التي هي عدم الانقسام عنساوين الممكن لجنس العسدد وأما الذي يحق النوع فعدم اللحية للمرأة الممكنة لنوع الانسان وأما الذي يحق الشخص فكالمرء وهو عدم في الوقت وكاتثمار الشعر بدها الثعلب وهو عدم في الوقت والعدم في الوقت منه ما يزول كهذا ومنه ما لا يزول كالعمى والسكون والظلمة والجهل والشر والفردية ككلها أعدام حقيقية فهذه هي أقسام التقابل بحسب المشهور والحقيقة

والفرق بين هذه الأقسام بحسب الزاين أن الإيجاب والسلب يفارق سائر المتقابلات بأنه في القول لا في الوجود وأحدهما صادق لا محالة والآخر كاذب سواء كان الموضوع موجودا أو معدوما وهذا في الإيجاب والسلب الذي هو إثبات شيء أو سلبه عنه وأما سائر المتقابلات فيجوز أن يكذبها جميعا اذ ان اتصال الحكم والفضية مثال ذلك في المضاف هو أن ينسب زيدا بالأبوة والبتوة إلى شخص ك(١) كذا فيقال زيد أبو خالد زيد ابن خالد فيكذبنا جميعا وأما المتضادات التي لها أوساط إما مسماة باسماء حقيقية كالفاثر بين الحار والبارد وكالاشبه بين الأبيض والأسود أو مسماة بسلب الطرفين كقولنا لا عادل ولا جائر فإن الموضوع عند وجود الواسطة يكذب عليه الطرفان وإن كان أحد الطرفين لازما له فعند عدم الموضوع أو تقدير عدمه يكذب عليه الطرفان وإن كان لا واسطة بين الضدين فأحدهما واجب لا محالة مادام الموضوع موجودا وأما إذا صار معدوما فيكذبان عليه وأما الملكية والعدم فيخص المشهورى منه كذبهما قبل حلول الوقت وإن وجد الموضوع فإن الجرو والغير المقق لا أعى ولا بصير بحسب المشهور ويمع المشهورى والحقيقي جميعا كذبهما عند عدم الموضوع فإن الميت لا أعى ولا بصير والعدم الحقيقي وإن كان أعى من المشهور فليس عدمهما مطلقا حتى يصدق إطلاقه عند عدم الموضوع بل هو عدم عن موضوع ممكن له الشيء المعدوم فلا بد من أن يكون مثل هذا الموضوع موجودا

وأما الفرق بين المتضايقين وسائر ذلك فإن كل واحد من المتضايقين مقول بالقياس إلى الآخر ملازم له وجودا وعدمه ^(٢) وليس هذا الشيء لغيره

وأما الفرق بين المتضادات وسائرهما فإن المتضادين قد يكون بينهما واسطة ينتقل اليها الطرفان وليس ذلك لغيرهما والفرق بينهما وبين العدم والملكية على وجه يعم المشهورى والحقيقي جميعا أن في المتضادين يجوز أن لا يوجد الطرفان بل الوسط وفي العدم الحقيقي لا بد من أحدهما وفي المشهورى أيضا لا بد من أحدهما في الوقت وأما الفرق الخاص بينهما وبين المشهورى هو أن في التضاد إما أن يكذب (٣) ون أحدهما ضروريا للموضوع وإما أن يكون أيهما كان جائزا للانتقال إلى الثاني كان بينهما واسطة أو لم يكن وفي المشهورى لا أحدهما ضروريا للموضوع ولا أيضا يصح الانتقال عن أيهما كان لأنه يجوز الانتقال

(١) كذبا بأن يكون لا ابنا ولا أبا لخالد

(٢) وليس هذا الشيء لغيره أي ليست هذه الخاصة لغيره من المتقابلات

(٣) إما أن يكون أحدهما ضروريا كالنور للشمس مثلا فإن لم يكن ضروريا كالحركة أو الحرارة للجسم جاز أن ينتقل الجسم من أحدهما إلى الآخر أي كان من الحركة إلى السكون ومن السكون إلى الحركة ومن الحرارة للبرودة والقفور وبالعكس أما في المشهور من الملكية والعدم فقد شرط في العدم الوقت الذي من شأن الملكية أن تكون فيه للموضوع ففما قبل هذا الوقت لا يقال عليه واحد منهما فليس أحدهما ضروريا له ثم أنه ينتقل من الملكية فقط إلى العدم دون العكس فليس يجوز الانتقال من أيهما كان

من الملكية الى العدم ولا يجوز من العدم الى الملكية واذا لم يكن بين الضدين واسطة وجب (١) ب
أحدهما للموضوع في كل وقت وأما في المشهورى فليس يجب أن يكون أحدهما في كل وقت وأما
الفرق الخالص بين التضاد وبين العدم والملكية الحقيقيةين فهو أن الضدين ذاتان متعاقدتان على محل
واحد وليس ولا واحد منهما نفس ارتفاع الثاني بل ذات تعقب ارتفاع الثاني أو توجب ارتفاع الثاني
ولكل واحد منهما علة وجودية غير الاخرى بالذات وأما في العدم والملكية فالعدم ليس ذاتا وجوديا
ولا يحتاج الى علة وجودية بل عدم علة الملكية علة العدم والشئ الواحد يصير علة لهما جميعا بوجوده
وعدمه كالشمس اذا طلعت كانت علة لاثراق الجو وان غابت كانت علة لاطلامه وكما أن بين
الفريسية والافريسية والسواد والبياض والابوة والبسوة والعمر والبصر تقابلا فكذلك بين الفرس
واللافرس والاب والابن والابيض والاسود والاعمى والبصير لكن التقابل الاول بالذات وهو
ماليس فيه الموضوع واذا أخذ فيه الموضوع كان تقابلا بالقصد الثاني وعارضا بالذات

(الفصل الثاني وهو الثاني عشر) (في المتقدم والمتأخر ومعا)

المتقدم يقال على خمسة أنحاء (الاول) المتقدم في الزمان وهو مشهور (والثاني) المتقدم بالطبع وهو
الذي لا يمكن أن يوجد الا آخر الا وهو موجود ويوجد هو وليس الاخر موجود وذلك كمتقدم الواحد
على الاثنين (والثالث) المتقدم في الشرف كما يقال ان أبا بكر قبل عمر أى لأفضلية العمر الا وهى له
وله ما ليس له (والرابع) المتقدم في المرتبة وهو ما كان أقرب من مبدأ محدود ثم المراتب منها طبيعية
كترتيب الانواع التي بعضها تحت بعض والاجناس التي بعضها فوق بعض ومنها وضعية كترتيب
الصفوف في المسجد منسوبة الى المحراب أو الى باب المسجد كـ (٢) كذلك المتقدم في المرتبة قد يكون طبعا
كمتقدم الجسم على الحيوان اذا ابتدأت من الجوهر وكتقدم الحيوان عليه ان ابتدأت من الانسان
وقد يكون وضعيا كمتقدم الصف القريب من المحراب ان جعلت المحراب هو المبدأ وكتقدم القريب من
الباب ان جعلت الباب هو المبدأ (والخامس) المتقدم بالعلية وذلك كمتقدم وجود حركة يد زيد على
وجود حركة القلم وان كانا معا في الزمان ولكن حركة اليد تغير مستفادة من حركة القلم وحركة القلم
مستفادة من حركة اليد والعقل يقضى بأن اليد لما تحركت تحرك القلم ولا يستحيز أن يقال لما تحرك
القلم تحركت اليد واذا تع (٣) قل حال المتقدم في جميع هذه الانحاء كان المتقدم هو الذي لا يوجد للمتأخر
المعنى المعتبر فيه التقدم والتأخر الا وقد وجد للتقدم واذا عرفت أقسام المتقدم فاعتبرها بنفسك في
التأخر وفي معا

(المقالة الثمانية)

في تعريف الاقوال الشارحة الموصلة الى التصور وفيها فصولان

- (١) وجب أحدهما الخ كالحركة والسكون للجسم فانه لا واسطة بينهما ويجب أحدهما له في كل وقت أما
الجو قبل أن يقع فانه لا يجب له البصر ولا العي فليس أحدهما واجبا في كل وقت
- (٢) كذلك المتقدم الخ أى كان ذلك التقسيم حاصل في المراتب فهو حاصل أيضا في المتقدم بحسبها
- (٣) أى اذا تعقلت حال المتقدم بالمعنى السابقة عرفت ان المعنى الذي اعتبر فيه التقدم والتأخر كالجو في العلية مثلا
لا يكون للتأخر الذي هو المعلول حتى يكون قد حصل للتقدم الذي هو العلة

(الفصل الأول)

في بيان أصناف ما يفيد التصور

وقبل ذلك نشير إشارة خفيفة إلى معنى القول فالقول هو اللفظ المركب وقد عرفته وتركيب اللفظ على أنحاء وما هي مناهيها في غرضنا هو تركيب التقييد وهو أن يتقيد بعضه ببعض بحيث يمكن أن يقع بين أجزائه لفظة «الذي هو» مثل قولنا الحيوان الناطق المائت أي الحيوان الذي هو الناطق الذي هو المائت ومثل هذا المركب يسمى المقيد ويفيد التصور لا محالة

وإذا عرفت هذا فاعلم أن القول أي المفيد للتصور منه ما يسمى حدا ومنه ما يسمى رسما ومنه ما هو شارح لمعنى الاسم من حيث اللغة فقط والخطب فيه يسير فان الطالب يقنع بتبديل لفظ بلفظ أعرف عنده منه كتبديل الإنسان بالبشر والليث بالأسد أما الحد والرسم فيجب الاعتناء ببيانهم ما ذهبا مقصودا وهذا المقالة

وكل واحد منهما ينقسم إلى التام والناقص والحد التام هو القول الدال على ماهية الشيء فيعلم من هذا أن اللفظ المفرد لا يكون حدا إذا القول هو المركب وكذلك يعلم أن ما لا تركيب في حقيقة وماهيته فلا حد له والدلالة على الماهية بحسب استعمالها هي دلالة المطابقة والتضمن لدلالة الالتزام فإذا ركب قول دال على الشيء دلالة الالتزام فلا يكون حدا مثل تحديدنا الإنسان بأنه فخل المشاء على رجلين بأدى البشرية بل يجب أن تكون دلالة الحد إحدى الدالتين المعبرتين وانما تكون كذلك إذا كان الحد مركبا من مقومات الشيء فان كانت المقومات أجناسا وفضولا فالحد مركب من الجنس والفصل وان لم تكن أجناسا وفضولا كان الحد مركبا من مجموعها كيف كانت وقد أوجب أفطس المتأخرين في التسميات أن الحد مركب من الجنس والفصل لا محالة فان كان هذا مصيرنا منه إلى أنه لا يكون تركيب من مقومات سوى الأجناس والفصول فليس كذلك فان الشيء قد يتركب مع عارض له يكون كل واحد منهما مقوما بالنسبة إلى المركب وليس جنسا له ولا فصلا كالجسم الأبيض إذا أخذ من حيث هو جسم أبيض فان الجسم والأبيض مقومان له وليس واحدا منهما ما جنسا له ولا فصلا وكذلك الأفطس مركب من الأنف والتعكير والعدالة مركبة من العفة والشجاعة والحكمة وليس تركبها تركب الأجناس والفصول والعفة وان لم تكن محمولة على العدالة ولا التعكير على الأفطس ففي المثال الأول الجزآن محمولان حتى لا يقول قائل كلامنا في تركيب المحمولات وليست العفة وأخواتها محمولة على العدالة هذا وإن كان ما ذكره تخصيصا منه لاسم الحد بما يكون مركبا من الجنس والفصل فهو يناقض عموم قوله أن الحد هو القول الدال على الماهية لأن مقتضى هذا أن كل دال على ماهية الشيء مشتمل على مقوماته فهو وحد كان مركبا من الجنس والفصل أو لم يكن فإذا الواجب في الحد دلالاته على الماهية وثألفه من المقومات كلها كانت أجناسا وفضولا أو لم تكن

وهذا الفصل في ظاهره منافض لما قدمناه فأنحصرنا الذاتيات في الأجناس والفصول والأنواع فإذ عاذا في ليس بشيء من هذه الثلاثة يناقض ذلك الحصر ولكن ذلك الكلام إنما كان في أمور مركبة من معان عامة وخاصة يحصل منها شيء متحد في الوجود ولا يكون لذلك العام قوام الأجناس الخاصة حتى لو لم يقترن به هذا الخاص لم يتصور حصوله بالتعليل فيكون العام بالنسبة إلى ذلك المركب جنسا له والخاص فصلا وكل تركيب ليس على هذا النحو فليس فيه جنس ولا فصل وان كانت أجزاء التركيب بالنسبة إليه مقومات له ولا شك أن الجسم الأبيض لو لم يقترن به الأبيض كان متحصلا

الوجود دون الأبيض فليس نسبة الأبيض إليه نسبة التقويم وتحصيل الوجود بل نسبة عارض بعد تقويمه ولو حققنا هذا التحقيق في الابتداء وقسمنا الماهيات إلى بسيطة ومركبة والمركبة إلى ما يتقوم به من اجزائه بالآخر فيتحكم منها طبيعة واحدة في الوجود والى ما ليس كذلك بل لبعض أجزائه قوام في نفسه بالفعل وإن لم يقترن به إلا خرافة شوش دركه على المبتدى ولعل أفضل المتأخرين استمرهنا أيضا على ما يليق بفهم الشادين والتحقيق (١) في ما ذكرناه

ثم هذا التأليف بين الذاتيات لا يكفي وجوده كيف اتفق بل لابد فيه من هيئة وترتيب فإن معنى الخلف في الذهن مثال مطابق للحدود في الوجود فكأن الحدود لا يوجد إلا بتأليف مخصوص لأجزائه كالسرب لا يكفي في وجوده جمع الخشب وتركيبه كيف كان بل لابد أن يكون مع ترتيب وهيئة مخصوصة وكذلك كل ماهية مركبة انما تركيب وتحصل بان يقترن المعنى الخاص وهو الفصل بالمعنى المشتركة فيه فيقومه وبقية مخصصا في الوجود إن كانت مقومة (٢) وماتة أجناسا وفصولا وأن يلحق المعنى العارض بما هو موضوع طبعها فخصص من ذلك جملة مقومة بالموضوع والعارض فكذلك الحدود يستدعي تركيبا مقومات الشيء مخصوصا محاذيا لتركيبها في الوجود

أما ما (٣) ليس في مقوماته جنس ولا فصل مثل الجسم الأبيض فتركيبه المحاذي للوجود هو أن يوضع من أجزائه ما هو الموضوع بالطبع كالجسم ويعرف بمقوماته ثم يخصص ويقيد بلحوق الأبيض معترفا بمقوماته فاذا فعل ذلك فقد أعطي حده الحقيقي وأما ما مقوماته أجناس وفصول فتأليف حده هو أن يوضع جنسه القريب ويقيد بجميع فصوله كم كانت ولا يقتصر على ذكر بعضها فاذا فعل ذلك فقد وفيت الدلالة على كمال الماهية لأن الجنس القريب يتضمن الدلالة على جميع الذاتيات المشتركة فاذا عتبع بعد ذلك الفصول بأسرها التي هي الذاتيات الخاصة فقد استوفيت الدلالة على الماهية بجميع ذاتياتها المشتركة والخاصة ولا يتصور أن يكون ذاتي لا مشتركا أو خاصا وإذا استوفيت الذاتيات بأسرها تمت الماهية ثم إن لم يكن للجنس القريب اسم موضوع مطابق له أو رده حده بدل اسمه ثم قرن به فصول هذا النوع المحدود أولا وهذا كما نقول في حد الحيوان إنه جسم ذو نفس حساس متحرك بالإرادة فأخذنا حده جنسه القريب وهو الجسم ذو النفس لم يكن له اسم وقرن به فصول الحيوان الخاصة به وهو الحساس المتحرك بالإرادة أما إن كان له اسم يطابقه فأقرب حده بدل اسمه وأسموه ولم يستعظم صنيعه بسبب هذا التطويل بعد رعايته واجب الحد من حصر جميع الذاتيات وترتيبها وقد اعتقد بعضهم أن هذا

(١) قوله والتحقيق ما ذكرناه من المعروف أن ابن سينا ومن سبقه من أهل المنطق كانوا يراعون دائما في تقرير قوامه المنطقي أنها موازين لا معلوم الحقيقية ودرك الحقائق المتقوية وعندهم أن الماهيات الحقيقية المركبة في الخارج لا تخلو من عام منزلة القابل وخاص مقوم له وهو الصورة النوعية أما ماهية ليس لها عام يدخل في أجزائها وهي مركبة فلم يعرف عندهم أما ما ذكره المصنف من الجسم الأبيض فهو من المركبات الاعتبارية والماهيات الاعتبارية لا اعتبار لها في نظر طالب العلوم الحقيقية والعدالة لم يخرج عن أنها كيف من الكيفيات يتركب في وجودها الخارجي من عدة أمور تدخل فيه كما يدخل الحس وقوة الحركة وقوة الإرادة في تركيب الحيوان ثم ينتزع منها فصول تحمل عليه فيمكن أن يقال العدالة كيف أو خلق جامع للعفة وأخواتها وزعم أن هناك فرقين « جامع للثلاثة » وبين « متحرك بالإرادة وحساس » أدليل عليه فهذا هو ما حمل الشيخ على حصر أجزاء الخلف في الجنس والفصل لا تحصر أجزاء الماهيات فيها (٢) إن كانت مقوماته أجناسا مرتبط بقوله بأن يقترن المعنى الخاص الخ وقوله وأن يلحق معطوف على أن يقترن والموضوع طبعها والجسم مثلا والمعنى العارض هو الأبيض مثلا (٣) أما ما ليس الخشوع في بيان كيف يكون التركيب المحاذي للتركيب في الوجود

لا يكون حدثاً لأن من شرط الحد عند الإيجاز فانه قول وجيز من أمره كذا وكذا (١) ليس في هذا من الزلل ما يخرج به عن كونه حدثاً مع أن الوجيز أمر إضافي غير متحد ويحد به معلوم قريب شئ هو وجيز بالاضافة الى شئ طويل بالاضافة الى غيره والامور الاضافية لا يجوز استتمسها في تعريف ما ليس باضافي والحد ليس من قبيل المضافات فيس (٢) وغ في تحديده استعمال اللفظ الاضافي

ويعرف مما ذكرناه أن الشئ الواحد لا يكون له إلا حد واحد لأن ذاتيات الشئ اذا وجب ايرادها كلها في الحد الحقيقي إما مبرمجة وإما متماثلة فلا يبقى للحد الثاني من الذاتيات شئ يورد فيه بل ربما يكون ذلك تبديلاً لالفاظ هذا الحد بآدائها ولا يكتفي في الحد التام الحقيقي أن يذكّر الجنس الأعلى أو الأوسط مقيداً بالفصل المختص بالنوع المحدود فإن هذا يحلّ ببعض الذاتيات من غير أن يكون مدلولاً عليها إلى حدى الدلائل المعبرتين فإن الجنس الأعلى أو الأوسط لا يدل على ماهو تحته بل دلالة بالمطابقة على مجموع أجزائه من حيث هي مجموعته وبالتضمن على واحد واحد من أجزائه المشتركة والخاصة المساوية لذلك الجنس ودلالة الفصل على ما يحصل به الجنس الأعلى أو الأوسط دلالة التزام لا اعتبار لها وهذا كما تقول في حد الإنسان أنه جسم ناطق أو جوهر ناطق فإن الجسم لا دلالة له إلا على جوهر يمكن فرض الأبعاد الثلاثة المتقاطعة على زوايا قوائم فيه والناطق دلالة على شئ ذي نطق ليس يدري من حيث المفهوم أنه حيوان أم لا إنما يدري ذلك بالنظر في الوجود فإن ماله نطق لا يوجد إلا حيواناً لأن اللفظ بالوضع يدل على كونه حيواناً والذاتيات التي بين الجسم والناطق كذى النفس والمغذى والنأى والمولد والحساس والمتحرك بالارادة تضييع في البين لعدم الدلالة عليها فتعرف به هذا أن قول من قال إن الحد الحقيقي يراد للتمييز ليس بشئ أدلو كان الغرض التمييز الذاتي دون تحقق ذات الشئ كما هو لكان قولنا الإنسان جوهر ناطق حدثاً لأنه مميز للإنسان بذاتياته عما سواه (٣) هذا إنكار على من يطلب من الحد تصورات الشئ وتحققه كما هو ثم يكتفي بالتمييز أما من لا يطلب منه إلا التمييز فلا إنكار عليه في إثارته الابتراك ما هو الأولى من طلب تصورات الشئ فإن التمييز يحصل تبعاً لهذا الغرض فعرفة حقيقة الشئ مع تمييزه أولى من معرفة تمييزه دون حقيقة نفسه * وأما الحد الناقص فهو الذي لا يستوفي جميع ذاتيات الشئ ولا يكون مساوياً له في المعنى بل في العموم فيحصل منه التمييز الذاتي بحسب دون معرفة الذات كما هو بجميع ذاتياته وذلك كما مثله بأنه في حد الإنسان أنه جوهر ناطق أو جسم ناطق (واعلم) أن كون الحد الأعلى الماهية مفيداً للتصور الذات إنما هو بالقياس إلى من يعلم وجود الشئ أما من لا يعلم ذلك فهو في حقه دال على معنى الاسم شارح لمفهومه فإذا حصل له العلم بوجوده صار هذا القول بعينه في حقه دالاً على الماهية بحسب ذات الشئ وأما التصور الذي حكمنا في أول الكتاب بتقدمه على التصديق فهو تصور بحسب معنى الاسم لا بحسب الذات أما التصور بحسب الذات فهو بعد العلم بوجود الشئ والتصديق به فليس لقائل أن يقول إذا كان الحد لا يفيد التصور إلا بعد العلم بالوجود والتصديق به والتصديق به لا يمكن إلا بعد التصور فالحد لا يفيد التصور إلا بعد التصور وهو دور وذلك لأن التصور الذي يقتضيه التصديق هو تصور معنى

(١) وليس في هذا من الزلل الخ أي ليس في ذكر الجنس بحسبه زلل يخرج التعريف عن كونه حدثاً وان خالف الإيجاز

(٢) فيسوغ الخ مرتب على المنفى وهو أنه من المضافات فهو منقضى أي فلا يسوغ الخ حيث أنه ليس من المضافات

(٣) وهذا إنكار أي أن قولنا فتعرف بهذا الخ يأتي على قول من اكتفى في الحد بمجرد التمييز مع ذمائه إلى أن الحد إنما يقصد به تصورات الشئ وتحققه فإن ذهب ذاهب إلى أن الحد إنما يراد منه التمييز فقط ثم اكتفى بالجنس العالي أو المتوسط والفصل القريب وآثر هذه الطريقة فلا يشكر عليه إثارته على غيرها إلا من جهة أن الطريقة خلاف الأولى

الاسم والمراد به فان من لا يفهم المراد باللفظ الحد لا يمكنه الحكم بوجوده أو عدمه أما التصور بحسب الذات فلا يشترط تقدمه على التصديق بل هو بعده كما بينا ثم التصور السابق على التصديق ليس من شرطه أن يكون بحيث لو علم وجود الشيء كان هو بعينه تصورا لحقيقة الذات وما هيته بتصوّر ذاتياته بل ربما كان تصورا له من جهة عارض من عوارضه أو لازم أو من جهة بعض الذاتيات دون بعض أو تصورا على خلاف ما هو عليه وأكثر تصورات الجمهور فيما يبنون عليه الاحكام التصديقية ليس تصورا لحقيقة الذات كما هي مثل ما يتصورون من معنى الروح والسماء والعقل والهيولى والطبيعة وغير ذلك وأما الرسم فهو قول يعرف الشيء من خواصه أو أعراضه التي هي لوازم تخصه جملتها بالاجماع والفاضل منه ما وضع فيه أولا الجنس القريب للشيء ثم قيد بخواصه كلها كقولنا في حد الانسان انه حيوان فحال مستعمل للعلم مشاء على قدميه عريض الاظفار بادي البشيرة واذالم يوضع فيه الجنس واقتصر على اللوازم والعوارض التي يخصه مجموعها كان رسمنا قاصا ثم يلزم فيه ما جميعا أن تكون هذه اللوازم بيينة للشيء فتعرف الشيء على سبيل انتقال الذهن منها اليه كن يقول في رسم المثلث انه الشكل الذي له ثلاث زوايا فقط لا كن يقول انه الشكل الذي زواياه الثلاث مساوية لقائمتين فان هذا ليس بيينا الا للمهندس فهو رسم بالنسبة اليه لا على الاطلاق في حق الكل أما غير المهندس من لا يعرفه فهو في حقه خاص (٢) مركبة للرسم اذ ليس بعرف وأقل درجات الرسم التعريف * وههنا حقيقة وهي أن الرسم الذي لم يوضع فيه الجنس القريب اذا كان مؤلفا من خواص بيينة ينتقل الذهن منها الى معرفة الشيء اعتد بكونه رسما فاذا اقتصر على خاصية واحدة وانتقل الذهن منها الى الشيء بسبب كونها بيينة له ينبغي أن يكون رسما لان المقصود من الرسم هو التعريف بانتقال الذهن من لازمه الى ملزومه وقد حصل هذا المقصود من لازم واحد فليسقط اعتبار كونه قولاً بل المفرد أيضاً رسم اذا قام مقام المؤلف في التعريف واذ جعلنا هذا رسما فليجمل مجرد الفصل أيضا حدا طالبا للتمييز بالذاتيات وان لم يكن حدا حقيقة قياسا مساويا بالحدود وفي المعنى والعموم فان التمييز حاصل به حسب حصوله بمؤلف منه ومن غيره وان لم يكن واقيا بجميع ذاتياته مع أن انتقال الذهن الى الشيء المحدود من الفصل أسرع فانه أبين للشيء من اللوازم الغير الذاتية ولا يلزم من هذا أن يجعل اللفظ المفرد الموضوع بالمطابقة للحدود حداً له بسبب كونه ذا اعلى ماهيته لان الحد للبيان فلا بد فيه من مجهول ومعلوم ولا يكون المجهول عين المعلوم فماهية الانسان مثلا ان كانت مجهولة من حيث هي مجملة فكيف تكون هي بعينها معلومة من ذلك الوجه حتى تعلم نفسها بنفسها اللهم الآن تكون الماهية معلومة والمراد باللفظ ملتبس الخيئذ يعرف باللفظ مرادف له أو بلغة أخرى (واعلم) أن تعريف الماهيات التي لا حدود لها أي الحدود المركبة من المقومات لفتداتها الاجزاء الذاتية انما هو بلوازمها واذا كانت لوازمها بيينة ينتقل الذهن منها الى فهم الذات كان ذلك في حقها تعريفا قاعا مقام الحدود وان لم يكن حداً لانه تعريف الشيء بتوسط حال من أحواله فيمكن كتعريف الشيء المركب بتوسط مقوماته وههنا (٣) انما كان حداً لانه يعرف حقيقة الشيء كما هو والبسيط ان كان واحدا لا كثرة فيه وعرف بتوسط شيء فقد عرف كما هو فلا ينبغي أن يتقاصر هذا التعريف عن تعريف الحد أي تعريفه بتوسط ألفاظ موضوعات مقوماته لانه لا افتراق بينهما في توصيل الذهن الى حاف الشيء وان لم تكن اللوازم بيينة فلا يخلو إما أن يقصد بالقول المركب من لوازمه قصد الذات أو

(١) لفظ الحد أي باللفظ الذي جاء الحد لسان معناه وهو اللفظ الدال على الحدود كالانسان مثلا

(٢) خاصة مركبة أراد بالمركبة التي تحتاج في العلم بلزومها الى وسط فكأنها مع الوسط مركب يلزم الشيء فيمكن أن يعلم لكن بعد العلم بالشيء فلا يكون معرفته (٣) وهذا أي تعريف المركب بتوسط مقوماته انما كان حدا الخ

(٤) أي تعريفه الخ هذا تفسير لتعريف الحد

قصده (١) وكونه ذات تلك الوازم فان كان المقصود معرفة الذات لم يكن هذا التعريف الذي هو بالازم غير بين ولا ناقل للذهن الى تلك الحقيقة التي هي للذات رسماً وان كان المقصود من ذكر هذا الالزم تعريف كون هذا الشيء بحيث يلزم عنه هذا الالزم فيكون بالقياس الى هذا المقصود كالحل وجميع القوى الفعالة والمنفعية اذا عرفت بأفعالها على هذا الوجه أى قصده نحو كونها ذات تلك الافعال كان ذلك كالحل لها لانها بسيطة ولا كون لها غير ذلك الذي يعرض لتعريفها

(الفصل الثاني)

في التحرز عن وجود من الخطا تقع في الحد والرسم

اعلم أن القانون الذي أعطيناه في الحد الحقيقي من جمع الذاتيات بأسرها وترتيبها يصعب جدا اذا يعثر على جميع الذاتيات دائما في كل شيء فربما كان للشيء فصول عدة فاذا وجد بعضها وحصل التمييز وقع الظن في الاكثر بأن لفصل غيره وكذلك الوقوف على الجنس القريب يصعب جدا فربما يؤخذ البعيد على اعتقاد أنه قريب وربما اشتبهت الوازم البينة للشيء بذاتيته فتؤخذ بدل الذاتيات ويركب الحد منها والذهن لا يتنبه للفرق بين الذاتي واللازم البين في جميع الاشياء اذهى متقاربة جدا في بيانها للشيء وامتناع فهم الشيء دون فهمها واصعبه هذا الامر او ردنا أمثلة من الحدود والرسوم التي وقع فيها الخطأ ليتدرب الطبع بمعرفة ما يتحرز عن أمثالها

فنه ما هو في الحد لما في جانب الجنس أو في جانب الفصل أو مشترك بينهما فالشترك بينهما يشارك الحد فيه الرسم أما ما هو في الجنس فن ذلك أن يؤخذ شيء من الوازم كالواحد والموجود مكان الاجناس أو كالعرض في حدود الانواع الواقعة تحت المقولات التسع فان العرض ليس جنسها كما علمت بل لازم ومنه أن يؤخذ الفصل مكان الجنس كقولهم إن العشق إفراط المحبة والافراط فصل له وجنسه المحبة فقد وضع الفصل مكان الجنس والجنس مكان الفصل ومن ذلك أن يؤخذ جنس بدل جنس كالمملكة بدل القوة والقوة بدل المملكة أما أخذ القوة بدل المملكة فكقولهم العفيف هو الذي يقوى على اجتناب الذات الشهوانية والفاجر يقوى أيضا ولا يفعل وأما أخذ المملكة بدل القوة

(١) نحو كونه ذات تلك الوازم أى الذات التي تعرض لها تلك الوازم وحاصل ما قلناه أن البسائط لا يمكن أن يكون لها حد بالاعتبار السابق وهو المركب من مقومات الشيء اذا البسيط لا مقوم له ولكن البسائط تعرف أيضا كما أن المركبات تعرف فيكون تعريف البسائط بالرسوم وهو التعريف بالوازم وتقوم الرسوم لها مقام الحدود للمركبات اذا كانت الوازم بينة فان الوازم البينة ما لا يحتاج الى وسط فهي لازمة عن الذات فتمثلها للذهن على وجه أشبه بتمثيل الحد للمركبة أما ان لم تكن بينة بان كانت محتاجة الى وسط فقد علمت أن ما ليس بينا لا يصح أن يكون معرفا للمركبة كما سواة زوايا المثلث لقائمتين فلو قصد بالوازم الغير البينة شرح الحقيقة وتعيينها لم يكن ذلك رسماً لها كما عرفت أما اذا قصد بذلك الوازم الغير البينة تمييز الشيء بكونه بحيث يلزم منه هذه الوازم أى ما حاله أن تعرض له هذه العوارض أى تعريفه بأنه هو الشيء الذي تعرض له تلك العوارض كان التعريف بتلك الوازم الغير البينة رسماً يقوم مقام الحد أيضا لان كون الذات هي الذات التي تعرض لها العوارض أمر أعرف من الذات نفسها اذا لم ينظر فيه الا الى كونها هي معرض العارض وهذا أمر قد يعرف بالمشاهدة أو بغيرها مع أن العارض غير بين الزوم كتعريفك النفس الناطقة في الانسان بأنها قوته التي هي مناط انصافه بالحكمة فان عرض المحكمة للانسان لقوته فيه تزيده عن مجرد الحيوانية أمر معلوم لكل من ميز بين الانسان وغيره لكن كون ذلك لازما من لوازم النفس الناطقة يحتاج الى بيان طويل عريض ولذلك قال ان تعريف القوى الفعالة مثلا بأفعالها هو من هذا القبيل لانها لا كون لها يعرف الا كونها بحيث تصدر عنها هذه الافعال وهو السكون الذي يعرض لها عند تعريفها أى توصف به بقصد التعريف

فكقولهم القادر على الظلم هو الذي من شأنه وطباعه النزوع الى انتزاع ما ليس له من يدغيره وهذا ملكة
الظلم لا القدرة على الظلم فان القادر على الظلم قد يكون عادلا وليس في طبعه نازع الى انتزاع ما ليس له من
يدغيره ومن ذلك أخذهم النوع مكان الجنس كقولهم في حد الشرانه ظلم الناس والظلم نوع من الشر
ومن ذلك أخذهم الموضوع مكان الجنس كقولهم ان السرير خشب يجلس عليه والخشب موضوع
للسرير لا لجنس والسريرية عارضة عليه ومن ذلك أخذهم ما كان وليس الا آن موجودا مكان
الجنس كقولهم في حد الرماد انه خشب محترق وليس الرماد خشبا بل كان خشبا واذ ذلك لم يكن
رمادا حين هو رماد لم يبق كونه خشبا وحين كان خشبا لم يصير بعد رمادا ومن ذلك أخذهم
الجزء مكان الجنس كقولهم ان العشرة خمسة وخمسة وكقولهم في حد الحيوان انه جسم ذو نفس
والجسم جزء من الحيوان لا لجنس وقد أورد هذا المثال في كتبهم وكأنه يناقض ما قدمناه من أن الجسم
جنس للحيوان ويجب أن يعلم أن لاتناقض أصلا فان الجسم يمكن أن يؤخذ باعتبار لا يكون به الا جزأ
فقط واذ ذلك لا يكون محمولا على الحيوان لان الجزء لا يكون محمولا على الكل ويمكن أن يؤخذ
باعتباره جنسا محمولا على ما تحته أما اعتبار كونه جزءا فهو أن يجعل معناه أنه جوهر مركب من هيولى
وصورة ذواتا ثلاثا بشرط أن لا يدخل في مفهومه غير هذا فان وجد مع غير هذا مثل كونه نباتيا
أو حيوانيا أو جاديا فهو ذات على هذا المفهوم وبهذا الاعتبار هو جزء وليس محمولا اذ ليس الحيوان
هذا القدر فحسب وأما اعتبار كونه جنسا فهو أن لا يجعل مفهومه مقصورا على هذا القدر فحسب
بل يجوز أن يكون هذا الجوهر المركب من الهيولى والصورة أى تلك الانواع كان لا بأن تكون مقترنة
به اقتران الخارج عن المفهوم بل اقتران جواز الدخول في المفهوم وعلى الجملة هو أن يؤخذ هذا المعنى
مطلقا غير مشروط بشرط الاقتصار عليه أو وجوب الزيادة فيه ولا شك أن الجسم جنس بهذا المعنى
للحيوان اذ هو أحد الانواع التي يجوز دخولها في مفهوم ذلك الجسم وذلك الجسم على اطلاقه دون
شرط الاقتصار على كونه جوهرًا ذا أبعاد ثلاثة محمول عليه فاذا اعتبرت الجسم على هذا الوجه كان
جنسا ووجب ايراده في حد الحيوان أما على الوجه الآخر فهو جزء ولا يجوز ادخاله في الحد ولا حله
عليه أصلا لان الجزء لا يحمل على الكل

وأما الخطأ في الفصل فهو أن تأخذ اللوازم مكان الذاتيات وأن تأخذ الجنس مكان الفصل وان
تحتسب الانفعالات فصولا والانفعالات اذا اشتدت بطل الشئ والفصول اذا اشتدت ثبت الشئ
وأما المشترك بين الجنس والفصل والحد والرسم فأمران (أحدهما) أن لاتستعمل الالفاظ المجازية
المستعارة والغريبة الوحشية والمشتبهة كقولهم ان الف^(١) لهم موافقة وان النفس عدد محرك لذاته وان
الهيولى أم حاضنة (والثاني) أن يعترف الشئ بما هو أعرف منه فان عرف بنفسه أو بما هو مثله في الخفاء
أو أخفى منه أو بما لا يعرف الا بهذا المعرف كان خطأ أما تعريفه بنفسه فكقولهم في حد الحركة انها

(١) أخذهم الجزء الخ المراد منه الجزء المادى في الوجود الخارجى

(٢) والانفعالات اذا اشتدت الخ يريد أن يقول مع أنه يوجد فرق بين الفصول والانفعالات لان الانفعال تأثر
اذا اشتد أدى الى فساد جوهر المتأثر المتفعل أما الفصول فانه مقومات للجوهر وكلما قوى المقوم بالكس قوى المقوم
بالفتح واطلاق الاشتداد على الفصول ضرب من التباس

(٣) الفهم موافقة مثال للشبهة وما بعده مثال للغريب والثالث مثال للستعار والفهم ليس موافقة تماثل هو موافقة
ما في الذهن للواقع تقع بنفسه بالموافقة تعريفه بل بلفظ مثابة لا يدري ما يراد منه ولفظ العدد وان لم يكن غريبا في نفسه
لكنه بوصف كونه محركا لانه قريب لا يعرف

ثقله وفي حد الانسان لانه الحيوان البشري والبشر والانسان مترادفان وأما المساوى في المعرفة فكقولهم في حد الزوج انه العدد الذي يزيد على الفرد واحد والفرد ليس أعرف من الزوج ومن ذلك أخذ أحد المتضايقين في حد الآخر فان كل واحد منهما في الجهل والمعرفة به مثل الآخر وقد ظن بعضهم أنه لما كان العلم بهما مجازاً أخذ كل واحد منهما في حد الآخر وهذا خطأ فاحش لان العلم بهما جميعاً اذا كان معاً فلو كان أحدهما مجهولاً كان الآخر مجهولاً أيضاً فكيف يعرف الآخر به ومن شرط ما يعرف به الشيء أن يكون معه ما قبله واذا علم أحدهما صار الآخر معلوماً معه فلا حاجة به إلى أن يعلم بصاحبه

ليكن على هذا شك وهو أن المضاف ما ماهيته معقولة بالقياس إلى غيره وليس له وجود غير ذلك فحده اذا كان بياناً لحقيقته فيجب أن يؤخذ فيه قياسه إلى الآخر والالم يكن بياناً لحقيقته وحده أن المضاف اليه ليس جزء من حقيقة المضاف فيلزم أخذه في حده بل هو لازم له ان يلزم من كونه ذاتاً مضافاً وجود مضاف اليه بازائه معه لا سابقاً عليه ولو كان جزءاً من حقيقة لا يلزم تقدمه عليه بالذات وانقطعت الرابطة المعينة بينهما بل المتضايقان متقدمان بذاتيهما ووجوديهما الغير المتضايقين على معنى الاضافة بينهما متقدم المعارضات على عوارضها فان الاضافة انما تعقل بين شيئين فلا بد من تقدمهما أولاً بالذات على الاضافة لتعقل بينهما ما الاضافة ثم اذا اتصتا بينهما الاضافة التي هي قياس ما يوجهه ما إلى الغير كان حصول هذا مضافاً والآخر مضافاً اليه معاً من غير تقدم وتأخر فاذن في تحديد المتضايقين ضرب من التلطف والخيال وهو أن يؤخذ الذاتان مجردتين لامن حيث هما مضافان ويدل على السبب الجامع بينهما فإذا فرغ من آخر البيان حصل العلم بهما جميعاً معاً مثل أن تقول الجار هو ساكن دار أحد حدودها بعينه حد دار الآخر الذي يقال لهذا بالقياس اليه إنه جار من حيث هما كذلك وكذلك الآخر هو انسان أحد والديه هو بعينه والد الذي يقال لهذا بالقياس اليه إنه أخ والاب حيوان يولد من نطفته آخر من نوعه من حيث هو كذلك

وأما ما هو أخفى فكقولهم ان النار جسم شبيه بالنفس والنفس أخفى من النار وأما ما هو معروف بهذا الشيء الذي يراى يعرفه به فكقولهم في حد الشمس انها كوكب بطلع نهاراً والنهار لا يمكن أن يحد الا بالشمس لانه زمان طلوع الشمس وكقولهم في حد الكمية انها القابلة للمساواة واللامساواة وفي حد الكيفية انها قابلة للمساوية وغير المشابهة والمساواة تعرف بأنها اتفاق في الكمية والمساوية بأنها اتفاق في الكيفية فهذا وما أشبهه من أنواع الخطأ فيجب تجنب في الحدود ويصعب جداً اجتنابه ولذلك نرى المحققين فاترى الهمم عن اعطاء الامور حدودها الحقيقية بل قانعين بالرسوم في أكثر المواضع وقد بقى من المباحث المتعلقة بالحد معرفة طريقا كسابه وهل يكتسب بالبرهان أم بطريق آخر لكننا لما لم نشرع بعد في البرهان أخرنا هذا البحث إلى ذلك الفن وفوردها في مشاركات الحد والبرهان أيضاً ان شاء الله تعالى فهذا ما تريد ابراده في التأليف المفيد للتصور وتنقل إلى التأليف التصديقي يعون الله وحسن توقيفه انه هو المعين والموفق

(المقالة الثالثة)

في التأليفات الموصلة إلى التصديقي وتقسيم إلى خمسة فنون

(١) النفس بسكون الفناء وجه مشابهة النار لها كونه الجوهر وظهور الالته ولكن النفس في حقيقتها أخفى من النار

(الفن الاول)

في التأليف الأول الواقع لفردات وهو الملقب ببادريسياس ويشتمل على مقدمة وتسعة فصول

أما المقدمة فهي أن الأشياء وجوداً في الأعيان ووجوداً في الأذهان وهو ادراك الأشياء إما بالحواس أو بالخيال أو بالوهم أو بالعقل على ما يعرف تفاصيل المدركات في العواجم ووجوداً في اللفظ ووجوداً في الكتابة فالوجود الذهني ويسمى الأثر النفساني هو مثال ما ياتي بالوجود العيني دال عليه واللفظ دال على مافي الذهن ومافي الذهن يسمى معنى بالنسبة إلى اللفظ كما أن الأعيان في أنفسها أيضاً تسمى معاني بالنسبة إلى الذهن لأنها هي المقاصد لما في النفس والكتابة دالة على اللفظ ولذلك حوذي بأجزائها وتركيبها أجزاء اللفظ وتركيبه وقد كان إلى انشائها دالة على مافي النفس دون توسط اللفظ سبيل فكان يجعل لكل أثر في النفس كتابة معينة مثل الحركة كتابة وللسكون أخرى وللسماء والأرض وغيرهما من الأعيان صوراً لكل بحسبه لكنه لو أجرى الأمر على ذلك لكان الإنسان ممنواً بأن يحفظ الدلائل على مافي النفس ألفاظاً ويحفظها رقوماً أيضاً تخففت المؤنة في ذلك بأن قصد إلى الحروف الأولى القليلة العدد فوضع لها أشكال يكون حفظها مغنياً عن حفظ رقم رقم دال على شيء شيء وإذا حفظت حوذي بتأليفها رقماً تأليفها لفظاً فصارت الكتابة به سبب دالة على الالفاظ أولاً لكن مافي النفس من الآيات لا يبدل بذاته على الأمور لا بوضع واضح فلا يختلف الدال والمدلول عليه ودلالة اللفظ على الأثر النفساني دلالة وضعية حصلت بالاتفاق والتواطؤ لوطواط وعلى غيرها لتباينها وتختلف باختلاف الألف واللام والأعصار وإن كان مدلولها غير مختلف ودلالة الكتابة على الالفاظ أيضاً وضعية والدال والمدلول فيها جميعاً مختلفان فالأعيان والنصيرات لا تختلف والالفاظ والكتابة تختلف

(الفصل الاول)

في الاسم والكلمة والأداة

قد بينا أن الغرض من المنطق معرفة الأقوال الشارحة والجميع وكل واحد منهم مأمول لكن الخجة أكثر تأليفاً فإن تركيب الحد والرسم من المفردات والخجة لا تتركب أولاً من المفردات بل يقع تركيب المفردات أولاً في أمور هي قضايا ثم تتركب من هذه القضايا أنواع الخج والنظر فيما منه التأليف قبل النظر في المؤلف فلا جرم وجب تقديم النظر في القضايا وأصنافها على القياس والنظر فيها مخرج إلى تعرف هذه المفردات الثلاثة وهي الاسم والكلمة والأداة

فالاسم لفظ مفرد يدل على معنى من غير دلالة على زمان ذلك المعنى كزيد وعيسى وقائم وكاتب وقد يشكك على هذا اللفظة أمس والمقدم ولفظة الزمان فإن هذه كلها أسماء ومع ذلك دالة على الزمان فنقول في حل هذا الشك إن قول القائل يدل على زمان المعنى أو لا يدل يقتضي أن يكون المعنى متحصلاً في نفسه دون الزمان ويكون الزمان أمراً مقارناً لذلك المعنى لا هو بنفسه ولا داخل في حده وفي أمس وغد والزمان نفس المعنى هو الزمان لأن الزمان خارج عن نفس المعنى لا حقه والمقدم دال على معنى جزؤه الزمان وجزؤه الشيء لا يكون مقارناً للمعنى الشيء بل يقارن جزؤه الآخر فيحصل مجموعهما معنى الشيء كاملاً فليس للمقدم إذن دلالة على زمان خارج عن معناه والدلالة المنفصلة هي دلالة الاسم على زمان خارج عن نفس معناه إذ قلنا يدل على معنى من غير دلالة على زمان ذلك المعنى

والاسم منه محصل ومنه غير محصل فالمحصل مثل زيد وبكر والانسان والخنزير وغير المحصل مثل لا انسان ولا بصير ولا عادل وليس بالحقيقة اسم فانه ليس بمفرد والاسم مفرد بل هذا امر كسب من حرف سلب واسم محصل جهل بمجموعه ماد الا على خلاف معنى المحصل الذي هو جزؤه ولكن تركيبه ليس عن الحفاظ مستقلة في الدلالة بنفسها فان حرف السلب أداة لاتدل الامتسرة بشئ آخر ولقطة لا وان كانت للسلب فلا تدخل هي هنا السلب وليس فيها ايجاب ولا سلب بل تصلح أن توجب وتسلب وأن توضع للايجاب والسلب كما سنبينه من بعد

ومن الاسم ماهو قائم ومنه ماهو مصرف فالقائم ما لم يتغير عن بنائه الاصل للحوق لاحق من الاعراب وغيره والمصرف ما تغير عن بنائه الاصل باقتراح حركة به أو اعراب بصير مانعا عن اقتراح بعض ما كان يقترب به لولاه مثل قولنا زيد فان ضمة الدال اللاحقة به غيرته عن وضعه الاصل ومنعت حقوق الباء أوفى أو على أو عامل آخر به لولاه الجواز لحوقه اذ لا يمكنك أن تقول زيد ولا في زيد ولا على زيد ولا أن تقول رأيت زيد والمصرف أيضا ليس مفردا حقيقيا اذ يجمع هذا المجموع جزأين أحدهما الاسم والاخر ما يلحقه من الحركة والاعراب وهذه الحركة ليست بمغيرة للفظ فحسب بل والمعنى أيضا فالقائم يتغير المعنى ما تغير (١) يحكم ما يقاربه جواز امتناعا ولا نعني بتغير المعنى بتبدله بمعنى آخر فان معنى الاسم باق لكن انضمت اليه زيادة معنى أفادت هذه الحركة لاس (٢) كتمقلال الهمادون اقتران اسمي اسم من الاسماء القائمة

وأما الكلمة فهي لفظ مفرد يدل على موجود موضوع غير معين في زمان من الازمنة الثلاثة مثل ضرب فانه يدل على ضرب منسوب الى ضارب غير معين في زمان ماض والكلمة بسمها النحويون فعلا وليس كل ما يسمون فعلا هي كلمة عند المنطقيين فان عشي وأمشى ومشت كلها أفعال وليست كلها كلمات لان الكلمة ما لا يوجد لها جزء دال والتاء في عشي تدل على الخطاب والهمزة في أمشى تدل على المتكلم وقد قيل ان عشي أيضا حاله كذلك لان الياء منه تدل على موضوع غائب غير معين وصلة (٣) نحو أفضل المتأخرين الى أن عشي على الخصوص يشبه اللفظ المفرد في أن لا صدق فيه ولا كذب دون عشي وأمشى غير قويم لان دلالة الياء على الموضوع الغير المعين ليس على سبيل تجويز الاسناد الى أي ماش كان بل على ماش متعين عند القائل غير مصرح به ولا معين بدلالة اللفظ فالامر موقوف في التصديق به والتكذيب على التصریح والتعيين واذا اعترف بكونه ذا اللفظ على ماش متعين عند القائل فقد استأثر له بجزء دال فكيف يكون مفردا أو شبهه به ولا تنخرم دلالة الياء بسبب انتفاء التصریح والتعيين فلم يشترط في دلالة الالفاظ كونها دالة على التعيين فاذن هو مركب وان لم يدخله الصدق والكذب فان الصدق والكذب خاصية لبعض المركبات لا كلها وان كان مركبا فلا يكون كلمة مع أن هذا ما صادق في نفس الامر ان كان المنسوب اليه المسمى ماشيا أو كاذب ان لم يكن ماشيا والسامع متوقف في التصديق

(١) ما تغير حكمه ما يقاربه الخ أي لم يتغير معنى اللفظ ما تغير حكمه ما يقارن اللفظ من الحروف وغيرهما من التوابع جواز امتناعا فان ضمة زيد منعت كل عامل لتغير الضم وجوزت عامل الضم ولا ريب أن المعنى في زيد المبتدأ أو الفاعل مثلا يختلف عنه في زيد المفعول أو ما يشبهه أما معنى اللفظ من حيث هو فهو مسماه لا يتغير بضمه ولا غيرهما فاذن قد أضافت الضمة معنى على أصل معنى اللفظ فيكون مركبا

(٢) لا استقلال لها الخ أي ان هذه الزيادة التي أفادت الحركة ليست معنى مستقلة بذاته وانما هو معنى لا ينفك عنه من اقترانه بمعنى من معاني الاسم لو كان قائما وهي ذوات التسميات مثلا

(٣) صغوب كسر الصاد وفتحها وكون العين المججمة أي ميله

والتكذيب الى التصريح والبيان لكن التصديقي بالقول غير صدقه في نفسه
 واذا تحقق هذا فعل لغة العرب تتخلو عن الكلمات المستقبلة فانها بأسرها مركبة لابلسيطة امكن
 المنطقي لانظر له في لغة دون لغة بل يكفيه أن يعلم أنه من الممكن وجود لفظة دالة على معنى وزمانه
 المستقبل لادلالة لجزء منها على جزء من أجزاء هذا المعنى فتكون مفردة
 والكلمة منها محصلة وغير محصلة ومصرفة وقائمة أما المحصلة فكقولنا قام وقعد وغير المحصلة
 كقولنا لا قام ولا صح ويشبه أن يكون حرف لا لم يرتبط بصح ارتباط اتحاد ليدل على معنى واحد كما
 كان في الاسم الغير المحصل بل هو سلبه معنى الصحة عن موضوعها فليس اذن في لغة العرب كلمة
 غير محصلة وكذلك الكلمة القائمة مفعولة في لسان العرب فانها الدالة على الزمان الحاضر وليس في
 لسانهم كلمة مفردة للحاضر بل ربما يستعملون كلمة المستقبل بمعنى الحال كقولهم زيد عشي أى في
 الحال وربما استعاروا له الماضي كقولهم ان زيدا صح اذا أتاه البرء في الحال وأما المصرفة فهي الدالة
 على أحد الزمانين اللذين عن جنبي الحاضر كقولهم ضرب للماضي ويضرب للمستقبل
 وأما الاداة فهي اللفظة المفردة التي لاتدل وحدها على معنى يتمثل بل على نسبة بين معنيين لاتعقل الا
 مقرونة بالامور التي هي نسب بينهما مثل من وفي وعلى ولا ولذلك اذا قيل خرجت من لم يكن اللفظ دالا
 دلالة المطلوبة ما لم يقل من الدار أو ما أشبهه

واعلم أن من الاسماء والكلم ما يستعمل تارة استعمال المفردات التسامة الدلالة ويستعمل أخرى
 استعمال المفردات الناقصة مثل هو وموجود وكائن وكان ووجد وصار فانك تقول زيد موجود
 أو كائن وتعني بذلك الاخبار عن وجوده في ذاته أو كونه في ذاته فيكون تام الدلالة وتقول زيد موجود
 قائما أو كائن في الدار أو صار متحركا أو مجتهدا تابعيا لما بعده ولو وقفت عليه لم يكن في نفسه تام الدلالة المرادة به
 وهذه هي الكلمات الوجودية والاسماء التي تربط بين معنيين وهي كالادوات ومن قبيلها في أن لادلالة لها
 بذاتها دون ما يقرن بها

(الفصل الثاني)

في القول وأقسامه

القول هو اللفظ المركب وهو الذي تدل أجزاؤه على معان هي أجزاء معنى الجملة وقد سبق تعريف
 المفرد بأنه الذي لا يوجد له جزء دل على شيء حين هو جزءه فاذا كان المركب ما تدل أجزاؤه جميعا فبقي
 بين المفرد والمركب قسم آخر وهو الذي يدل بعض أجزائه دون بعض لكن القسمة وان اقتضت وجود
 هذا القسم عقلا فلا يس في الوجود لفظ يدل جزء منه على جزء من معنى الجملة ولادلالة للباقي أصلا
 لان معنى مجموع اللفظ يزيد لا محالة على معنى جزءه فالدال على تلك الزيادة هو الجزء الباقي لا محالة
 ثم من القول ما هو تام الدلالة ومنه ما هو ناقصها أما تام الدلالة فهو الذي كل جزء منه يدل بانفراده على
 معنى يستقل بنفسه كقولك زيد كاتب وراعى الشاة وباب الدار والناقص الدلالة هو الذي لاتتم
 دلالة أحد جزأيه بانفراده الا مقرونا بالآخر كقولك لا انسان وفي الدار وزيد كان اذا أردت كونه على
 صفة لم تذكرها بعد لا كونه في ذاته كمالو كان في نيتك أن تقول كان مريضا فوقف على كان دون ذكر
 المريض فان كان لاتتم دلالتها والحالة هذه ما لم تعقبها بتلك الصفة
 والالفاظ قد تتركب إما على سبيل تقييد بعضها ببعض كافي الحدود والرسوم وقد ذكرناه وقد تتركب

على أنحاء أخرى وذلك لأن الحاجة إلى القول هي دلالة الخطاب على ما في نفس المخاطب والدلالة إما أن تراد لذاتها أو لشيء آخر يتوقع أن يكون من جهة المخاطب والتي تراد لذاتها هي الآخر (١) بار لما على وجهه أو محترفا عنه إلى صيغة التمني والتعجب وغير ذلك مما هو في قوة الاخبار فأنك إذا قلت أنتك تأتي استشعر من هذا أنك تريد لآتيه والتي تراد لشيء يتوقع كونه من المخاطب فاما أن يكون ذلك أيضا دلالة أو فملا غير الدلالة فإن أريدت الدلالة فتكون المخاطبة استفهاما وإن أريد عمل من الاعمال غير الدلالة فهو من المساوي التماس ومن الأعلى أمر ونهي (٢) من الادون دعاء ومسئلة والنافع في العلوم من هذه التركيبات بعد التركيب الموجه نحو التصور هو التركيب الخبري الذي يقل لقائله انه صادق أو كاذب بالذات أي قوله مطابق لاهر في ذاته وحكمك بصدق قوله أي مطابقة للاحر هو التصديق

وهذا التركيب الخبري النافع في اكتساب التصديق يسمى قولاً جازماً وقضية وأصنافه ثلاثة الحلي والشرطي المتصل والشرطي المنفصل أما الحلي فكقولك الإنسان حيوان والشرطي المتصل مثل قولك إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والمنفصل مثل قولك إما أن يكون هذا العدد زوجاً وإما أن يكون فرداً وانما صارت الاصناف ثلاثة لأن الحكم إما أن يكون بنسبة مفرداً وما هو في قوة المفرد إلى مثله بأنه هو أو ليس هو وبالجملة الحكم بأن معنى محمول على معنى أوليس محمولاً عليه ومعنى قولنا ما هو في قوة المفرد أي المركب الذي لم يعتبر من حيث هو مركب بل من حيث يمكن أن يقوم مقامه لفظ مفرد مثل قولنا الحيوان الناطق المسائت ينتقل من مكان إلى مكان بنقل قدم ووضع أخرى فإن الإنسان يقوم مقام الحيوان الناطق المسائت ويمشي مقام الباقي وهذا هو القسم الحلي وإما أن يكون الحكم بنسبة مؤلف تأليف القضايا إلى مثله ولكن قد قرن بكل واحد منهما ما يخرج عنه كونه قضية ويربطه بالآخر فيجعلها قضية واحدة وهذه النسبة إما نسبة المتابعة والزم كقولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فقد حكمت بالزم وجود النهار لاطلاع الشمس وهذا هو الشرطي المتصل أو تكون النسبة نسبة العناد والمباينة كقولنا إما أن يكون هذا العدد زوجاً وإما أن يكون فرداً وهو الشرطي المنفصل وفي كل واحد من المتصل والمنفصل قضيتان أما في المتصل فقولنا الشمس طالعة والنهار موجود وفي المنفصل قولنا العدد زوج والعدد فرد ولكن اقترن بكل واحدة منهما ما أخرجهما عن كونها قضية وهما الآن تكون جزء قضية متقاضيا اتصال الأخرى بها التماس معناه في الصدق والكذب ودليل خروجهما عن كونها قضية زوال الصدق والكذب عنها أما في المتصل فلفظة إن قد اقترنت بأحدي التضيئين والفاء بالأخرى وفي المنفصل لفظ إما وإما فقولك إن كانت الشمس طالعة ليس فيه صدق ولا كذب فليس قضية وكذلك قولك مفرد فالنهار موجود إذا بقيت الفاء على دلالتها ولم تلغ لم يكن صادقا ولا كاذبا بل الصدق والكذب فيه من حيث صار قضية واحدة تلزم احدهما الأخرى أو تعاندها

ويعم الاصناف الثلاثة أن فيها حكماً بنسبة معنى إلى معنى إما بإيجاب وإثبات أو سلب ونفي ولكن

(١) دلالة الخطاب بفتح الطاء على ما في نفس الخطاب بكسر ها أي افهام الخطاب ما في نفس المتكلم بما يقصده

بالتركيب

(٢) الاخبار بكسر الهمزة أي ما يدل عليه وهي الاخبار بفتحها جمع خبر

(٣) ومن الادون أراد منه الادون وهو الادنى والاحط منزلة واستعمال أفعل من الادون ليس بقياس لانه لا فعل له ولكن

جاء هذا الاستعمال على لسانهم قليلا

خاصية الإيجاب في الجملي هو الحكم بوجود شيء على معنى أن المنسوب اليه يقال له هو ما جعل منسوباً والسلب هو الحكم بلا وجود شيء واليجاب في المتصل هو الحكم بلزوم إحدى القضيتين الأخرى إذا فرضت الأولى منهنه المقرون بها حرف الشرط وتسمى المقدم لزمتها الثانية المقرون بها حرف الجزاء وتسمى التالي والسلب هو رفع هذا اللزوم والاتصال مثل قولك ليس إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود واليجاب في المنفصل هو الحكم بما ينسب إحداهما من القضيتين الأخرى والسلب فيه رفع هذه المباينة مثل قولك ليس إما أن يكون العدد زوجاً وإما منقسماً بنسبتيين وليس في المنفصل مقدّم وتال بالطبع بل بالوضع فإن كل واحدة من القضيتين يمكن أن تجعل مقدّما والانفصال بحاله أما في المتصل فلا يجب إمكان جعل كل واحدة منهما مقدّما لأن المقدّم ربما كان آخراً من التالي فيلزم من وضعه وضع التالي الأعم ولا يلزم من وضع التالي الأعم وضع المقدّم الاخص بل لو كانتا متساويتين لكان يلزم كل واحد منهما من وضع الآخر والقضية التي حكمها الإيجاب تسمى موجبة والتي حكمها السلب تسمى سالبة فهذه هي أقسام القضايا لكن أولها الجملية لأن تركيب المفردات يقع أولاً اليها ثم عنها تتركب الشرطيات والاول من جملة الجملي هو الموجب لأنه مؤلف من موضوع ومحمول على نسبة وجود بينهما وأما السالب فمؤلف من موضوع ومحمول وورفع وجود النسبة ولا يتحقق رفع الشيء في الذهن دون وجوده في الذهن فكل عدم لا يتحقق في الذهن ولا يتحدّد إلا بالوجود أي بأن يؤخذ (١) ذلك الوجود جزأً من حده العدم والوجود يتحقق دون العدم فاليجاب اذن مستغن عن السلب أما السلب فعارض على الإيجاب فكان الإيجاب أولاً بالنسبة اليه ولا نغني بقولنا عارض على الإيجاب أن الإيجاب موجود مع السلب بل نعني به أن السلب داخل على تأليفه لولا حرف السلب لكان إيجاباً لأن الإيجاب اجتماع مع السلب في قضية أو اجتماع الوجود والعدم في ذوات الامور

(الفصل الثالث)

﴿ في القضايا الخصوصية والمحصورة والمهمة من الجمليات ﴾

وبعد أن عرفنا القضايا الثلاث فنريد أن نوّخر الكلام في الشرطيات الى حين الفراغ من بيان أحكام الجمليات والقياسات المؤلفة عنها كل قضية جملية فتوضعها إما جزئياً وإما كلياً والقضية الجزئية الموضوع تسمى مخصوصة وأما

(١) المتلازمان المتساويان كالنطق والاستعداد للنظر فتقول ان كان هذا ناطقاً كان مستعداً للنظر وهو فرض العلة يحصل المعلول أو تقول كلما كان هذا مستعداً للنظر كان ناطقاً وهو فرض المعلول يعلم ثبوت العلة المتساوية وهكذا وجود النهار وطول يوم الشمس ومن هذا ترى أن ليس وضع كل على أنه تقدم أو تال على وجه واحد من المعنى فيكون تقدم المقدم وتأخر التال طبيعي على كل حال في المتصل أما في المنفصل فتقدم كل وتأخير الآخر لا يغير شيئاً من وجهه لان انفصال فلا يكون بينهما ترتيب طبيعي

(٢) بأن يؤخذ الوجود جزأً من حده العدم لا يريد بأخذ جزءاً من حده العدم أن يكون الوجود مقوقاً للعدم في ماهيته اذ العدم لا ماهية له وإنما يريد أنه لا يمكن فهم العدم حتى يضاف الى وجود فيكون الوجود محدد المفهوم بمعنى أنه يكون المعقول منه في الذهن ويحدد ما يكون له من صورة فيه ويميزها ان كانت له صورة وحقيقة ما يمكن تصوره من العدم هو تصور الموجود عارياً عن أمر كان يفرض مروضه له أو كونه في نفسه أو نسبته اليه فتصور عدمه الأبيض هو تصور الجسم بلون آخر ليس الأبيض وتصور عدمه ليس يدهو تصور زبد على حاله هذه لا ينسب اليه ابن وهكذا فيسمى أعياداً ما هو في الحقيقة ناحية من صور الوجودات

الكلية الموضوع فلا تخلو إما أن يبين فيها كمية ما عليه الحكم أول يبين فإن لم يبين سميت مهملة
وان يبين فلا تخلو إما أن يكون الحكم على كاه وتسمى مخصوصة كلية أو على بعضه وتسمى مخصوصة
جزئية فالقضايا الكلية هي هذه الأربع مخصوصة ومهملة ومخصوصة كلية ومخصوصة جزئية
وحال الحكم في عمومه ومخصوصه يسمى كمية القضية وحاله في الإيجاب والسلب يسمى كيفية القضية
وفي كل واحد من هذه القضايا إيجاب وسلب فالخصوصة الموجبة مثل قولنا زيد كاتب والسالبة
مثل قولنا زيد ليس بكاتب والمهملة الموجبة مثل قولنا الإنسان كاتب والسالبة مثل قولنا
الإنسان ليس بكاتب والكلية الموجبة مثل قولنا كل إنسان كاتب والسالبة مثل قولنا ليس أولاً
واحد من الناس بكاتب أو لا شيء من الناس بكاتب والجزئية الموجبة مثل قولنا بعض الناس كاتب
والسالبة مثل قولنا ليس بعض الناس أو ليس كل الناس بكاتب

واللفظ المبين لكمية الحكم يسمى سوراً وحاصراً وهو كل وبعض ولا شيء ولا واحد ولا بعض ولا كل
وقد يظن أن الآلف واللام تقتضي التعميم في لغة العرب فإن كان كذلك فلا مهملة في لغة العرب مع
أنه ليس كذلك على الطرد فإنه وان استعمل للعموم في بعض المواضع فقد يدل به على تعيين الطبيعة أيضاً
فتستعمل لفظة الإنسان ويعنى بها الإنسان من حيث هو إنسان والإنسان من حيث هو إنسان ليس
بعام والالما كان الشخص إنساناً وليس بمخاص أيضاً والالما كان في العقل إنسان كلي عام لجميع
جزئياته بل هو في نفسه أمر وراء العموم والخصوص بلحقه العموم تارة والخصوص أخرى ولو كان
يقضي العموم لا محالة لكان قولك الإنسان بمنزلة قولك كل إنسان حتى يصدق على أحدهما ما يصدق على
الآخر وليس كذلك إذ يصدق أن تقول الإنسان نوع ولا يصدق قولك كل إنسان نوع فاذن هو للمهملة
والمهملة قد حكم فيها على الطبيعة التي تصلح أن تؤخذ كلية وجزئية فإن أخذت كلمة صدق
الحكم جزئياً لا محالة فإن الحكم إذا صدق كلياً صدق جزئياً وإن أخذت جزئية فالحكم الجزئي صادق
أيضاً ففي الحالين جميعاً يصدق الحكم جزئياً مع أمكان صدقه كلياً فإن الحكم الجزئي لا يمنع صدق
الحكم الكلي فربما كان صادقا فحكم المهل اذن حكم الجزئي

وهنا زوائد من ألفاظ وهيئات خاصة تلحق القضايا فتفيد أحكاماً خاصة في الحصر واختصاص
المحمول بالموضوع ومساواته إياه من جملتها لفظة إنما فيقال إنما يكون الإنسان ناطقاً وإنما يكون
بعض الناس كاتباً فتفيد زيادة في المعنى وهي اختصاص النطق بالإنسان والكاتب ببعضه ولولا هالم
يكن مجرد الجمل والوضع مفيداً هذه الزيادة فإن مجرد الجمل لا يقتضي الوجود المحمول للموضوع فحسب
أمامساواته له أو كونه أعم وأخص فيستفاد من قرينة أخرى وليس شيء من هذه الأحوال الثلاثة
واجباً في الجمل المجرد فإن بعض المحولات قد يكون مساوياً مثل قولك الإنسان ناطق وبعضها أعم

(١) فاذن هو مهملة الضمير في هو يعود إلى الحكم على الإنسان المعروف بالآلف واللام وليس على قولك الإنسان نوع
فإن هذه القضية ليست من المهملات إذ ليس الحكم فيها على الإنسان من حيث هو بل من حيث هو كلي يقال على
كثير من مختلفين بالعدد دون الحقيقة ومثل هذه القضية ليست من المهملات لأن الحكم في المهملة يرد دائماً على الأفراد
كلها أو بعضها ولذلك قل المصنف والمهملة قد حكم فيها على الطبيعة التي تصلح الخ وقوله هذا صريح في أنه لم يذهب
مذهب القائلين أن هذا النوع من القضايا كالإنسان نوع والحيوان جنس معدود من المهملات وإن لم يصح حله
باسم وقد سمى أيضاً خرون قضية طبيعية ولم يعتبره المصنف وكثير غيره في تقسيم القضايا لأنه لا يستعمل في العلوم وإنما
أتى المصنف بقضية الإنسان نوع هنا لثبت أن ليس الحكم على ما اقترن بالآلف واللام كلياً دائماً ولم يقصد أمراً آخر
وراء ذلك

مثل قولك الانسان حيوان وبعضها أخص مثل قولك الانسان كاتب وكذلك قد تقول الانسان هو الضحك بزيادة الالف واللام في جانب المحمول فيسدل في لغة العرب على أن المحمول مساو للموضوع وتقول في السلب ليس انما يكون الانسان حيوانا أو ليس الانسان هو الحيوان فيدل على سلب الدلالة الاولى في الإيجابين من الاختصاص والمساواة وتقول أيضا ليس الانسان الا الناطق ويقيده أحد أمرين إما أنه ليس معنى الانسان الاعمى الناطق وليس تقتضي الانسانية معنى آخر أو أنه ليس يوجد انسان غير ناطق بل كل انسان ناطق وقد (١) تدقن زوائد بالشرطيات فتقتضي زيادة معنى لولاها لم يكن أنحرها الى الفن المفرد فيها

(الفصل الرابع)

في الاجزاء التي هي قوام القضايا الخلية من حيث هي قضايا وفي العدول والتخصيل

القضية الخلية انما تتم بأمر ثلاثة الموضوع والمحمول والعلاقة التي بينهما فانك اذا قلت الانسان حيوان علفت علاقة ونسبة بين الانسان والحيوان لولاها لما كان الانسان موضوعا والحيوان محمولا وتلك النسبة تستحق لفظا دالاعليها وليكن ربما اقتصر على لفظ الموضوع والمحمول تعويلا على فهم الذهن لتلك العلاقة بلى لو كان المحمول كلمة أو لفظا مشتقا لم يحوج الى افراد لفظ العلاقة لان الكلمة تتعلق بذاتها بالموضوع لانها تدل على معنى موجود للموضوع فالدلالة على الموضوع مضمنة للكلمة وكذلك الاسم المشتق مثل الضارب والابيض يدل على البياض والضرب لموضوع له لكن الفرق بينه وبين الكلمة أن الكلمة تدل مع ما تشارك الاسم المشتق في الدلالة عليه على زمان معين والاسم المشتق عديم لهذه الدلالة والدال على هذه العلاقة يسمى رابطة مثل هو والكلمات الوجودية والقضية التي صرح فيها بالرابطة تسمى ثلاثية مثل قولك زيد هو كاتب أو يوجد كاتب والتي لم يصرح فيها بهذه اللفظة تسمى ثنائية والقضية الثلاثية انما تكون سالبة اذا دخل حرف السلب على الرابطة فرفعها وسلبها مثل قولك زيد ليس هو كاتباً وتسمى سالبة بسيطة أما اذا دخلت الرابطة على حرف السلب فلا تكون القضية سالبة وذلك مثل قولك زيد هو لا بصير أو غير بصير أو ليس بصيرا لان هو ربطت ما بعدها بالموضوع وصيرت حرف السلب جزءاً من المحمول فصار «ليس» أو «لا» مع ما بعدها شياً واحداً محمولا على الموضوع بالايجاب والاثبات ومثل هذه القضية تسمى معدولة ومتغيرة واذا وقع مثل هذا الاسم المتحد بحرف السلب الذي يسمى غير محصل في جانب الموضوع سميت القضية أيضا معدولة لكن مطلق العدول لا يفهم الا في جانب المحمول

والقضية المعدولة قد تكون موجبة كما ذكرناه وقد تكون سالبة وهو أن يكون حرف السلب في القضية داخلاً على الرابطة مثل قولك زيد ليس هو غير بصير والفرق بين السالبة البسيطة والموجبة المعدولة أما في الثلاثية فن وجهين (أحدهما) من جهة الصيغة وهو أن حرف السلب داخل على الرابطة في السالبة ومدخول عليه في الموجبة المعدولة وأما من جهة المعنى فهو أن موضوع

(١) وقد تدقن زوائد بالشرطيات الخ الذي يأتي للصنف هو ذكر صيغ في الشرطيات لازوائد وربما أراد من الزوائد ما زاد على ما تقدم وان لم تكن زوائد على أجزاء ما قضية

(٢) على زمان معين متعلق بتبدل أي أن الكلمة تدل على الزمان المعين مع معنى المصدر الثابت لموضوع الذي تشارك في الدلالة عليه مع الاسم المشتق

الموجبة المعدولة لا بد من أن يكون موجودا لان حكمه الاثبات فان «هو» اذا كان قبل حرف السلب يقتضى ثبوت ما بعده للموضوع سواء كان ما بعده قابلا للثبوت أى وجوديا أو لم يكن قابلا للثبوت أى امرأ عدميا سلميا فلسنا فى اعتبار صدق القضية وكذبها بل فى اعتبار مقتضى القضية اذا تأخر حرف السلب عن الرابطة ولا محالة أن مقتضاها اثبات ما بعدها وإيجابه للموضوع ولا يتصور اثبات شئ إلا آخر الا اذا كان ذلك الآخر ثابتا لما فى نفس الامر أى الوجود الخارجى أوفى الوهم به بان يحكم الذهن عليه بوجوده هذا المحمول له لا فى الذهن فقط بل على أنه اذا وجد وجد له هذا المحمول فان لم يكن للشئ وجودا فى الذهن فحال أن يحكم عليه بثبوت شئ له لا فى الذهن بل فى نفس الامر وليس هو موجودا فى نفس الامر وانما أوجبنا أن يكون الموضوع فى الموجبة المعدولة موجودا لان قولنا غير بصير لا يقع الاعلى الموجود بل لان الايجاب نفسه يقتضى ذلك سواء كان غير بصير يقع على الموجود والمعدوم أو لا يقع الاعلى الموجود وربما يقبل فى الظاهر الايجاب المعدول على ما هو محال الوجود مطابقة ذلك الايجاب السلب مثل ما يقال العتقاء هو غير موجود أو الخلاء معدوم والتحقيق ما ذكرناه

وأما السلب فيصح عن كل موجود ومعدوم اذ ما ليس موجودا فيصح سلب جميع الاشياء عنه فيصح أن نقول شريك الله ليس هو بصيرا لانه اذا لم يكن فلا يكون بصيرا ولا سميعا ولا شيا من الاشياء ولا يصح أن نقول شريك الله هو غير بصير لان هذا حكم بايجاب الغير بصير بقرينة شريك الله وما هو محال الوجود لا يتصور اثبات امر له وان كان عدميا

وأما الشائبة فلا فرق فيما بين السالبة والمعدولة من جهة اللفظ لان حرف السلب مقرون فيها جميعا بالمحمول لكن بفترة فان من وجهين (أحدهما) النية فان نوى جعل حرف السلب جزءا من المحمول واثب (٢) ما شئ واحد وهو الموضوع كان معدولا وان لم ينو ذلك بل نوى أن يرفع به ما هو المحمول كان سلبا (والآخر) عرف الاستعمال فان لفظة «غير» لا تستعمل فى العادة إلا بمعنى العدول و«ليس» لا تستعمل إلا للسلب

وقد حاول قوم أن يفرقوا بين الموجبة المعدولة وبين السالبة البسيطة بان جعلوا المعدولة فى قوة العدمية والعدمية عندهم هى التى محمولها أخس المتقابلين سواء كان عدما كالغنى والظلمة أو ضدا كالجور وفى التحقيق هى التى تدل على عدم امر من شأنه أن يكون موجودا للشئ أو لنوعه أو بجنسه القريب أو انبعاثه (٣) اذ اصطلاح لغوى والتحقيق ما ذكرناه

على أن المعدولة فى استعمال المنطقيين أعم من العدمية على الرايين جميعا وذلك لان كل معنى بسيط يحصل فاما أن يكون له ضدا ولا يكون فان كان له ضدا فاما أن يكون بينهم ما متوسط أولا يكون فاذا فرضنا موضوعا موجودا فاما أن يوجد فيه هذا المعنى البسيط المحصل أو ضده أو واسطتهما ان كانت أو يكون

(١) أو الخلاء معدوم جعله من أمثلة الايجاب المعدول لان معدوم فى معنى غير موجود لما سبق ان العدم لا يحصل فى الذهن الا مضافا للوجود ويجرى مجرى ما ذكره المصنف من الامثلة فقولهم اجتماع النقيضين وارتفاعهما محال ونحو ذلك من العبارات التى يقع فيها النسخ باقامة الايجاب مقام السلب والحق ان العدم والاستحالة ليسا بشئ ثبت لشيء وانما هما يصوران السلب فى قضية سالبة صادقة وهى لاشئ من الخلاء موجود أو أن أحد النقيضين لا يجتمع مع النقيض الآخر أولا يرتفع مع ارتفاعه بالضرورة

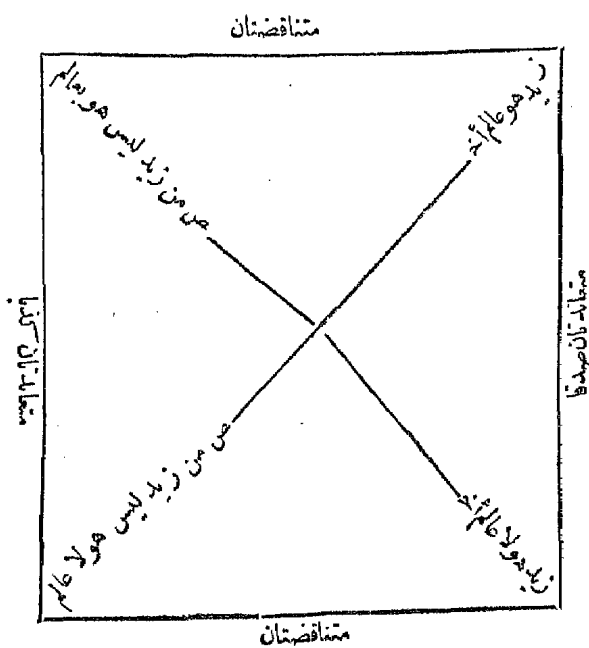
(٢) واثباته لاشئ واحد الخ أى اثبات حرف السلب والمحمول أى اثبات المعنى المعبر عنه بمجموعهما

(٣) وهذا اصطلاح لغوى أى استعمال العدمية فيما كان محمولها أخس المتقابلين والتحقيق عندنا لمناقضة ما ذكره المصنف

جميع ذلك بالقوة مثل الجرو الذي لم يفتح فان المعنى والبصر كايهما فيه بالقوة أو لا يكون قابلاً لشي من ذلك لا بالقوة ولا بالفعل مثل النفس لا تقبل البياض ولا السواد ولا الوسائط بينهما لا بالقوة ولا بالفعل وتمثل ذلك المعنى بالعدل فاذا قلنا الموضوع موجود هو غير عادل صدق هذا الحكم اذا كان جائراً أو متوسطاً بين الجور والعدل أو كلاهما ما فيه بالقوة كالصبي أو لا بالقوة ولا بالفعل كالجور وانما يكذب اذا كان الموضوع معدوماً أو كان موجوداً ولكنه عادل والعدمية هي التي محمولها أخس المتقابلين وهو قولنا زيد جائر فلا يصدق الا عند الجور وفيه أخص من قولنا غير عادل

وأما على الرأي الثاني فالعدل أعم منه أيضاً لان استعمال المعدول عند عدم ما ليس من شأن جنس من أجناس الموضوع قبوله وذلك أنا نقول الجور غير موجود في موضوع أو الجور هو لا عرض وليس للجور جنس فضلا عن أن يكون لا يقبل العرض ولكن السالبة البسيطة وهي قولنا زيد ليس بعادل أعم من الموجبة المعدولة لانها أعنى السالبة تصدق فيما تصدق فيه المعدولة وعند كون الموضوع معدوماً أيضاً والمعدولة لا تصدق فيه وقد جرت العادة بان يفترض في هذا الموضوع ألواح فتثبت عليه الموجبة البسيطة وبازائها السالبة البسيطة وتحت الموجبة البسيطة السالبة المعدولة وبازائها الموجبة المعدولة وتحت السالبة المعدولة السالبة العدمية وبازائها الموجبة العدمية ويعتبر عموم كل واحدة في الصدق والكذب وخصوصها بالنسبة الى وجود المحمول وضده والواسطة بينهما وكونها بالقوة فيه ولا بالقوة وفيما اذا كان الموضوع معدوماً أو موجوداً ويقايس بينهما وبين أخواتها في هذه الاحوال ويبين أن ما كان أخص صدقاً من غيره فهو أعم كذبا منه وما كان أعم صدقاً من آخر فهو أخص كذبا منه وأن ما كان أعم صدقاً من غيره فنقيضه أخص صدقاً من نقيض ذلك الآخر وأنه اذا صدق الاخص صدق الأعم واذا صدق الأعم فلا يجب أن يصدق الاخص لكننا لما لم نبين بعد حال النقيض لما رأينا أن تأخيرها أولى لم نثبت هذه الألواح فمن أراد الوقوف عليها فليطالعها من كتب

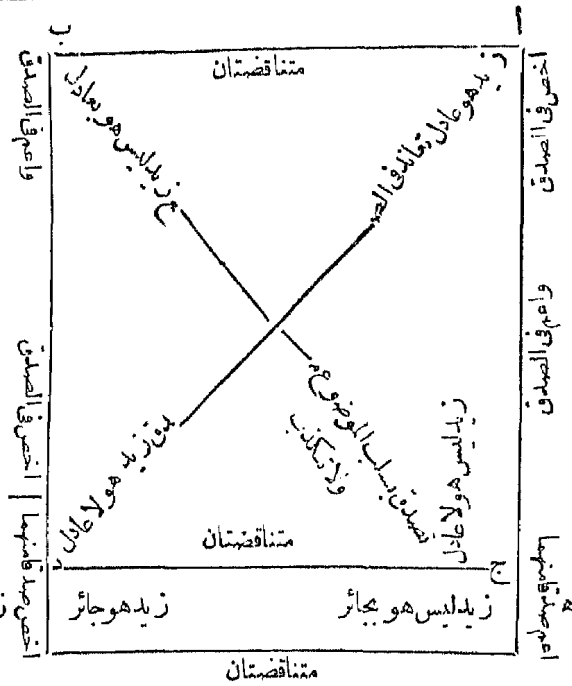
(١) يفرض ألواح الخ يريد منها جدول تذكر فيها القضية او نسبة بعضها الى بعض وقد راجعت من كتب أفضل المتأخرين «ابن سينا» منطق النجاة ومنطق الاشارات فلم أجدهما ألواحاً وقد يوجد في كتب بعض المتأخرين لوح يحتوي على شيء من هذا وهو



غير أن هذا الجدول يحتوي على البسيطة والمعدولة في السلب والاثبات لكنه لا يحتوي على العدمية ثم انه ليس بالوضع الذي أشار اليه المصنف فانه يقول انه يوضع تحت الموجبة البسيطة السالبة المعدولة مع ان الذي تحتها من هذا الشكل هو الموجبة المعدولة كجرتى وقد وجدت في منطق ارسطو تلخيص ابن رشد وصف جدول ينطبق على ما يقول المصنف وجعل فيه للعدمية شكلاً آخر يضاف على شكل المعدولة غير انه لم يرم في الكتاب ذلك الجدول الموصوف بل ترك مكانه خالياً وأتى راسمه ان شاء الله تعالى وهذا كشيء من عبارته مما ينطبق على كلام المصنف ولا يخالفه

أفضل المتأخرين ومن أخذت الفطانة بيده أمكنه أن يعتبر هذه الأحوال بنفسه إذا عرف حال التناقض بعد هذا عن قريب

تخديف هذا اللوح مربع أ ب ج د قد وضعت فيه الموجبة البسيطة «ز يد عادل» في جانب الضلع الطولي أ ج وبازائها السالبة البسيطة «ز يد ليس هو عادل» في جانب الضلع الطولي الأخرى د و تحت الموجبة البسيطة السالبة المعدولة «ز يد ليس هو لا عادل» وبازائها تحت السالبة البسيطة الموجبة المعدولة «ز يد هو لا عادل» ثم تخديف مربع هـ ز ج د السالبة العدمية «ز يد ليس هو بجائر» تحت السالبة المعدولة وبازائها الموجبة العدمية «ز يد هو جائر» تحت الموجبة المعدولة ولا يخفى أن الموجبة البسيطة تناقض السالبة البسيطة وكذلك السالبة المعدولة تناقض الموجبة المعدولة فباتت على الخط الأفقي من أعلى وأمن أسفل في شكل أ ب ج د



متناقضتان أما الموجبة البسيطة مع السالبة المعدولة فالأولى أخص من الثانية لأنه إذا كان الموضوع موجوداً فهما شئ واحد لأنه إذا نفي عن زيد الموجود عدم العدل ثبت له العدل والالزم رفع النقيضين وهو بديهي البطلان ولكن الثانية قد تصدق عند عدم الموضوع ولا تصدق الأولى فقد يجوز رفع الشئ ونقيضه عما ليس بوجوده المتمم أن يكذب كل حمل إيجابي على ما ليس بوجوده تصدق كل سلب على من لا يملكه ومثل ذلك يقال في السالبة البسيطة وهي أعم من الموجبة المعدولة فموجود الموضوع هما شئ واحد لأن زيد الموجود إذا سلب عنه العدل فهو لا عادل وإذا أثبت له عدم العدل فهو ليس بعادل ولكن تصدق السالبة البسيطة عند عدم الموضوع وتكذب الموجبة المعدولة لأن الإيجاب يقتضي وجود الموجبة

أما الموجبة البسيطة والموجبة المعدولة فتعاندان صدقاً إذا أصبح أثبات العدل وغير العدل للموضوع واحداً في آن واحد والسالبة المعدولة والسالبة البسيطة تصدقان معاً عند عدم الموضوع لما قلنا من جواز رفع الشئ ونقيضه عما لاحظ له من الوجود ولا يجوز كذبهما معاً لأن كذب كل منهما يقتضي صدق نقيضهما فتصدق الموجبة البسيطة والموجبة المعدولة معاً وقد قلنا أنهما تعاندان في الصدق

فاذا انتقلت إلى شكل هـ ز ج د وجدت السالبة العدمية «ز يد ليس هو بجائر» وفوقها الموجبة البسيطة والسالبة المعدولة وهي أعم منهما معاً أماناً الموجبة فلوجهين الأول لأنه عند وجود الموضوع إذا صدق أنه عادل فقد صدق أنه ليس بجائر ويصدق أنه ليس بجائر عند عدم الموضوع ولا يصدق أنه عادل والثاني أنه قد يصدق ليس بجائر عند وجود الموضوع أيضاً ولا يصدق أنه عادل كالموجود كان الموضوع موجوداً لا يوصف بالعدل ولا بالجور بل لو كان جنة متممة وأماناً الثانية قلل وجهه الثاني فقط فإنه عند وجود الموضوع لا يلزم من نفي الجور عنه نفي عدم العدل المقتضى لثبوت العدل فقد نفي الجور وثبت عدم العدل ولكن يلزم من نفي عدم العدل المقتضى لثبوت العدل نفي الجور

ثم تجد الموجبة العدمية «ز يد جائر» وفوقها الموجبة المعدولة والسالبة البسيطة وهي أخص منهما معاً أماناً السالبة البسيطة فن وجهين وجه صدق السالبة بدونها عدم الموضوع ووجه صدقها بدونها الوجود والواسطة بين الجور والعدل فيصبح أن نفي العدل مع الجور معاً فتكذب العدمية الموجبة وتصدق السالبة البسيطة والموضوع واحد موجود وأماناً المعدولة فن الوجه الثاني لأنه إذا صدق أن الموضوع موجوداً ثبت أنه لا عادل ولا عكس بجواز أن لا يكون عادلاً ولا جائراً ويمكن أن يظن أنه فطنة أن يستخلص بقية الأحكام مما ذكرنا

(الفصل الخامس)

في أمور يجب مراعاتها في القضايا من جهة ما يطالب صدقها
وكذبها والا من من الغلط فيها

أول ما يجب تحصيل معنى لفظ الموضوع وإلفظ المحمول فإن كانا من الالفاظ المشتركة بين معان عدة دُلَّ على ما هو المقصود من جملتها أن كان لا يستقر صدق الحكم في جميعها كي لا يقع الغلط مثل أن تقول المشتري مضى وتعني به الكوكب فلا بد من أن تذكر معه ما يخص هذا الحكم بالمشتري الذي هو الكوكب ليحول القياس به المشتري الذي هو بائع البائع ومثل أن تقول فلان ناهل فلا بد من أن تصرح بما يميزه عن العطش عن الآراء اذ هو مشترك بينهما وبعد تحصيل الموضوع والمحمول تراعى تحقيق معنى الاضافة والشرط والجزء والكل والقوة والفعل والزمان والمكان فاذا قلت فلان أب تبيين أنه أب من وان كان الموضوع موضوعا بشرط والمحمول محمولا بشرط لم يُغفل ذلك الشرط مثل أن تقول كل متحرك متغير فليراع فيه مادام متحركا والقمر يكشف الشمس فليراع شرط اجتماعهما في العقدة وكذلك اذا كان الحكم لا يصدق على كل الموضوع بل على جزء منه فبيّنه مثل أن تقول الزنجي أحر وانما جزء منه أحر وهو اللحم أو يقال الفلك مستدير وكايته مستديرة لا كل جزء منه وكذلك يراعى حال القوة والفعل مثل أن تقول النجم التي في الدن مسكرة وانما هي بالقوة مسكرة وأن يقال الصبي ليس عارفا بالشكال الهندسية وانما ليس له المعرفة بالفعل أما بالقوة فهو عارف وكذلك يراعى حال الزمان ان كان المحمول يختص بوقت دون وقت مثل أن تقول الشمس تنضج الثمار وانما تنضجها في وقت معين من السنة والمكان كذلك مثل أن تقول ان شجرة البلسان يترشح منها صمغ هو دهنها وانما تصمغ في مكان من الارض فهذه أمور لا بد من مراعاتها واهمالها يوقع غلطا كثيرا والقضايا لا تكون صادقة حق الصدق ولا كاذبة ولا مسالة ولا منكورة بل ولا متصورة حق التصور ما لم تلاحظ فيها هذه الامور

(الفصل السادس)

في مواد القضايا وتلازمها وجهاتها

كل محمول نسب الى موضوع بالاجباب فاما أن تكون الحمال بينهما في نفس الامر أن يكون ذلك بالاجباب دائم الصدق أبدا لاحتمالة أو دائم الكذب أو لا دائم الصدق ولا دائم الكذب فما يكون دائم الصدق كحال الحيوان بالقياس الى الانسان فان ايجابه عليه صادق أبدا لاحتمالة

(١) المقصود من جملتها أي المعنى الذي يصدق القضية من بين جميع تلك المعاني لا المقصود من الجملة مجتمعة كالمظهر

(٢) مشترك بينهما جاء في لسان العرب «قال الجوهري وفيه الناهل في كلام العرب العطشان والناهل الذي شرب

حتى روى والانتى ناهلة والناهل العطشان والناهل الريان وهو من الاضداد وقال النابغة

الطامن الطعنة يوم الوشى * ينهل منها الاسل الناهل

جعل الراح كأنها عطش الى الدم فاذا شرعت فيه رويت « وشرعت من شرعت الدواب في الماء أي دخلت فيه لتشرب

يسمى (١) مادة واجبة وما يكون دائماً الكذب كحال الخمر بالقياس الى الانسان فان ايجابه عليه كاذب أبداً لا محالة يسمى مادة ممكنة وما لا يدوم صدق ايجابه ولا كذبه كحال الكتابة بالقياس الى الانسان يسمى مادة ممكنة وهذا السبل لا يختلف في الايجاب والسلب فان القضية السالبة يكون مستحق محمولها عند الايجاب أحد الامور المذكورة فجميع مواد القضايا هي هذه مادة واجبة ومادة ممكنة ومادة ممكنة

وأما جهة القضية فهي لفظة زائدة على الموضوع والمحمول والرابطة دالة على هذه الاحوال الثلاثة سواء كانت دلالة صادقة أي مطابقة الامر في نفسه أو كاذبة وتلك اللفظة مثل قولك يجب أن يكون الانسان حيواناً ويمتنع أن يكون الانسان حجراً ويمكن أن يكون الانسان كاتباً وقد تخالف جهة القضية مادتها بان يكذب اللفظ الدال عليها مثل قولك يجب أن يكون الانسان حجراً أو كاتباً فان المسألة ممكنة في احدهما ممكنة في الاخرى والجهة واجبة فيهما جميعاً

والقضية التي صرح فيها بهذه اللفظة مع لفظة الرابطة تسمى رباعية وكما أن حق السور أن يتصل بالموضوع متقدماً عليه وحق الرابطة أن تتصل بالمحمول متقدماً عليه فكذلك حق الجهة أن تتصل بالرابطة لانها جهة ارتباط المحمول بالموضوع والموضوع بالمحمول دالة على تأكد ذلك الارتباط وضعفه وهذا مثل أن تقول كل انسان يجب أن يكون حيواناً كل انسان يمتنع أن يكون حجراً كل انسان يمكن أن يكون كاتباً وأما في السلب فحقه من جهة المعنى أن تقول كل انسان يمكن أن لا يكون كاتباً وكذلك في جميع الجهات لكن المستعمل في اللفظ عند السلب تقديم الجهة على الموضوع والرابطة والمحمول جميعها فيقال يمكن أن لا يكون أحد من الناس كاتباً وتعرف الجزئيات من الكليات في الايجاب والسلب

لكن اذا أزيلت عن موضعها الى جانب الموضوع فربما تغير المعنى فيقال يمكن أن يكون كل الناس أو بعض الناس كاتبين فتصير الجهة جهة التعميم والتخصيص لجهة الربط ويصير المعنى أن كون

(١) يسمى مادة واجبة جملة تسمى خبر ما يكون ومواقعة على الايجاب فيكون الايجاب الدائم هو مادة القضية وليست المادة هي نفس كيفية ذلك الايجاب أعني الدوام كما هو المشهور في انسان تقوم أصاب المصنف في ذلك لان المادة في كلام ارسطو هي في القضايا على نحوها في الموجودات الخارجية فكما أن الصور الخارجية تعرض لحوادثها وتقدم معها كذلك القضايا تعرض لحوادثها وتنطق عليها فمادة القضية هو ما نعتبره القضية تمامها مستوفية جميع ما يلزم في الحكم ولما كانت الاحكام لا تعتبر تمامها خصوصاً في العلوم الحقيقية الا اذا روعي في الحكم كيفية اتحاد الموضوع بالمحمول مثلاً في الواقع اذ يدون ذلك يكون الحكم مبني على ما هو عليه في نفس الامر لهذا لم يضر في تسميته ما نعتبره القضية مادة الا عند تكييف حالة المحمول بالنسبة الى الموضوع بحيث تلك الكيفيات اذ بذلك تتم المادة التي تنطبق عليها الصور الحقيقية للقضية أما نفس الوجوب أو الامكان فلا معنى لتسميته مادته بل تكون التسمية من قبيل الاضطرار المحض وهو لم يكن معروفاً في لسان ارسطو

ثم ان المصنف يعتبر الدائم الذي لا ينفك ضرورياً والحق مع رأيه هذا فان من يحكم على موضوع بحكم دائماً لا ينفك لا يمكنه أن يحكم بعدم الانفكاك الا اذا لاحظ أمراً يوجب هذا الاتحاد الابدائي والا كان الحكم بالدوام كاذباً وما يقضي بعدم الانفكاك هو الذي يتحقق ضرورة النسبة ولا فرق عندهم في الضرورة بين ما يكون موجهاً في ذات الشيء أو خارجاً عنها مادام المحمول ثابتاً للموضوع مادامت ذاته فيكون الدائم ضرورياً وكيف يمكن الحكم بدوام شيء أبداً بدون أن تراعى ضروره من أي وجه أنت

(٢) وتعرف الجزئيات من الكليات الخ أي يمكن أن تعرف الجهات في الجزئيات بما ذكر في الكليات فتقول مثلاً بعض الناس يجب أن يكون حيواناً بعض الناس يمتنع أن يكون حجراً الخ

جميع آحاد الناس بأسرهم كاتباً يمكن وإذا كانت الجهة جهة الربط كان المعنى أن كل واحد واحد من الناس يعلم أنه لا يجب له في طبيعته دوام الكتابة أو لادوامها وبين المعنيين فرق واللايل على ذلك أن الأول مشكوك فيه عند الجمهور فإن من الناس من يقول محال أن يكون كل الناس كاتبين حتى لا يوجد واحد الا وهو كاتب والثاني غير مشكوك فيه ويعلم أن المعنى الواحد لا يكون بعينه هو مشكوكا وغير مشكوك فيه ولا نظر للنطق في أن هذا الاعتقاد الجمهوري هل هو حق أم باطل وانما نظره ان يعلم أن ما يقع فيه شك ليس ما لا يقع فيه ذلك الشك وفي الجزئين أيضاً انما يغير المعنى اذا أزيلت الجهة عن موضوعها لكن المعنيين يحل (١) ريان مجرى واحد في الظهور والخفاء واللفظ المستعمل للسلب في اللغات هو الدال على امكان السلب العام وهو أن يقال يمكن أن لا يكون واحد من الناس كاتباً لكن هذا أشبه بالاجاب منه بالسلب أما الدال على امكان سلب الكتابة عن كل واحد واحد فاعلمنا اختراعه باصطلاحنا وهو أن تقول كل واحد من الناس يمكن أن لا يكون كاتباً واعلم أن الجهة تارة تدخل على السلب وتارة تدخل حرف السلب عليها ويختلف المعنى فيهما فإن الجهة اذا دخلت على السلب كانت القضية قضية سالبة موجبة بتأ الجهة وان دخل حرف السلب على الجهة كان سلباً للجهة فتقول تارة يجب أن لا يكون الانسان حجراً فتكون القضية سالبة ضرورية وتارة تقول ليس يجب أن يكون الانسان حجراً فتكون سالبة للضرورة لاسالبة ضرورية والفرق بينهما أن السالبة الضرورية هي التي سلبت الايجاب بالضرورة وأما سالبة الضرورية فاعلمنا سلبت ضرورة الايجاب فيجوز مع هذا السلب أن يبقى الحكم موجبا غير ضروري وكذلك سالبة الامكان غير السالبة الممكنة وسالبة الامتناع (٢) غير السالبة الممتنعة

واعلم أن الوجوب والامتناع يعبر عنهما بالضرورة الآن الوجوب هو ضرورة الوجود والامتناع ضرورة العدم فنستعمل لفظ الضرورة مطلقاً لتكون شاملة للمعنيين فنقول المحول قد يكون ضرورياً على الاطلاق وقد تكون ضرورته متعلقة بشرط والتي على الاطلاق فهو أن يكون المحول دائماً بالجميع أشخاص الموضوع ان كانت له أشخاص كثيرة أو لشخصه الواحد ان كان نوعه في شخصه مادام الموضوع موجود الذات ثم هذا ينقسم قسمين أحدهما أن يكون الموضوع موجوداً دائماً بل ولا يزال فيكون المحول بسببه دائماً كذلك والآخر أن لا يكون الموضوع دائماً الوجود فيكون المحول بسببه أيضاً غير دائماً الوجود مثال الاول قولنا الله حي ومنال الثاني قولنا الانسان حيوان فالضرورة اذا أطلقت عنى بها هذان الوجهان ونحن قد جمعناهما في هذا المعنى الواحد لا شترأ كهمافيه

وأما الضرورة المشروطة فاما أن يكون شرطها كون الموضوع موصوفاً بوضع معه وقد يكون هذا الوصف دائماً مادام موجوداً كما قلناه من مثال الانسان والحيوان فان الانسان موصوف بكونه حيواناً مادام موجوداً وقد لا يكون دائماً مثل قولنا كل أبيض فهو مفترق البصر فان تفريق البصر ضروري لا ببيض لا دائماً بل ولا يزال ولا مادام ذات الأبيض موجوداً ان كان مما يزيل البياض عنه بل مادام موصوفاً بصفة البياض ومن هذا القيسل ما لا يكون الحكم دائماً مادام الموضوع موصوفاً ولكن لا يثبت الا عند تصاقه بتلك الصفة مثل قولنا كل من به ذات الجنب فانه يسعل فان السعال

(١) ريان مجرى واحد الخ أي ان المعنى في قولنا يمكن أن يكون بعض الناس كاتباً غير في قولنا بعض الناس يمكن أن يكون كاتباً والمعنى الثاني ظاهر لا شك فيه مثله في الكلي والاول قد يقع فيه الشك مثله في الكلي أيضاً فان الامكان فيه واقع على تخصيص الكتابة ببعض الامور لا على قبول طبيعة الموضوع لكتابة وعدمها (٢) قوله غير السالبة الممتنعة الى هذا وما سبقه أشار القوم في تعبيرهم حيث يقولون بالضرورة لا شئ من الانسان مجبوراً في السالبة ولا يقولون لا شئ من الانسان مجبور بالضرورة ولا يفرقون هذا الفرق في الايجاب

ضروري للجنوب وليس ضروريه مادام مجتوبا بل في بعض أوقات كونه مجتوبا وكما تقول كل منتقل من ههنا الى بغداد فانه يبلغ قريسي^(١)ين فبإوغدة قريسيين ضروري للنتقل ولكن لا مادام منتقلا بل في بعض أوقات كونه منتقلا وقد يكون شرط الضرورة وقتا غير ماضت فيسه الى اتصاف الموضوع مثل قولك كل مستيقظ نائم وكل مولود موميحود في الرحم ومهاوم أن كونه نائما ليس حال كونه مستيقظا وكذلك كونه في الرحم ليس حال كونه مولودا ثم هذا الوقت قد يكون معينا مثل وقت الخسوف للقمر فان الكسوف ضروري له في وقت معين وذلك عند توسط الأرض بينه وبين الشمس وقد يكون غير معين كوقت التنفس للحيوان ذي الرئة وقد يكون شرط الضرورة كون المحمول محمولا مادام محمولا فانك اذا قلت الانسان ماش فالمشي ضروري له مادام ماشيا بجميع أقسام الضرورة المشروطة ثلاثة المشروط بشرط كون الموضوع موضوعا بموضع معين والمشروط بشرط كون المحمول محمولا مادام محمولا والمشروط بشرط وقت إمام معين وإما غير معين واذا ضممنا اليها قسمي الضرورة المطلقة صارت أقسام الضرورة خمسة

وأما الممكن فالاشتباه فيه أكثر وبسبب ذلك وقع للناس أغالط كثيرة في تلازم ذوات الجهات وتناقضها فنقول إن العامة يستعملون الممكن على معنى أعم مما يستعمله عليه المنطقيون فانهم يعنون بالممكن ما ليس بممتنع ولا شك أن الواجب داخل تحت الممكن بهذا الاعتبار اذا الواجب ليس بممتنع فممكن قسمه الاشياء عندهم ثنوية يمكن أي ليس بممتنع وممتنع وأما الخاصة فانهم وجدوا أمورا يصدق عليها أنها ممكنة أن تكون وممكنة أن لا تكون الامكان العائلي أي ليس بممتنع كونها وليس بممتنع لا كونها فخصوا حالها من حيث هي كذلك باسم الامكان فكان الممكن بهذا الاعتبار قسمين الواجب والممتنع وكانت القسمة عندهم ثلاثية واجب وممتنع وممكن ولم يكن هذا الممكن مقولا على الواجب اذا الواجب لا يصدق عليه ما ليس بممتنع في كونه ولا كونه جميعا بل انما يصدق في كونه فحسب وهذا الممكن هو الذي حاله بحيث يصدق عليه ليس بممتنع في طرفي كونه ولا كونه جميعا واذا كان الواجب والممتنع خارجين عن نفسه صدق أن يقال هو الذي لا ضرورة في وجوده ولا في عدمه فالضروري المطلق خارج عن هذا الممكن ودخل في الممكن العامي لكنه يدخل في هذا الممكن الضروري المشروط وقد يقال يمكن لمعنى أخص من المعنيين جميعا وهو الذي تنفي الضرورة المطلقة والمقيدة عن وجوده ولا وجوده فلا وجوده ضروري بمعنى تامين المعنيين جميعا ولا عدمه كالكتابة بالنسبة الى الانسان فليست ضرورية الوجود والعدم ولا في وقت من الاوقات الا باعتبار شرط المحمول فالموجود الذي له ضرورة في وقت ما كالنكسوف والتنفس خارج عن هذا الممكن والقسمة بحسب هذا الاعتبار رباعية ممتنع وواجب وموجود له ضرورة في وقت ما وممكن وقد يقال يمكن وبمعنى به حال الشيء في الاستقبال بحيث أي وقت فرضته كان الشيء في مستقبل ذلك الوقت لا ضرورة في وجوده ولا عدمه ولا يبالى بان كان الشيء موجودا في الحال أو لم يكن وهذا أيضا اعتبار صحيح لكن قوموا بشرطون في الامكان أن لا يكون الشيء موجودا في الحال بناء على ظنهم أنه لو كان موجودا لصار واجبا وهو خطأ اذ لصار الموجود واجبا في وجوده بسبب وجوده لصار المعدوم واجبا في عدمه بسبب عدمه فيصير ممتنعا فان واجب العدم هو الممتنع فان كان العدم الخالي لا يلحق الشيء بالممتنع فالوجود الخالي لا يلحقه بالواجب كيف يلزم من اشتراطهم العدم في الممكن الوجود أن يصير الوجود مشروطا فيه

(١) قال ياقوت بالفتح ثم السكون وكسر الميم وباء مشددة من تحت وسين مهملة مكسورة وباء أخرى ساكنة وتون تعرب كزمان شاء بالدمعوف بينه وبين ههنا ثلاثون فرسخا قرب الدينور وهي بين ههنا وحلوان على جادة الحاج اه

فإن ممكن الوجود أن كان يجب أن لا يكون موجودا فممكن العدم يجب أن لا يكون معدوما لكن
ممكن الوجود هو بعينه ممكن العدم فممكن الوجود يجب أن لا يكون معدوما فيكون
موجودا لا محالة وهذه المحالات تلزم من اعتقادهم أن الشيء يصير واجبا بوجوده وليس كذلك فإن
الموجود دائما يصير واجبا بوجوده إذا أخذ بشرط مادام موجودا أما إذا لم يؤخذ بهذا الشرط فالوجود
الصرف الخالي عن شرط ما ليس بواجب (١) فبواجب لا ينافي الامكان فانافس بينهما دخوله
بأقسامه تحت الممكن العملي ودخول المقيد بالشرط دون المطلق تحت الممكن الخاصي وأما الممكن
الاخص وإن كان غير مقول على واجب ما لكن الشيء الواحد يجوز أن يكون واجبا باعتبار إمكانية
هم (٢) هذا المعنى باعتبار كالتكتابة للانسان فانها ممكنة باعتبار ذاتها وواجبة باعتبار شرط مضاف إليها
لما شرط وجود علمتها أو شرط كونها موجودة مادامت موجودة والممكن باعتبار النظر في المستقبل
لا ينافيه الوجود أيضا لأن الوجود في الحال لا ينافي العدم والوجود في ثانی الحال فكيف ينافي
ما لا يجب وجوده ولا عدمه فيه

واعلم أن لفظ الممكن واقع على هذه المعاني الاربعه المرتبة بعضها فوق بعض ترتيب الاعم فوق الاخص
فيكون قوله على الاعم والاخص باشتراك الاعم ويكون متولا على الاخص من جهتين احدهما
الجهتين فيما يخصه بسبب معناه والاخرى من جهة حمل الاعم عليه وقول الممكن عليه بالمعنيين يكون
بالاشتراك لكن قوله عليه وإن كان بالنسبة الى المعنيين جميعا بالاشتراك فهو بالنظر الى جزئيات أي
واحدة من المعنيين كان دون النظر الى ماله من المعنى الآخر بالتواطؤ

واذا عرفت هذا التحقيق الذي ذكرناه في الممكن هان عليك التناقض (٣) عن سؤال يقول به قوم وهو أن
الواجب لا يتخلو إيمان كان ممكنا أو ليس بممكن فإن كان ممكنا فإمكان وجوده يمكن عدمه فالواجب
ممكن العدم وهو محال وإن كان ليس بممكن فبالسبب بممكن متمنع فالواجب متمنع (٤) وذلك لأن الواجب
ممكن بالمعنى العملي وليس يلزم أن يكون ممكن الوجود بذلك المعنى ممكن العدم وليس بممكن بالمعنى
الخاصي وليس يلزم من سلب الممكن بالمعنى الخاصي ثبوت الامتناع الذي هو ضرورة العدم بل
يلزمه إلمام ضرورة العدم أو ضرورة الوجود والواجب ضروري الوجود وانما تلزم ضرورة العدم التي
هي الامتناع من سلب الممكن بالمعنى العملي إذا لم يكن العملي هو ما ليس بمتمنع فبسبب من غير اشتراط
ممكن بالمعنى الخاصي والواجب فسلبه هو سلب ما ليس بمتمنع أي ليس ليس بمتمنع فيكون متمنعا

(١) فممكن الوجود الخ أي إذا شرطوا في ممكن الوجود أن لا يكون موجودا في الحال لزمهم أن يشترطوا في إمكان عدم
هذا الممكن بعينه إمكانا مستقباليا أن لا يكون معدوما في الحال فيكون موجودا فبشرطهم في الوجود لزمهم شرط
الوجود فلهذا التناقض (٢) كيف والوجوب الخ أي كيف يشترط عدم الوجود في تحقيق الامكان الاستقبال مع
أنه لو فرض أن الوجود يقتضي وجوب لم يكن هناك منافاة بين الوجوب والامكان لأنه ان أخذ الامكان بالمعنى العملي
فهو شامل للوجوب بأقسامه وإن أخذ بالمعنى الخاصي شمل الوجوب بشرط وهكذا فلو فرض أن الوجود في الحال
يستلزم وجوبه لزم ذلك منافاة لا إمكان في الاستقبال (٣) بهذا المعنى أي الامكان بالمعنى الخاصي (٤) أي واحد
من المعنيين كان يعني أي واحد كان من المعنى الاعم والمعنى الاخص وقوله بالتواطؤ أي قول الكل الحقيقي على جزئياته
فالممكن إذا أخذ بالمعنى العملي ولم ينظر الى ماله من المعنى الخاصي كان مقولا على جميع جزئياته قول التواطؤ ومن ذلك
الجزئيات الممكنات الداخلة تحت المعنى الخاصي أيضا كما يقال الحيوان على جزئياته الانسان وليس الممكن مقولا عليها
في هذا الاعتبار بالاشتراك وهكذا إذا أخذ بالمعنى الخاصي دون النظر الى أنه له معنى الاخص وهكذا (٥) التفصي
بإلغاء التخصيص يقال تفصي الانسان من الضيق والبلية إذا تخلص منها (٦) وذلك لأن الواجب الخ بيان لطيفة
التفصي

ويناسب كلامنا هذا ما يلزم من قولنا ليس بالضرورة أن يكون فقد ظن أنه يلزم يمكن أن لا يكون بالمعنى الخاصي وليس كذلك بل هو بالمعنى العمي لانا اذا سلمنا ضرورة الوجود لم تنسب ضرورة العدم أيضا وانما يلزم الممكن الخاصي عند سلب ضرورة الوجود والعدم جميعا فان الممكن الخاصي هو ما ليس بضرورة الوجود ولا ضرورة العدم واذا كان السلب بالضرورة الوجود فحسب بقيت ضرورة العدم والامكان الخاصي الذي هو لا ضرورة الوجود والعدم جميعا والعالم لهما جميعا يمكن أن لا يكون بالمعنى العمي

واذ قد بلغنا في بيان الجهات هذا المبلغ فنسير الى تلازم القضايا الموجهة اشارة خفيفة فنقول ان من القضايا بالمرجوة ما يلزم بعضها بعضا لزوما متعاكسا أي تلزم كل واحدة منهما ما الاخرى ومنها ما يلزم لزوما غير متعاكس أي تلزم هذه تلك ولا تلزم تلك هذه فمن المتلازمات المتعاكسة قولنا واجب أن يوجد * ممنوع أن لا يوجد * ليس يمكن العمي أن لا يوجد وكذلك مقابلات هذه متلازمة متعاكسة وهو قولنا * ليس بواجب أن يوجد * ليس بمنع أن لا يوجد * يمكن العمي أن لا يوجد فهذه طبقة وطبقة اخرى من المتلازمات المتعاكسة أيضا قولنا * واجب أن لا يوجد * ممنوع أن يوجد * ليس يمكن العمي أن يوجد ومقابلاتها كذلك متلازمة متعاكسة وهي قولنا * ليس بواجب أن لا يوجد * ليس بمنع أن يوجد * يمكن العمي أن يوجد * يمكن العمي أن لا يوجد * وطبقة اخرى من الممكن الخاصي وتمنعكس معدولة على محصلا مثل قولنا يمكن أن يكون تلازمه متعاكسا عليه يمكن أن لا يكون ومقابلهما كذلك متعاكسان ولا ينعكس عليه من سائر الجهات شيء فهذه هي المتلازمات المتعاكسة

وأما الوازم التي لا تنعكس فان الطبقة الاولى وهي واجب أن يوجد * ليس بمنع أن يوجد * يمكن أن يوجد العمي ويلزمها سلب الامكان الخاصي محصلا ومعدولا مثل قولنا * ليس يمكن أن يوجد الخاصي * ليس يمكن أن لا يوجد الخاصي * والطبقة الثانية وهي قولنا واجب أن لا يوجد * ليس بمنع أن لا يوجد * يمكن أن لا يوجد العمي ويلزمها سلب الممكن الحقيقي محصلا ومعدولا وأما الممكن أن يكون الحقيقي فيلزمه من غير انعكاس الممكن العمي معدولا ومحصلا وما في طبقتيهما وهي * يمكن أن يكون العمي * ليس بمنع أن يكون * ليس بواجب أن لا يكون * يمكن أن لا يكون العمي * ليس بمنع أن لا يكون * ليس بواجب أن يكون

- (١) ويناسب كلامنا هذا الخ أي يناسب ما قلناه في النقصي عن السؤال السابق ويقرّب منه الكلام فيما يلزم الخ
(٢) ومقابلهما كذلك يتعاكسان أي قولك « ليس يمكن بالامكان الخاصي أن يكون » يلزمه متعاكسا « ليس يمكن بالامكان الخاصي أن لا يكون » وذلك لان نفيك الامكان الخاصي عن الوجود هو نفيك أن يكون الوجود جائز الطرفين فالأمكن يكون جائز السلب والاحتياج معا هو ضروري أحدهما فهو إما واجب أو ممنوع وكلاهما غير ممكن بالامكان الخاصي ويلزم هذا وما كنهه نفيك بالامكان الخاصي عدم الوجود فانك اذا نفيت العدم الذي يجوز سلبه واحتياجه معا فقد حقت إما واجب العدم أو الممتنع أو ممنوع العدم وهو الواجب وهو بعينه كما كان في إمكان الوجود الخاصي
(٣) وهي واجب أن يوجد الخ أي واجب أن يوجد * ممنوع أن لا يوجد * ليس يمكن العمي أن لا يوجد وقوله تلزمها الخ فان ما وجب وجوده أو استحالة عدمه أو نفي عنه العدم بالامكان العمي كان عدمه ليس بواجب وكان هو ليس بمنع وأمكن بالعمي أن يكون كالمظهر وعلى هذا القياس وقوله ويلزمها أي يلزم الطبقة الاولى سلب الامكان الخاصي الخ
(٤) ويلزمها أي ويلزم الطبقة الثانية وقد رسم الشهاب السهروردي لهذه الطبقات لوحا وإفادة قوله ان شاء الله مع اصلاح ما وجد فيه من خطأ النسخ

(الفصل السابع)

في تحقيق الكليتين والخزمتين في القضايا الموجهة والمطلقة وفيه
بيان أن الدوام في الكليات يقتضي الضرورة

اعلم أن القضية الكلية تستدعي مقولا على الكل وليكتم شرائط في جانب الموضوع والمحمول الآن
ما يتعلق بالموضوع لا يختلف فيه شيء من القضايا فلنبدأ ببيان شرائط الموضوع ولنضع الموضوع
والمحمول شيئا من الحروف كي لا يختص الحكم بمادة دون مادة فنقول اذا قلنا كل ب ج فلا نعني به الكل
جملة ولا الباء الكلي وليس معنى قرانا كل انسان كل الناس جملة ولا الانسان الكلي بل كل واحد واحد
من الناس وليس الحكم على الجملة هو الحكم على الأفراد اذ قد يصح على الجملة ما لا يصح على الأفراد
وعلى الأفراد ما لا يصح على الجملة وقد يصح على الكلي أيضا من حيث هو كلى ما لا يصح على الجزئيات
وقد عرفت هذا في ماسلف ولا نعني به كل ما هو ب من حيث هو ب بل نعني به ما يقال له ب سواء
كان ذاته وحقيقته نفس ب أو شيئا آخر ولكن يقال له ب وقد ينهض هذا أيضا في ماسلف ولا نعني به
أيضا كل ما هو ب دائما بل ما هو ب فقط سواء كان دائما أو غير دائم ولا نعني به ما يصح ويمكن أن

وهذا هو

(الطبقة الاولى) متقابلات	
بالضرورة أو واجب أن يكون ممتنع أن لا يكون ليس يمكن العاحي أن لا يكون	ليس بواجب أو ليس بالضرورة أن يكون ليس بممتنع أن لا يكون يمكن العاحي أن لا يكون
(الطبقة الثانية) متقابلة	سواء كان ممتنع أن لا يكون ليس يمكن العاحي أن لا يكون
متقابلات	
ليس يمكن أن يكون الخاص ليس يمكن أن لا يكون الخاص هاتان تلزمهما الستة التي في جهتهم مادون العكس	يمكن أن يكون الخاص يمكن أن لا يكون الخاص هاتان تلزمهما الستة التي في جهتهم مادون العكس

متلازمات متعاضدات

متلازمات متعاضدات

متلازمات متعاضدات

متلازمات متعاضدات

متلازمات متعاضدات

متلازمات متعاضدات

(١) كل ما هو ب من حيث هو ب أي الحقيقة من حيث هي لا يقيد كونها كلية أو جزئية أو مجموعة أو منظورا
إلها في واحد واحد

يوصف بب بل ماهوب بالفعل ولا يعنى بهذا الفعل الوجود في الاعميان بل سواء كان بالفعل في الاعميان أو في الازدهان فربما لم يكن الشيء وجوداً في الاعميان أو ربما لم يكن ملتفتاً اليه من حيث هو موجود في الاعميان كقولنا كل كرة تحيط بذى عشرين قاعدة مثلاً فيكون قولك كل ب ج كل ما يوصف عند العقل بأنه بالفعل ب كان هذا الفعل في الوجود أو في العقل دائماً أو في وقت أى وقت كان فهذا جانب الموضوع

وأما جانب المحمول فيختلف باختلاف القضايا الموجهة والمطلقة (١) أما في الضروريات بلا شرط فالمعتبر مادامت ذات الموضوع موجودة ولا حاجة لبيان ذلك قيداً في القضية فإذا قلنا كل ب ج فعناه كل ماهوب كما وصفناه فهو موصوف بأنه ج دائماً مادام موجود الذات وفي الضروريات المشروطة يبين شرط الضرورة فيقال كل ماهوب فهو ج مادام الموضوع موصوفاً بما وضع معه ويجوز أن يكون ذلك الوصف دائماً مادام موجود الذات ولكننا لننتقل الى دوام الوجود بل الى دوام الوصف كان دائماً مع وجوده أو غير دائم أو يقال مادام محمولا أو يعين الوقت ان كان شرط الضرورة ذلك أو يقال وقتاً ما لا يعينه وأما في الممكنات فهو أن يقال كل ماهوب كما شرطناه في جانب الموضوع فانه يمكن أن يوصف ب ج الامكان الاعم أو الخاص أو الاخص كما ذكرناه هذا اذا صرح بجهة القضية أما اذا لم يصرح بذلك فكذلك المحمول هو ثبوته للوضوع من غير زيادة دوام أو غير دوام من كونه في وقت معين أو غير معين أو ثبوته لجميع آحاد الموضوع في وقت واحد أو في أوقات مختلفة لكل وقت بحسبه فان كل هذا زيادة على موجب القضية وهذا هو اطلاق القضية عند قوم فيندرج تحته الضروري وغير الضروري فيكون معناه كل ب على الوجه الذي ذكرناه في جانب الموضوع فهو ج دائماً أو غير دائم وقتاً معيناً أو غير معين لكل واحد وقت بحسبه أو يشترك الكل في وقت واحد

وقوم يشترطون في المطلق أن لا يكون الحكم ضرورياً بمعنى مادام الذات موجوداً فيكون اطلاقه بحسب الضرورات المشروطة مع شرط آخر وهو أن لا يندرج تحته مما شرطه ككون الموضوع موصوفاً بما ليس دائماً اذ لو اندرج تحته لتناول الدائم وغير الدائم فكان المطلق بالمعنى العام وهو الرأي الاول فيكون معنى كل ب ج على مذهبهم أن كل ب كيمفاً كان فهو ج لادائماً بل وقتاً ما مادام الموضوع موصوفاً بما يوصف به أو مادام المحمول محمولا أو وقتاً آخر معيناً أو غير معين وقوم آخرون وافقوا هؤلاء في شرط أن لا دوام وتخصيص الحكم بوقت ما لكنهم حكموا بأن ذلك الوقت هو الحاضر أو الماضي فيكون حينئذ معنى قولهم كل ب ج كما وجد في الحال أو في الماضي ب فقد ووصف ب ج وقت وجده (٢) فيكون المطلق عندهم باعتبار ما حصل من الزمان في الوجود والضروري باعتبار الزمنية الثلاثة والممكنة باعتبار أى وقت فرض من المستقبل فعلى هذا الرأي يجوز أن يصدق قول القائل كل حيوان انسان اذ ربما تعمد جميع الحيوانات في وقت من الاوقات غ (٣) ير الانسان

(١) والمطلقة أى التى أطلقت عن الجهة فلم تذكر فيها

(٢) وقت وجوده سواء كان الاتصاف ضرورياً مادامت الذات لم يكن فيتحقق الاطلاق وان كان المحمول من ذاتيات الموضوع أو من لوازمه ولا يصح ان تقيد القضية بجهة الضرورة ما لم ينظر الى أن ذات الموضوع باقية أزلاً وأبداً أما لو جاز أن تعمد في وقت ما فلا شيء مما يثبت لها بضروري على هذا الرأي لان الذات ان كانت جائزة لعدم فثبتت لها حكمه حكمها

(٣) غير الانسان أى وعند تحقق هذا لعدم بالفعل لو قال القائل كل حيوان انسان صدق قوله هذا بالاطلاق لان معمول الانسان لجميع الافراد الموجود حال القول وقبله وقد وقع في زمن من الماضى أو الحال

الحل في الكليات ضروري لكن الصغرى خطأ فإنه قد يوجد جاد في الكليات ما هو لكل واحد منها وقتا كما بيناه

واعلم أنه قد يوجد حل ضروري لبعض جزئيات كلي غير ضروري لبعض ذات بعض الأجسام مقصورة بالضرورة ما دام ذلك البعض موجودا وبعضها مقصورة بوجود غير ضروري وبعضها ما كان غير ضروري وليس حكما بضرورة الحر ~~كقصة~~ لبعض الأجسام بسبب دوامها فإنا قد بينا أن الدوام في الجزئيات لا يجعل ضروريا بل عوفيا أولا مستحقا ~~لأنه~~ الحركة من جهة طبيعته النوعية فكما بضروريته لذلك

واعلم أن قولنا بعض ب ج يصدق وإن كان ذلك البعض موصوفا ب ج في وقت ما لا غير وكذلك تعلم أن كل بعض إذا كان بهذه الصفة صدق ذلك في كل بعض إذا صدق الإيجاب في كل بعض صدق في كل واحد فقه (٢) لم من هذا أنه ليس من شرط الإيجاب المطلق عموم كل عند في كل وقت

واعلم أن أعم القضايا هي القضية الممكنة بالامكان العامي فإنها تشمل الموجود من الضروري وغير الضروري وما ليس موجودا مما هو جائز الوجود فهو أعم من المطلق العام لأن المطلق لا يتناول إلا الموجود والممكن الخاص أعم من المطلق الوجودي إذ يتناول الموجود الغير الضروري وغير الموجود مما هو جائز الوجود والوجودي لا يتناول إلا المطلق وجود الغير الضروري

واعلم أن القضية المطلقة ليست من جملة ذات الجليات فقد بينا أن الجلية لا تزداد على الموضوع والمجول دالة على الضرورة أو أن لا ضرورة فإذا دخلت القضية عن تلك اللفظة لم تكن موجهة فإن عني بعضهم بالجهة كل حالة للقضية حتى خلوها عن تلك اللفظة فلا نزاع معه ولكن لا يكون مناقضنا فإنه يعني بالاطلاق والجهة غير ما عنيناه وأما إذا صرح بلفظة الإطلاق والوجود فيجوز أن تصير القضية موجهة على قياس قولنا أيضا

(الفصل الثامن)

في التناقض

والتناقض نوع من التقابل الذي ذكرناه في الفن الثاني من المقالة الأولى وهو اختلاف قضيتين بالسلب والإيجاب بحيث يلزم عنده لادانته أن تكون إحدىاهما صادقة والآخرى كاذبة وانما تكونان كذلك إذا اتفقت القضيتان في الموضوع والمجول لفظا ومعنى وانفقتا في الشكل والجزء والقوة والفصل والشرط والاضافة والزمان والمكان أما إذا اختلفتا في شيء من هذه الأشياء لم يجب أن تنقسم الصدق والكذب مثل أن تختلفا في الموضوع ففيل العين مبهمة وعني بالعين هذا العضو البصر وقيل العين ليست بمبهمة وعني به الذهب لم تتناقضا بل صدقا جديما أو تختلفا في جانب المجول ففيل زيد

(١) أولا مستحقا له معارف على عوفيا أي أن الدوام في الحكم الجزئي لما يمتنع على العرف كالحكم بأبيض البشر دائما

على بعض الناس أو يمتنع على العلم بعلة الحركة في الجسم المتحرك وأما علة لازمة لذاته

(٢) تعلم أنه ليس من شرط الخ يريد أنه إذا صدق قولنا بعض الإنسان تنفس إذا كان تنفس ثابتا لذلك البعض وقتا قبل الحكم أو حاله أو بعده بدون تحديد وصدق ذلك في كل بعض على النحو المتقدم تبعه صدقه في كل واحد من الأفراد كذلك فإذا حكمت في كلية مطابقة أن كل إنسان تنفس كان ذلك معتبرا لا المقبل الحكم وحاله وبعد صدقت القضية ولا يشترط أن يكون العموم للجميع في وقت واحد حتى يكون تنفس كل واحد مع تنفس الآخر فيعبر الصدق في كل وقت من أوقات التنفس

(٣) إلا الموجود الغير الضروري هذا على اصطلاح المصنف حيث خص الوجودي بالضروري

عدل وعنى به العادل وقيل ليس بعدل وعنى به العدل لم تنافضا اذ قد تصدق ان جميعا أو تخلفا في الجزء والكل فقبل الزنجي أسود وعنى به في بشرته وقيل ليس بأسود وعنى به في لجه واسنانه صدقا أو تخلفا في الاضافة فقبل فلان عبد وعنى به أنه عبد الله وقيل ليس بعبد وعنى به أنه ليس بعبد الانسان صدقا أو تخلفا في القوة والفعل فقبل الخمر مسكرة وعنى به في القوة وقيل ليست مسكرة وعنى به في الفعل لم تنافضا أو تخلفا في الزمان فقبل النبي صلى الله عليه وسلم صلى الى بيت المقدس وعنى به قبل نحويل القبلة وقيل لم يصل الى بيت المقدس وعنى به في زمان بعبد نحويل القبلة صدقا ولم تنافضا أو تخلفا في المكان فقبل زيد متحرك وعنى به على الارض وقيل ليس زيد متحرك وعنى به على ذلك لم تنافضا أو تخلفا في الشرط فقبل الأسود جامع للبصر وعنى به مادام أسود وقيل ليس بجامع للبصر وعنى به اذا زال عنه كونه أسود لم تنافضا

واذا كانت القضيةان مخصوصتين كفي تنافضهما هذه الشروط المذكورة وأما اذا كانتا محصورتين زاد شرط آخر وهو اختلافهما بالكمية أعنى بالكلية والجزئية كما اختلفتا في الكيفية أعنى في الايجاب والسلب فان اتفقتا في الكمية جاز اجتماعهما في الصدق والكذب أما المجتمعتان في الكذب فكالكليتين في مادة الممك^(١)ن وتسميان متضادتين مثل قولنا كل انسان كاتب لاشئ من الناس بكاتب فانهم جميعا كاذبان وانما سميتا متضادتين لان الضدين لا يجتمعان معا في الوجود وقد يرتفعان معا ويكذبان معا في القول أيضا كما تقول زيد أبيض زيد أسود ولا يجتمعان في صدق القول البتة فهاتان القضيتان أيضا المتساخمتان في الكذب ولم يتصور اجتماعهما في الصدق مثل الاضداد في نفس الامر سميتا متضادتين وأما المجتمعتان في الصدق فكالجزئيتين في مادة الممكن وتسميان داخلتين تحت التضاد مثل قولنا بعض الناس كاتب ليس بعض الناس كاتبا فانهم جميعا صادقان نعم الكليتان المختلفتان في الكيفية المتفقتان في الكمية تنقسمان الصدق والكذب في مادة الواجب^(٢) والممتنع والموجبة في الواجب متعينة للصدق والسالبة فيه للكذب والسالبة في الممتنع متعينة للصدق والموجبة فيه للكذب ولكن هذا الانقسام ليس لنفس القول بل لاجل المادة فان ما يكون لنفس القول لا يختلف باختلاف المواد والمهملتان لما كانتا في قوة الجزئية فلا تنافض بينهما اذ يصدقان معا في مادة الممكن كالجزئيتين والقضيتان المتفقتان في الكيفية المتخالفتان في الكمية وتسميان متساخمتين^(٤) يصدقان معا في الواجب ان كانتا موجبتين كقولنا

(١) في مادة الممكن انما كذب الكليتان في مادة الممكن لانه مع امكان أن يثبت المحمول وأن لا يثبت لا يمكن أن تصدق الكلية القائلة بمناها كل مالو وجد كان موضوعا فهو لوجوده كان المحمول لانه قد يوجد ولا يكون المحمول ولا القائلة كل مالو وجد كان الموضوع فلا يصح بالحمول لانه يمكن أن يكون المحمول ولتحقق السلب في بعض الافراد مع الاولى والايجاب في بعضهما مع الثانية

(٢) داخلتين تحت التضاد انما سميتا بذلك لانهما الخارجتان من المتناقضتين لصدقهما كما تنازعتهما الكليتين اللتين خرجتا من التناقض لكذبهما وان كان الشبه بالضدين موجودا في الكليتين دون الجزئيتين لان الضدين لا يصدقان في القول على شئ واحد وأفضل عندي أن يقال انه لما كان صدق الجزئيتين في الحقيقة مبنيا على أن الافراد التي ثبت لها المحمول هي غير الافراد التي سلب عنها وان كان العنوان واحدا فلم يخرجنا بذلك عن حال الضدين فانهما يصدقان معا في مختلفت الافراد الموضوعه لكل منهما ولذلك يقينا داخلتين تحت التضاد فقد كان كذب الكليتين لاتحاد الموضوع وصدق الجزئيتين لاختلافه في الحقيقة فحكمهما هو بقية حكم الضدين

(٣) في مادة الواجب والممتنع كما تقول في الاول كل انسان حيوان ولا شئ من الانسان حيوان فالموجبة صادقة والسالبة كاذبة وتقول في الثاني كل انسان حجر ولا شئ من الانسان بحجر فالسالبة صادقة والموجبة كاذبة

(٤) متساخمتين لان الجزئية منهما داخلة في الكلية

كل انسان حيوان بعض الناس حيوان وتكذب ان في الممتنع كقولنا كل انسان حجر بعض الناس حجر وان كانت السالبة بين صدقتا في الممتنع كقولنا لا شيء من الناس بحجر ليس بعض الناس حجر وكذبنا في الواجب كقولنا لا شيء من الناس بحجر ليس بعض الناس حيوانا وأما في الممكن فتصدق اقتساما الصدق والكذب لكن الصلادق في الموجبتين والسالبتين جميعا الجزئية دون الكلية وهذا الاقتسام أيضا للسادة للنفس القول

فما صل الامر في التناقض أن الخصوصتين يكفي في تناقضهما ما خلا فهم ما في السلب والايجاب بعد اتفاقهما في كل شيء سوى الايجاب والسلب وفي المحصورات يشترط مع اختلافهما في السلب والايجاب اختلافهما في الكلية والجزئية أما الشرائط الأخر فلا خلاف فيها بين الخصوص والخصم وإذا روعيت هذه الشرائط في التناقض عرف أن نقيض كل قضية واحد لان المحمول الواحد في موضوع واحد بجهة واحدة وسور واحد لا يمكن أن يسلب مرتين أو يوجب له مرتين اللهم إلا أن يختلف شيء من ذلك فيكون لكل واحد من المخلفات سلب وإيجاب آخر ولما كان اتحاد الزمان شرطاً في التناقضتين وفي رعاية اتحادهما بالحقيقة في المطلقات والموجهات عمراضطررنا إلى التنبيه على نقيض كل واحدة من القضايا المطلقة والموجهة

أما المطلقة ففي المشهور أن لها نقيضاً من جنسها والحق بأباه فالوجبة الكلية منها نقيضها السالبة الجزئية الدائمة لان الحمل في المطلق اذا جاز أن يكون دائماً وغير دائم معين الوقت وغير معين تترك أشخاص الموضوع في وقت واحد أو لا تترك بل لها أوقات مختلفة جاز أن يكون الايجاب غير دائم والسلب كذلك ولا يكون زمان أحدهما زمان الآخر فلا يتقاسمان الصدق والكذب بل ربما صدقتا جميعاً فنقيضها إذن هو ما يستعمل على كل زمان يجوز أن يتناول المطلق وذلك إما الدائم أو الضروري والضروري لا يصلح لذلك لأنه ربما كانت الموجبة كاذبة وكان كذبها بسبب أن المحمول مسلوب عن بعض جزئياته بالاتفاق والامكان كان الاخص دائماً وهذا الكذب لا يرتفع بالسلب الجزئي الضروري بل يكون هذا السلب كاذباً أيضاً اذا كان الصدق في السلب الجزئي الممكن كما فرضناه فلا بد من أن يكون السلب على وجه يرفع الايجاب المطلق ويصدق على هذا السلب الممكن وذلك هو الدائم والدائم في الجزئيات لا يجب أن يكون ضرورياً وان كان لا يمنع منه كإينهائه والسالبة الكلية المطلقة نقيضها الموجبة الجزئية الدائمة والموجبة الجزئية المطلقة نقيضها السالبة الكلية الدائمة وفي هذا من الاشكال ما ليس في الكلية الموجبة لانا قد زدنا أن كذبهم (٣) ربما يكون بسبب كون الحمل مسلوباً عن البعض دائماً بالامكان الاخص وهذه لا تكذب بهذا التقدير فان السالبة الجزئية الممكنة

(١) الصادق الجزئية دون الكلية وذلك كما تقول بعض الناس كاتب كل الناس كاتب فالجزئية صادقة والكلية كاذبة وتقول بعض الناس ليس بكاتب لا شيء من الناس بكاتب فالجزئية صادقة والكلية كاذبة

(٢) والامكان الاخص الخ تقدم أن الامكان الاخص هو ما لا تكون معه ضرورة كالتى في نبوت الكعبة للانسان مثلاً وقد تقدم أيضاً أن الدوام في الجزئيات لا يقتضى ضرورة فيجتمع مع الامكان الاخص ولهذا يصدق في مادة الامكان كنبوت الكعبة للانسان بعض الانسان ليس بكاتب دائماً مع كذب كل انسان كاتب بالاطلاق ولكن لا يصدق مع كذب هذه الكلية بعض الانسان ليس بكاتب بالضرورة لان نفي الكعبة كنبوتها عن كل فرد من الانسان انما هو بالامكان الاخص

(٣) ان كذبها أى كذب الموجبة الكلية وقوله وهذا أى الموجبة الجزئية المطلقة وقوله بهذا التقدير أى تقدير السلب عن البعض دائماً بالامكان الاخص

لا تكذب الموجبة الجزئية المطلقة ولو قدرنا كذبها بسبب كون الحيل مساوياً عن الكل دائماً بالامكان
كان على خلاف ما قدمناه فاننا نثبت أن الدوام في الكليات لا يكون إلا ضرورياً فتحصل من جميع هذا
أن نقيض هذه هي السالبة الكلية الضرورية لكننا وان كان كذلك فالأجوبة لها دائماً صدقت
على الضرورة أيضاً فان السلب الكلي الدائم لا يكون إلا ضرورياً والسالبة الجزئية المطلقة نقيضها
الموجبة الكلية الدائمة

وأما نقيض الموجبة الكلية (١) الوجودية فالجزئية السالبة الوجود وهي قولنا ليس بالوجود كل ب
ج وسالبة الوجود غير السالبة الوجودية كما عرفت وإذا كذبنا الموجبة الكلية الوجودية ورفعناها
بالسلب فربما كان كذبها لأن الحق هو الإيجاب الضروري لا الوجودي في الكل أو البعض
وربما كذبت لأن الحق سلب ضروري في الكل أو البعض وربما كذبت لأن الحق كون ج مساوياً
عن بعض ب دائماً بالامكان والسلب الضروري والممكن يشتركان في السلب الدائم وكذا الإيجاب
الدائم والضروري يصدق عليهما الإيجاب الدائم ولكن هذه الإيجابيات والسلبات لا تشترك في عبارة
تعمها جميعاً إلا في سلب الوجود فنقيض الجزئية السالبة للوجود وهي ليس بالوجود كل ب ج ويلزمه
بعض ب إما ضروري دائماً له إيجاب ج أو سلبه عنه كذلك أوداء (٢)

وأفضل المتأخرين في الاستدلال بأن له الإيجاب أو السلب ضرورياً وقد توافقت النسخ التي
شاهدناها على هذا وأما ما ذكرناه وأما الكلية السالبة الوجودية فتكذب إما لأن الصدق
لإيجاب ضروري في الكل أو البعض أو إيجاب دائماً في البعض غير ضروري أو سلب ضروري في الكل
أو البعض ولا نجد لهذه القضايا إيجاباً واحداً تشترك فيه كما كان يوجد هنا سلب واحد وهو سلب
الوجود فلا بد من أن نقول نقيضها ليس بالوجود لا شيء من ب ج ويلزمه بعض ب إما دائماً له إيجاب
ج أو سلبه عنه بالضرورة ونقيض قولنا بعض ب ج بالوجود قولنا ليس بالوجود شيء من ب ج

(١) الكلية الوجودية تقدم أنه متى بالوجودية ما كان الحكم فيها خالياً عن الضرورة مادامت ذات الموضوع بأن
يكون الثبوت مشروطاً بعدم الدوام وهو ما سميته قوم المطلقة غير أن المصنف راعى في تسميتها بالوجودية شرط أن
لا تكون شاملة لما فيه ضرورة ذاتية فإذا راعيت أن الدوام في الكلي يستلزم الضرورة عنه فكله اشترط أيضاً أن
لا يكون في الكلية الوجودية دوام فتكون الكلية الوجودية عند تقديره بالدوام والضرورة فيكون كذبها إما
لضرورة الإيجاب في الكل أو البعض أو لضرورة السلب كذلك لأن السلب صادق في البعض دائماً وإن لم يكن
ضرورياً لأن الدوام في الجزئي لا يستلزم الضرورة وإن كان لا ينافيها ولما كان صدق الكلي يستلزم صدق الجزئي
ولعكس كما هو معلوم ونقيض الكلية لا يكون الجزئية كان نقيض الوجودية على اصطلاح المصنف مستلزماً
لأحد أمور ثلاثة إما ضرورة الإيجاب في البعض أي الضرورة الذاتية وهي تستلزم الدوام وإما ضرورة السلب
كذلك وإما دوام السلب وإن لم يكن ضرورياً بل كان محكماً فهو مرددين ثلاثة لا بين اثنين كما ترى ويكون نقيض الوجودية
على أنها شاملة للوجودية الدائمة والوجودية اللا ضرورية في اصطلاح غير المصنف

(٢) أوداء أي أو سلب عنه ج دائماً في التعبير تساهل بتفتقر لظهور المعنى وفي هذا الموضع قد أتى المصنف بالأمور
الثلاثة التي يتردد بينها لزم نقيض الوجودية وسيكتفي في السالبة بانثنين فقط الدوام في الإيجاب على أنه شامل للضروري
وغيره والضرورية في السلب

(٣) بالضرورة مرتبط بالسلب أما الإيجاب فهو دائماً سواء كان ضرورياً أم محكماً بالامكان الاخص كما أشيرنا إلى
ذلك قبل

بل (١) إما كل ب ج بالضرورة أو ج مسلوب عن ك دائماً ونقيض قولنا ليس بعض ب ج هو كل ب دائماً ج أو ليس ج بالضرورة

وبهذا التحصيل الذي ذكرناه تعرف أن الدائم لا بد له من إرادته في لازم نقيضه المطلقة العامة والوجودية وأمكن في المطلقة العامة تكلف في إرادته في الأصل بنفسه مخالفاً لها في الكيفية وأما في هذه فليس هو بنفسه النقيض بل لازم النقيض ثم يكون مراداً بين ما يوافقها وما يخالفها في الكيفية ولما كان اللازم في المطلقة العامة غير مراد تبين ذكر الدوام فيما يخالفها في الكيفية الذي هو اللازم بالتردد وأما في هذه فليس مراداً لازم نقيضها بين الموافق والمخالف فلا بد من ذكره فيما يخالفها وما يوافقها لا فيما يخالفها فقط

وأما القضايا الوقعية فمعرفة نقيضها سهيل لتعريف (٣) في الوقت فيها وهو ما حصل من الزمان أعني الحاضر والماضى فبمعين الزمان الحاصل فيه السلب والایجاب جميعاً

وأما القضايا الضرورية التي لا شرط فيها فقولنا بالضرورة كل ب ج نقيضه ليس بالضرورة كل ب ج بل يمكن أن لا يكون كل ب ج لأننا إذا كذبنا الموجبة الضرورية ورفعناها بالسلب فربما كان كذبها لأن الحق هو الإيجاب الوجودي أو الممكن أو كان كذبها لأن الحق هو السلب الضروري وتشترك الثلاثة في السلب الممكن العساي وقدينا من قبل في المتلازمات أن قولنا ليس واجب أن يكون يلزمه يمكن أن لا يكون بالمعنى العساي وقولنا بالضرورة لا شيء من ب ج نقيضه الحقيقي ليس بالضرورة لا شيء من ب ج بل إما بالامكان الخاص ج مسلوب عن بعض ب أو موجب عليه

(١) إما كل ب ج الخ أي كل واحد واحد من ب إما أن يكون ج بالضرورة أو دائماً وإما أن لا يكون ج دائماً حتى يتناقض بعض الجسم حيوان لا دائماً وهو معنى الوجود عند المصنف مع النقيض المردد فإن لم يرد بين كل واحد كذب الأصل الجزئي والنقيض المردد بين كلمتين

(٢) يكفي إرادته في الأصل أراد من الأصل النقيض نفسه وحاصل ما قلناه أن الدوام لا بد من ذكره في لازم نقيضه المطلقة العامة والوجودية غير أن بين ذلك في كل من النقيضين فرقاً في المطلقة العامة الكلية نحو كل حيوان متحرك بالارادة تقول إذا أردت أن تناقضها ليس كل حيوان متحرك بالارادة دائماً ويكون الدوام فيه السلب أو تقدم الدوام على النفي للتنقيص فهذه القضية السالبة هي نفس نقيض تلك الكلية الموجبة وهي قضية جزئية مسورة بسور جزئي مصطلح عليه كما ترى فإن من أسوار الجزئية ليس كل أيضاً ويمكنك الاستغناء بذكر الدوام في النقيض نفسه كما رأيت بدون ذلك لازم النقيض ويجوز لك أن تأتي بدل ليس كل الذي هو النقيض بالارادة وهو بعض حيوان ليس متحرك بالارادة دائماً وهو لازم في مردد فتلحق الدوام بالقضية التي تخالف الموجبة في الكيف وأما في الوجودية فالصرف يختلف فأنك لو قلت كل حيوان متمسك بالوجود فالنقيض هو قولك ليس بالوجود لكل حيوان متمسك ولا يسوغ لك أن تقيد هذا السلب نفسه بالدوام فحسب لأن مجرد التقييد لا يكفي في التنقيص على جهات المناقضة لأن من جعلها ضرورة الإيجاب ولا يمكن استنادتهما من قيد الدوام المحقق بالسلب في النقيض فلا يكون الدوام هو النقيض نفسه بل هو لازم من لوازم النقيض يذكر مع الضرورة فلا بد حينئذ من ذكر لازم النقيض مع التردد ولا يمكن الاستغناء بذكر السلب بالدوام * ويجوز أن يراد من الأصل أصل القضية التي يراد منها قضيتها لأنها هي نفسها مذكورة في قولك ليس كل حيوان متحرك غاية الأمر أنها تخالفت في الكيف ولذلك قال يكفي إرادته في الأصل بنفسه مخالفاً لها أي القضية التي يراد منها قضيتها في الكيفية والأصل مع الخلف في الكيفية هو نفس النقيض ومن هذا يمكنك أن تعرف ما يقال في السلبتين المطلقة والوجودية من نحو ما سبق

(٣) لتعين الوقت فيها الخ وهو على اصطلاح المصنف الماضي أو الحاضر وهو معنى الإطلاق عند قوم كاسبق للمصنف ذكره وخصه هو باسم الوقت وما على مراد استخراج النقيض سوى أن يضم إلى الشرط العامة في التناقض ذكر الزمان الذي كان الإيجاب فيه وجعله زماناً بالسلب فإذا قلت كل إنسان فهو مولود أي في الماضي فنقيضه بعض الإنسان ليس مولود في الماضي بل كان إنساناً في الزمن الماضي غير مولود

بالضرورة ويدخلان تحت قولنا يمكن أن يكون بعض ب ج الامكان الاعم وقولنا بالضرورة بعض ب ج نقيضه ليس بالضرورة شيء من ب ج ويلزم (١) يمكن أن لا يكون شيء من ب ج الامكان الاعم وقولنا بالضرورة ليس بعض ب ج نقيضه بالحقيقة ليس بالضرورة ليس بعض ب ج ويلزمه يمكن أن يكون كل ب ج الامكان الاعم

وأما الضروريات المشروطة فالمشروطة بشرط اتصاف الموضوع بموصوفها وقد عرفت انقسامها الى ما يدوم المحل بدوام كون الموضوع موصوفا بموصوفها الى ما لا يدوم ولكن لا يثبت (٢) الاتصاف اتصاف الموضوع بهذا الوصف والتي يدوم محمولها مادام الموضوع موصوفا فذلك يكون اتصاف موضوعها بذلك الوصف مادام موجودا وقد لا يكون مادام موجودا بل يعرض لذلك الوصف وينزل والذات باقية فأخذت القضية على وجهه يعنى هذين القسمين الآخرين وذلك الوجه هو دوام المحمول (٣) مادام الموضوع موصوفا كان ذلك الوصف دائماً أو غير دائماً فنقيض الكمية الموجبة منها وهي كل ب مادام ب هو ج ليس كل ب مادام ب فهو ج بل (٤) إما أن لا يكون ج أو يكون وقتاً من أوقات كونه ب دون وقت ونقيض لشيء من ب ج مادام ب ليس لشيء من ب ج مادام ب بل بعض ب إماماً (٥) مادام ب هو ج وإما وقتاً من أوقات كونه ب هو ج ونقيض بعض ب ج مادام ب ليس شيء من ب مادام ب موصوفا ب ج بل إما أن لا يكون ج أو يكون وقتاً دون وقت ونقيض ليس بعض ب ج مادام ب كل ب مادام ب إماماً (٦) ج وإما وقتاً

وان أخذنا الموضوع بحيث لا يدوم اتصافه بذلك الوصف ولكن المحمول دائماً دوام ذلك الوصف فنقيض الكمية الموجبة منها وهي كل ب مادام ب فهو ج ليس كل ب انما يكون ج مادام موصوفاً

(١) ويلزمه يمكن أن لا يكون شيء الخ وهذا اللازم هو السالبة الكمية الممكنة العامة التي يذكرها في نقيض الموجبة الجزئية الضرورية التي يصوغونها هكذا لشيء من ب ج بالامكان العام وعلى ذلك تقس في صوغ النقائض وتطبق ما يذكره في النقيض على ما يذكره غيره فان المصنف يعتبر في تقريره تحقيق معنى التناقض غير مبال بالصيغ مشهورة أو غير مشهورة

(٢) لا يثبت الا عند اتصاف الخ كافي قولك كل محبوب يسعل بالضرورة حال كونه محبوباً

(٣) مادام الموضوع موصوفاً الخ هذه هي المشروطة العامة التي هي أهم من الضرورية المطلقة

(٤) إما أن لا يكون ج أي بعض ب إما أن لا يكون ج بالامكان العام في جميع الأوقات أو في جميع أوقات كونه ب أو لا يكون ج مادام ب بل يكون ج في بعض أوقات الوصف دون بعض ويعم الجميع الحينية الممكنة وهي بعض ب ليس ج بالامكان العام حين هو ب لانه ان صدق الساب في جميع الأوقات أو جميع أوقات الوصف أو في بعض أوقات صدقت الحينية لان المحمول قد سلب عن الموضوع في بعض أوقات اتصافه بالموضوع على كل حال من هذه الاحوال ولهذا قال الجمهور ان نقيض المشروطة العامة هو الحينية الممكنة

(٥) إماماً مادام ب هو ج الخ والدوام هنا مكافئ عام لان القضية جزئية وبقيّة الكلام تعرفه مما قلنا في الموجبة

(٦) إماماً ج وإما وقتاً هذا هو لازم النقيض والنقيض الحقيقي هو أن تدخل حرف الساب على القضية الاصل فتقول ليس بالضرورة أو دائماً بعض ب مادام ب ليس ب ج واللازم الذي ذكره المصنف يصاغ في حينية ممكنة موجبة وهي كل ب فهو ج وقت كونه ب بالامكان العام ومما قاله المصنف في نقيض المشروطة يشمل المشروطة العامة والعرفية العامة فانه لم يعتبر سوى الدوام وهو عنده لازم الضرورة في الكليات سواء كان الدوام مشروطاً أو غير مشروط فانه يستلزم ضرورة بحسبه غير مشروطة ان كان غير مشروط ومشروطة ان كان مشروطاً

بعروض ب له بل إماماً (١) وإما في وقت البتة أو في بعض أوقات كونه ب وإما في غير وقت كونه ب بل في وقت له آخر ونقيض قولنا لشيء من ب ج مادام ب ليس لشيء من ب مادام موصوفاً بب عارض له ج بل إماماً مسلوباً عن كاه أو عن بعضه أو موجب كذلك أو وقتاً من أوقات كونه ب يوجب له ج أو يسلب عنه وقتاً آخر غير وقت كونه ب ونقيض قولنا بعض ب ج مادام ب ليس شيء من ب إنما يكون ج مادام موصوفاً بب عارض (٢) إله ب بل إماماً أولاً في وقت البتة أو في بعض أوقات كونه ب وإما في غير وقت كونه ب بل في وقت آخر ونقيض قولنا ليس بعض ب ج مادام ب ليس ج مسلوباً عن بعض ب مادام ب عارضاً له بل إماماً مسلوباً عن كاه دائماً أو في وقت آخر غير وقت كونه ب أو موجب لكاه دائماً أو وقتاً من أوقات كونه ب

وأما الضروريات المشروطة بشرط وقت سواء كان ذلك الوقت من أوقات اتصاف الموضوع بالوصف الذي وضع معه أو وقتاً آخر فلا يخلو إما أن يكون ذلك الوقت معيناً أو غير معين فإن كان معيناً فطريق أخذ النقيض فيها أن يقصد قصده ذلك الزمان بعينه في القضيةتين وإن لم يكن الزمان معيناً فنقيضها كنهية الوجود لا غير

وأما ما شرطه درام المحمول فلا فائدة في أخذه نقيضها ولا خفاء بكذب السالبة فيها فإنك إذا قلت كل إنسان ماش بالضرورة مادام ماشياً قلت في النقيض ليس بالضرورة كل إنسان ماشياً مادام ماشياً بأن كذب السالبة لا محالة

وأما القضايا الممكنة فقولنا كل ب ج بالامكان العامى نقيضه ليس يمكن أن يكون كل ب ج بذلك المعنى ويلزمه بالضرورة ليس بعض ب ج وتعرف نقائص الباقيات (٣) من نفسك وقولنا كل ب ج

(١) بل إماماً الخ أراد المصنف أن يأتي بجميع الصور المتصورة في لازم النقيض الحقيقي للشرطة المفروض فيها لادوام الوصف المعروفة بالشرطة الخاصة أو العرفية الخاصة عند الجمهور فإذا قلت كل إنسان حيوان مادام إنساناً لا دائماً فكذب هذا لا يوجب السكلي إماماً أن يكون كل إنسان حيواناً دائماً أو بعضه حيواناً دائماً أو يكون كاه أو بعضه ليس بحيوان دائماً أو يكون كاه أو بعضه ليس بحيوان وقت كونه إنساناً أو يكون كاه أو بعضه حيواناً في وقت آخر غير وقت كونه إنساناً ولوجاء المصنف بنظم الكلام على هذا الوجه لئلا كان أوضح ولكن وقع في عبارته التشويش الموجب للاغراض فقوله إماماً أي ثبت له ج دائماً السكلي أو البعض وقوله وإما في وقت البتة أي ينشئ ج من السكلي أو البعض في جميع الأوقات فيكون السلب السكلي أو الجزئي دائماً وقوله أو في بعض أوقات كونه ب أي يسلب عنه ج كلاً أو بعضاً في بعض أوقات الخ وقوله وإما في غير وقت الخ أي وإما أن يثبت ج لذات ب كلاً أو بعضاً في وقت آخر غير وقت كونه ب على أن هذه الصورة الأخيرة وإن كانت من صور كذب الأصل إلا أنه لا حاجة إلى التنصير بها في لازم النقيض لأنها داخلية في التي قبلها أدخلها لا يربى وهي صورة السلب وقت ثبوت وصف الموضوع ولازم النقيض على ما جاء به المصنف قد استوفى جميع الصور فبناقض مع الأصل لا محالة إلا أن الجمهور راعوا الاختصاراً فكتفوا بنقيض الجزأين على التريده فطر يقته أدق وأحوط وطريقتهم أيسر وأخصر وبهذا تفهم ما قال في السالبة

(٢) عارضاً له ب توضيح لقوله موصوفاً بب وقوله بل إماماً الخ تقول فيه ما مر بعينه في الموجبة السكلية إلا أن الجمهور ههنا لم يكتفوا في لازم نقيض الجزئية بنقيض الجزأين على أن يكون التريده بينهما كما هو في لازم نقيض السكلية بل قالوا لا بد أن يكون التريده بين النقيضين في كل واحد واحد حتى لا يكذب الأصل ولازم نقيضه في نحو قولنا بعض الجسم حيوان لا دائماً فلهذا الأصل كاذب ويكذب قولك كل جسم حيوان دائماً ولا شيء من الجسم بحيوان دائماً أما لو قلت كل واحد واحد من أفراد الجسم إما حيوان دائماً أو ليس بحيوان دائماً كان قولك هذا صادفاً

(٣) الباقية أي من قضايا الممكن العامى وهي السالبة السكلية والموجبة الجزئية والسالبة الجزئية

بالامكان الخاسر نقيضه ليس يمكن أن يكون كل ب ج و يلزمه إما امتناع أن يكون أو واجب أن يكون ولا يتعين أحدهما وقولنا لا شيء من ب ج بهذا الامكان نقيضه ليس بالامكان لا شيء من ب ج بل إما بالوجوب أو بالامتناع ويصدق لاحتمال حينئذ بعض ب ج بالضرورة أو ليس بعض ب ج بالضرورة ونقيض قولنا بعض ب ج بهذا الامكان ليس بالامكان لا شيء من ب ج بل إما ضروري أن يكون أو ضروري أن لا يكون ونقيض قولنا ليس بعض ب ج بهذا الامكان ليس يمكن أن لا يكون بعض ب ج بل إما ضروري ايجابا لكاه أو سلبيه عن كاه وهذا عام القول في التناقض

(الفصل التاسع)

في العكس

وهو أن يصير المحمول موضوعا والموضوع محمولا مع حفظ الكيفية وبقاء الصدق والكذب بحاله أما الكمية فلا يجب أن تبقى كما كانت فلنبدأ بالمطلقات ومنها بالسالبة الكمية وقد ظن أنها تنعكس مثل نفسها في الاطلاق واحتج بذلك بأن قيل اذا صدق قولنا لا شيء من ب ج بصدق لا شيء من ب ج ب والافلية صدق نقيضه وهو بعض ج ب إما مطلقا على رأيهم أو دائما على التحقيق فليعلم أن ذلك البعض فهو بعينه ج وب فيكون باء ما ج وقد قلنا لا شيء من ب ج هذا خلاف وقد عرفت فيما تقدم أن لا تنكذب بين السالب الكلي المطلق واليجاب المطلق وان كان كليا فكيف اذا كان جزئيا فانه يصدق بالاطلاق لا شيء من الانسان بضاحك مع أن كل انسان ضاحك أي الضحك بالفعل فضلا عن صدقه مع بعض الانسان ضاحك فليس ما ادعوه من خلاف بخلاف والقضية الكلية التي لزمت بعد التعيين وهي قولنا باء ما ج ليست دأمة فنناقض السالبة الاولى الموضوع صدقها فانك قد عرفت أنها اذا قلنا بعض ج ب أو كل ج ب فنعني به أن كل ما يقال له ج دائما أو غير دائم فاذالم يشترط الدوام في جانب الموضوع فيكون معنى قولنا بعض ج ب دائما أن بعض ما يقال له ج دائما أو غير دائم فهو ب دائما فاذا عينا ذلك البعض كان ذلك البعض بعينه دائما ب وموصوفا بكونه ج مطلقا لا يدري أنه دائم أو غير دائم فيكون باء ما ج مطلقا لا بشرط الدوام ولا تناقض السالبة الاولى

(١) فليعلم ذلك البعض لما كانت القضية الجزئية موجبة كان صدقها وجود الموضوع وتحقيقه فيصبح حينئذ تعيينه تعيينا صحيحا واحتج الى تعيينه ليحقق ثبوت الوصفين معاه لان ما ليس بهما لا يثبت الذهن عليه بالتحقيق وتعتريه الفروض فبعد التعيين يرتفع كل ابهام في ثبوت الوصفين له ولا يمكن بعد ذلك أن يفرض عند العكس وهو بعض ب ج الذي هو نقيض الاصل ان ذلك البعض الذي هو باء ربما كان غير البعض الذي كان ج في نقيض العكس كما يقع في مثل قولك بعض الانسان حيوان عند عدم التعيين فانك لو قلت بعض الحيوان انسان يمكنك أن تفترض ان ذلك البعض شيء آخر لان الحيوان أعم ولذلك يصح أن تقول بعض الحيوان ليس بانسان فلا يكون الوصف فان ثابت ان ذلك البعض الواحد بالتحقيق بخلاف ما لو عينت البعض من الحيوان الذي هو انسان فانه يكون حيوانا وانسانا معا لاحتماله

(٢) والقضية التي لزمت الخ من تمة البيان لا يبطال ما زعموه وحاصله ان اثبات الجيم للباء بعد الفرض انما هو بالاطلاق فان الجيم في النقيض كان موضوعا وثبوت وصف الموضوع لذاته لا بشرط فيه الدوام فعند ما عينت الذات فقد عضيبت بأنها الذات التي ثبت لها الجيم بالاطلاق وثبت لها الباء دائما فاذا قلت انها جيم فانما ثبتت لها الجيم على الوجه السابق فيكون باء ما وهو باء دائما جيم بالاطلاق وهو لا يناقض الاصل لجواز صدقهما اذ يجوز لا شيء من الانسان بضاحك بالاطلاق وبعض الانسان ضاحك بالاطلاق

وهي قولنا لاشئ من ب ج فهذا نقض ما توهموه صحة مع أن الدعوى (١) وى في نفسها ليست صحيحة
اذ يصدق سلب الضمك أو خاصة من الخواص الغير اللازمة عن الانسان بهذا الاطلاق ولا يصدق
سلب الانسان عن الضمك ولا سلب شئ من الموضوعات عن خواصها التي لا تعرض الالهة واذا عرفت
هذا في المطلق الذي يجوز اشماله على الضرورى عرفته في الوجودى الذى يخرج عنه الضرورى
وقد احتيل اص (٢) لصدق هذا العكس حيثان لما تبقية السالبة في اطلاقها على مفهومها العرفى وهو
سلب المحمول عن الموضوع مادام موصوفا بوصفه الذى وضع معه أو تخصيص السلب منها بوقت معين
فما مضى أو الحال على ما هو المذهب الثالث فيصح العكس في السالبة اذا كانت مأخوذة على أحد
هذين الوجهين فاننا اذا قلنا لاشئ من ب ج مادام موصوفا بب كان دائما موصوفا به مادام موجودا
أو غير دائم صح عكسه وهي لاشئ من ج ب والحجة التي ذكرناها تستمر ههنا فان الجزئية الموجبة
المطلقة تناقض السالبة الكلية المطلقة اذا كانت مأخوذة من عند اطلاقها على مفهومها العرفى ثم
ه (٣) هذه السالبة الاولى ان لم يكن دوام وصف موضوعها مادام موجودا فكذلك عكسها لا يكون
ضروريا في الكل بل مادام الموضوع موصوفا بذلك الوصف العارض له اذ لو كان ضروريا لكان

(١) الدعوى ليست صحيحة أى دعوى انعكس المطلقة كنفسها هذا استدلال على بطلان الدعوى بعد أن أبطل
دليلها وحاصله ان من المطلق ما تنفى فيه الخاصة الغير اللازمة وهي خاصة لموضوعها لا يمكن أن ينفى هو عنها كفى لاشئ
من الانسان بضاحل بالاطلاق الخ

(٢) لصدق هذا العكس أى عكس المطلق والوجودى وقوله اما تبقية السالبة في اطلاقها على مفهومها العرفى الخ
ذلك ما سميته الجمهور عرفية عامة أو خاصة والعرفية العامة كالمشروطة العامة تنعكس عرفية عامة في السلب
والخاصة تنعكس عرفية لادائمة في البعض وقوله أو تخصيص السلب الخ ليس ههنا من الوقتين المعروفين عند
الجمهور وانما هو وقت خاص يستغرق الماضى والحال واذا صدق أن المحمول قلسب عما هو موصوف بوصف
الموضوع في جميع الازمان الماضية والحاضر فقد ثبت تناقض ما في جميع تلك الاوقات فيصدق العكس كذلك والا
لصدق نقيضه وهو ثبوت الموضوع لبعض افراد المحمول في أحد تلك الازمنة لتعيينه فيثبت له الوصفان في احدهما
الازمان وقد كان الاصل ان لاشئ من الموضوع بمحمول في جميعها ولنترض الاصل لاشئ من الانسان بذى ذنب مثلا
على أن يكون السلب في الماضى والحاضر ثم نحري فيه ما ذكرنا وقوله والحجة التي ذكرناها الخ بدرجة الافتراض التي
سبق وقوله فان الجزئية الموجبة المطلقة الخ يزيد منها الجزئية التي حصلت من تعيين الموضوع في نقيض العكس وهي
بعض ب ج فهذه الجزئية اذا أخذت حينية وأخذ الاصل عرفية ناقضت الجزئية تلك الكلية حتما فان قولنا بآما
هو ج حين هو ب يناقض لاشئ من ب ج مادام ب

(٣) هذه السالبة الاولى أراد منها الاصل الذى أخذ على المفهوم العرفى وقوله ان لم يكن الخ حاصله ان ما كان دوام
السلب فيه بشرط دوام وصف الموضوع قد يكون وصف الموضوع فيه دائما بدوام وجود الموضوع فيكون من لوازم
ذاته في الكليات فاذا كان السلب مشروطا بدوام الوصف الضرورى كان ضروريا فيكون عكسه ضروريا وهذا هو
السبق الثانى المذكور في قوله «وان كان الوصف دائما الخ» وقد يكون وصف الموضوع غير دائم مادامت ذات
الموضوع فيكون السلب المشروط به غير ضرورى فيكون العكس كذلك غير ضرورى وهذا هو السبق الاول المذكور
في قوله «ان لم يكن وصف موضوعها الخ» وقوله «اذ لو كان ضروريا لكان عكسه ضروريا الخ» أى لو كان
العكس ضروريا لكان سالبة ضرورية والسالبة الضرورية تنعكس ضرورية فلو كان العكس ضروريا لكان العكس
الى ضرورية وعكس العكس هو الاصل فيكون الاصل ضروريا وقد فرضناه غير ضرورى لانه مشروط بما ليس
بضرورى ويريد المصنف أن لا يكتفى بما قرره الجمهور في عكس المشروطات بدوام الوصف فان ذلك بما يضبط
القواعد في الالفاظ فقط أما من يريد أن يحقق أحكامه ويحص عقائده فعليه ان يبنى جميع قضائه على ما استقر في نفسه
من علم الواقع

عكسه ضروريا كما تعرف من بعد أن عكس السالبة الضرورية ضرورى وقد فرضنا السالبة الاولى غير ضرورية وان كان الوصف دائما مادام موجودا في عكسها أيضا تكون كذلك ومثال الاول لاشئ من الابيض بأسود أى لا دائما بل مادام موصوفا بالابيض ويجوز أن يزول عنه كونه أبيض فعكسه كذلك أيضا وهو لاشئ من الاسود أبيض ومثال الثانى لاشئ من الحجارة بحجران مادام حجارة ويدوم هذا الوصف بدوام وجوده فعكسه أيضا وهو لاشئ من الحيوان بحجران يدوم السلب فيه بدوام وجوده

وأما الكلى الموجب من المطلقات فينعكس جزئيا موجبا ولا ينعكس كليا لأن المحمول ربما كان أعم من الموضوع فلا يصدق الموضوع على كل واحد منه وهذا مثل الانسان والحيوان فيصح حمل الحيوان على كل انسان ولا يصح حمل الانسان على كل حيوان اذ كل انسان حيوان ولا يصح أن كل حيوان انسان بل بعض الحيوان انسان فان الحيوان أعم من الانسان وأما أنه ينعكس جزئيا فيبانه بالافتراض وهو أنه اذا كان كل ب ج فيمكن فرض واحد معين من الموصوفات ب ب فذلك الواحد بعينه ب وج فذلك الباء ج وذلك الجيم ب ونحن قلنا في جانب الموضوع ان كل ب معناه كل ما يقال له ب كان موصوفا ب دائما ولم يكن ولكنه لا بد من أن يكون موصوفا به ولو وقتا اذ لو لم يكن كذلك لكان ب مسلوبا دائما يقال له ب وهو (١) ومحال ويعلم من قوة هذا البيان أن هذا العكس مطلق في المطلق والوجودى جميعا لان ذلك الواحد قد وجد له صفة البائية والجيمية فكونه وجوديا لا شك فيه والمطلق يصدق على الوجودى لا محالة

مع أن اثنين بطريقتين آخرتين أن هذا العكس يجب أن يكون مطلقا يشتمل على الضرورى (أحدهما) الجهة المتقدمة (٢) وهى اذا صدق كل ب ج صدق بعض ج ب والا فلا يصدق نقيضه وهو لاشئ من ج ب دائما فينعكس لاشئ من ب ج دائما وقد قلنا كل ب ج هذا خلف وليسلم أن السالبة الكمية الدائمة تنعكس دائمة فانا قد بينا أن الدائم في الكميات والضرورى سواء والضرورى ينعكس ضروريا كما يأتى من بعد بيانه على ما هو مبين به

والقديماء لم يحمقوا نقيض المطلق واعتقدوه من جنس المطلق لم تستقر لهم هذه الجهة لأن نقيض بعض ج ب على اعتقادهم لاشئ من ج ب مطلقا وهذا لا ينعكس كما قدمناه ولو انعكس أيضا مطلقا لم يكن بينه وبين الكمية الموجبة تكاذب كما عرفت وأما أفضل المتأخرين فقد ردت على القدماء

(١) وهو محال حاصل الدليل أنه قد سبق أن وصف الموضوع صادق على افراده بالفعل وهى مفروضة الوجود فاذا صدق المحمول عليها بالاطلاق الشامل للضرورى أو بالوجود المشروط فيه سلب الضرورى فلا أقل من أن يكون المحمول قد ثبت لفرد معين يصبح أن يشار اليه من افراد الموضوع بثبوته بالفعل فذلك الفرد المعين فرد للمحمول وقد كان موصوفا بالفعل بوصف الموضوع فيحمل ذلك الوصف عليه بالفعل لا محالة اذ لو سلب عنه لكان سلبا ما فرض ثبوته فاذا صدق كل انسان متبفس بالاطلاق أو الوجود كان واحد من الانسان فردا من المتبفس فيكون بعض المتبفس الذى هو ذلك الواحد انسانا ولا فهو ليس بانسان وهو انسان بحكم الاصل والقرض الصحيح وهو تناقض ظاهر فيكون عكس المطلق والوجودى وجوديا لا محالة بهذا الدليل ولك أن تقول انه مطلق لان المطلق يشمل الوجودى فيصدق عليه وسيدى بعد أن عكس المطلق الموجب يكون مطلقا يشمل الضرورى ويسلك لذلك طريقين سيدى كرها

(٢) المتقدمة أى في بيان عكس السالبة المطلقة على رأى من رأى عكسها وتلك الجهة هى ترتيب المحال على صادق نقيض العكس وان لم يكن معه افتراض كالحال

بما ذكرناه وخصه^(٣) استمرار هذه الحجة بما شرط ضروريته دوام الموضوع موصوفاً بما وصف به ورده عليهم منجبه وأما تخصيصه الحجة بذلك النوع من المطلق مع استمرارها في عمومها كما ذكرناه فليس بوجيه وقد غفلنا له عذراً سند كره في عكس السالبة الكلية الضرورية

والطريق الآخر هو أن المحمول ربما لم يكن ضرورياً للموضوع والموضوع ضرورياً له كما ذكرناه من مثال الإنسان والضاحك والمتنفس فإن الإنسان متنفس لا بالضرورة وبعض المتنفس إنسان بالضرورة فينبغي إذن أن يكون هذا العكس مطلقاً يشتمل على الضروري لا وجودياً محضاً لا يشتمل عليه وإذا عرفت هذا في السلكي فاعرفه بعينه في الجزئي الموجب فإنه ينعكس جزئياً موجباً مطلقاً أيضاً وطريق البيان يستمر فيه

وأما السالبة الجزئية فلا تنعكس فإن قولك ليس كل إنسان كاتب صادق ولا يصدق ليس كل كاتب إنساناً وعلى الجملة سلب الخاص عن بعض العام صادق ولا يصدق سلب العام عن بعض الخاص وأما عكس الضروريات فالسالبة الكلية منها تنعكس سالبة ضرورية فإذا قلنا لشيء من ج ب بالضرورة وهذا يصدق صدق لشيء من ج ب بالضرورة وإلا صدق نقيضه وهو أنه يمكن بالامكان العامي أن بعض ج ب فنفسه موجد فيكون بعض ج ب بالوجود فذلك البعض بعينه

(٣) وخصص استمرار هذه الحجة الخ أي أن الشيخ قرر هذه الحجة في المطلق لكن في نوع خاص مما يشتمل عليه وهو ما كان من شرط ضروريته أن يدوم الموضوع موصوفاً بما وصف به في الوضع كقولنا كل حيوان حساس بالاطلاق فإن الحساسية في الواقع وفي اعتقاد الحاكم ضرورية للحيوان ومشروطة بالضرورة بدوام وصف الحيوانية للموضوع وكذلك يقال في الوجودي كقولنا كل حيوان متنفس أو كل كاتب متحرك الأصابع بالوجود أما عذر الشيخ في هذا التخصيص فسيذكره المصنف بعد سطور وسنوضحه هناك

(١) وصدق معطوف على قلنا وهو من تمة الشرط

(٢) فنقضه موجد أي نفرض هذا الممكن وهو أن بعض ج ب حاصل بالفعل وبعبارة أخرى نفرض أن ثبوت البناء للجم الذي هو بالامكان وقع بالفعل لأن الممكن العامي هو ذلك الثبوت غير محال ففرض وقوعه غير محال بالضرورة والفرض الجائر لا يترتب عليه محال فإذا صح هذا الفرض في شيء معين كان ذلك المعين ج و ب و ب و ج بالفعل فيكون بعض ج ب وقد قلنا في الأصل لشيء من ج ب بالضرورة وهذا التناقض انما جاء من فرض صدق نقيض العكس فيكون محالاً فالعكس صحيح

وانما التجا المصنف إلى فرض ثبوت ج ب بالفعل لأنه لو بقي على إمكانه لما صح أن يكون البناء وصفه له عند وضعه في العكس الذي يناقض الأصل فإن وصف الموضوع مفروض الثبوت له بالفعل فلا يصلح البناء الممكن عنواناً له والجمهور يقولون أن الضرورية السالبة انما تنعكس إلى دائمة وأن القول بالانعكاس بضرورة قدس ويستدلون عليه بجواز إمكان صفة لتوعين تثبت لأحدهما فقط بالفعل ولا تحصل إلا آخرها بدأ فيكون النوع الآخر مسلواً بعمله تلك الصفة بالفعل بالضرورة مع إمكان ثبوت الصفة لذلك النوع المسلوب بالضرورة عما ثبت له فلا يصدق سلبها عنه بالضرورة ومثاله بأن مركوب زيد وصف يمكن أن يثبت للقرص والعمار فإذا المركب زيد إلا القرص فقط فقد ثبت الوصف للقرص بالفعل فيصح أن يقال لشيء من مركوب زيد بجمار بالضرورة لأن المركوب بالفعل هو القرص ولكنه لا يصدق لشيء من الجمار مركوب زيد بالضرورة ولصدق نقيضه وهو بعض الجمار مركوب زيد بالامكان العام وانما يصدق لشيء من الجمار مركوب زيد انما

وقد هوهم الجمهور فيما ذهبوا إليه لأنهم يتفقون مع المصنف في أن فعلية ثبوت وصف الموضوع لذاته لا يراد منها في القضية الحقيقية أن يكون الوصف ثابتاً في الماضي والحال بل المراد أن ما لو وجد كان موصوفاً بذلك فهو ولو وجد كان محكوماً عليه بما في القضية ولا يعتمدون من «كل كاتب إنسان بالضرورة» أن ما ثبت له وصف الكتابة بالفعل في الماضي والحال هو إنسان بل يريدون تعميم الحكم فيما يكون له هذا الوصف في أي زمن كان فالحكم في الحقيقة على طبيعة

ج وب فذلك الجيم باء وذلك الباء جيم وقد قلنا لاشئ من ب ج بالضرورة وفرض الممكن موجودا
غير محال اذ لو كان محالا وجوده كان متمعلا لا يمكننا

وأما أفضل المتأخرين فلعله انما خصص احتجابه في عكس الموجب الكلي والجزئي المطلقين
والوجوديين بما شرط ضرورته دوام اتصاف الموضوع بما وصف به كي لا يضطر في بيانه الى استعمال
عكس السالب الكلي الدائم الذي لا فرق بينه وبين الضرورى في الكلمات المفتقر بيان عكسه الى
استعمال عكس الجزئى الموجب المبين بعكس هذا السالب أعنى الدائم فلا يقع في الدور ولكن الجزئى
إذا كان مبينا بطريق الافتراض المستغنى عن استعمال عكس السالب فيه لم يكن دورا لهذا

السكابة عند تحققها في أفرادها الممكنة وبعبارة أخرى ان الحكم انما هو آت من أن السكابة لا تكون محال ما لا انسان
وقد صرحوا بمثل ذلك وفي مثالهم لا يصدق الاصل المفروض فانه لا يصح ان يقال لاشئ من مركوب زيد بجمار بالضرورة
مع ان من الافراد الممكنة في ذات المركوب زيد الجمار وليس في طبيعة المركوبية ما ينافي الجمارية وانما اتفق لهم هذا
التمال عندما اعتبروا أن الفعلية هي الفعلية في الماضي والحال وقد تحققت في أشخاص من المركوب معينة والقضية بهذا
الاعتبار كلية في الصورة لسكبتها في الحق شخصية فانك عندما تحكم على مركوب زيد تلاحظ ما ركبه بالفعل وهو أشخاص
معينة من الافراس فتقول هذه الافراس ليست بجمار بالضرورة وهي تنعكس الى أن الجمار ليس بشئ منها بالضرورة
كذلك ولا تحكم على المركوب باعتباره طبيعة متحققة في أى فرد يمكن أن يكون لها عندما تحقق فيه فإذ كره ليس من
الفروض التي يعتبرها أهل هذا العلم والحق ما رآه المصنف

(١) وأما أفضل المتأخرين فلعله الخ حاصل العذر أن أفضل المتأخرين عند ما بين عكس الدائمة السالبة الكلية كنفسها
أخذ في البيان عكس الموجبة الجزئية المطلقة بأن قال اذا صدق لاشئ من ج ب دائما فيصدق لاشئ من ب ج دائما
والا لصدق نقيضه وهو بعض ج ب بالاطلاق وينعكس هذا الى بعض ج ب بالاطلاق وقد كان الاصل الصادق
لاشئ من ج ب دائما فيلزم صدق النقيضين وهو محال وهو انما يلزم من فرض صدق نقيض العكس كما هو ظاهر فقد رأيت
أنه بين انعكاس السالبة الدائمة الكلية كنفسها بطريقة يجب فيها تسليم انعكاس الموجبة الجزئية المطلقة كنفسها فلو
أنه بين انعكاس هذه الموجبة بطريقة يؤخذ فيها أن السالبة الدائمة الكلية تنعكس كنفسها يلزم الدور كما هو ظاهر فيجب
أن يستغنى في بيان عكس الموجبة المطلقة أو الوجودية بالافتراض ولهذا شرط في انبياء هذه الطريقة أن يكون الاصل
الموجب الطاق أو الوجودى قد لوحظ فيه ضرورته مشروطة بدوام وصف الموضوع لذاته فانه عند هذا الملاحظة يكون
المطلق أو الوجودى من قسم الضروريات سواء كانت مطلقة أو مقيدة والضروريات مطلقة ومقيدة كلية أو جزئية
تتمكس جزئيات ممكنة فلو لم يصدق عكسها هذا لصدق نقيضه وهو السالبة الضرورية والسالبة الضرورية تنعكس
كنفسها فتناقض الاصل الصادق وانعكاس السالبة الضرورية كنفسها مبین بطريق الافتراض الذى ذكره المصنف
ولا يؤخذ فيه عكس الموجبة الجزئية المطلقة كنفسها فلا يكون في البيان دور حينئذ ولا يقال ان الدعوى كانت هي
ان المطلقة تنعكس مطلقة لأنها تنعكس ممكنة لاننا نقول ان الامكان قد لوحظ في العكس ليكون الاطلاق من نوع الممكن
فيكون الدوام في النقيض من نوع الضرورى الذى بين عكسه بطريق آخر والا فالدعوى هي الاطلاق والبيان له
للاامكان في الحقيقة ونفرض غرض أفضل المتأخرين في التخصيص سمي المصنف هذا الاعتذار تحملا وما ذكرناه من
ملاحظة أفضل المتأخرين هو الذى حمل المصنف على تأخير التعميل الى ما بعد ذكره عكس السالبة الكلية الضرورية
حتى يكون قد ظهر بيانه بالطريق الذى ذكره

أما على طريقة المصنف فالضرورى والسائم شئ واحد في الكلمات وهو لم يأخذ في بيان عكس السائب من الضروريات
الكلية الا الافتراض وهو بعينه البيان في عكس الدائم ولم يلجئ الى أخذ عكس الجزئية المطلقة فيه فلو أخذ عكس الدائم
في بيان هذا العكس الاخير لم يلزمه دور سواء كان المطلق قد لوحظ فيه أن يكون ضرورته مشروطة بدوام وصف
الموضوع لذاته أم لم يلاحظ فيه ذلك

وأما السلبى الموجب الضرورى فينعكس جزئيا موجبا وبيانه بالاقتراض الذى ذكر فى المطلق العام لكنه ليس بضرورى بل هو ممكن عام فان المحمول ربما كان ضروريا لشيء ولا يكون ذلك الشيء ضروريا له مثل الانسان الكاتب فانه ضرورى له وليس الكاتب ضروريا للانسان بل يمكن خاص وقد يكون كل واحد منهم ما ضروريا لآخر كالانسان والناطق والانسان والحيوان واذا كان العكس فى بعض المواضع ضروريا وفى بعض ما يمكننا خاصا كان ما يشتر كان فيه هو العكس فى جميع المواضع وهو الممكن العامى والجزئى الموجب الضرورى يعرف بيانه من هذا أيضا

وأما السالب الجزئى الضرورى فلا عكس له لما عرفت فى المطلق فان قولك ليس كل حيوان انسانا صادق ولا يصدق قولك ليس كل انسان حيوانا

وأما الممكنات فليس يجب لها عكس فى السلب اذ يجوز أن ينقى شيء عن شيء بالامكان الخاص والعام جميعا وذلك المنقى عنه لا ينقى عن هذا لانه موضوعه الخاص الذى لا يعرض الله كما ضر بنا من مثال الضحك والكتابة للانسان اذ يصدق أن يقال لشيء من الناس بكاتب أو ضاحك ولا يصدق سلب الانسان عن الكاتب والضاحك فان كل كاتب أو ضاحك انسان بالضرورة

وأما فى الإيجاب فيجب لها عكس ولكنه ليس يجب أن يكون خاصا بل عاما فى الممكنين جميعا فان المتحرك بالارادة ممكن للحيوان والحيوان ضرورى له فيجب أن يكون العكس على وجه يشمل الضرورى مع الممكن الخاص وذلك هو الممكن العام وأما أن الممكن لا يتقدمه فانه اذا كان كل ب ج أو بعض ب ج بأى مكان شئت فبعض ج ب بالامكان العام والافليس يمكن أن يكون شيء من ج ب ويلزمه بالضرورة لشيء من ج ب وينعكس الى لشيء من ج ب بالضرورة وقد قلنا ان كل ب ج أو بعض ج ب بالامكان هذا خلف

وربما خطر ببال أحد أن السالبة الممكنة الخاصة كلية كانت أو جزئية فى قوة الموجبة والموجبة تنعكس فالسالبة لم لا تكون منعكسة فيزيل شغل قلبه بأن عكس الموجبة موجبة بالامكان العامى والموجبة لا تصلح أن تكون عكس السالبة الخالفة القضييتين فى الكيفية ولا يجب انقلبهما من الإيجاب الى السلب لئلا يكونا من الممكن العامى

(١) وبيانه بالاقتراض بأن تقول اذ اصدق كل ج ب بالضرورة فليصدق بعض ج ب بالامكان لأن الموضوع قد أخذ فيه أن يكون وصفه ثابتا لذاته بالفعل فكانك قلت كل ما ثبت له وصف السكابة بالفعل فهو انسان فيصح لك أن تفرض شيئا معينا قد تصف بالكسابة بالفعل وبالنسانية بالضرورة وهى فعل وزيادة فهذا المعين انسان بالفعل فهو بعض الانسان وهو كاتب بالفعل لما بينا أنه تصف بالكسابة فى ضمن ذوات الموضوع لكن لما كانت الفعلية فى الموضوع لم تعتبر فى الماضى والمحال فقط وانما تفرض عند ثبوت المحمول للموضوع والكسابة بمقتضى بالامكان الخاص فيجوز أن لا تكون حاصلة فعندما تحول محمول لا تكون أعظم جهة لها هى الامكان العام ولو لم يصدق أن ذلك الشيء المعين كاتب لازم سلب الكاتب دائما أو بالضرورة عما اعتبر له كاتب بالفعل وهو تناقض

(٢) لكونها من الممكن العامى أى والممكن العامى اذا انقلب من الإيجاب الى السلب تغير الحكم فيه بالمرتبة بخلاف الممكن الخاص فان السلب والإيجاب فيه معنى واحد فى الحقيقة

ثم اعلم أن المصنف قد اقتصر فى أنواع القضايا وعكسها على ما يغلب استعماله فى العلوم ولهذا سلك المسلك الذى رأيته فى البيان أما الجهورى خصوص المتأخرين منهم فانهم جاؤا فى القضايا المركبة وعكسها بما يمكن الاستغناء عنه والاطلاع على كلاهم كاف فى الحكم بما ذكرنا

أما فائدة باب العكس فقد قصر وهما على استعمال عكس القضايا فى بيان لزوم بعض النتائج لقضاياها فى بعض الاشكال وأنت ترى أن العكس فى نفسه يصلح أن يكون من الأدلة وحده فيجوز لك أن تدعى دعوى وتستدل عليها بأنها عكس لاصل

واعلم أن الفاسون الأعظم في العكس هو رعاية الموضوع بتسامه والمحمول بتسامه وربما وهم الاختلال ببعض أجزائهم ما تخلف في العكس إذا صدق غير محفوظ فيه مثال ذلك أن نقول لاشئ من الشيطان في الوند لاشئ من البطاطنج في السكين وهو قول صدق وبه تقد أن عكسه لاشئ من الوند في الشيطان ولا من السكين في البطاطنج وهو كذب وانما كان كذلك للاختلال ببعض أجزاء المحمول لأن المحمول هو في الوند وفي السكين لا الوند ولا السكين وحدهما فلن يجعل جملة موضوعا كما كان محمولا فيسبق الصدق بحاله وذلك أن نقول لاشئ مما في الوند في الشيطان ولا مما في السكين في البطاطنج وهذا عام القول في العكس

الفن الثاني

في صورة الحجج وينقسم الى ستة عشر فصلا

(الفصل الاول)

لما كانت معرفة الحجة هي المقصود الأهم من المنطق وكانت في نفسها مركبة والعلم بالمركب لا يحصل إلا بعد العلم بعمامته التركيب وكان تركيب الحجة من القضايا المركبة من المفردات وبحسب ذلك وقعت البداية في بيانها بمفردات المعاني والالفاظ والتخلص منها الى تركيب القضايا بأصنافها حتى أتينا على جميع ذلك بالبيان الشافي فخلق بنا تخريرا بالنظر لتعريف الحجة وأقسامها والحجة هي قول مؤلف من أقوال يقصده إيقاع التصديق بقول آخر غير مصدق به وأصنافها الثلاثة القياس والاستقراء والمثالة (١) ولكل واحد منها أمور قرينة منه كالضمان (٢) والدليل والرأى والعلامة والمعتمد الموثوق به من جهة ذلك القياس وهو قول مؤلف من قضايا إذا سلمت لزمت عنه لقوله قول

صادق بن الصديق أو مبرهن عليه وأقرب مثال لذلك قول لا إله إلا الله فإله في معنى لاشئ من الإله بغير الله وهو سالبه كلية ضرورية معدولة للمحمول والمبرهن عليه بدليل الوحدةانية ليس هذه الكلية وإنما هو كلية أخرى وهي لاشئ من غير الله بالضرورة وإكتمه متى صدق هذا الأصل صحيح لنا أن نأخذ دليلا على صدق حكمه وهو لا إله إلا الله

(١) والمثال يريد به التمثيل الذي هو القياس الأصولي كما يأتي في الفصل السادس عشر من هذا الفن (٢) كالضمير الخ سيأتي للوصف في الفصل السادس عشر من هذا الفن تفسير هذا اللفاظ ولنجعل به الآن فالضمير قياس حذف كبراه إما لظهورها كما يقال في الهندسة خطا ب و ا ج خرجا من المركز الى المحيط فهما متساويان وإما لاختفاء كذب الكبري كما يقول الخطابي فالان يكلم العدو فهو خائن ولو قل وكل من يكلم العدو فهو خائن لا حس بكذبه والرأى هو مقدمة توضع لاشعاع النفس بأن شأنا حصل أو غير حاصل أو أنه حسن أو قبيح أو من الصواب فعليه أو من الصواب تركه وذلك بما يستلزمها مضمونها الى معهوداتها في الشأن الذي تقال فيه تلك المقدمة ومنه كل جوامع الحكم وما يسمى بالحكم كقولهم الخائن خائف والأمين امن والدليل هو من نوع الضمير يراعى فيه أن شيئا لو ثبت للاصغر تبعه شئ آخر دائما ثبت له كقولك هذا المرأ ذات لبن فهي إذن قد ولدت وهو ضرب من القياس من الشكل الاول وصحح بالكبرى والعلامة هي من طائفة الدلائل والضمير أيضا ينظر فيه الى أن أمرا واحدا ثبت لامرين فيثبت أحدهما الآخر وأن امرين يثبتان لاشئ واحد فيثبت أحدهما الآخر فالاول كما نقول هذا المرأ مصفارة فهي حبيبة فإن الاصغر رأيت واحد ثبت لهذه المرأ وهو ثابت للحبيبة ولو صرح بتقديمات هذا القياس لكان من موجبتين من الشكل الثاني هكذا المرأ تصفارة والحبيبة مصفارة والثاني كما نقول الشجعان ظلمة لأن الحجاج كان شجاعا وكان ظالمًا فلما ثبت الشجاعة والظلم للشجاع ثبت الظلم للشجاعان ولو صرح بتقديمات لكان من الشكل الثالث هكذا الحجاج شجاع والحجاج ظالم فالشجاع ظالم

آخر فقولنا مؤلف من قضايافصل بين القياس والقضية الواحدة التي يلزم صدقها كذب نقيضها
 وصدق عكسها وغير ذلك من لوازمها وقولنا اذا سلمت لانعني به أنها تكون مسلمة في نفسها صادقة بل
 ربما كانت منكورة كاذبة في نفسها ولكنها اذا سلمت لزوم عنها تأليفها قول آخر وقولنا يلزم عنه بفصل
 بين القياس والاستقراء وماه (١) ومعدوده أنه اذا يلزم منها شيء على التحقيق وقولنا ذاته يفيد أموراً
 منها أنه لا يكون لزوم هذا اللازم بسبب مادة مخصوصة حتى لو بدلت بغيرها لم يلزم ذلك اللازم مثل قولنا
 ليس شيء من الانسان بفرس وكل فرس صهال فاللازم من حيث النظر الى حال الانسان والصهال سلب
 الصهال عن الانسان ولو بدل بما ليس مساوياً للفرس في الجمل فربما لم يلزم السلب مثل ما اذا بدل
 الصهال بالحيوان كان اللازم ايجاب الحيوان له وقد تزداد في الجمل لفظة الاضطراب احكاماً تزداد عن
 هذا ولا حاجة اليه ومنها أنه لا يحتاج في لزوم ما يلزم عنه الى أن يقترب به شيء آخر يتم به لزوم اللازم إما
 محذوف بالكلية من غير بدل أو أورد بدله ما هو في قوته أما ما حذف رأساً مثل قولنا مساو لب وب
 مساو لج (٢) مساو لج فلا يلزم من مجرد هذا القول أن مساو لج بل يلزم من أمر آخر حذف وهو أن
 مساو لمساوي ج ومساو للمساوي مساو فيلزم حينئذ أن مساو لج فالقدر المذكور ليس قياساً
 (٣) الى هذا اللازم اذا يلزم عنه لذاته وأما ما أورد بدله عنه ما في قوته فهو ان جزء الجوهر لا يجب
 رفعه رفع الجوهر وارتفاع ما ليس بجوهر لا يرفع الجوهر بجزء الجوهر جوهر فان هذا لا يلزم مما صرح
 به بل من مقدمة أخرى حذف يجب أن تقرن بالاولى وهي أن ما يلزم برفع الجوهر برفع الجوهر فهو
 جوهر لكن قوة المذكورة هي أن ارتفاع ما ليس بجوهر لا يرفع الجوهر بقوة المحذوفة فيتموهم أن اللازم
 يلزم منها مقرون بالاولى وليس كذلك وقد أورد في الاحتراز عن هذا الخصوص زيادة في الجمل وهي
 قولهم لذاته لا بالعرض وانما يحتاج الى هذه الزيادة أن لو جاز أن يلزم لازم عن شيء لذاته وبالعرض
 عنه فيحترز عن هذا في حد القياس ولكن هذا غير جائز وفي هذا المثال الذي ذكرناه لم يلزم اللازم
 لذات المصريح بها فيكفي قولنا لذاته احترازاً عن ما دون أن يقترب بها بالعرض وهذا بيان ما ذكر في
 حد القياس من الاحترازات والحد الذي فيه الزيادات هو أن القياس قول مؤلف من أقوال اذا سلمت لزوم
 عنها لذاته اقول آخر لا بالعرض اضطراباً

واعلم أن هذه القضايا تسمى مواد القياس والتأليف لخصوص الواقع فيها صورة القياس وينقسم
 القياس الى البرهاني والجدلي والمغالطي والخطابي والشعري بسبب اختلاف مواده لكن الصورة
 واحدة فيها جميعاً واذا كان لكل واحد مادة خاصة وبعمها جميعاً بصورة فالأحرى تقديم النظر في العام
 على الخاص فتبدأ ببيان صورة القياس أولاً وما كان النظر في الاستقراء والمثال والضمير والدليل
 والعلامة والرأي والقياس الدوري وعكس القياس ورد المستقيم الى الخلف والخلف الى المستقيم

(١) ما هو معدود معه كالضمير والدليل ونحوهما فان هذه قد يكون عنها قول آخر ولكنه ليس باللازم لهما لانهما في مختلف
 اذا اختلفت المادة

(٢) احترازاً عن هذا فانك اذا قلت يلزم عنه لذاته قول آخر اضطراباً يخرج منه ما يكون لزومه للمادة لانه ليس باللازم
 اضطراباً بل تارة يلزم وأخرى لا يلزم ولا حاجة اليه فانه يعني عنه قيد لذاته اذ لزوم سلب الصاهل عن الانسان في المثال ليس
 لهيئة التركيب لذاته بل لخصوص المادة كما ذكره

(٣) على هذا اللازم متعلق بمعنى قياساً أي ليس قياساً فم دليل على هذا اللازم لانه لا ينتج فان هذا اللازم ليس نتيجة لهذا
 التأليف وحده

وغير ذلك مما تعرفه من الامور المتعلقة بصورة القياس كان الاولى ايراده في هذا الفن المفرد لبيان صورة الحجج

والقضايا اذا ركب منها القياس وصارت اجزائه تسمى حينئذ المقدمات واجزاء المقدمة الذاتية التي تبقى بعد التحليل تسمى حدودا فالمقدمة الجملية اذا حلت الى اجزائها الذاتية بقي الموضوع والمحمول أما السور والجهة فليس اذاتين للقضية والرابطة وان كانت ذاتية وليكنها الفظة دالة على الارتباط ولا يبق الارتباط بعد الاشتغال ونمثل للقياس والمقدمة والحدود مثلا وهو «كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث» يلزم منه أن كل جسم محدث فقوانا كل جسم مؤلف مقدمة وكذلك كل مؤلف محدث مقدمة أخرى وأجزاءها من الجسم والمؤلف والمحدث حدود ومجموع المقدمتين على النظم الذي نظمناه قياس واللازم عنه وهو أن كل جسم محدث يسمى عند اللزوم نتيجة وقبل اللزوم عند أخذ الذهن في ترتيب القياس واقامته عليه يسمى مطلوبا

وهذا اللازم إما أن لا يكون مذكورا هو ولا تقيضه في القياس بالفعل بل بالقوة ويسمى مثل هذا القياس اقترانيا كما ضربناه من المثال فان اللازم وهو كل جسم محدث لم يكن مصرحاً به بالفعل ولا تقيضه وليكنه فيه بالقوة لانك تحت المؤلف وقد صرح فيه بأن كل مؤلف محدث وأما ان ذكر هو او تقيضه بالفعل فيه فيسمى استثنائيا ومثاله ان كان هذا العدد فردا فهو لا ينقسم بتساويين وليكنه فردا يلزم انه لا ينقسم بتساويين وهو بعينه مذكور في القياس بالفعل وكذلك استثنيت من هذا المثال «ليكنه منقسم بتساويين» يلزم منه أنه ليس بفرد فنقيض هذا اللازم وهو أن العدد فرد مذكور فيه بالفعل

والقياسات الاقترانية قد تكون من جمليات ساذجة وتكون من شرطيات ساذجة وقد تكون مركبة من الجمليات والشرطيات فنقدم الكلام فيما هو من الجمليات الساذجة وهو مؤلف لا محالة من مقدمتين تشتركان في حد واحد (١) المثل المورد في المؤلف ويسمى حداً أوسط ولكل واحدة من المقدمتين حداً آخر خاص بها كالجسم في مثالنا الحدا هما والمحدث للآخرى والنتيجة تحصل من اجتماعهما فها هو موضوع في النتيجة يسمى حداً أصغر وما هو محمول فيه يسمى حداً أكبر والمقدمة التي فيها الحد الاصغر تسمى الصغرى والتي فيها الحد الاكبر تسمى الكبرى وتأليف المقدمتين يسمى اقترانا وما كان من الاقترانات يلزمه النتيجة لذاته يسمى قياسا وهيئة القياس من نسبة الاوسط الى الطرفين يسمى شكلا

وهذه النسبة بالقسمة الصحيحة على أربعة أنحاء فان الاوسط إما أن يكون محمولا على الاصغر موضوعا للاكبر ويسمى الشكل الاول وإما أن يكون موضوعا للاصغر محمولا على الاكبر أو محمولا عليهم ما جميعا أو موضوعا لهما جميعا لكن القسم الثاني وان أوجبه القسمة غير معتبر لانه بعيد عن الطبع يحتاج في ابانة ما يلزم عنه الى كاف في النظر شاقة مع أنه مستغنى عنه وأما الشكلا ان الاخران وان

- (١) من الامور خبر كان في قوله ولما كان النظر الخ أما الالفاظ التي ذكرها قد سبق بيان بعضها وسيأتي بيان الباقي في كلام المصنف فلا حاجة الى الاطالة بتفصيله عن موضعه
(٢) لانه تحت المؤلف أي لان الجسم مندرج في المؤلف الخ
(٣) اشتراك المثال المورد الخ المثال المورد هو القياس السابق ذكره وهو مركب من مقدمتين مشتركتين في المؤلف لهذا صرح أن يقول اشتراك المثال في المؤلف

لم يكن لزوم ما يلزم عن ما ينافيه لكنه قريب من الطبع والفهم^(١) الذي يتبين قياسهما قبل البيان بشئ آخر ويسبق ذهنه الى ذلك الشئ المبين به عن قريب فلذلك لم يطرحا من درجة الاعتبار حسب اطراح ما هو عكس الشكل الاول فاذن الاشكال الحدية المعتمدة ثلاثة وتشارك كلها في أن لا قياس عن جزئيتين على الاطلاق ولا عن سالتين ولا عن صغرى سالبة كبرها جزئية الا في الموازاة الممكنة على ما تعرفه والنتيجة تتبع أخس المقدمات في الكمية والكيفية الا في^(٢) استثنائه وأما في الجهة فسنذكر رأي المقدمات تتبع ثم نخص كل شكل منها بشرائط

(الشكل الاول)

وانما سمي أولا لأن انتاجه يتبين بنفسه وقياساته كاملة وتبين به جميع الاشكال ولانه ينتج جميع المطالب الاربعة السالبة الموجب والمكلى الموجب والجزئي الموجب والجزئي السالب ولا ينتج المكلى الموجب الذي هو أفضل المطالب غيره والشكل الثاني لا ينتج الا السالب والثالث لا ينتج الا الجزئي

وتشروطه في انتاجه أن تكون صغره موجبة أو في حكم الموجبة بأن تكون سالبة ممكنة أو وجودية ينقلب السلب فيها الى الايجاب وأن تكون كبرها كاية

وانما اشترط كون الصغرى موجبة لان لزوم النتيجة فيه بدخول الاصغر تحت الاوسط بأن ية^(٥) كال عليه ما قبل على الاوسط فاذا كان الاوسط مسلوبا عنه فلم يكن من الموصوفات بالاوسط فلا يلزم أن يتعدى اليه ما قبل على الاوسط واشترط كلمة الكبرى أيضا هو لئلا تدعى حكمها الى الصغرى فانها اذا كانت جزئية فربما كان الاوسط أعم من الاصغر وكان الاكبر مقولا على البعض الذي ليس بأصغر فلا يلزم منه أن يوجد في البعض الذي هو الاصغر

وقرائنه المنتجة أربع لان القضايا امامه ملة وإما شخصية وإما محصورة والمهمات في حكم الجزئيات فليستغن بماعنها والشخصيات لا فائدة في اقامة الاقيسة عليها فانك اذا قلت زيدها وهذا أبو بكر لم يكن علمك بأن زيد أبو بكر علم لا يحصل الا به هذا النظم القياسي فان من كان بيننا أن هذا

(١) الفهم يفتح فكسر السريع الفهم (٢) شئ آخر متفق بالبيان أي يمكن لسريع الفهم ان يتبين لزوم النتيجة لقياسي الشككين الثاني والثالث قبل أن يبين ذلك للزوم شئ آخر غير مجرد القياسين (٣) الاستثنائية سيأتي للصنف التصريح بهذا الاستثناء في فصل المختلطات عند الكلام على اختلاف الممكن بغيره حيث قال « وقد قدمننا ان الايجاب شرط الصغرى في هذا الشكل الا في المادة الممكنة فيجوز ان تكون سالبة فذا قرنا بالصغرى السالبة الممكنة (أي بالامكان الخاص) بالكبرى الضرورية كانت النتيجة موجبة ضرورية وكذلك الصغرى الوجودية السالبة اذا قرنت بالكبرى الموجبة الضرورية فالنتيجة موجبة وهذا استثناء من اتباع النتيجة أخس المقدمات في الكيفية وهو ما شرطناه في أول الاشكال » وكذلك يأتي في اختلاف الممكن المطلق في الشكل الثاني فان بيان الضرب الثاني من الشكل المذكور في هذا الاختلاف قد أدى الى نتيجة موجبة جزئية مع أن إحدى المقدمات سالبة كما سيذكر قيل آخر فصل المختلطات (٤) ينقلب السلب فيها الى الايجاب وهي السالبة المحققة الموضوع كالمطلقة التي روعي فيها السلب بالفعل مع ملاحظة أن السلب غير دائم بل قد يتغير كون الايجاب بالفعل أيضا فان منزلة هذا الوجود منزلة الامكان الخاص من جهة أن السلب ينقلب الى ايجاب كأن الايجاب بهذا الاعتبار قد ينقلب الى سلب متى روعي عدم دوام الايجاب (٥) بأن يقال عليه الخ بمنزلة التصويير لدخول الاصغر تحت الاوسط كأنه قيل لان لزوم النتيجة فيه انما هو بدخول الاصغر تحت الاوسط بحيث اذا قيل الاكبر على الاوسط كان مقولا على الاصغر أيضا في ضمن الاوسط

أبو بكر وهذا بعينه زيد ~~كان~~ بينا أنه أن زيد أبو بكر فبقيت القضايا المعنى باثباتها بالقياسات هي
المحصورات

والمحصورات أربع موجبة كلية وموجبة جزئية وسالبة كلية وسالبة جزئية وكل واحدة من
هذه الأربع إذا جعلت صغرى أمكن أن يقرب اليها أربع كبريات محصورات فتبلغ الاقترانات ستة
عشر لكن الصغرى إذا لم يجرأ أن تكون سالبة لا كلية ولا جزئية خرجت ثمانية اقترانات عن النتائج
والكبرى إذا وجب كليتها لم يمكن أن تقترن الجزئيتين لا بالصغرى الكلية ولا بالصغرى الجزئية فخرجت
أربع اقترانات أخرى عن النتائج وبقيت من جملة الستة عشر أربع اقترانات ناتجة

(الاول) من كليتين موجبتين مثل قولك كل ب ج وكل ج د ينتج كل ب د
(الثاني) من كليتين والكبرى سالبة مثل قولك كل ب ج ولا شيء من ج د ينتج لا شيء
من ب د

(الثالث) من موجبتين والصغرى جزئية كقولك بعض ب ج وكل ج د ينتج بعض ب د
(الرابع) من جزئية موجبة صغرى وكلمة سالبة كبرى مثل قولك بعض ب ج ولا شيء من ج د
ينتج ليس بعض ب د

وربما توقعهم أن غير هذه الاقترانات ناتجة عن هذا الشكل مثل السالبة الكلية الصغرى إذا قرنت
بالموجبة الكلية الكبرى أو الجزئية مثل قولنا لا شيء من ب ج وكل ج د أو بعض ج د ينتج ليس كل
ب د لأن الكبرى إذا عكست ينتج من الشكل الثاني ليس كل د ب فانها تصير صغرى الشكل الثاني
لانها تنعكس جزئية وكبرى الثاني يجب أن تكون كلية فهذه لا تصلح أن تكون كبراه وإذا جعلت
صغرى الثاني صار الاقتران هكذا بعض د ج ولا شيء من ب ج ينتج ليس بعض د ب

لكن دفع هذا الوهم هو أننا قلنا لا ينتج هذا الاقتران إذا كانت السالبة صغرى وانما قيل لها صغرى
لأن فيها الاصغر الذي يجب أن يكون موضوع النتيجة وهو ب فاذا جعلناه موضوع النتيجة وجعلناه (1)
د عليه لم يلزم البتة من هذا الاقتران أن ليس بعض ب د فاذن أن ينتج هذا الاقتران شيئا فليس عن
كبرى وصغرى على ما وضع كيف وهو راجع الى الشكل الثاني بعكس الكبرى وجعلها صغرى بدل
ما كانت كبرى والشكل الثاني لا يتبين قياسيته بالبعكس أو عمل آخر يرد به الى الشكل الاول فيتضاعف
العمل على ما في الشكلين ويلتحق بالشكل الرابع الذي كان سبب الغشائه بعينه عن الطبع وزيادة
المكافئة في بيان قياسيته

(1) وحملنا د عليه أي راعينا أن د هو المحمول على ب في النتيجة وان كان الحمل على وجه السلب فالنتيجة على
هذا الترتيب لا تلزم الاقتران السالبة الصغرى بالموجبة الكبرى كلية أو جزئية لانه اذا انعكست الكبرى لم تصلح أن تبقى
كبرى للشكل الثاني الذي رجع اليه الاقتران بعد انعكس بل يجب جعلها صغرى وجعل الصغرى كبرى فينتج الاقتران
ليس بعض د ب فيكون الباء محمولاً في النتيجة لا موضوعاً كما مر أولاً ولا يمكن أن نقول انه يمكن عكس النتيجة الى
ليس بعض ب د لما تقدم من أن السالبة الجزئية لا تكسر لها فاقتران الصغرى السالبة في الشكل الاول بالكبرى
الموجبة لو أنتج فلا تكون نتيجة عن الصغرى والكبرى على ما وضعنا عليه وانما تكون نتيجة لترتيب آخر ليس من هذا
الشكل فلا تكون نتيجة الاقتران بعينه وقوله كيف وهو راجع الى الشكل الثاني الخ يريد أنه لو صح هذا الاقتران في
الشكل الاول للزم بيان اتجاها بالرد الى الشكل الثاني عكس الكبرى ثم جعلها صغرى كما رأيت وهو أخفى من الاول وانما
تبين نتائجه بالرد اليه فكيف يبين الاجل بما هو أخفى منه وقد يلزم منه تضاعف العمل المؤدى لالتحاق بعض ضروب
هذا الشكل بالشكل الرابع الى آخر ما قال

ثم هذه الافتراضات قد تكون من المطلقات وحدها وقد تكون من الضروريات وقد تكون من الممكنات أى تكون كل واحدة من مقدمة القياس من جنس الأخرى وقد يختلط بعضها ببعض فتكون كل مقدمة مخالفة للأخرى في الجهة وتؤخر الكلام في المختلطات إلى أن نفرغ من بيان ما لا اختلاف فيه من الأشكال الثلاثة

أما في هذا الشكل فإذا كانت المقدمتان مطلقتين أو ضروريتين كان حصول النتيجة يتينا إذا الصغر داخل بالفعل تحت الأوسط فالحكم على الأوسط حكم عليه وأما إذا كانتا ممكنتين فليس يتبين تعدى حكم الأوسط إليه حسب بيانه في المطلقتين والضروريتين وذلك لأن (١) بها كل ب ج بالفعل فإذا حكمنا على كل ما هو ج بالفعل كان ذلك حكماً على ب لا محالة من غير تردد العقل فيه وفي الممكنتين لم يدخل ب تحت ج بالفعل بل بالقوة فإذا حكمنا على ما هو ج بالفعل لم يتعدى ذلك الحكم إلى ما هو ج بالقوة لا بالفعل وانما قلنا إن الحكم على ما هو ج بالفعل لأنه إذا قيل كل ج د بالامكان عني به أن كل ما يوصف بـ ج بالفعل فهو د إما بالامكان أو بغيره كما عرفته في جانب الموضوع لكنه (٢) وإن كان في البيان الدوري دون مائة قدم فليس يحتاج إلى أن يبين بشئ آخر بل يكفي فيه أدنى تنبيهه فإن الأكبر إذا كان ممكناً للأوسط الممكن للصغر كان ممكناً للصغر والصغر إذا أمكن أن يكون الأوسط الممكن كونه أكبر أمكن كونه أكبر لأن (٣) كان الامكان قريباً عند الذهن أنه إمكان أما إذا كان الأكبر للأوسط بالامكان أو بالاطلاق أو بالضرورة والأوسط بخلاف ذلك للصغر فليس يتبين جهة النتيجة بل يحتاج إلى بيان وسند كره في المختلطات

(١) لأن فيها أى في المطلقتين والضروريتين كل ب ج بالفعل فإن لم تعبه ضرورة ذاتية فهو الاطلاق وإن صحبته الضرورة كانت القضيةتان ضروريتين

(٢) لكنه وإن كان في البيان الدوري دون مائة قدم الخ أى لكن تعدى الحكم إلى ما هو الأوسط بالقوة وإن لم يصل في سهولة بيانه إلى ما تقدم في المطلقتين والضروريتين فهو لا يحتاج إلى أن يبين بشئ آخر سوى نفس الطريقة المتقدمة وهي طريقة الاندراج التي سماها بيا نادوريا وانما سميت بذلك لأنك تدور عند البيان بين الأصغر والأكبر فأيهما بدأت به وصلت إلى المطلوب فإما أن تقول إذا كان الأصغر مندرجاً في الأوسط والأوسط محكوم عليه بالأكبر سلباً أو إيجاباً كان الأصغر محكوماً عليه بما حكم به على الأوسط لأنه من مشمولاته وإما أن تقول إذا كان الحكم بالأكبر انما هو على الأوسط والأوسط حاول الأصغر الحكم حيث يكون على الأصغر لا شتمال الأوسط عليه

(٣) إمكان الامكان الخ أى الامكان لممكن لشيء هو إمكان لذلك الشيء وفي التعبير تساهل ظاهر والتعبير الصحيح ان يقال لأن من الغريب عند الذهن ان إمكان أمر لممكن لشيء يستدعي إمكان ذلك الأمر لذلك الشيء

وقد خالف المصنف رأى الجمهور هنا أيضاً حيث جوز انتاج الصغرى الممكنة في الشكل الأول وقد شرطوا فيها الفعلية وقالوا في بيان تخالف النتيجة فيما لو كانت ممكنة أنه يجوز أن يقال في المثال المشهور كل حمائم مركوب زيد بالامكان العام وكل مركوب زيد فرس بالضرورة ولا يصح أن كل حمائم فرس بالامكان العام وذلك لأن زيداً لم يركب بالفعل إلا الفرس فشكل مركوب زيد في الكبرى هو فرس لأن وصف الموضوع انما يصح على ذاته بالفعل

وقد تقدم أن الجمهور سهواً عن معنى الفعلية في الموضوع وإنها إن كل ما لو وجد وكان بالفعل كذا لا بقيد الماضي وإنه عند التقيد كافي المثال تخرج القضية عن كونها محصورة إلى أن تكون شخصية

فقولك « وكل مركوب زيد فرس بالضرورة » غير صادق لأنه ليس كل ما لو وجد وكان مركوب زيد بالفعل فهو فرس وانما يصح أن إذا جعلت مركوب زيد منوئاً على الأفراس المعينة التي ركبها زيد وهو هذا المعنى غير محمول في الصغرى على الحمار بالامكان العام بل هو مسلوب عنه بالضرورة فإذا أخذت مركوب زيد على ما هو المعروف في القضية المسورة الحقيقية كان الصادق بعض مركوب زيد فرس وهي جزئية لا تنتج في الشكل الأول

(الشكل الثاني)

وهو الذي فيه الاوسط محمول على الطرفين وخاصيته في اتجاذه أنه لا ينتج الاسالبيا وشروطه اختلاف مقدمته بالسلب والايجاب وأن تكون الكبرى كلية والموجبتان لا تتجان فيه لان الشئ الواحد قد يوجب شيئين متباينين كالجسم للجبر والحيوان ولتفقهين كالانسان والناطق والنتيجة في أحد المثالين سالبة وفي الآخر موجبة والسالبتان كذلك لا تتجان فان الشئ الواحد قد يسلب عن شيئين متباينين وعن منفقين كالخمر عن الانسان والفرس تارة وعن الانسان والناطق أخرى والكبرى الجزئية لا تنتج أيضا لان البعض الموضوع في الكبرى قد يكون بعض شئ محمول على كل موضوع الصغرى أعلا^(١) منه وقد يكون بعض شئ مسلوب عن كله والنتيجة في أحدهما موجبة كلية وفي الأخرى سالبة كلية أما إذا جعلت^(٢) هذه الكبرى بعينها صغرى صدق سالب موضوع الكبرى عن هذا البعض الموضوع الآن في الصغرى لان الخاص يصدق سلبه عن بعض العام وكذلك يصدق سالب أحد المتباينين عن بعض الآخر والنتيجة في الموضوعين جميعا سالبة جزئية والمشم^(٣) ور أن المطلقتين تتجان في هذا الشكل وكذا الممكتتان والحق أنه انما ينتج من المطلقتين إذا كانت السالبة منعكسة على نفسها وهي المشروطية بشرط دوام الموضوع موصوفا بما وصف به وأما من الممكتتين فلا ينتج أصلا وذلك لان شيئا واحدا كالمحرك يوجب بالاطلاق أو الامكان لأحد الشيئين المتفقهين كالانسان ويسلب بأحدى الجهتين عن الآخر كالحيوان والنتيجة موجبة ويوجب بأحداهما لأحد المتباينين كالفرس ويسلب كذلك عن الآخر كالنور والنتيجة سالبة فلا تمنع اذن من هذا التاليف نتيجة

وإذا عرفت شرائط اتجاذه ظهر لك عن قريب أن قرائنه أربع كما ينشأ في الشكل الاول (الاقتران الاول) من كلمتين والكبرى سالبة مثل قولك كل ب ج ولا شئ من د ج ينتج لا شئ من ب د لأنك إذا عكست الكبرى ارتد الى الضرب الثاني من الاول وفتح ما ذكرناه وبين أيضا بخلاف فانه ان لم يصدق قولنا لا شئ من ب د أي مادام ب صدق نقيضه وهو بعض ب د فنقرنه بالكبرى وهو لا شئ من د ج ينتج من رابع الاول ليس بعض ب ج مادام ب وكان كل ب ج هذا خلف

(الثاني) من كلمتين والصغرى سالبة مثل قولك لا شئ من ب ج وكل د ج ينتج لا شئ من ب د يبين ذلك بعكس الصغرى وردها الى ثاني الاول ثم عكس النتيجة ويبين بالخلف أيضا لانه اذا لم يصدق قولنا لا شئ من ب د صدق نقيضه وهو بعض ب د فنقرنه بالكبرى وهي كل د ج ينتج بعض ب ج وكان لا شئ من ب ج هذا خلف

(١) أهم منه كما تقول لا شئ من الانسان فرس وبعض الحيوان فرس وقوله وقد يكون بعض شئ مسلوب عن كله أي كل موضوع الصغرى كالمولدات الحيوان في المثال بالصاهل فان الصاهل مسلوب عن كل الانسان هذا اذا كانت الكبرى موجبة فان كانت سالبة فهي كما تقول في القياس كل انسان حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان أو بعض الحجر ليس بحيوان

(٢) أما إذا جعلت هذه الكبرى بعينها صغرى بأن تقول بعض الحيوان فرس ولا شئ من الانسان فرس فانه يصدق بعض الحيوان ليس بانسان وكذلك لو قلت بعض الصاهل فرس بدل بعض الحيوان والنتيجة في المثالين سالبة جزئية

(٣) والمشهور الخ سكت عن الضروريتين والدالمتين لانها اتجاها لا نزاع وانما أراد أن ينص على ما قبل انه ينتج وليس ينتج

(الثالث) من جزئية موجبة صغرى وكلمة سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة مثاله بعض ب ج ولا شيء من د ج ينتج ليس بعض ب د تبيينه كس الكبرى والخلف أيضا
 (الرابع) من جزئية سالبة صغرى وكلمة موجبة كبرى ينتج جزئية سالبة مثاله ليس بعض ب ج وكل د ج ينتج ليس بعض ب د ولا يبين هذا بالعكس لأن السالبة جزئية لا تقبل العكس والسلبية الموجبة تعكس جزئية ولا قياس عن جزئيتين لكنه يبين بالافتراض والخلاف أما الافتراض فهو أن افترض البعض من ب الذي ليس ج شيئا معينا ونسميه ألفا فيكون كل ا ب ولا شيء من ا ج ونضم الثانية أي الكبرى هكذا لشيء من ا ج وكل د ج لينتج من ثاني هذا الشكل لشيء من ا د ثم تعكس أولى الافتراض إلى بعض ب ا وتضعها إلى النتيجة السابقة هكذا بعض ب ا ولا شيء من ا د ينتج ليس بعض ب د وهو المطلوب وأما الخلف فهو (٢) وما عرفته

(الشكل الثالث)

وهو الذي الأوسط فيه موضوع للطرفين وخاصيته في إنتاجه أنه لا ينتج الجزئيا وشروطه كونه صغرا موجبة وأن تكون إحدى المقدمتين كلمة فان كانتا السالبتين لم يجب أن يكون الأمران المتساويان عن شيء واحد متفقين أو مختلفين كسلب الانسان والفرس عن الخمر تارة وسلب الانسان والحيوان عنه أخرى وان كانتا جزئيتين جاز أن يوجب في بعض شيء واحد أمران متفقان وأن يوجب أحدهما ويسلب الآخر أيضا وجاز أن يوجب في بعضه أمران متباينان وأن يوجب أحدهما ويسلب الآخر أيضا كما نقول مرة بعض الجسم حيوان وبعضه انسان ومرة ليس بعضه انسانا ونقول تارة بعض الجسم فرس وبعضه انسان وأخرى ليس بعضه انسانا وان كانت الصغرى سالبة لم تنتج لأنه لا يجب إذا سلب شيء عن شيء أن يسلب عن هذا المسلوب ما يوجب للمسلوب عنه أو يوجب له كما تقرن بقولك لشيء من الفرس بانسان تارة كل فرس حيوان وتارة كل فرس صهال وينتج من المطلقتين والممكنة (٣) بخلاف الثاني وقرانه ستة لأن الصغرى إذا كانت موجبة والكبرى كلمة حصلت اقترانات أربع كما في الأول امكن الكبرى لما جاز أن تكون جزئية ههنا حصل اقترانان آخران

(فالاقتران الاول) من كليتين موجبتين ينتج جزئية موجبة مثاله كل ج ب وكل ج د ينتج بعض

(١) يبين بالافتراض ذلك اذا روعي في السالبة عدم دوام السلب فان ذلك يحقق الايجاب احيانا فيكون قد روعي في الحكم ثبوت الموضوع

(٢) فهو ما عرفته ومحصله أنه لو لم يصدق ليس بعض ب د لصدق نقيضه وهو كل ب د وينضم إلى كبرى

القياس وهي كل د ج لينتج كل ج ب ج وقد كانت صغرى القياس المفروض صدقها ليس بعض ب ج هذا الخلف

(٣) والممكنتين خالف المصنف الجمهور ههنا أيضا فانهم شرطوا فعلمية الصغرى كشرطوا في إنتاج الشكل الاول

و يبين ذلك بنحو المثال المشهور كقولهم فرضنا أن زيد يركب الفرس ولم يركب الحمار قط وعرا يركب الحمار دون الفرس

فانه يصدق كل ماهوم كروب زيد م كروب عرو بالامكان وكل م كروب زيد م كروب عرو بالامكان وكل م كروب عرو بالامكان وكل م كروب عرو بالامكان

فرس بالفعل بل يكذب بالامكان أيضا لان كل ماهوم كروب عرو م كروب عرو بالضرورة وبما سبق في العكس وفي الكلام على

هذا الشرط في الشكل الاول تعرف منشأ وهم الجمهور والعقل يحكم بالضرورة أنه اذا أمكن شيئا لشيء واحد جاز أن

يتصادق معه وهذا هو معنى الامكان الجزئي أي في قضية جزئية وهي نتيجة هذا القياس واذا أمكن أحدهما له في

الاثبات وسلب الآخر منه بالامكان كان سلب الثاني عن الاول بالامكان لجواز تحقق الاول في ذلك الشيء احيانا فيكون

له حكمه ولو في بعض افراده عند ما يتحقق الممكن ولا معنى للامكان الا هذا

ب د لانك اذا عكست الصغرى بجمع الى ثالث الاول وبين بالخلاف أيضا وهو أنه ان لم يصدق بعض ب د وكان مطلبا (١) لثانها ما فنيضه صادق وهو لا شيء من ب د دائما وكذا (٢) ل ج ب ينتج من ثاني الاول لا شيء من ج د دائما وكان كل ج د بالاطلاق هذا خلاف (الثاني) من كليتين والكبرى سالبة ينتج جزئية سالبة مثاله كل ب ج ولا شيء من ج د ينتج ليس كل ب د وبيانه بعكس الصغرى وبخلاف

(الثالث) من موجبتين والصغرى جزئية ينتج جزئية موجبة مثاله بعض ج ب وكل ج د ينتج بعض ب د وبيانه أيضا بعكس الصغرى وبخلاف

(الرابع) من موجبتين والكبرى جزئية ينتج جزئية موجبة مثاله كل ج ب وبعض ج د ينتج بعض ب د وبين بعكس الكبرى ووجه (٣) لها صغرى الاول فينتج بعض د ب ثم انعكس النتيجة فيصير بعض ب د وأنت تعلم أن عكس الموجبة المطلقة كلية كانت أو جزئية لا يكون الا مطلقا بالمعنى العام وكذلك عكس الوجودى الموجب

(الخامس) من كلمة موجبة صغرى وجزئية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة مثل كل ج ب وليس بعض ج د ينتج ليس بعض ب د ولا يمكن بيانه بالعكس لان الجزئية السالبة لا تتعكس والكلية الموجبة اذا انعكست صارت جزئية ولا قياس من جزئيتين فيمانه إما بالخلاف ان كان من المطلق العام وهو أنه ان لم يكن ليس بعض ب د فكل ب د دائما وكان كل ج ب ينتج كل ج د دائما وكان ليس بعض ج د بالاطلاق هذا خلاف أو بالافتراض وهو أن تفرض بعض ج الذى ليس د ألفا فيكون لا شيء من ا د وكذلك يكون كل ا ج وقد كان كل ج ب ينتج كل ا ب وكان لا شيء من ا د ينتج ليس بعض ب د

(السادس) من جزئية موجبة صغرى وكلمة سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة مثاله بعض ج ب ولا شيء من ج د ينتج ليس كل ب د وبيانه بعكس الصغرى وبخلاف وبالفترض هذا بيان النتائج من المطلقات في الشكلين

وأما التأليف من الضروريات فمما فكما تأليف من المطلقات لا يخالفه الا في جهة النتيجة وفي أن البيان ان كان بالخلاف كان نقيض الضرورية الممكن الهامى فاذا قرناه بالمقدمة الاخرى كان اختلاطا

(١) وكان مطلعا عاما لا يقال لاحاجة لهذا القيد فانه يخرج الممكن العام مع أنه من نتائج هذا الشكل على رأيه كما سبق فكان اعليه حذفه أو ابداله بالممكن العام الذى هو أعم الجهات لان الدليل يأتي فيه فانه لو لم يصدق بعض ب د بالامكان العام لصادق نقيضه وهو لا شيء من ب د بالضرورة فتجعلها كبرى لصغرى القياس هكذا كل ج ب ولا شيء من ب د بالضرورة ينتج من ثاني الاول لا شيء من ج د بالضرورة وكان كل ج د بالامكان هذا خلاف وقلنا ان النتيجة ضرورية لان النتيجة في الشكل الاول تتبع الكبرى في الجهة الا اذا كانت من المشروطتين أو العرفيتين وهى هنا ضرورية لا يقال ذلك لانه نقول ان المصنف قيمه هنا بالمطلق العام لانه سيأتى تشكلم على ما تألف من ممكنتين بوجه خاص في آخر فصل المختلطات لهذا لم يرد أن يجعل الدليل ههنا شاهدا له

(٢) وكل ج ب أى على أن تكون هذه صغرى ونقيض النتيجة كبرى

(٣) وجعلها صغرى الاول أى جعلها صغرى لقياس من الشكل الاول وكبراه هى صغرى القياس من الضرب الذى نحن بصدده من الثالث

(٤) كل ج ب كانت صغرى قياسا فتجعلها صغرى لنقيض النتيجة

(٥) ينتج أى من الضرب الثاني من هذا الشكل ولأن أن تعكس كل ا ب الى بعض ب ا ثم تضمها الى لا شيء من ا د لينتج بعض ب ليس د من الضرب الثاني من الشكل الاول

من ممكن وضرورى ونحن لم نعرف بعد نتيجة هذا الاختسلاط وان كان البيان بالافتراض كان أحد قياسى الافتراض من وجودى وضرورى ولم نعرف أيضا نتيجة هذا الاختسلاط فى الشكل الاول لكنه مع ذلك قريب من الطبع غير محتاج الى بيان فى انتاجه لان الوجودية هى الصغرى وهى مندرجة تحت الكبرى الضرورية فيبين أن حكم الضرورة يتعدى الى الاصغر وان كان البيان بالخلف ففرض الممكن العاوى الذى أخذ نقيض الضرورية فى الخلف موجودا وليس بمحال فرضه وينتظم القياس أيضا من الوجودى والضرورى

وربما يحتج فى خاطر أحد أن هذين الشكلين اذا رجعا الى الاول كان بالاول عنهما غنى وليس لهما فائدة فنقول ليس اذا لم يكن هذان الشكلان يبينان القياسية بنفسهما الا بالاول فلا فائدة لهما بل لهما خاصة فائدة وهى أنه ربما كان السلب الطبيعى فى نفس الامر أن يتعين أحد جزأى المقدمة للوضع والاخر للحمل فلو عكس لم يكن طبيعيا كقولنا ليست السماء بخفيفة ولا النفس بمائية ولا النار بجمرية فاذا عكست هذه السوالب خرجت عن النظم الطبيعى وان كانت حقا وربما لا يتشم قياس مع هذه الابان يقرن بمضايا أخرى على نظم الشكل الثانى وكذلك انما يكون الطبيعى فى القضايا الجزئية أدنى موضع بعض الاعم فيه ويحمل عليه الاخص فاذا قرن بهذه القضية أخرى كلية فربما لا يلتزم منها قياس الاعلى هيئة الشكل الثالث

وقد ظن فاضل الاطباء أن القضايا المطلقة لا تستعمل فى العلوم فالبحت عنها غير مفيد والعجب أن أكثر القضايا المستعملة فى صناعاته هى المطلقات فظنه إذن خطأ

(الفصل الثالث)

(فى المختطات)

واذ قد فرغنا عن المطلقات والضروريات فى هذه الاشكال الثلاثة وعن الممكنات أيضا فى الاول والثانى فلا بد من بيان الاختسلاط بينهما

أما أن كانت الكبرى مطلقة والصغرى ضرورية فى الشكل الاول فقد اتفقوا على أن النتيجة مطلقة تابعة للكبرى واذا كانت الكبرى ضرورية فالخلاق أن النتيجة ضرورية والمشهور بخلاف ذلك وبيان كون النتيجة ضرورية أنا اذا قلنا فى الكبرى كل ج د أى كل ما يوصف بج كيف يوصف به دائما أو غير دائم فهو موصوف بد بالضرورة وب من جملة الموصوفات بج مطلقا فكان داخل تحت الكبرى ومقولا عليه د بالضرورة فان النتيجة تابعة للكبرى فى هذا الاختسلاط الا ان كانت الصغرى ضرورية والكبرى مطلقة من جنس المشروط باتصاف الموضوع بما يوصف به فان النتيجة ضرورية لان ب اذا كان موصوفا بج مادام موجودا وكل ج مادام موصوفا بج فهو د (ب) مادام موجودا فهو د فان دوام د له بدوام ج وج دائم مادام موجودا

قال أفضل المتأخرين ولا ينبغي أن يشترط فى الكبرى أن ج د مادام موصوفا بج لادئما فانما تصير كاذبة فاننا قلنا ان كل ج د لادئما بل مادام ج حكما أن كل ج ليس دائما ج وقد قلنا فى الصغرى ان ما هو ج أى ب ما هو دائما ج هذا خلاف

وانتقرب ما قاله أما منعه اشترط أن لادوام فى الكبرى فعلى الوجه فان القياس لا يتصور انتاجه مع هذا الشرط وأما تعليقه ذلك بكذب الكبرى فليس كذلك على الاطلاق فى جميع الاعتبارات ووجوه

الحمل والوضع اذ يمكن أن توجد الكبرى غير دائمة ولا تكون كاذبة ومع ذلك لا ينتج القياس وبيان ذلك هو أن يجعل الادوام جزءاً من الموضوع فيقال وكل ما هو ج لادئماً فهو د وهذا غير الوجه الذي ذكره فإنه جعل الادوام جزءاً من المحمول اذ قال وكل ج د لادئماً بل مادام ج فان الادوام ههنا جزء من المحمول ولا جله كذبت الكبرى فان جعلنا في الصغرى الجيم المحمول ما هو موصوف بالجميمة دائماً وجعلنا ههنا أى في الكبرى اتصاف كل ج بالجميمة لادئماً اذا جعلنا الحمل غير دائم بل مشروط بادوام الجميمة فبالضرورة تكون الجميمة غير دائمة اذ لو لا عدم ادوام الجميمة لما كان اتصافه بد غير دائم فان ما جعل شيئاً ما غير دائم بسبب مساوفة ذلك الشيء بابه لا محالة فهو في نفسه غير دائم وأما في الوجه الذي جعلناه جزءاً من الموضوع فلا تكذب الكبرى فانك لا تحكم على كل ج بأنه موصوف ج لادئماً بل تحكم بالدال على ما ليس دائماً ج من جملة الموصوفات ج وهذا لا يمنع وجود موصوف ج دائماً لكن لا يكون هذا الجيم هو ما كان محمولاً في الصغرى فان محمولها هو ما كان ج دائماً فلا يكون الوسط اذن في القياس واحداً مشتركاً فيه فلا يلزم منه نتيجة

فان الوجه أنه يقال لا ينبغي أن يشترط لادوام الجميمة في الكبرى لأنه لما أن تكذب الكبرى أو أن تصدق ولا يكون للقياس وسط وأما ضرر وبهذا الاختلاط فتعدها أنت بنفسك وأما هذا الاختلاط في الشكل الثاني فنتيجته ضرورية أبداً أما اذا كانت المطلقة عامة فلا خلاف فيه بين المشهور والحق وأما اذا كانت وجودية ففي المشهور أن النتيجة تابعة للسالبة المنعكسة والحق أن النتيجة دائماً ضرورية لان د اذا كان موجباً لأحد الطرفين بالضرورة مسلوباً عن الآخر لا بالضرورة أو مسلوباً بالضرورة وموجباً بالضرورة أو موجباً لهما جميعاً أو مسلوباً عنهما جميعاً وهي لاحدهما بالضرورة ولا آخر لا بالضرورة فبين طبعي الطرفين مباينة ضرورية ومن هذا نعلم أن السالبتين في هذا الاختلاط تنتجان (١) ذلك الموجبتان ولكن بشرط أن تكون المطلقة وجودية فان كانت عامة يجوز اشتغالها على الضرورة فلا يأتى ألف قياس من سالتين أو موجبتين كما يأتى ألف اذا كانت السالبتان والموجبتان ضروريتين

وأما في الشكل الثالث فالنتيجة تنبع الكبرى في الجملة وبيان ذلك أما فيما يرجع الى الاول بعكس الصغرى فبالعكس وأما فيما يرجع اليه بعكس الكبرى أو لا يرجع اليه البتة بالعكس فبالافتراض وذلك في افتراضين وهما أن تكون الكبرى إما موجبة جزئية وإما سالبة جزئية فنفرض البعض الذي هو ج والقياس د ا فيكون لاشئ من ا د لكن كل ا ج وكل ج ب فكل ا ب ولاشئ

(١) وكذلك الموجبتان أى وتنتجان سالبة أيضاً لانه لا يجاب صوري وموضوعاً النتيجة ومحمولها متباينان في الحقيقة لتباين الجهة في المقدمتين فان شيئاً واحداً قد ثبت لاحد الأمرين بالضرورة وثبت للآخر لا بالضرورة وما ثبت لا بالضرورة قد سلبت فيه الضرورة التي كانت وصفاً للتبوت الاول فتكون إحدى المقدمات سالبة في المعنى فلهذا تكون النتيجة سالبة

(٢) فلا يأتى ألف قياس من سالتين أو موجبتين لانه لا دلالة على التباين حينئذ فقد كان التباين آتياً من أن المحمول الواحد ثابت لشيء بجهة ولا يخرج جهة تباينها فاذا كانت العامة طاقة تشمل الضرورة واختلطت مع أخرى ضرورية لم يوجد في احدهما تناقض في الاخرى لجواز اتفاقهما في حالة ما لو كان صدق المطلقة عند تحقق الضرورة وانما يكون التناقض حتماً اذا كانت المطلقة وجودية أخذت فيها سلب الضرورة الذاتية كما قال

(٣) وليس د ا هذا اذا كانت الكبرى سالبة كما نقول كل ج ب وبعض ج ليس د وقوله لكن كل ا ج لانك فرضت البعض طائفة معينة فالجيم محمول على جميعها وقوله وكل ج ب هذه هي الصغرى القياس المستدل على انتاجه كما رأيت وقوله فكل ا ب ولاشئ من ا د قياس من الضرب الثاني من الشكل الثالث ينتج النتيجة التي ذكرها بعكس الصغرى

من ا د فليس بعض ب د ولا شك أن العبرة في الجهة لقولنا لا شيء من ا د اذ تصير كبرى الاول بعكس الصغرى وجهة لا شيء من ا د هي جهة ليس بعض ج د وقد يعتد في المشهور أن العبرة في الجهة فيما يرجع الى الاول بعكس الكبرى الصغرى لا غير لانها تصير كبرى الاول فتكون العبرة لها ثم تنعكس النتيجة على جهتها وأنت تعلم أن عكس الموجب لا يحفظ الجهة فهذا بيان اختلاف المطلق والضروري في الاشكال الثلاثة

أما اختلاف الممكن مع غيره فيها فإذا اختلف مع الضروري في الاول كانت النتيجة تابعة الكبرى فإن كانت ممكنة فلا خلاف في أن النتيجة ممكنة على المشهور والحقيقي وإن كانت ضرورية فالمشهور أن النتيجة ممكنة حقيقة (١) أن كانت الضرورية موجبة لأنه ان لم يكن يمكن أن يكون كل ب د فبالضرورة ليس كل ج د فبالضرورة ليس كل ب ج وكان يمكن أن يكون كله ج ولكن هذا ليس بخلاف لانهم لا يتعاون كون النتيجة ممكنة عامية فيلزم سلبها بالضرورة وإن كانت الكبرى الضرورية سالبة فالمشهور أن النتيجة ممكنة عامية فتارة تصبح ممكنة حقيقية وتارة

ليرجع الى الاول وقوله والعبرة في الجهة الخ لان لا شيء من ا د صارت كبرى في الشكل الاول بعد عكس الصغرى والنتيجة تابعة الكبرى في هذا الاختلاف من الشكل الاول وقوله وجهة لا شيء من ا د هي جهة ليس بعض ج د أي التي هي كبرى القياس المستدل عليه فإن ا هو بعض ج الذي نفى عنه د تلك الكبرى بعدما فرض طائفة معينة فتكون الجهة في الفرض هي الجهة في أصل القضية وقد قلنا ان جهة النتيجة هي جهة لا شيء من ا د التي هي جهة كبرى القياس فتكون النتيجة تابعة لكبرى وهو المدعى

أما أن كانت الكبرى موجبة جزئية فيكون القياس هكذا كل ج ب وبعض ج د ينتج بعض ب د بوجهة الكبرى لا يفرض البعض الذي هو ج طائفة معينة وليس لها ا فكل ا ج وكل ج ب صغرى قياسا ينتج من الاول كل ا ب وكل ا د وهي ثانية الافتراض ينتج من الضرب الاول من الثالث بعض ب د ومعلوم أن هذه النتيجة يتدلس عليها بعكس الصغرى حتى يرجع القياس الى الشكل الاول فتكون العبرة في الجهة لكبرى لانها كبرى الاول والنتيجة تابعة لها في هذا الاختلاف وجهة هذا الكبرى وهي كل ا د هو بعينها جهة بعض ج د التي هي كبرى القياس المستدل عليه لان ا هو بعينه بعض ج بعد فرضه طائفة معينة

(١) للصغرى متعلق بما هو خبر لا ن في قوله وقد يعتد في المشهور أن العبرة في الجهة الخ وحاصل المشهور الذي ذكره أن الكبرى إذا كانت موجبة جزئية في هذا الشكل أمكن رد القياس الى الاول بعكس الكبرى ثم جعلها صغرى وجعل صغرها كبرى لينتج ما ينعكس الى النتيجة المطلوبة فنقول في المثال الذي سبق بعض د ج وكل ج ب ينتج بعض د ب وهو ينعكس الى بعض ب د وهو النتيجة المطلوبة وحيث يرجع الى الشكل الاول ونتيجته تابعة لكبرى في هذا الاختلاف والكبرى هنا هي صغرى القياس المستدل على انتاجه فتكون العبرة لجهة هذه الصغرى التي هي كبرى الاول عند الرد وحاصل طعن المصنف في هذا المشهور أن العبرة لجهة الكبرى في الاول في نتيجة وهي بعض د ب في المثال المذكور وهي ليست نتيجة لقياسنا من الثالث بل لابد من عكسها حتى تكون النتيجة له وهي موجبة والموجبة لا تحفظ جهة الاصل في العكس فلو فرضناها جزئية ضرورية تابعة لكبرى الاول الضرورية لم تنعكس الا الى ممكنة كما سبق فلا يجوز حينئذ أن يعتد أن النتيجة في مثل هذا الضرب تابعة لصغرها احتجاجا بأنها تصير كبرى الاول

(٢) حقيقة أي ممكنة خاصة وقوله ان كانت الضرورية موجبة أي الضرورية الكبرى وقوله لانه ان لم يكن يمكن أن يكون كل ب د يريد أنه ان لم تصدق هذه النتيجة للقياس القائل كل ب ج بالامكان وكل ج د بالضرورة تصدق بقيضها وهو ليس كل ب د وكان بالضرورة كل ج د في كبرى القياس المستدل عليه فينتج من رابع الثاني ليس كل ب ج بالضرورة وكان يمكن أن يصدق القياس المستدل عليه أن يكون كل ب ج هذا خلاف وحاصل نقض المصنف أن ليس كل ب د بالضرورة ليس بقيضا صحيحا للنتيجة الممكنة الخاصة وإنما هو نقض للممكنة العامة وهم يزعمون أن النتيجة خاصة وأما نقض الممكنة الخاصة فهو أحد الامرين بالضرورة الايجاب وما ضرورة السلب فلا يستقيم هذا الدليل الذي ذكره

نص مطلق

والحق أن النتيجة ضرورية أبدا لا نأذاقلنا في الكبرى كل ج د أو لا شيء من ج د بالضرورة أي كل ما يقال له ج فذلك الشيء دائما د أو ليس د لا مادام ج بل مادام موجودا (ب) إذا قيل له ج فهو دائما د أو ليس د وإن لم يكن (١) ج وليست هذه الضرورة تحصل عند اتصافه بـ ج بل إذا صار ج كان موصوفاً به قبل ذلك وبعد زوال ج عنه فيندرج تحت الكبرى جميع ما هو ج بالفعل وما هو بالقوة أيضا لأنه ليس بمحال أن يصير ما هو بالقوة ج جيبا بالفعل وإذا صار بالفعل كانت هذه الضرورة ثابتة لا حين حصوله بـ ج بالفعل بل دائما قبل ذلك وبعده والمثال في هذا قولنا كل إنسان يمكن أن يكون متحركا وكل متحرك جسم فكل إنسان جسم لا حين ما حصل كونه متحركا بل دائما مادام ذاته موجودا وقد قلناه أن الإيجاب شرط الصغرى في هذا الشكل (١) في المادة الممكنة فيجوز أن تكون سالبة فاذا قرنا الصغرى السالبة الممكنة بالكبرى الضرورية كانت النتيجة موجبة ضرورية وكذلك الصغرى الوجودية السالبة إذا قرنت بالكبرى الموجبة الضرورية فالنتيجة موجبة وهذا الاستثناء عن اتباع النتيجة أخس المتقدمين في الكيفية وهو ما شرطناه في أول الأشكال

وأما إذا اختلط مع الاطلاق في هذا الشكل فإن كانت الكبرى ممكنة فالنتيجة ممكنة لأن ب داخل تحت ج القول عليه د بالامكان وإن كانت الكبرى وجودية فالنتيجة ممكنة حقيقية ونضع (٢) كع الكبرى موجبة فنقول إن لم يكن كل ب د بالامكان كان الحق إما ضرورة سلب أو ضرورة إيجاب فنضع أولا ضرورة السلب وهي ليس بعض ب د بالضرورة (٤) ونقرن بها الصغرى الممكنة

(١) وإن لم يكن ج حاصله أنه معنى الضرورية الكبرى هو أن كل ما قبل عليه ج ولو لحظة من زمان ثبت له د أو سلب عنه بالضرورة فاللزام بين ج ود أو التناقض بينهما ليس من جهة وصف ج وإخاؤه فلازم أو تناقض بين طبيعتي ج ود في أي فرد تحققتا فيكون ج بالقوة فهو واحدا لما تحقق فيه هذه الطبيعة أذ ليس بمحال أن تتحققا فيه فيلزمه أو يسلب عنه د بحكم التلازم أو التناقض بين الطبيعتين (٢) في المادة الممكنة أي الممكنة الخاصة قال معناها يجوز أن يكون ويجوز أن لا يكون فهي موجبة في قوة سالبة أيضا وهي سالبة في معنى موجبة فالسلب فيه ماضوري ولذلك كانت النتيجة من سالبة ممكنة خاصة وضرورية موجبة وجبة ضرورية والصغرى الوجودية مدلولها أن ب ج بالفعل وليس ج دائما له فيكون مسلوبا عنه بالفعل هذا إذا كانت موجبة فإن كانت سالبة فمنا أن ب ليس ج بالفعل وليس السلب دائما فيكون الإيجاب حاصلًا وقتما فيكون الباء جيبا بالفعل فالتبها في قوة موجبة أيضا ولهذا تكون النتيجة منها سالبة ومن ضرورية كبرى موجبة موجبة ضرورية (٣) ونضع الكبرى موجبة شروع في الاستدلال على وجوب صدق النتيجة الممكنة الحقيقية أي الممكنة الخاصة ولزومها للقياس المركب من ممكنة صغرى ووجودية كبرى وقد بدأ في البيان بالقياس الذي تكون كبراء الوجودية موجبة فقل ونضع الكبرى موجبة الخ (٤) ونقرن بها الصغرى الممكنة الخ أي على أن تكون الصغرى الممكنة صغرى والخزمية السالبة الضرورية التي فرضنا صدقها عند كذب النتيجة كبرى وذلك بعد أن نفرض وقوع الممكن في الصغرى حتى تكون فعلية وجودية وهو فرض جائز لأن وقوع الممكن ليس بمحال وإن كان هذا الفرض كاذبا لا نهائي الأصل ممكنة إذ ليس يلزم من كذب شيء أن يكون محالا فإذا علمنا ذلك وجب منه قياس من خامس الشكل الثالث هكذا كل ب ج بالوجود وليس بعض ب د بالضرورة يأتي ليس بعض ج د بالضرورة لأن النتيجة تتبع الكبرى في الشكل الثالث في الاختلاط بين المطلق والضروري كما تقدم وهذا النتيجة محالة لأن كبرى القياس المستدل عليه وهي مفروضة الصديق كانت كل ج د بالوجود فقولنا ليس بعض ج د أخص من نقيضها فلما أمكنت هذه النتيجة لاجتماع النقيضين فهذا النتيجة المحالة ليست لازمة لتأليف من الشكل الثالث فانه تأليف صحيح ولا يفرض الممكنة وجودية للمسبق من أن فرض الممكن واقعا ليس بمحال أبداه وما ليس بمحال لا يلزم عنه محال والا كان محالا فاذن هي لازمة من فرض صدق تلك القضية وهي قولنا ليس بعض ب د بالضرورة فتكون هي الكاذبة

وهي كل ب ج ونفرضها وجودية وان كان فرضا كاذبا ولكنه ليس بحال اذ فرض الممكن موجودا ليس بحال فلا ينبغي أن يكون عنه بحال فان الكذب الغير المحال لا يلزم بحال لانه اذا كان غير محال فربما يوجد وقتا ما ويوجد لازمه معه فيه غير المحال موجودا لكن المحال لا يتصور وجوده فلا ينبغي أن يكون لازما للكذب الغير المحال فننظر في هذا الاقتران ونتبينه فان كانت محالا فلا يكون بسبب التأليف لانه صحيح ولا بسبب فرض الممكنة وجودية لما بيناه فان هو بسبب المقدمة الاخرى وهي السالبة الضرورية ونظرنا في النتيجة وهي ليس كل ج د بالضرورة فوجدناها محالا اذ كان كل ج د بالوجود فعلمنا أنه لم بسبب السالبة التي قدرنا صدقها وما يلزمه المحال فهو محال ونضع ضرورة الايجاب أيضا وهي بعض ب د ونقرن بها الصغرى الممكنة ونفرضها وجودية فيكون لازم بعض ج د بالضرورة وكان كاه د بالوجود الغير الضروري هذا خلاف ويجب أن يتذكر ههنا أن أفضل المتأخرين لما جعل نقيض الوجود في الاشارات إما ضرورة الايجاب وإما ضرورة السلب فليس لزوم كون النتيجة ممكنة على رأيهم أولى من لزومها وجودية فعمله سهيا في هذا الكتاب فانه أورد في سائر كتبه نقيض الوجود على وجهه ولما كان اعتناؤه في هذا الكتاب باختصار الحق ومجانبة المشهور الغير الحق أكثر فربما يتوهم أن الحق في جميع المواضع ما فيه دون ما في غيره فانه تدبنا للتنبيه على هذه المواضع لهذا الغرض لا للقدح فيه واذا عرفت هذا فبما اذا كانت الكبرى موجبة أم ممكنة نقل هذا العمل الى السالبة

وأما اذا كانت الكبرى مطلقة عامية فالنتيجة ممكنة عامة لان المطلق العامي يشتمل على الضروري وغير الضروري فتكون النتيجة تارة ضرورية كما بيناه وتارة ممكنة خاصة والعام لهما جميعا هو الممكن العام

(١) فيلزم بعض ج د بالضرورة لان القياس من رابع الثالث هكذا كل ب ج وبعض ب د بالضرورة وقد فرضنا الصغرى وجودية والاختلاط بين الوجودي والضروري يتبع فيه النتيجة كبراد في الشكل الثالث كما سبق

(٢) فليس لزوم كون النتيجة ممكنة الحما كان نقيض الوجودي على رأي أفضل المتأخرين هو أحد الامرين اما السلب الضروري أو الايجاب الضروري كان الدليل المتقدم جاريا في الوجودي كما هو جار في الممكن بغير فرق فيصير عنده أن يتبع الاختلاط بين وجودية كبرى وممكنة صغرى نتيجة وجودية مع أن ذلك غير صحيح في الواقع لان نقيض الوجودي هو المرددين الدائم والضروري وقد سبق للصنف في باب التناقض التنبيه على مخالفة أفضل المتأخرين في الاشارات لرأيه في نقيض الوجودية وقال « انه حكم في الاشارات بان الايجاب أو السلب ضروري وقد توافق النسخ التي شاهدناها على هذا الحق ما ذكرناه » فاذا كان نقيض الوجودية ليس مرددا بين الضروريتين فلا يعجز الدليل المتقدم في بيان لانه في حالة الدوام بغير ضرورة يكون القياس في الاستدلال من اختلاط الممكن بالوجودي في الشكل الثالث وهو لا يتبع الا يمكننا خلاصا كما سيأتي قبيل آخر هذا الفصل والممكن الخاص لا ينافي الوجودية التي هي كبرى القياس المستدل عليه والدوام ههنا لا يستلزم الضرورة عند المصنف لان النقيض المردده من قضايا جزئية والدوام في الجزئي لا يستلزم الضرورة كما سبق وأيضا الأحكام الوجودية ليست لازمة للطبائع لانه أخذ فيها عدم الضرورة فهي من الواحق التي تثبت أو تنفي للأعراض فقد يكون الثبوت أو الانتفاء ناشئا عن عروض الوصف بالفعل فلا يمتد الى ماله ذلك الوصف بالامكان كأن تقول كل انسان يمكن أن يطير وكل طائر يقطع المسافات في الجو بالفعل فان غاية ما يلزم من هذا القياس أن كل انسان يمكن بالامكان الخاص ان يقطع المسافات في الجو أما أن كل انسان يقطع المسافات في الجو بالفعل فهو كاذب وقد راجعت منطق الاشارات في باب التناقض فاذا عاينتها « فاذا قلنا كل ج ب على الوجه الذي ذكرنا (أي وجودية) كان نقيضه ليس انما بالوجود كل ج ب أي بل لما بالضرورة بعض ج ب أو ب مسلوب عنها كذلك » قال الطومسي « وفي بعض النسخ أي بل لما بالضرورة بعض ج ب أو ب مسلوب عنها كذلك والصحيح هو الاخير وحده لانه نقيض الوجودي اللازم والاول ليس بنقيض لاحد الوجوديين بل انما هو نقيض الممكن الخاص ولعل السهو ان وقع من النسخين »

وأما اختلاط الممكن مع غيره في الشكل الثاني فإذا اختلط مع الضروري فيه كانت النتيجة ضرورية سواء كانت موجبة من أوسالبة من أواحداهما موجبة والاخرى سالبة وبينا^(١) أنه كما ذكرناه في اختلاط المطابق والضروري في هذا الشكل

وإذا اختلط مع المطابق وكان (٢) ينعكس فيكون منه قياس إذا كانت المطابقة سالبة والممكنة (٣) يجوز أن تكون موجبة ويجوز أن تكون سالبة فتكون المقدمةتان سالبتين فالضرب الأول كل ب ج بالامكان ولا شيء من د ج بالاطلاق المنعكس فلا شيء من ب د بالامكان (٤) كان الخاص أن كانت المطلقة خالية عن الضرورة في العكس وإن جاز اشتغالها على الضرورة وهي التي يجوز دوام اتصاف موضوعها بالوصف الموضوع معه فالنتيجة سالبة بالامكان العام وبيناها بالعكس والرد إلى هذا الاختلاط من الأول

الضرب الثاني لا شيء من ب ج وكل د ج نعكس الصغرى ونجعلها كبرى لترجع إلى الأول فينتج لا شيء من د ب بالامكان الخاص أن كان المطابق مع الضرورة فيه والسالبة الممكن لا ينعكس (٥) كس الالهيية وهي أن يقرب إلى الإيجاب فإنه ممكن خاصي ثم ينعكس الموجب إلى الممكن العاصي الموجب فنتيجة هذا الضرب إذن موجبة جزئية بالامكان العام وإن كان المطابق مما يقع تحتها الضروري فالنتيجة تارة سالبة ضرورية وتارة موجبة جزئية بالامكان العام ولا يتعين أحدهما بطريق العكس الضرب الثالث كالاول لأن نتيجته جزئية والرابع (٨) لا يمكن بيانه بالعكس كما عرفت ولا

(١) وبيناها كما ذكرنا داخل وهو أن الشيء الواحد إذا أثبت لشيء بالضرورة ولا آخر بالامكان الذي بالضرورة وفيه أو سلب عنه كذلك أو ثبت لهما أو نفي عنهما بالجهتين المختلفتين الضرورية والامكان كانت طبيعتهما الشدينتين متباينتين فهما متنافيان بالضرورة (٢) وكان مما ينعكس أي كان المطلق مما ينعكس وقد سبق أن ما لا ينعكس منه هو السالب الذي لم يؤخذ به فهو العرفي أي لم يلاحظ فيه الدوام بدوام الوصف الذي وضع معه ولم يخص زمان معين في الماضي أو في الحاضر أما ما أخذ من السالب بالمفهوم العرفي أو خص زمان معين فهو منعكس وكذلك الموجب مطلقا غير أن السالب المنعكس ينعكس كنعفسه في الحكم والجهة بخلاف الموجب فإنه ينعكس كنعفسه في الجهة دون الحكم (٣) والممكنة يجوز الخريد منها الممكنة الخاصة أي وكانت الممكنة خاصة فيجوز أن تكون موجبة وإن تكون سالبة لأن سالبها في قوة الموجبة أيضا فإذا وضعت سالبة كانت المقدمةتان سالبتين على خلاف المعروف وانما شرط أن تكون الممكنة كذلك لانها هي التي تنعكس بالحيلة كما سيأتي إلى ممكنة عامة أن كانت سالبة (٤) بالامكان الخاص لأن القضيةتين ممكنتين بالضرورة فهما (٥) وهي التي يجوز دوام اتصاف موضوعها بالخ أي المطلقة التي يصح أن يلفظ فيها أن الحكم انما هو مشروط بوصف الموضوع ع ووصف الموضوع ع دائما بدوام الذات وما كان كذلك فهو ضروري فتكون المطلقة شاملة للضروري فالنتيجة حينئذ تكون سالبة ممكنة عامة لانها ترجع إلى الأول بعكس الكبرى كنعفسها وهو ينتج الممكن العام من هذا الاختلاط (٦) لا ينعكس الالهيية تلك الحيلة هي أن تحول السالبة الخاصة إلى موجبة فتنعكس عامة كقول وهذا الاحتمال هنا لا يجعل هذا العكس من قبيل العكس المنطقي المعروف فقد نفاه المصنف عن كل سالبة ممكنة ومنع أن تستعمل هذه الحيلة في باب العكس بأن الموجبة لا تصح أن تكون عكسا سالبة لمخالفة القضيةتين في الكيف وانما سهل على المصنف الأخذ بهذا العكس هنا أنه صادق في الواقع وإن لم يكن بصورته مطابقا للقاعدة (٧) الضرب الثالث وهو من جزئية موجبة صغرى ممكنة وكلية كبرى مطابقة مما ينعكس وقوله كالاول أي في جهة النتيجة فهي الامكان الخاص أن كانت المطلقة خالية عن الضرورة في العكس والا كانت من الممكن العام السالب وبينا ذلك بالعكس والرد إلى الأول من هذا الاختلاط ونتيجته جزئية لان صغراه كذلك (٨) والرابع وهو متركب من جزئية سالبة صغرى وكلية موجبة كبرى فإن كانت صغراه مطلقة فهي جزئية لا تنعكس وقد شرط أن تكون المطلقة سالبة تنعكس وإن كانت الصغرى ممكنة والكبرى مطلقة فالعكس موجبة والشرط أن تكون المطلقة المنعكسة سالبة فهذه الضرب لا يكون منه قياس منج (٩) لا يمكن بيانه بالعكس لأن الكبرى موجبة فتنعكس جزئية فيتركب القياس من جزئيتين

بالافتراض لان نتيجة (١)ة أحد قياسيه جزئية موجبة بالامكان العام فلا يتألف منها قياس مع الجزئية الأخرى

وأما الممكنتان في تألف منهما قياس في الشكل الثالث ويجوز أن تكون الصغرى سالبة لانها ترجع الى الموجبة والنتيجة ممكنة حقيقية وبين ذلك بالعكس فيميرجع الى الاول بعكس واحد وأما في (٢) لا يرجع اليه بعكس بين فلا يبين بالعكس لان النتيجة اذا عكست صارت ممكنة عامة لا تمتنع أن تكون ضرورية ولكن يبين بالافتراض أن النتيجة ممكنة حقيقية وان اختلط الممكن مع الضروري في هذا الشكل كانت النتيجة تابعة للكبرى وان اختلط مع الوجودي كانت النتيجة ممكنة خاصة وان اختلط مع المطلق كانت النتيجة ممكنة عامة وانما كان كذلك لانه يرجع الى الاول بالعكس ونتيجة ه (٣) الاختلاط في الاول الممكن الخاص ان كان المطلق وجوديا والممكن العام ان كان المطلق عاما فاصل القول في الاختلاطات أن النتيجة في الاول تتبع الكبرى في الجهة الاخرى موضعين (أحدهما) ان كانت الصغرى ضرورية والكبرى مطلقة بمعنى مادام الموضوع موصوفا بما وصف به فالنتيجة ضرورية (والثاني) اذا كانت الصغرى ممكنة خاصة والكبرى وجودية أو مطلقة فالنتيجة (٤) ممكنة أما الشكل الثاني فلا قياس فيه عن مطلقتين الا اذا كانت السالبة من جنس ما ينعكس ولا عن ممكنتين ولا عن ممكنة ومطلقة الا ان تكون منعكسة ثم النتيجة ممكنة خاصة ان خلت المطلقة عن معنى الضرورة والافمكنة عامة وأما في اختلاط المطلق والضروري والممكن والضروري فالنتيجة ضرورية أبدا سواء كانتا موجبتين أو سالبتين أو سالبة وموجبة الا أن يكون المطلق عاما فاختلاف الكمفية حينئذ لا بد منه

وأما الشكل الثالث فالنتيجة تابعة للكبرى لان الجهة جهة ما عند الرد الى الاول الا في موضعي الاستثناء في الاول هذا تمام القول في المختلطات وتم بتمامه القول في صورة الأقيسة الخلية من جمل الاقترانات

(١) لان نتيجة أحد قياسيه جزئية الخ حاصله أتا في الافتراض نفرض بعض ب الذي ليس ج بلاطلاق طائفة معينة وليكن ا فكل ا ب ولا شيء من ا ج فنضم الثانية الى كبرى القياس المستدل عليه هكذا لا شيء من ا ج وكل د ج وهو من الضرب الثاني من هذا الشكل ونتيجته كما تقدم جزئية موجبة ممكنة عامة فنتيجة هذا القياس من الافتراض كذلك والقياس الثاني يتألف من هذه النتيجة ومن عكس المقدمة الثانية من الافتراض وهي موجبة كلية تنعكس الى جزئية والقياس لا يتألف من جزئيتين

(٢) وأما فيميرجع اليه بعكس الخ كالضرب الرابع من هذا الشكل وهو يتألف من موجبتين والكبرى جزئية ويرد الى الاول بعكس الكبرى وجعلها صغرى ثم تعكس النتيجة والقرض أن المقدمة بين ممكنتان فلو كانت نتيجة الاول ممكنة حقيقية أي خاصة وكان من اللازم عكسها حتى تكون نتيجة لقياسنا من الثالث لكان عكسها ممكنة عامة تشمل الضرورة وهي غير المطلوب لان المطلوب ممكنة حقيقية أما الافتراض فهو أن نفرض بعض ب الذي هو د في الكبرى طائفة معينة وليكن ا فكل ا ب وكل ا د فنضم الاولى على أنها صغرى الى صغرى قياسنا على أنها كبرى هكذا كل ا ب وكل ب ج لينج كل ا ج وتضم هذه النتيجة صغرى الى ثانية الافتراض كبرى هكذا كل ا ج وكل ا د لينج من أول الثالث بعض ج د وهو المطلوب وقياس الافتراض الذي أنتج هذه النتيجة يبين بعكس الصغرى فيكون حكمه في النتيجة حكم ما يبين بذلك ونتيجته ممكنة خاصة كما ذكره (٣) هذا الاختلاط يريد به الاختلاط بين الممكن والمطلق سواء كان المطلق وجوديا وهو ما جاء في قوله وان اختلط مع الوجودي أو كان عاما وهو قوله وان اختلط مع المطلق (٤) فالنتيجة ممكنة أي خاصة ان كانت الكبرى وجودية أو عامة ان كانت الكبرى مطلقة عامة كما سبق في اختلاط الممكن مع المطلق في الشكل الاول

(الفصل الثالث)

في القضايا الشرطية وأحكامها من الإيجاب والسلب والحصر والاهمال وغير ذلك

قد بينا انقسام القضايا الى الجليات والشرطيات وانقسام الشرطيات الى المتصلة والمنفصلة وكما ان من الجليات ما يُصدق به بغير قياس ومنها ما يفترق التصديق به الى القياس كذلك من الشرطيات ما هو كذلك والجليات قد تنتج عن قياسات جلية وقياسات شرطية أيضا أما الشرطيات فلا تنتج الا عن الشرطية سواء كانت مقدمة ماتمها شرطية صرفة أو مخلوطة بجمليات فاذن ههنا قياسات شرطية لا بد من البحث عنها وعن شرائطها في النتائج

وقبل البحث عنهم سنعرف أحوال القضايا الشرطية في ذاتها وبساطتها وتركيبتها والتحقيق منها وغير التحقيق وإيجابها وسلبها وحصرها واهمالها مع الإشارة الى جهاتها وتناقضها وانعكاسها وقد أشرنا لآن قبل هذا الى أن الشرطية تشارك الجلية في أن كل واحدة منهما قول جازم أي قضية يحكم فيها بنسبة شيء الى شيء لكن النسبة في الجلية أن الثاني قيمها هو الاول وفي الشرطية ليس كذلك بل النسبة في المتصلة تسمى نسبة المتابعة وفي المنفصلة نسبة المعاندة وتأليف الجليات انما هو من المفردات أو مما هو في حكم المفردات وأما تأليف الشرطيات فهو من المؤلفات تأليف القضايا لكنها خرجت عن كونها قضية بادرخال حرف الشرط والجزاء والحرف الدال على الانفصال والعناد فيها صار جزء قضية اذا ارتبطت بها الاخرى حصل من مجموعهما قضية يمكن فيها التصديق والتكذيب

وهذه المؤلفات التي هي أجزاء الشرطيات قد تكون جليات والمؤلف منها هي القضية الشرطية البسيطة وقد تكون أيضا شرطيات فلنعد أصنافها أما المتصلة فقد تكون مركبة من جملتين كقولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وقد تكون مركبة من جملة وشرطية إما متصلة وإما منفصلة أما تركيبتها من الجلية والمتصلة وليكن المقدم جمليا كقولك ان كانت الشمس علة النهار فيكما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وليكن الثاني جمليا كقولك ان كانت كليا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان الشمس علة النهار وأما تركيبتها من الجلية والمنفصلة والجلي هو المقدم فمثل قولك ان كان هذا عددا فهو إما زوج وإما فرد ومثاله والجلي هو الثاني قولك ان كان هذا إما باضا وإما سوادا فهو زوج وقد تكون مركبة من متصلتين كقولك ان كان اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان لم يكن النهار موجودا لم تكن الشمس طالعة وقد تكون مركبة من منفصلتين كقولك ان كان الجسم إما ساكنا وإما متحركا فبعض الجواهر إما ساكن وإما متحرك وقد تكون مركبة من متصلة ومنفصلة وليكن المتصل مقدما كقولك ان كان كليا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فاما ان تكون الشمس طالعة وإما أن لا يكون النهار موجودا وليكن المتصل تأليا كقولك ان كان إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فرديا فان كان زوجا فليس بفردي

ولأنه فصل أيضا بازاء كل قسم من هذا قسم أما تركيبتها من الجملتين فكقولك إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فرديا وتركيبها من المتصلة والجلية كقولك إما ان يكون كليا كان نهارا فالشمس طالعة وإما أن لا تكون الشمس علة النهار وتركيبها من المنفصلة والجلية كقولك إما أن يكون هذا إما زوجا وإما فرديا وإما أن لا يكون عددا وتركيبها من المتصلتين كقولك إما ان يكون كليا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإما أن يكون قد يكون اذا كانت الشمس طالعة فالنهار ليس موجودا وتركيبها من المنفصلتين كقولك إما أن تكون هذه الحصى اما صفراوية واما دموية وإما أن تكون هذه الحصى

إما بالنجية وإما سوداوية وتركيبها من متصل ومنفصل كقولك إما أن يكون أن كانت الشمس طالعة
فإنها موجودة وإما أن يكون إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن يكون أن لم يوجد
واعلم أن المنفصل قد يكون ذا جزأين إما موجبين أو سالبين أو سالب وموجب وقد يكون ذا أجزاء كثيرة
متناهية في الفعل والقوة كقولك إما أن يكون هذا العدد ثامناً أو زائداً أو ناقصاً أو غير متناهية في القوة
كقولك هذا العدد إما أن يكون اثنين أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة وهذه الأجزاء قد تكون سواها
وموجبات

وأما المتصل فلا يكون إلا ذا جزأين مقدم وتال ولكن ربما كان المقدم قضايًا كثيرة بالفعل أو بالقوة
ومع ذلك تكون الجملة قضية واحدة كقولنا إن كان هذا الإنسان بهيئتي لازمة وسعال يابس وضيق نفس
ووجع ناخس ونبض منشاري فبه ذات الجنب وأما إذا وقعت هذه الكثرة في جانب التالى لم تكن
القضية واحدة بل كانت قضايًا كثيرة بالفعل كما إذا عكست هذه فقررت أن كان بهذا الإنسان ذات الجنب
فبه هي وسعال يابس وضيق نفس ووجع ناخس ونبض منشاري فهذه ليست قضية واحدة بل
قضايًا كثيرة فإن قولك أن كان مجنونا فبه هي كلام تام وكذلك لو قلت بدله فبه سعال يابس وكذلك
غيره من الأجزاء

وأما الإيجاب والسلب فيها فقد ذكرنا من قبل أن الإيجاب في المتصل هو الدلالة على وجوده ووجوده التالى
للمقدم واتصاله به ومتابعته إياه مثل قولك أن كانت الشمس طالعة فإنها موجودة والسلب فيه هو رفع
هذا اللزوم والاتصال مثل قولك ليس إذا كانت الشمس طالعة فالسماة متعقبة (١) وليس السلب
فيه أن يكون المقدم أو التالى سالبا فقد يكونان سالبين والقضية موجبة كقولك إذا لم تكن الشمس
طالعة فليس النهار موجودا فقد حكمت بلزوم عدم النهار لعدم طلوع الشمس وكذلك الإيجاب في
المنفصل هو الدلالة على وجوده المباينة والعنادين القضيتين كقولنا هذا العدد إما أن يكون زوجا وإما
أن يكون فردا فقد أوجبت انفصال إحدى القضيتين عن الأخرى أى القضية القائلة هذا العدد زوج
عن القائلة هذا العدد فرد والسلب فيه هو رفع هذا العناد بإدخال حرف السلب على كل أجزاء
القضية وبالجملة أن يكون واقعاً قبل حرف الانفصال لا بعده كقولك ليس إما أن يكون الجسم
أبيض أو متحركا فقد رفعت المباينة والانفصال بينهما فأما إذا لم يدخل حرف السلب على الكل بل على
إحدى القضيتين أو على كل واحدة منهما فالقضية موجبة كقولك إما أن لا يكون العدد زوجا وإما أن
لا يكون فردا وكقولك إما أن لا يكتب زيد أو يترك يداه فلم يوجب متان وإن اقترن حرف السلب
بكل واحدة منهما فى أحد المثالين وبواحدة منهما فى المثال الآخر

وأما الحقيقة وغيره من كل قسم فالمتصل الحقيقى هو ما يقتضى وضع المقدم لذاته أن يتبعه التالى سواء
كان علته أو معدولا لا يفارقه أو مضائفا أو كانا معا على علة واحدة وغير الحقيقى هو الذى يصدق
الحكم فيه بالتالى مع صدق القول بالمقدم من غير أن يكون بينهما علاقة ما كما إذا قيل كلما كان الإنسان
ناطقة فالجسم ناهق فليس هذا حكما يتبعه التالى لا دولا بسبب أن التالى من موجبات المقدم أو بينهما
علاقة ما ظاهرا قلنا أو خفية علمنا بل على سبيل الاتفاق والموافاة ومثل هذا لا فائدة فيه فى العلوم فإن
الذهن إذا سبق فعلم وجوده اتسالى ولم ينتقل إليه عن وضع الأول لما بدى بها أو بنظر فلا فائدة لوضع المقدم فى
انتقال ذهن منه إلى التالى

والحقيقي لا يشترط في صدقه صدق أجزائه بل ربما كان جزؤه كاذبين بل الشرط أنه اذا وضع الاول
لزمه الثاني ومثال الصادق الكاذب الاجزاء قولك ان كانت الخمسة زوجا فهي منقسمة بتساويين
فهذه قضية صادقة يلزم التالي فيها المقدم هو ما وضع المقدم لكنه محال في نفسه لا يتصور وجوده فلو
أمكن وجوده وتصوره في نفسه للزمه التالي

وأما المنفصل الحقيقي فهو ما يراد فيه بما أن الامر لا يخلو عن أحد الاقسام ولا يجتمع فيه ففيه المنع من
الخلو والمنع من الجمع كقولك إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا ولا يتصور خلوا بعدد
عنهما جميعا ولا يتصور اجتماعهما معا فيه ولا تليق لفظة لا يخلو على التحقيق إلا بهذا القسم

وأما غير الحقيقي فقسمان (أحدهما) الذي يراد فيه بلفظة إما المنع من الاجتماع ولا يمنع الخلو كقولك
في جواب من يقول هذا الشيء حيوان شجر ليس كذلك بل إما أن يكون حيوانا وإما أن يكون شجرا
أي هذان لا يجتمعان فيه وليس المراد به أن الشيء لا يخلو منهما فإنه قد يخلو منهما كما نجد أنه ليس بحيوان
ولا شجر والقسم الآخر هو الذي يراد بلفظة إما فيه المنع من الخلو لا المنع من الجمع مثل قولك حين يقال
هذا الشيء نبات حيوان إما أن لا يكون نباتا وإما أن لا يكون حيوانا أي إما أن لا يكون نباتا فتكون
كاذبا اذا قلت انه نبات وإما أن لا يكون حيوانا فتكون كاذبا اذا قلت انه حيوان ولا يخلو الشيء عنهما
جميعا أي عن عدم النباتية وعدم الحيوانية وان كانا قد يجتمعان بأن يكون جمادا فيجتمع فيه
العدمان معا ومن هذا القبيل كل منفصل ذكر فيه قسم ولازم نقيضه اذا كان ذلك اللازم أعظم من
النقيض كما اذا قلت إما أن يكون زيد في البحر وإما أن لا يغرق فقولنا لا يغرق لازم لقولنا لا يكون
في البحر وهو نقيض للقسم المورد في الانفصال لكن هذا اللازم أعظم من هذا النقيض فان من يكون في
البحر قد لا يغرق أيضا فالاجتماع غير ممنوع في مثل هذا الانفصال بل الخلو عن القسمين هو الممنوع
ولا يتصور خلو الشيء عن السكون في البحر وعن عدم الغرق ولكن قد يجتمعان بأن يكون في البحر
ولا يغرق ولفظة لا يخلو لا تليق بالقسمين جميعا فان معنى قولنا لا يخلو الشيء عن كذا وكذا أي أيهما
لم يكن كان الآخر وهذا غير موجود في الاول من هذين القسمين وأيهما كان لم يكن الآخر وهذا
غير موجود في الثاني منهما

وأما الحصر والاهمال في الشرطيات فليس كليتها أن يكون المقدم أو التالي كلياً بل السكينة في المتصلات
أن يكون الاتصال كلياً أي محكوماً به على كل اشتراط ووضع فرض للمقدم وفي الانفصال كذلك ينبغي
أن يكون الانفصال كلياً أي محكوماً بانفصال كل من الجزأين عن الآخر عند كل حال ووضع واشتراط
فرض له

واللفظ الدال على الإيجاب الكلي المتصل هو قولنا كلياً كان كذا كان كذا والدال على الإيجاب
الكلي المنفصل قولنا دائماً إما أن يكون كذا وإما أن يكون كذا والدال على السلب الكلي المتصل
قولنا ليس البتة اذا كان كذا كان كذا وهو المستعمل أيضاً للسلب الكلي المنفصل

وأما الجزئية فهي أن يكون الحكم على بعض أوضاع المقدم وبعض الاحوال والاشتراطات وان كان
المقدم والتالي كليين واللفظ الدال على الإيجاب الجزئي المتصل قد يكون اذا كان كذا كان كذا
وكذلك هو الدال على الإيجاب الجزئي المنفصل والدال على السلب الجزئي المتصل ليس كلياً وعلى
السلب الجزئي المنفصل ليس دائماً

وأما الاهمال فهو أن يحكم بالاتصال والانفصال من غير تعرض لبيان السكينة والجزئية مثل قولنا ان

(١) وأيهما كان لم يكن الآخر من تمام معنى لفظة لا يخلو

كان كذا كان كذا وإذا كان كذا كان كذا وإما أن يكون كذا وإما أن يكون كذا وليس إذا كان كذا كان كذا أو ليس إما أن يكون كذا وإما أن يكون كذا

واعلم أنه قد تستعمل قضايا متصلة ومنفصلة مخترفة عن ظاهرها مثل قولك لا يكون أب وبكلاكون ج د وهي من المنفصلات في قوة قولك إما أن لا يكون أب وإما أن لا يكون ج د ومن المتصلات في قوة قولك أن كان أب فلا يكون ج د وكذلك تقول لا يكون ج د أو يكلاكون أب وهي من المنفصلات في قوة قولك إما أن لا يكون ج د وإما أن لا يكون أب ومن المتصلات في قوة قولك كلاً كان ج د (أ ب) وقريب من هذا قولنا (٣) ليس يكون ج د إلا أ ب فهاتان الصيغتان تفيدان الحصر الكلي

وقد تستعمل صيغة لئلا فلا تنصرف دلالة على اللزوم والاتصال فقط بل تدل على تسليم التالي ووضعه لازماً من تسليم المقدم ووضعه وعلى عكسه صيغة لو فأنه تدل على تسليم عدم التالي ووضعه لازماً من تسليم عدم المقدم

وأما الجهات فإذا أردت اعتبارها في هذه القضايا في المتصلات أولى والجهة هي جهة الاتصال لجهة أجزاء القضية كما كان في الإيجاب والسلب والكيفية والجزئية فالمتصلة الكيفية الضرورية هي أن يكون الاتصال فيها دائماً مع أي وضع كان للمقدم سواء كان اتصال موافقة أو اتصال لزوم كقولنا كلما كان الشيء إنساناً فهو حيوان وأما الوجودية الكيفية اللزومية التي لا ضرورة فيها فهي التي يوجد فيها اللزوم مع كل وضع إلا أنه لا يدوم مع دوام الوضع كقولهم كلما كان هذا الإنساناً فهو متنفس أو كلما طلعت الشمس فهي توافي السميت وأما الاتفاقية فجهتها الضرورية فيما فيه دوام التالي مع دوام المقدم وأما الوجودية الاتفاقية التي لا تدوم دوام الوضع (٤) ذلك توجد مع كل وضع فربما توجد لأنه إذا لم يكن لزوم دوام فيكون مثلاً هذا عرضاً اتفاقياً فيها فربما لم يعرض التالي الذي لا دوام له ولا لزوم بل يكون ممكناً عرضه فاذن جهة الامكان انما هي في المتصلات الاتفاقية وجهة الوجود في اللزومية وجهة الضرورية فمهما جيعا

وأما حال التناقض فيما هو كما عرفته في الحملات فقولنا كلما كان نقيضه « ليس كلما كان » ونقيض قولنا دائماً إما « ليس دائماً » ونقيض ليس البتة « قد يكون » في المتصل والمنفصل وليراع في التناقض اتحاد القضيتين في المقدم والتالي والجزء والكل والزمان والمكان والشرط والاضافة والقوة والفعل

(١) ويكون ج د كما تقول لا يهضم حق وأناحي وكافي الحديث لا يسرق السارق وهو مؤمن فعني هذا إما أن لا يهضم حق فأبقي حياً وإما أن لا يكون حياً فليهم بضم بدموق وإما أن لا يسرق السارق فيكون مؤمناً وإما أن لا يكون مؤمناً أن يسرق ولو جعلها المصنف في صورة مانعة الجمع لكان أجود كأن يقال الشخص إما سارق أو مؤمن وإلما مهضوم الحق وإما حي أي لا يجتمع هضم حق وحياتي

(٢) أو يكون أ ب كما تقول لا يكون المصر في القرية أو يقبض عليه فهو في قوة كلما كان في البلد يقبض عليه من المتصلات وفي قوة إما أن لا يكون في القرية وإما أن لا يقبض عليه من المنفصلات أي لا تخلو منفعة من أحد السابيين لأنه إن خلا منهما كان في القرية وقبض عليه ولا منفعة له في هذا وأرى من الصواب أن مثل هذا التأليف هو في معنى المتصلات لا غير لأن تحويله إلى المنفصل يخرجها إلى ما لا يكاد يفهم

(٣) ليس يكون ج د الخ يصح أن تمثل له بالثال السابق بأن يقال لا يكون المصر في البلد أو يقبض عليه وتقول لا يكون الحاسد على حالة الأوهو مستحوط عليه وهذا كله في معنى الملازمة والاتصال وفي رده إلى الانفصال تكلف ظاهر (٤) ومع ذلك توجد مع كل وضع كقولك كلما كان الفرس صاهلاً كان زيد الكاتب متحرك الأصابع

وأما العكس أما في الاتصال فهو جعل التالي مقدما والمقدم تاليا مع حفظ السكيفية وبقاء الصدق والكذب بحاله فعكس السالب السكلي سالب كلي وعكس الموجب السكلي موجب جزئي وعكس الموجب الجزئي موجب جزئي ولا عكس للسالب الجزئي
وأما الانفصال فليس هنالك مقدم وتال بالطبع بل كل واحد منهما يجوز أن يقدم ويؤخر والانفصال بحاله ولنفقة تصر من أحكام القضاء على هذا القدر

(الفصل الرابع)

في القياسات الشرطية من الاقتران

والاقتران إما أن يقع بين متصلين أو منفصلين أو بين جملي ومتصل والشركة في المقدم أو في التالي أو بين جملي ومنفصل أو بين متصل ومنفصل ولستنا نؤثر استيفاء الكلام في هذه الاقتران بأسرها فان منها ما هو بعيد عن الطبع لا يستبين انتاجه إلا بكلفة شديدة ولا يليق بالمختصرات التعرض للأمور الوعشية فلنفترض على ما هو قريب من الطبع السليمة انتاجه فن شاء الوقوف على جميع هذه الاقتران ناتجها وقيمها فليطلبه من كتب أفضل المتأخرين المستقل باستخراج أكثر أحكامها وتميز الناتج عن العقيم منها دون من تقدمه وان أخر الله في الأجل فسنفرد لهذه الاقتران كتابا جامعاً للأوف والغريب منه

فأما الاقتران بين المتصلين فالناتج منها ما تكون الشركة بين المقدمتين في جزء تام أي في مقدم أو تال وحينئذ تتألف منها أشكال ثلاثة كشكال الجملات لانه إما أن يكون المشترك فيه تالي أحدهما مقدّم الأخرى وهو الشكل الأول أو تالي المقدمتين جميعا وهو الشكل الثاني أو مقدمهما وهو الشكل الثالث ويجب أن يراعى ههنا أيضا شرائط الجملات من إيجاب الصغرى وكلية الكبرى في الأول وكلية الكبرى وكون أحدهما سالبة في الثاني وإيجاب الصغرى وكون أحدهما كلية في الثالث والنتيجة في جميعها شرطية والأول ينتج السكليين والجزئيين جميعا والثاني لا ينتج إلا سالبة والثالث لا ينتج إلا الجزئية وتشتك الثلاثة في أن لا قياس فيها عن جزئيين ولا سالبين ولا سالبة صغرى كبراهها جزئية

ومثال الأول كلما كان a b فـ c د وكلما كان c د فـ a b فـ e ز
وعليك أن تعد ضرورية الباقية ومثال الثاني كلما كان a b فـ c د وليس البتة إذا كان e ز
فـ c د ينتج ليس البتة إذا كان a b فـ e ز وعد ضرورية الباقية بنفسك ومثال الثالث كلما كان a b فـ c د وكلما كان a b فـ e ز ينتج قد يكون إذا كان c د فـ e ز وضرورية كضرورية الجملات

وأما الاقتران بين المنفصلات فلا تتألف بين الحقيقةيتين منها قياس إلا أن تكون الشركة في جزء غير تام وهو جزء تال أو مقدم والمطبوع ما كان على هيئة الشكل الأول وشرائط انتاجه أن تكون الصغرى موجبة كانت جزئية أو كلية ويكون الجزء المشترك فيه موجبا والكبرى كلية سالبة كانت أو موجبة ومثاله إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا وكل زوج فهو إما زوج الزوج وإما زوج الفرد فقط وإما زوج الزوج والفرد ينتج أن هذا العدد إما فرد وإما زوج الزوج وإما زوج الفرد فقط وإما زوج الزوج والفرد

وأما الاقتران الكاش بين المتصل والجلي فالقريب من الطبع منه هو أن يكون الاشتراك بين تالي المتصل والجلي لا بينه وبين المقدم ولنضع الجلي أيضاً أولاً مكان الكبرى في تألف منهما أشكال ثلاثة
الاول أن يكون الاشتراك في محمول التالى وموضوع الجلي وشريطته في النتائج أن المتصلة ان كانت
موجبة فيجب أن يكون التالى موجبا والجلي كليا كالجمال في الجمليات والنتيجة شرطية مقسمة مقسمة
مقدم المتصل وتاليها ما تكون نتيجة التالى والجلي لو انفردا مثاله ان كان $أ ب$ فكل $ج د$ وكل
 $د ه$ ينتج ان كان $أ ب$ فكل $ج ه$ وعد ضروريه بنفسك

الثاني أن يكون الاشتراك في محمول التالى والجلي وشريطته ان كانت المتصلة موجبة كما قيل في الثاني
من الجمليات من كية الكبرى وكون الجملة أو التالى سالبا مثاله ان كان $أ ب$ فلا شئ من $ج د$ وكل
 $د ه$ ينتج ان كان $أ ب$ فلا شئ من $ج ه$

الثالث أن يكون الاشتراك في موضوع التالى والجلي وشريطته ان كانت المتصلة موجبة كما قيل في
الثالث من الجمليات من كون التالى موجبا وكون احدهما كلية مثاله ان كان $أ ب$ فكل $ج د$ وكل
 $ج ه$ ينتج ان كان $أ ب$ فبعض $د ه$ وأما ان كانت سالبة فيحدث اشكال ثلاثة أخرى بعيدة عن
الطبع لاندكرها ولنضع الجلي مكان الصغرى فيحدث أيضاً اشكال ثلاثة والشرايط فيها ان كانت
المتصلة موجبة ماذ كرناه وان كانت سالبة فهي من جملة ما لاندكره

الاول كل $ج ب$ وان كان $ه ز$ فكل $ب ا$ ينتج ان كان $ه ز$ فكل $ج ا$
الثاني كل $ج ب$ وان كان $ه ز$ فلا شئ من $أ ب$ ينتج ان كان $ه ز$ فلا شئ من $ج ا$
الثالث كل $ج ب$ وان كان $ه ز$ فكل $ج ا$ ينتج ان كان $ه ز$ فبعض $ب ا$
وأما الاقتران بين المنفصل والجلي فان كانت الجملة صغرى كان القريب من الطبع ما هو على منهاج
الشكل الاول وهو أن تكون الجملة موجبة ومحمولها موضوع أجزاء الانفصال كله وتكون المنفصلة
كلية ومثاله كل متحرك جسم وكل جسم إمانبات أو جساد أو حيوان فكل متحرك إمانبات أو جساد
أو حيوان وقد ينتج منه على منهاج الثالث أما على منهاج الثاني فلا ينتج

وان كانت الجملة كبرى فاما أن تكون قضية واحدة أو قضايا وان كانت قضايا فاما أن تكون مشتركة
في محمول واحد أو لا تكون بل لكل واحدة منها محمول على حيماله والقريب من الطبع أن يكون
الاقتران مع جمليات بعدد أجزاء الانفصال ويجب أن تكون مشتركة في محمول واحد وتكون على
منهاج الشكل الاول وتكون المنفصلة وأجزاءها موجبة والجمليات كليات وتكون أجزاء الانفصال
مشتركة في حد هو الموضوع ولكل جلي اشتراك مع أجزاء الانفصال في جزء فالنتيجة جملة وهذا هو
الاستقراء التام وستعرف الاستقراء بعد هذا وأفضل المتأخرين يسمى هذا الاقتران القياس المقسم
ومثاله كل متحرك إما أن يكون حيوانا وإما أن يكون نباتا وإما أن يكون جسادا وكل حيوان جسم وكل
جساد جسم وكل نبات جسم فكل متحرك جسم

وقد يكون منه ^(١) على سبيل الشكل الثاني والشرط بين أجزائه وأجزاء الجمليات ما هو الشرط بين
الجليين في الثاني ولا يكون ^(٢) على سبيل الشكل الثالث لأن تكون المنفصلة موجبة وأن تكون

(١) على سبيل الشكل الثاني فتقول في المثال بعد المنفصلة ولا شئ من العقل بحيوان ولا شئ من العقل بنبات ولا شئ

منه بجساد وينتج لا شئ من المتحرك بعقل

(٢) على سبيل الشكل الثالث كما يقال اما أن يكون العامة غافلين وإما أن يكون أوليا وإم غافلين وإما أن يكون رؤساء
دينهم غافلين والعامة مذنبون في غفلتهم وأولياؤهم مذنبون في غفلتهم ورؤساء دينهم مذنبون في غفلتهم وينتج بعض
الغافلين مذنبون في غفلتهم

الشركة في كلى أعنى أن يكون في أجزاء الانفصال أو أجزاء العمليات كلى يكون مشاركاله كلى أو جزئى من قرينه

وان كانت العمليات الكثيرة لا تشترك في محمول واحد فالشرايط بعينها ما ذكرناه غير أن النتيجة منفصلة بمعنى عدم الخلو لعدم الاجتماع وموضع^(١) وعها موضوع المنفصلة ومحمولات الانفصال هي محمولات العمليات مثاله كل عدد إما زوج وإما فرد وكل زوج منقسم بتساويين وكل فرد لا ينقسم بتساويين فكل عدد إما منقسم بتساويين أو غير منقسم بتساويين وان كانت العملية واحدة فالنتيجة أيضا منفصلة بمعنى عدم الخلو وأجزاءها أجزاء المنفصلة التي هي جزء القياس لكن محمول العملية بدل موضع^(٢) وعها

وأما الافتراض بين متصل ومنفصل فهو إما في جزء تام وينبغي أن تكون المتصلة صغيرة والمنفصلة كبرى والمنفصلة موجبة واحدها محالة كاية ومالم تكونا كائيتين لم تكن النتيجة كاية فيجوز أن يقال أنه ينتج متصلة ويجوز أن يقال أنه ينتج منفصلة مثاله ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإما أن يكون النهار موجودا وإما أن يكون الليل موجودا ينتج على وجهين إما متصلة هكذا فان كانت الشمس طالعة فليس الليل موجودا أو منفصلة هكذا إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن يكون الليل موجودا وإما في جزء غير تام ويجب في الطبيعى منه أن يكون محمول التالى موضوعا في أجزاء الانفصال والتالى كايا موجبا ينتج الانفصال على الباقي من التالى وتكون النتيجة متصلة منفصلة التالى مثاله ان كان هذا الشئ كثيرا فهو ذو عدد وكل ذى عدد فاما زوج وإما فرد ينتج انه ان كان هذا الشئ كثيرا فاما زوج وإما فرد

واعلم أن كل اقتران أمكن بين جملة وشرطية فان مثاله يمكن بين متصلة وبين تلك الشرطية بشرط أن يكون ذلك الجزء الشرطى منفصلا فتثبت المشاركة بين هذه المقدمة المتصلة وبين ذلك الجزء المتصل إما في المقدم أو التالى وهذا القدر من الافتراضات الشرطية كاف في هذا الكتاب

وربما يعترض فيقال لا حاجة الى هذه الاقيسة الشرطية فان القضايا الشرطية وان لم تكن كلها يئنة مستغنية عن القياس لكن يمكن ردها الى العمليات بأن يقال في المتصلة ج د لازم ا ب وفي المنفصلة معالده والا كفاء في بيانها بالاقيسة العملية فجوابه أنالو كنا نخفف عن أنفسنا في صناعة المنطق مؤنة تكثير القياسات الناتجة لمطلوب واحد لسبب الكفاء بما يقوم مقامها لا كتفينا بالشكل الاول الناتج للطالب الأربعة بل لا كتفينا بالناتج للوجوب منه أو السالب اذا الموجبات يمكن ردها الى السوالب والسوالب الى الموجبات المعدولة لكن لم نكتف بل أعددنا لكل مطلوب ما يمكن أن يكون طريقا اليه وفاء بكل الصناعة وكفاء عن تغيير القضايا عن نظمها الطبيعى فبابا لنا تؤثر ههنا الاختصار والجود على طريق واحد ربما لم يكن استعماله إلا بتكلف تغيير القضايا عن وضعها المطبوع مع أن مقصودنا أن نهد طريقا الى نتائج الشرطيات من حيث هي شرطية والاقيسة العملية لا تنتج ذلك وأكثر المطالب الهندسية شرطية فبان بهذا فساد هذا الاعتراض

(١) وموضوعها أى موضوع النتيجة هو موضوع المنفصلة ومحمولات الانفصال أى في النتيجة هي محمولات العمليات في القياس

(٢) بدل موضوعها فتقول في القياس كل عدد إما زوج وإما فرد وكل زوج ينقسم بتساويين والنتيجة كل عدد إما فرد وإما منقسم بتساويين فقد حذف موضوع العملية وهو الزوج من المنفصلة التي هي النتيجة وأثبت بمحمول العملية مكانه فيها

الواحد رفع الكل لا يفيد لأنه ان كان الغرض هو ما وضع فوضعه ليس مستفاداً من القياس وان كان الغرض ما يرفع فذلك غير حاصل في التصور

وأما الغير الحقيقية فان كانت مانعة الخلو فينتج استثناء النقيض فيها عين الآخر ولا ينتج فيها الاستثناء العين مثله إما أن يكون زيد في البحر وإما أن لا يغرق لكنه ليس في البحر فينتج أنه لا يغرق لكنه يغرق فينتج أنه في البحر ونعني بالبحر كل ماء مغرق ولو استثنيت عين واحد منها لم يلزم منه نتيجة مثل أن تقول لكنه في البحر فلا يلزم منه أن يغرق أو أن لا يغرق لكنه لا يغرق فلا يلزم منه أنه في البحر أو ليس في البحر ومن هذه ما تستعمل محرفة كقولك لا يكون زيد يغرق أو هو في الماء وكذلك لا يكون زيد يغرق وهو ليس في الماء فكأن ما يكون فيه الجزأ أن يرى الأصل فينتج فيه استثناء نقيض أي ما كان عين الآخر وما أحده (٣) بجزأيه فقط بجزء الأصل فينتج فيه استثناء نقيض الجزء الموافق لجزء الأصل نقيض الخالف واستثناء عين الجزء الخالف عين الموافق وكذلك ان كانت المنفصلة عن سالتين فيحكم النتاج فيها وفي محرفتها الموافقة للأصل في الجزأين والموافقة له في أحدهما فقط هو ما ذكرناه والمثال فيه قولك إما أن لا يكون هذا نباتاً وإما أن لا يكون جاداً فتارة تحذفها إلى قولك لا يكون هذا نباتاً وهو جاد وتارة تحذفها إلى قولك لا يكون هذا نباتاً ولا يكون جاداً فاستثناء نقيض أحدهما جزأى المحرفة الثانية ينتج عين الآخر وأما في أولاهما فاستثناء نقيض (٤) من الجزء الموافق لجزء الأصل فينتج نقيض الخالف واستثناء عين الخالف ينتج عين الموافق واستنتاج عين الموافق من عين الخالف في محرفات مانعة الخلو لم نره لأحد قبلنا ومن الله التوفيق

وان كانت مانعة الجمع أنتج فيها استثناء العين نقيض الآخر ولا ينتج استثناء نقيض شيئاً كما إذا قلت إما أن يكون هذا العدد زائداً أو ناقصاً لكنه زائد فيلزم أنه ليس بناقص أو ناقص فيلزم أنه ليس بزائد ولو قلت ليس بزائد أو ليس بناقص فلا يلزم منه أنه ناقص أو زائد أو نقيضهما واعلم أن القياسات المنفصلة انما تتم بالتصالات أما المنفصلة الحقيقية وهي التي تدخلها اللفظة لا يدخلها

(١) ان كان الغرض هو ما وضع الخ أي ان كان المطلوب من القياس هو ما نفعه من الأجزاء فوضع منها ليس مستفاداً من القياس لان موضوع الاستثنائية فيه فلا يصح أن تكون مطلوبة به فهي مستفادة لامن القياس بل هي إما بداهية أو معرفة من طريق أخرى وان كان الغرض من القياس هو رفع ما يرفع فلا يرفع غير متناه وما لا يتناهى لا يتحصل في التصور حتى يتأتى ملاحظته رفعه بالتفصيل هذا تقر بما قل المصنف والصحيح أن المنفصلة ذات الأجزاء الغير المتناهية لا وجود لها إلا في الغرض فلا يصح أن تكون جزء قياس فان مؤلف القياس لا بد أن يقف عند حد حتى يأتي بالمقدمة الثانية متى وقف انتهت الأجزاء ثم اذا جاز أن يؤلف قياس من مقسمة غير متناهية الأجزاء ومن استثنائية فليحذر أن يكون الغرض رفع ما يرفع لانه حاصل في التصور اجمالاً فاذا قلت هذا العدد إما ثلاثة أو أربعة الخ لكنه ثلاثة كانت النتيجة أنه ليس شيئاً من أعداد الثلاثة

(٢) فليكون فيه الجزأ أن يرى الأصل كافي قولك لا يغرق زيد أو هو في الماء فان لا يغرق أو لا يكون يغرق هو الجزء الثاني في مانعة الخلو السابقة «وهو في الماء» هو الجزء الأول فاذا رقت لا يكون يغرق أي بأن غرق نتج الثاني وهو انه في الماء واذا رقت أنه في الماء نتج الأول وهو لا يغرق

(٣) وما أحده جزأيه فقط بجزء الأصل كافي قولك لا يغرق زيد وهو ليس في الماء فالوافق هو «لا يغرق زيد» والخالف هو «هو ليس في الماء» فاذا استثنيت نقيض الموافق فقلت لكنه يغرق فينتج نقيض الخالف وهو انه في الماء واذا استثنيت عين الخالف فقلت انه ليس في الماء ينتج عين الموافق وهو لا يغرق

(٤) نقيض الجزء الموافق الخ الجزء الموافق هو «لا يكون نباتاً» ونقيضه انه نبات واستثناء هذا النقيض ينتج انه ليس بجماد وهو نقيض الخالف الذي هو «هو جماد» وقس البقية

فكانك قلت فيها اذ لم يخل الامر عن هذا وهذا ولا يجتمعان فيه وليس أحدهما فهو الآخر أو هو أحدهما فليس الآخر وأما غير الحقيقة في كل واحد من قسميها ضمنا إذا صرح به عادت الى متصلة ومنفصلة أما في مانعة الخلو فكانك قلت إيمان أن يكون زيد في البحر وإيمان أن لا يكون فان لم يكن فيلزمه أن لا يغرق فاضهر فيها نقیض يكون وأورد لا زمة بدله فإذا صرح بالنقيض عاد الى متصلة ومنفصلة وفي مانعة الجمع أيضا نقديره إيمان أن يكون نباتا وإيمان أن لا يكون فان لم يكن فيه (١) ككن أن يكون جمادا

(الفصل السادس)

في القياسات المركبة

أما أنه لا يتم قياس الامن مقدمتين فلا أن المطلوب يعلم بعدما هو محجول بشئ غيره وذلك الشئ لا بد من أن تكون له نسبة الى المطلوب بسببها يحصل العلم وتلك النسبة إيمان أن تكون الى كلية المطلوب أو جزء منه فان كانت الى كليته فانما تكون بان يلزم المطلوب وضع شئ أو رفعه وهذا هو القياس الاستثنائي وان كانت النسبة الى جزء جزء من المطلوب فلا بد من أن تكون تلك النسبة بحيث تقع بين جزأين المطلوب نسبة هي المطلوبة في الحكم وانما يكون ذلك بأن يوجد شئ واحد جامع بين الطرفين بأن يوجد لاحدهما أو يوجد الآخر له أو يسلب عنه أو يوجد لاحدهما أو يسلب عن الآخر أو يوجد له الطرفان أو يوجد له أحدهما أو يسلب عنه الآخر وهذه هي الاشكال الثلاثة الخلية الملتزمة من مقدمتين ويمكنك أن ترددها (٢) هذا الاعتبار الى الشرطيات الاقتراعية واذا انتظمت مقدمتان على إحدى هذه النسب المذكورة كفي ذلك في نتائج المطلوب

لكنه قد توجد مقدمات كثيرة فوق اثنتين مسوقة نحو مطلوب واحد فيظن أن ذلك قياس واحد وليس كذلك بل هي قياسات كثيرة سميقت لبيان مقدمتي القياس القريب من المطلوب أو ما فوق (٣) هما ومقدمتا القياس اذ لم تكونا يفتين بنفسهما احتاجتا أيضا الى قياس بينهما حسب احتياج المطلوب الاول وربما اختل (٤) لطلب هذه المقدمات المتناسقة الاستقراء والتمثيل أيضا واستعرفهما ومثل هذا يسمى القياس المركب

وقد يكون موصولا وقد يكون مفصولا أما الموصول فهو الذي لا تطوى فيه النتائج بل تذ كر مرة بالفعل نتيجة ومرة مقدمة كقولك كل ب ج وكل ج د فكل ب د ثم تقول من رأس كل ب د وكل د ه فكل ب ه والمفصول هو الذي فصلت عنه النتائج فلم تذ كر كقولك كل ب ج وكل ج د وكل د ه فكل ب ه

- (١) فيمكن أن يكون جمادا فالجماد أخص من النقيض المضمهر وفرد من أفرادها ولهذا لا يجتمع مع النبات
- (٢) تردها الاعتبار الخ أي عكسك أن تجرى هذه الصور التي تقدمت في الجامع بين طرفي المطلوب حتى تكون الاشكال الثلاثة في الاقتراعات الشرطية كما جرى ذلك في الخليات
- (٣) أو ما فوقهما أي فوق مقدمتي القياس القريب من المطلوب والمراد بما فوقهما ما يسبقهما من المقدمات التي يتألف منها القياس المؤدى الى كل منهما فقد تكون مقدمات القياس المستعمل به على إحدى مقدمتي القياس القريب نظرية فتحتاج الى البيان
- (٤) اختلط بهذه المقدمات أي رعاويع الاشتباه بين هذه المقدمات المتناسقة وبين الاستقراء والتمثيل مع وجود الفرق الظاهر بينهما وبينهما كما ستعرفه فيما بعد

واعلم أن من المحدثين من أتى بقياس اعتقده زائدا على ما ذكرناه من الاقيسة البسيطة وليس كذلك بل هو قياس مما ذكرناه طويلا فينتج منه وهو ان كانت الشمس طالعة فالتأخر موجود وان كان النهار موجودا فلا أعشى يبصر والشمس طالعة فلا أعشى يبصر لكن هذا التأخر من نتيجة حذف ولم يصحح بها ويمكن نقده بحذف النتيجة على وجهين (أحدهما) ما ذكره أفضل المتأخرين وهو ان النتيجة المحذوفة هي أن النهار موجود فكانت استثنى مقدم المقدمة الاولى وهو أن الشمس طالعة وألزم منه أن النهار موجود ثم من وجود النهار يلزم لا محالة إبصار الأعشى وإذا استعملت المقدمة الاولى في القياس الاستثنائي فلا محالة تكون النتيجة المحذوفة ما ذكره (والوجه الآخر) ما تكلفناه وهو ان تستعمل المقدمتان جميعا للقياس الاقتراني الشرطي المركب من مقدمتين متصلتين الاوسط فيه تأتي احدهما ومقدم الاخرى وهو الوجه الثاني وحينئذ تكون النتيجة المحذوفة ان كانت الشمس طالعة فلا أعشى يبصر ثم اذا وضع أن الشمس طالعة لزم لا محالة أن الأعشى يبصر من غير تقدير حذف وجود النهار

(الفصل السابع)

في قياس الخلف

ومن جملة القياسات المركبة قياس الخلف وهو الذي يثبت حقيقة المطلوب ببطلان نقيضه والحق لا يخرج عن الشيء ونقيضه فاذا بطل النقيض تعين المطلوب وهو مركب من قياسين أحدهما اقتراني والآخر استثنائي وص^(٢)ورته « وليكن المطلوب ان كل ا ب » هي أنا نقول ان لم يكن كل ا ب فليس

(١) وإذا استعملت المقدمة الاولى الخ حاصل ما قلناه ان أفضل المتأخرين يجعل جملة « والشمس طالعة » استثناء مقدم قولنا « ان كانت الشمس طالعة فالتأخر موجود » فينتج منه « التأخر موجود » ويجعل جملة « ان كان النهار موجودا فلا أعشى يبصر » مقدمة يدعيه علم وضع مقدمهما من نتيجة القياس الاستثنائي السابق وهو « ان كانت الشمس طالعة فالتأخر موجود لكن الشمس طالعة فالتأخر موجود » ومتى وضع مقدم هذه الشرطية أي « ان كان النهار موجودا فلا أعشى يبصر » كانت النتيجة « الأعشى يبصر » وعلى هذا يكون هذا القياس قياسين استثنائيين أحدهما أنتج ان النهار موجود والآخر أنتج ان الأعشى يبصر اما على الوجه الآخر الذي قال المصنف انه تكلفه فالمتصلتان مقدمتان لقياس اقتراني شرطي من أول الشكل الاول هكذا كلما كانت الشمس طالعة فالتأخر موجود وكلما كان النهار موجودا فلا أعشى يبصر ينتج « كلما كانت الشمس طالعة فلا أعشى يبصر » وهذه هي النتيجة المحذوفة فجعلها مقدمة لقياس استثنائي وتستثنى مقدمها بجملة « الشمس طالعة » فينتج « الأعشى يبصر » وعلى هذا الوجه يكون التركيب من قياس اقتراني وآخر استثنائي ولا حاجة لتقدير ان النهار موجود على انه نتيجة محذوفة

(٢) وصورته الخ هذه الصورة على الترتيب الذي ذكره ليست ملتزمة في قياس الخلف والالزام تأتي له التفصيل الآتي في قوله واعلم أن المطلوبات الاربعة الخ قلناه صرح بأن نقيض المطلوب يصح أن يجعل كبرى في اقتراني الخلف حتى ينتج المحال من أي شكل من الاشكال سوى الاول في المطلوب الموجب الكلي وعلى الترتيب الذي ذكره في هذه الصورة يكون نقيض المطلوب دائما تابعا في صغرى الاقتراني الشرطي والمقدمة الصادقة كبرى في هذا القياس فيكون النقيض صغرى في التاليف دائما فلا يأتي التفصيل الذي يذكره

والتاليف الخلف الحقيقي هو انه لو صدق النقيض لجاز أن يؤلف منه مع المقدمة الصادقة قياس من شكل كذا سواء كان النقيض صغرى أو كبرى ولو تألف هذا القياس لا ينتج كذا ينتج لو صدق النقيض لكان كذا وهذا التالي هو النتيجة المحالة فيوضع نقيضها فينتج كذب المقدم وهو صدق النقيض فيثبت المطلوب ولنضرب بالمثل في الاستدلال على المطلوب الكلي الموجب على انه نتيجة من أول الشكل الاول . تقول كل ب ج وكل ج ا ينتج كل ب ا وهو مطلوبنا فلزم بصدق هذا المطلوب لصدق نقيضه وهو ليس كل ب ا وعند المقدمة صادقة في صغرى القياس

كل ا ب وكل ج ب مقدمة صادقة معنا فيكون قياسا اقترانيا من مقدمة متصلة وحلية ينتج ان لم يكن كل ا ب فليس كل ا ج ثم تستعمل هذه النتيجة مقدمة في قياس استثنائي وتستنتج نقيض تأييدها فتقول ان لم يكن كل ا ب فليس كل ا ج لكن كل ا ج ينتج نقيض المقدم وهو ان كل ا ب وحاصله راجع الى أخذ نقيض المطلوب مع مقدمة صادقة على تأليف قياسي ينتج محالاً يستدل به على كون النقيض محالاً لئلا يلزم المحال من المقدمة الصادقة ولان التأليف الصحيح فتعين لزومه من نقيض المطلوب فهو المحال فنقيضه الذي هو المطلوب حق

واعلم ان المطالبات الاربعة كلها الا الكلي الموجب يمكن أن تبين من كل شكل بالخلف أما الكلي الموجب فيبين من الشكليات الاخرين دون الاول وذلك لان نقيضه سالبة جزئية ولا يمكن أن تجعل صغرى الاول لانها سالبة ولا كبراه لانها جزئية لكن يمكن أن تجعل صغرى الثاني وكبرى الثالث وأما الكلي السالب فيمكن أن يبين بالاشكال الثلاثة لان نقيضه جزئية موجبة ويمكن أن نجعل صغرى الاول والثاني وصغرى الثالث وكبراه أيضا

وأما الجزئية الموجبة فنقيضها سالبة كلية وتبين بالاشكال الثلاثة بأن تجعل كبرى الاول والثالث وصغرى الثاني وكبراه أيضا

وأما السالبة الجزئية فنقيضها موجبة كلية ولا خفاء بما كان جعلها صغرى وكبرى الاشكال الثلاثة

واعلم أن الخلف معاً يمكن رده الى المستقيم بأن يؤخذ (١) لنقيض التالي المحال ويقرن بالمقدمة الصادقة فينتج على الاستقامة المطلوب الاول ولا يجب أن يرتد عند الاستقامة الى الشكل المستعمل في الخلف معاً فان كان كلياً موجباً فلا شك أن بيانه من طريق الخلف معاً بالثاني والثالث فاذا ارتد منهما الى الاستقامة صار الشكل الاول

وأما الكلي السالب فيبانه من طريق الخلف معاً يمكن بالاشكال الثلاثة لكن المقدمة الخفية ان كانت سالبة واستعملت على هيئة الشكل الاول أو الثالث فاذا ارتد الى الاستقامة منها ص (٢) اثار الشكل

وهي كل ب ج فيصح ان يؤلف منها من النقيض قياس من الشكل الثالث على أن يكون النقيض كبراه هكذا كل ب ج وليس كل ا ب لينتج من خامس الثالث ليس كل ج ا فلو صدق النقيض لصدق ليس كل ج ا لكن كل ج ا بحكم كبرى القياس الصادقة فلا يكون النقيض صادقا فيكون المطلوب صادقا لا وسط بينهما ولذلك قال المصنف وحاصله راجع الى أخذ نقيض المطلوب مع مقدمة صادقة الخ أي بدون التزام لصورة معينة في التأليف واعما جاء بتلك الصورة على أنها من قبيل المثال الذي لا يلزم

(١) بأن يؤخذ نقيض التالي المحال الخ التالي المحال في مثال المصنف هو ليس كل ا ج ونقيضه هو كل ا ج وهو الموضوع في الاستثنائية فيجعل صغرى والمقدمة الصادقة كبرى هكذا كل ا ج وكل ج ب لينتج من أول الاول كل ا ب وهو المطلوب وقد كان القياس في الخلف من الشكل الثاني وعند الرد الى المستقيم رجع الى الاول كما رأيت واتالى المحال يسمى أيضا بالنتيجة المحالة تسامحاً لانه قال في نتيجة اقتراني الخلف وتسمية المصنف لقياس الخلف بالخلف معاً لانه خلف حصل بين نتيجة القياس الاقتراني الذي استعمل في الدليل على فرض صدق النقيض وبين القضية الصادقة فقد تخالفاما

(٢) صار الشكل الثاني الخ لنفرض أن المطلوب السالب الكلي لاشئ من ب ج والقضية الصادقة السالبة لاشئ من ج ا ثم نقول لو لم يصدق لاشئ من ب ج لصدق بعض ب ج ولاشئ من ج ا فلو لم يصدق لاشئ من ب ج لصدق بعض ب ليس ا وهو محال فان كل ب ا فاذا أردت ان ترد القياس الى المستقيم وقد كان من الشكل الاول كبرى لعاد في الاستقامة الى الثاني فانك تأخذ نقيض التالي المحال مع المقدمة الصادقة فتقول كل ب ا

الثاني وان استعملت على هيئة الثاني حصل الاول عند ارتداده الى الاستقامة وان كانت المقدمة الحقة موجبة فلا يمكن استعمالها في البيان الخلفي مع الا في الاول والثالث فان استعملت كبرى فيهما فارتداده منهما عند الاستقامة الى الثاني وان استعملت صغرى في الثالث ارتد عند الاستقامة الى الاول

وأما الجزئى الموجب فيمكن البيان الخلفي فيه بالاشكال الثلاثة فاذا ارتد الى الاستقامة ص (١) اراد الاول

ولاشئ من ج ا لينتج المطلوب وهو لاشئ من ب ج من أول الثاني هذا اذا استعملت السالبة الصادقة على هيئة الشكل الاول

فان استعملت على هيئة الشكل الثالث كما لو كان المطلوب لاشئ من ب ا والمقدمة الصادقة لاشئ من ب ج فقلت لو لم يصدق لاشئ من ب ا لصدق بعض ب ا ولاشئ من ب ج فلو لم يصدق لكان بعض ا ليس ج من سادس الثالث لكن هذا محال فان كل ا ج فلو أردت الرد الى المستقيم لرجعت من الثالث الى الثاني وقلت لاشئ من ب ج وكل ا ج لينتج من الثاني لاشئ من ب ا وهو المطلوب

وقد تستعمل على هيئة الشكل الثاني كما لو كان المطلوب لاشئ من ا ب والمقدمة الصادقة لاشئ من ج ب فتقول لو لم يصدق المطلوب لصدق بعض ا ب ولاشئ من ج ب فلو لم يصدق فبعض ا ليس ج وهو محال فان كل ا ج وعند الرد الى المستقيم ترجع الى الاول هكذا كل ا ج ولاشئ من ج ب فلاشئ من ا ب وهو المطلوب

(١) فلا يمكن استعمالها الا في الاول والثالث وذلك لان الشكل الثاني لا بد فيه من تخالف المقدمتين في السكيف كما هو معلوم ونقيض المطلوب السالب الكلى موجب جزئى فلا تستعمل الموجبة الصادقة معه في الشكل الثاني وانما تستعمل في الاول والثالث ولنفرض المطلوب لاشئ من ب ج والمقدمة الصادقة كل ج ا فتقول لو لم يصدق المطلوب فبعض ب ج وكل ج ا فلو لم يصدق فبعض ب ا من ثالث الاول والصادقة كبرى لكن هذا التالى محال فانه لاشئ من ب ا فلورده الى الاستقامة لرجعت الى الثاني وقلت لاشئ من ب ا وكل ج ا لينتج المطلوب وهو لاشئ من ب ج ولو فرضت الصادقة كل ب ا لجاءت في الخلف كبرى في الثالث هكذا لو لم يصدق المطلوب لكان بعض ب ج وكل ب ا فلو لم يصدق فبعض ج ا وهو محال اذ لاشئ من ج ا ويعود الى الاستقامة الى الثاني يجعل هذا النقيض السالب الكلى كبرى للصادقة الموجبة هكذا كل ب ا ولاشئ من ج ا فلاشئ من ب ج وهو المطلوب ويمكن استعمال الصادقة الموجبة صغرى في الثالث بان تقول كل ب ا وبعض ب ج «وهو نقيض المطلوب» لينتج من الثالث بعض ا ج «وهو المحال» ونقيضه لاشئ من ا ج فتضمه في الاستقامة الى الصادقة فيعود الى الشكل الاول هكذا كل ب ا ولاشئ من ا ج فلاشئ من ب ج وهو المطلوب

ومما بدنا تعلم أن معنى قوله ان الصادقة ان كانت سالبة استعملت على هيئة الشكل الاول أو الثاني أو الثالث الخ لا يلزم ان يكون أن جميع ذلك يجزى في مطلوب واحد ومقدمة واحدة معينة الاطراف بل مراد ان السالب المستعمل يبين بالاشكال الثلاثة على الوجود التي ذكرها من حيث هو سالب كلى وحكمه في الرد هو ما ذكره من حيث هو كذلك وان تغيرت الاطراف والقضايا الصادقة وعلى الطالب ان يستخرج بدنه بقية الامثلة فيما باتى

(٢) سائر الاول والثاني والثالث أو الخ انه فرض المطلوب الجزئى الموجب بعض ب د والمقدمة الصادقة كل ج ب فلو لم يصدق المطلوب لصدق لاشئ من ب د فيجعل كبرى للصادقة في الشكل الاول هكذا كل ج ب ولاشئ من ب د فينتج لاشئ من ج د وهو محال لان نقيضه وهو بعض ج د صادق فاذا اردت الى الاستقامة كان من الثالث هكذا كل ج ب وبعض ج د فبعض ب د

ولو جعلت الصادقة بعض ب ج والمطلب بعينه فلو لم يصدق لاشئ من ب د فيجعل كبرى للجزئية الصادقة من الشكل الاول هكذا بعض ب ج ولاشئ من ب د لينتج من سادس الثالث بعض ج ليس د وهو المحال ونقيضه كل ج د فاذا اردت الى الاستقامة كانت الصادقة صغرى لنقيض التالى المحال في الشكل الاول هكذا بعض ب ج وكل ج د فينتج المطلوب وهو بعض ب د

ثالثا والثالث أولا وفي الثاني ان استعملت المقدمة الصادقة كبرى ارتد الى الاول وان استعملت
صغرى ارتد الى الثالث

وأما الجزئى السالب فيمكن بيانه الخلقي بالاشكال الثلاثة والمقدمة الصادقة المضافة الى نقيضه يجوز
أن تكون موجبة وسالبة في الاول والثالث لكنهما ان كانت موجبة واسـ (١) استعملت كبرى فيهما ارتد
عند الاستقامة منهما الى الثاني وان استعملت صغرى فيهما ارتد من الاول الى الثالث ومن الثالث
الى الاول وان كانت سالبة ولا يـ (٢) استعملتا فيهما الا كبرى ارتد الى الثاني عند الاستقامة
منهما وأما في الثاني فلا يمكن أن يضاف الى ثـ (٣) يـ (٣) السالب فان استعملت كبرى ارتد الى الاول
وان استعملت صغرى ارتد الى الثالث وقد درجنا ترتيبه بحسب سلف على امتحان ما قصده صناعه لك
بنفسك

ولو جعلت الصادقة كل ج د وجعلتها في الخلف كبرى لنقيض المطلوب في الثاني هكذا لاشئ من ب د وكل ج د
أنتج لاشئ من ب ج وهو المحال في الاستقامة يرجع الى الاول هكذا بعض ب ج وكل ج د فبعض ب د وهو
المطلوب واذا عكست فجعلتها صغرى في الثاني هكذا كل ج د ولاشئ من ب د أنتج لاشئ من ج ب وهو المحال
ونقيضه بعض ج ب والصادقة كل ج د ينتج بعض ب د من الثالث وهو المطلوب
(١) واستعملت كبرى فيهما ونارة تكون الصادقة كلية ونارة تكون جزئية فان كانت كلية أمكن استعمالها كبرى
الاول في الخلف كالوفرضت المطلوب بعض ب ليس د والصادقة كل ج د فنقيض المطلوب وهو كل ب د
مع الصادقة كبرى ينتج من الاول كل ب ج وهو المحال ونقيضه بعض ب ليس ج فيجعل في الاستقامة
صغرى لقياس من الثاني والصادقة كبرى لينتج بعض ب ليس د وهو المطلوب وان كانت جزئية صبحت كبرى
الثالث كمالو كانت «والمطلوب بعينه» بعض ب ج فيجعل كبرى لنقيض المطلوب وهو كل ب د في قياس من
الثالث لينتج بعض د ج وهو المحال ونقيضه لاشئ من د ج فيجعل كبرى للصادقة لينتج من الثاني بعض ب
ليس د فقدرأبت ان الصادقة ان كانت كبرى في الاول والثالث في الخلف ارتد القياس عند الاستقامة الى الثاني
وان استعملت في الخلف صغرى في الاول ارتد القياس عند الاستقامة الى الثالث كالوفرضتها «والمطلوب بعينه» كل
ج ب فانك تضمنها صغرى الى نقيض المطلوب كبرى هكذا كل ج ب ولاشئ من ب د فينتج المحال من
الاول وهو لاشئ من ج د فيجعل كبرى للصادقة لينتج من الثالث بعض ب ليس د وهو المطلوب فقدرجع
القياس من الاول الى الثالث كما رأيت والوفرضتها بعض ب ج ووضعها صغرى لنقيض المطلوب لينتج من الثالث
بعض ج د وهو المحال ونقيضه لاشئ من ج د فيجعل كبرى للصادقة فينتج بعض ب ليس د وهو المطلوب
فقدرجع القياس عند الاستقامة الى الاول وكان في الخلف من الثالث

(٣) ولا يمكن استعمالهما الا كبرى لاشتراط ايجاب الصغرى فيهما فان فرضت الصادقة «والمطلوب بعينه» بعض
ب ليس ج وجعلتها كبرى لنقيض المطلوب هكذا كل ب د وليس بعض ب ج أنتج من الثالث بعض
د ليس ج فذارد الى الاستقامة جعلت نقيض النتيجة المحالة وهو كل د ج كبرى للصادقة السالبة الجزئية في
الشكل الثاني لينتج المطلوب وهو بعض ب ليس د واذا فرضت الصادقة لاشئ من د ج «والمطلوب بعينه»
وجعلتها كبرى لنقيض المطلوب في الشكل الاول أنتج منه لاشئ من ب ج وهو النتيجة المحالة فاذا رددت القياس
الى الاستقامة جعلت نقيضها وهو بعض ب ج صغرى للصادقة في الشكل الثاني لينتج المطلوب فقدرأبت القياس
من الاول والثالث الى الثاني

(٣) الى نقيضه أى نقيض المطلوب السالب الجزئى وذلك لاشتراط تخالف مقدمته في الثاني في الايجاب والسلب
ولنفرض السالبة الصادقة «والمطلوب بعينه» لاشئ من ج د ولنضعها كبرى لنقيض المطلوب هكذا كل ب د
ولاشئ من ج د لينتج من الثاني لاشئ من ب ج وهو النتيجة المحالة ونقيضها بعض ب ج قد وضع في
الاستقامة صغرى مع الصادقة كبرى لينتج المطلوب من الشكل الاول فان فرضناها بعض ج ليس د «والمطلوب
بعينه» وجعلناها صغرى لنقيض المطلوب هكذا بعض ج ليس د وكل ب د نتج من رابع الثاني بعض ج

(الفصل الثامن)

في عكس القياس

واعلم انه قد يعرض للقياس عارض يسمى عكس القياس ولاجل مشابهته الخلف معاً أوردناه هنا وهو أن يؤخذ مقابل النتيجة إما بالاضد أو بالنقيض ويضاف الى احدى المقدمتين فينتج مقابل المقدمة الاخرى ويستعمل في الجدل احتيالاً لمنع القياس الا أن أخذ المقابل بال تضاد والتناقض مختلف في الاشكال

ونتمثل له مثالاً من الشكل الاول وليكن القياس أن كل ا ب وكل ب ج فكل ا ج فان أخذنا ضدها وهو لا شيء من ا ج وقرناه بالكبرى وهي كل ب ج ننتج لا شيء من ا ب فأبطل الصغرى بالتضاد وان أخذنا نقيضها وهو ايس كل ا ج وأضفنا اليها الكبرى ينتج ليس كل ا ب فأبطل الصغرى بالتناقض وكل ذلك من الشكل الثاني وان أضفنا اليها الصغرى لم ينتج الا ابطال الكبرى بالتناقض لا بالتضاد لان التأليف يكون من الثالث والثالث لا ينتج الاجزئية وضد الكلية كلمة لاجزئية

وان اعتبرنا هذا في ضروب المقاييس كما علمت أن انعكاس ضروب الاول ان أريد ابطال صغرها يكون الى الثاني وان أريد ابطال كبراه يكون الى الثالث وانعكاس ضروب الثاني عند ابطال صغرها الى الاول وعند ابطال كبراه الى الثالث وانعكاس ضروب الثالث عند ابطال صغرها الى الثاني وعند ابطال كبراه الى الاول

واذا عرفت عكس القياس لم يخف عليك مشابهة الخلف معاً لماه لا تأنا أخذ في الخلف معاً نقيض المطلوب الذي هو النتيجة أخيراً ونقرنه مقدمة صادقة وينتج منه محال ويستدل به على أن نقيض المطلوب محال فالمطلوب اذن حق وهو عكس القياس بعينه الا أن العكس يكون بعكس قياس مفروغ

ليس ب وهو النتيجة المحالة ونقيضها كل ج ب فتجعل في الرد صغرى للصادقة هكذا كل ج ب وبعض ج ليس د فينتج من الثالث بعض ب ليس د وهو المطلوب فترى القياس قد رجع في الصورة الاولى من الثاني الى الاول وفي الثانية من الثاني الى الثالث كما قال

(١) يكون الى الثاني الخ لان نقيض النتيجة أو ضدها يضم الى الكبرى ومحمول نقيض النتيجة أو ضدها هو بعينه محمول الكبرى فيكون المحل الاوسط المذكور محمولاً في المقدمتين عند تشكيل عكس القياس فيكون التأليف من الشكل الثاني بخلاف ما اذا أريد ابطال الكبرى فان موضوع نقيض النتيجة أو ضدها هو بعينه موضوع الصغرى في الشكل الاول فعند تأليف العكس يتكرر الموضوع في المقدمتين فيكون من الشكل الثالث

(٢) وانعكاس ضروب الثاني الخ حاصله انك اذا أردت اجراء عكس القياس في نتيجة لضرب من الشكل الثاني فانك تلاحظ عند قصدك الى ابطال الصغرى أن محمول النتيجة الذي هو محمول نقيضها أو ضدها هو بعينه موضوع كبرى القياس الذي تريد معاكسة فتضع النقيض أو الضد صغرى في العكس والكبرى كبرى فيكون التأليف من الشكل الاول وينتج ما يناقض الصغرى أو يضادها أما اذا أريد ابطال الكبرى فيكون التأليف من الصغرى ونقيض النتيجة أو ضدها هو موضوع الصغرى هو بعينه موضوع النقيض أو الضد فيكون القياس في العكس من الثالث

(٣) وانعكاس ضروب الثالث الخ تعلم ان محمول نتيجة الثالث الذي هو محمول نقيضها أو ضدها هو بعينه محمول كبرى الثالث فإذا أريد ابطال الصغرى يضم النقيض أو الضد الى الكبرى كان الاوسط محمولاً فيهما فيكون التأليف من الثاني أما اذا أريد ابطال الكبرى وذلك يكون يضم نقيض النتيجة أو ضدها الى الصغرى وموضوع النتيجة الذي هو موضوع النقيض كان محمولاً في الصغرى فاذا وضعت الصغرى في القياس صغرى في العكس وضممت اليها نقيض النتيجة كان التأليف من الشكل الاول

عن تأليفه والخط (١) ف يكون مبتدأ لكن رد الخلف الى الاستقامة هو بعينه عكس القياس من غير فرق لان الخلف قياس معمول يؤخذ نقيض نتيجته الباطلة ويقرن بالصادقة فينتج نقيض المشكوك (٢) فيها المأخوذة على أنها صادقة في القياس

(الفصل التاسع)

في قياس الدور

قياس الدور هو أن تأخذ النتيجة وعكس إحدى المقدمتين قياس (٣) اعلى نتائج المقدمة الاخرى فته (٤) تكون المقدمة مثبتة للنتيجة وتارة تكون النتيجة مثبتة للمقدمة وهذا أيضا من جملة عوارض القياس ويستعمل احتمالا في الجدل عندما تكون إحدى المقدمتين غير بينة فتع (٥) بر المطلوب عن صورته اللفظية لتوهم شيئا آخر وتقرن به عكس المقدمة الاخرى من غير تغيير الكمية فينتج لأصالة المقدمة الاخرى

وانما يمكن ذلك على التحقيق اذا كانت الحدود في المقدمات متعاكسة متساوية يتعكس كل واحد منها على الآخر من غير تغيير الكمية مثل قولنا كل انسان متفكر وكل متفكر ضحاك فكل انسان ضحاك فتأخذ النتيجة مع عكس الكبرى لنتائج الصغرى مثل أن تقول كل انسان ضحاك وكل ضحاك متفكر فكل انسان متفكر وتأخذها مع عكس الصغرى لنتائج الكبرى مثل أن تقول كل متفكر انسان وكل انسان ضحاك فكل متفكر ضحاك

وأما ان كانت المقدمة الكبرى سالبة في الشكل الاول وأريد نتائج السالبة فقرن عكس المقدمة الموجبة بالنتيجة السالبة يته (٦) خ السالبة

- (١) والخلف يكون مبتدأ أي قد يكون كذلك وكثيرا ما يكون به قياس مفروق عنه كما تقدم في الاستدلال على انتاج كثير من الضرر وفي بعض الاشكال أما عكس القياس فلا يكون البتة الا به قياس مفروق عنه
- (٢) المشكوك فيها هي نقيض المطلوب الذي أخذ في الخلف على أنه صادق ونقيض تلك المشكوك فيها هو المطلوب بعينه في الخلف ففي كل من الخلف والعكس قد أخذ نقيض النتيجة وضم الى مقدمة مفروضة الصدق لينتج التأليف نقيض قضية أخرى مفروضة الصدق أيضا الا أن النتيجة في الخلف عند الرد الى المستقيم هي المطلوب الذي يراد اثباته أما في العكس فالنتيجة هي ما يعاكس إحدى مقدمات القياس مجرد الطعن فيه
- (٣) قياسا على نتائج الخ أي قياسا يبرهن على نتائج الخ وفي لفظ قياس ما يشعر بمعنى الدلالة لهذا سهل عليه أن يعلق به حرف على

(٤) فتارة تكون المقدمة الخ بر يد أن بين وجه تسميته بقياس الدور وهو أنك جعلت المقدمة خزا من القياس الموصل الى النتيجة فكانت المقدمة مثبتة للنتيجة ثم أخذت النتيجة مع عكس إحدى المقدمتين لتستدل بها على اثبات المقدمة التي كانت خزا من القياس الموصل اليها وهذا هو الدور بعينه وهذا الباب من الكباب قليل الفائدة بل عديمها وانما حمل المصنف على الاتيان به كثرة استعماله في الجدل لذلك الوقت والتزاع محتدم بين الطوائف الاسلامية وكل يريد أن يغش الآخر ليسكته لا أن يقفه على الحقيقة فيقنعه

(٥) فتغير المطلوب عن صورته اللفظية بر يد من ذلك تغيير وضعه في الترتيب اللفظي فبعد أن يكون تابع القياس على أنه نتيجة له تعدل به الى أن يكون مقدمة مستقلة كأنها ثابتة بنفسها وهذا هو ما تر يد أن فوهمه ثم تقرر به عكس إحدى المقدمتين الخ وأما الصورة التأليفية للمطلوب فانها لا تتغير بحال كما ترا في الامثلة

(٦) ينتج السالبة كما تقول كل انسان ناطق ولا شيء من الناطق بحجر فلا شيء من الانسان بحجر فتعكس الصغرى الى كل ناطق انسان وتضمه الى النتيجة وهي لا شيء من الانسان بحجر لينتج لا شيء من الناطق بحجر وهو كبرى القياس السالبة

وأما أن أريد نتاج الموجبة فلا يمكن ذلك إلا أن يكون المساوب خاص السلب عن الموضوع فلا يسلب
عن غيره بل يؤخذ لكل ما ليس موصوفاً بالموضوع كما كان في الإيجاب خاص الإيجاب على الموضوع فلا
يوجب على غيره بل يسلب عن كل ما ليس موصوفاً بالموضوع ومثال هذا السلب قولك لاشئ من
الجوهر بعرض فإن العرض خاص السلب عن الجوهر فيؤخذ لكل ما ليس بجوهر فيصح أن تقول كل
ما ليس بجوهر فهو عرض وإذا انعكس فصار لاشئ من العرض بجوهر فيصح أيضاً أن تقول كل ما ليس
بعرض فهو جوهر والسلب يمكن رده إلى العدول فالتكامل لاشئ من أ ب صح أن تقول كل
ما هو أ فليس ب فإذا احتلنا هذه الحيل صح نتائج الموجبة من النتيجة بعد ردها من السلب إلى
العدول وعكس السالبة العكس الذي ذكرناه ومثاله أن تقول كل إنسان جوهر ولا شئ من الجوهر
بعرض فلا شئ من الإنسان بعرض فترد النتيجة إلى العدول وتقول كل إنسان فليس بعرض وتعكس
السالبة العكس (٢) الذي يخص هذا الموضوع وهو كل ما ليس بعرض فهو جوهر ينتج أن كل إنسان فهو
جوهر

وأما (٣) القياسات الناتجة للجزئ فيبين أن الكبرى لا يمكن أن تنتج من النتيجة وعكس الصغرى لانها
جزئيتان وأما الصغرى فيمكن في (٤) وجبتين نتاجها بالنتيجة وعكس الكبرى على كميتهما وأما أن
كانت الكبرى سالبة فلا يمكن نتائج الصغرى إلا بالعكس الخاص بهذا الموضوع وترد النتيجة من السلب
إلى العدول

وأما في الشكل الثاني فيمكن نتائج الكبرى السالبة (٥) من الكليتين بالنتيجة وعكس الصغرى ثم عكس
النتيجة الثانية ولكن هذا لا يكون دوراً عند أكثرهم لانه يحتاج إلى عكس زائد وفي الحقيقة هو
دور اذ الدور هو أن بين الشئ ما يمين بالشئ سواء كان بعكس واحد أو أكثر ولا مشاحة معهم

(١) نتائج الموجبة أي الصغرى والمسئلة بعينها وهي أن الكبرى سالبة
(٢) العكس الذي يخص هذا الموضوع قال ذلك لأن هذا العكس ليس بالعكس المستوي وهذا ظاهر وانما هو شئ من
العكس المعروف عندنا أخرى المنطقية بين عكس التقيض المخالف وهو جعل تقيض الجزء الثاني في الاصل أولاً في العكس
وجعل عين الاول في الاصل ثانياً في العكس مع الاختلاف في الكيف والاتفاق في الصدق والسالبة الكلية فيه وانما
تتبعكس جزئية موجبة كما تقول لاشئ من الحيوان بحجر فان عكسه بعض ما ليس بحجر حيوان ولا يصح كل ما ليس بحجر
حيوان لكنه كاذب كما هو ظاهر وانما كان العكس إلى كلية صحح في هذا الموضوع خصوصاً المادة التي شرحها المصنف
وهي أن سلب العرض خاص من الجوهر كما أن سلب الجوهر كذلك خاص عن العرض فيثبت كل منهما إلى كل ما ليس
بالآخر كما يسلب كل منهما عن الآخر فكل ما ليس بجوهر فهو عرض وكل ما ليس بعرض فهو جوهر وكل جوهر فهو
ليس بعرض وكل عرض فهو ليس بجوهر

(٣) وأما القياسات الناتجة للجزئ الخ أي من بقية ضروب الشكل الاول
(٤) في الموجبتين أي فيما اذا كان القياس الناتج للجزئ مركباً من موجبتين فيكون نتائج الصغرى من النتيجة الجزئية
منضممة إلى عكس الكبرى الموجبة كمنفسها في الحكم كما تقول بعض الإنسان حيوان وكل حيوان حساس فبعض
الإنسان حساس فجعل هذا صغرى لعكس الكبرى على كميتهما هكذا بعض الإنسان حساس وكل حساس حيوان لينتج
الصغرى وهي بعض الإنسان حيوان والكلام عندنا ما يكون الكبرى سالبة ظاهر مما سبق
(٥) من الكليتين أي اذا كانت السالبة الكبرى في قياس من الشكل الثاني مؤلف من كليتين كقولنا كل إنسان ناطق
ولا شئ من الفرس بناطق ينتج لاشئ من الإنسان بفرس فإذا عكست الصغرى إلى كل ناطق إنسان وضممتها إلى النتيجة
أنتج التأليف من الشكل الاول لاشئ من الناطق بفرس فإذا عكست هذه النتيجة كانت الكبرى بعينها

في تخصيص اسم الدور بما يتم البين فيه بعكس واحد وأن كانت السالبة صغرى فيمكن نتائجها بالنتيجة وعكس الكبرى من (١) الشكل الثاني بعينه وأما الموجبة فلا يمكن نتائجها بنحو نتائج السالبة ولكن إن كانت الموجبة صغرى وردت النتيجة إلى العسول وردت المقدمة السالبة إلى لازم هذا السلب نتجت الموجبة من (٢) غير حاجة إلى العكس لكن القوم لا يسمون هذا دورا ومثاله كل ب ج ولا شيء من أ ج فلا شيء من ب أ فتأخذ النتيجة معدولة وهي كل ما هو ب فليس أ وتأخذ لازم المقدمة السالبة من حيث اختصاص السلب بموضوعها وهو كل ما ليس أ فهو ج ينتج كل ب ج وإن كانت الموجبة كبرى أمكن نتائجها بعكس النتيجة العكس الخ (٣) اص بهذا الموضوع وأخذ لازم المقدمة وهو أيضا متنازع في تسميته دورا وإن كانت الصغرى جزئية فلا يمكن أن تبين من عكسها ومن النتيجة الكبرى البتة ولكن إن كانت سالبة أم (٤) يمكن أن تبين هي من النتيجة وعكس الكبرى من الشكل الثاني وإن كانت موجبة لم يمكن بيانها على النحو البسيط لأنه لا قياس عن سالتين ولكن يبين على النحو الذي قلنا لا غير

وأما الشكل الثالث فلا يمكن أن يبين فيه كلمة البتة لأن النتيجة الجزئية مع عكس مقدمة كيف كانت لا تنتج الجزئية وأما الجزئية فإن كانت كبرى والنتيجة موجبة أمكن بيانها من الثالث أيضا بإضافة عكس الصغرى إلى النتيجة كما (٧) ما وإن كانت ص (٨) غرى أمكن نتائجها بعكس الكبرى مع

(١) من الشكل الثاني بعينه مثاله لاشئ من الانسان فرس وكل صاهل فرس فلا شيء من الانسان بصاهل ثم تعكس الكبرى كنفسها إلى كل فرس صاهل وتجعل هذا العكس كبرى النتيجة السابقة فينتج التأليف من الثاني نفس الصغرى

(٢) من غير حاجة إلى العكس أي إن لازم السالبة ينتج مع النتيجة نفس الصغرى الموجبة بدون حاجة إلى عكس ذلك اللازم كتراد في مثاله وإنما لم يسمه القوم دورا لاشتراطهم فيه أن يكون التأليف مشتتة لا على عكس إحدى المقدمتين كما سبق في أول الباب

(٣) الخاص بهذا الموضوع ولا يشترط فيه أيضا أن يكون على طريقة عكس النقيض المخالف ولا في الصورة وغاية ما يشترط فيه أن يكون كل من الموضوع والمحمول بحيث يسلب من جميع أفراد الآخر ويثبت لكل ماعدا الآخر كالجوهر والعرض ومثال ما نحن بصدد لاشئ من العرض يقوم بنفسه وكل جوهر يقوم بنفسه فلا شيء من العرض بجوهر فتعكس هذه النتيجة ذلك العكس الخاص إلى كل جوهر فهو ليس بعرض وتضم إليه لازم المقدمة السالبة وهو كل ما ليس بعرض يقوم بنفسه فينتج الكبرى الموجبة وهي كل جوهر يقوم بنفسه

(٤) الكبرى نائب فاعل تبين وإنما لم يمكن ذلك لأن عكس الصغرى يكون جزئية والنتيجة جزئية ولا يتألف من جزئيتين قياس

(٥) أمكن أن تبين هي أي الصغرى من النتيجة وعكس الكبرى من الشكل الثاني مثاله بعض الحيوان ليس بانسان وكل ناطق انسان فبعض الحيوان ليس بناطق فتجعل هذه النتيجة صغرى لكل انسان ناطق وهو عكس الكبرى لينتج الصغرى السالبة الجزئية

(٦) لاقياس عن سالتين أي والنتيجة سالبة وكبرى القياس كذلك لأن صغرا موجبة كما هو القرض والنحو الذي قاله هو الرد إلى الموجب وأخذ اللازم

(٧) كليا حال من عكس الصغرى وذلك كما يكون القياس كل انسان حيوان وبعض الانسان كاتب فبعض الحيوان كاتب فتعكس الصغرى على كبريها إلى كل حيوان انسان وبعض الحيوان كاتب لينتج بعض الانسان كاتب وهو الكبرى المطلوبة بالعكس

(٨) وإن كانت صغرى الخ كالمكان القياس بعض الانسان كاتب وكل انسان حيوان فبعض الكاتب حيوان

النتيجة ثم عكس النتيجة الثانية والتأليف من الأول وهو كما قد علمت في تسميته دورا لافتقاره الى عكسين لكنهم لم يضابقوا ههنا بل أعطوه اسم الدور وان اختلط موجب وسالب والموجبة كلية أمكننتاج السالبة بالنتيجة وعكس الصغرى الموجبة الكلية من الثالث أيضا فان كانت الكلية هي السالبة لم يمكن أن تنتج الصغرى الجزئية الموجبة من سالبين الا أن تنعكس السالبة على النحو المذكور

(الفصل العاشر)

في اكتساب المقدمات

ليس بكل انتفاعنا بمعرفة القياس الصحيح من غير الصحيح الا أن نعلم كيفية طلبه واكتسابه اذا لم يكن حاضرا معداً والامور منها جزئية شخصية ومنها كلية وقد بينا من قبل أن الشخصيات ليست محمولة بالحقبة على شيء البتة بل الكليات هي المحولات وسنبين في فن البرهان أن هذه المحولات كما تنتهي من تحت الى شخصيات لا تحمّل على شيء فستنتهي من فوق الى محولات لا يحمّل عليها شيء أعم منها فتكون المحولات اذن متناهية

فاذا أردت اكتساب القياس على مطلوب فضع حدى المطلوب واطلب حدى كل واحد منهما واطلب ما يخصه وما يحمّل على كل واحد منهما من الاجناس وأجناسها والفصول وأجناسها وعوارضها وعوارض ما يحمّل عليها وفيها وعوارض أجناسها وفصولها وعوارض عوارضها واطلب أيضاً موضوعات كل واحد من الحدين مما نسبته الحد اليه هذه النسب المذكورة وموضوعات موضوعاته هذا في الإيجاب

فتمكس الكبرى الى كل حيوان انسان وتجعلها كبرى للنتيجة فتنتج بعض المكاتب انسان وتنعكس الى بعض الانسان كاتب

(٩) والموجبة كلية كالمو كان القياس كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بكاتب فبعض الحيوان ليس بكاتب فتمكس الصغرى الى كل حيوان انسان وهي النتيجة تنتج من الثالث بعض الانسان ليس بكاتب اما ان كانت الكلية سالبة الخ أي لا يمكن أن تنتج الصغرى من عكسها وهي سالبة ومن النتيجة السالبة الا اذا اردت الكبرى الى موجبة معدولة الموضوع ثم أخذت الصغرى وهي النتيجة معدولة ثم مكست النتيجة مع ذلك كما تقول بعض العرض ضوء ولا شيء من العرض بجوهر فبعض الضوء ليس بجوهر وتقول في الرد بعض الضوء هو ليس بجوهر وكل ما ليس بجوهر فهو عرض لينتج بعض الضوء عرض وينعكس الى بعض العرض ضوء وهو الصغرى المطلوبة

(١) حد كل واحد منهما أي ما يشح ماهيته ويحصل جميع ذاتياته عندك فتعرف بالحد ما يحتمل عليه من الاجزاء الداخلة فيه وتحصل عندك من أحكامه الذاتية ما يمكنك ايراده عليه ان كان أحد الحدين موضوعا وما يمكن به من الحكم به على غير ان كان محمولا فان كفاك ذلك في تكوين القياس بعد البحث عن موضوعات الثاني أي المحمول فيها فان لم يكن أول متصل بالقدرة الى اتصال الذاتيات للوصول الى مطلوبك فانصرف الى طلب الخواص لكل منهما فربما وصلت بعلم خاصة كل منهما بعد البحث عن موضوع ما يكون محمولا الى تكوين القياس على مطلوبك فان لم يتبين لك مع ذلك تأليف القياس فاذهب الى ما يحتمل على كل واحد من الحدين من الاجناس وأجناس والفصول والعالية وأجناس تلك الفصول ان كانت الفصول مركبة ولها أجناس كافي النامي ان جعل فصلا وفرض مركبا من المتغذى والمتنفس معنى ماله قوة التحليل فان المتغذى يكون جنس له والمتنفس فصلا ومجموعهما فصل النامي وهكذا تقول في عوارض كل وعوارض ما يحتمل على تلك العوارض وفيها أي في ضمنها من أجزائها

(٢) واطلب أيضاً موضوعات كل الخ لا يريد انك لا تطلب الموضوعات الا بعد ان تطلب جميع ما تقدم من المحمولات

وأما في السلب فاطلب ما يسلب عن حدهما منها وتسلك تغني بذلك عن طلب ما يسلب عنه الحد اذا
فرق في السلب بين ما يسلب وبين ما يسلب عنه اذ يعكس كل واحد منهما على الآخر بلى في الايجاب
تستيز الموضوع الحقيقي عن المحمول ولا يغني طلب اللاحق عن الملحق ولا يمكن اعتناؤك بالكميات من
جمله هذا وليس المحمول الكلي هو ما يحمل بكميته على الموضوع بل ما يحمل على كل واحد من الموضوع
وقد عرفت هذا من قبل

ولا يفيد اشتغالك بطلب شيء يحتمل على الطرفين فان الموجبتين في الشكل الثاني لا تتجانان وكذلك
لا يفيد طلبك ما يسلب عنهما جميعا فان السالبتين في الثاني كالموجبتين الا ان يجعل نظرك في اختلاف

على كل من الحدين بل العمل في الموضوعات مصاحب لكل نوع من الانواع السابقة للعمل في المحمولات فانك اذا عرفت
حد المحمول في مطلوبك مثلاً ووقفت على ما فيه من الذاتيات عطفت النظر الى ما يمكن أن يكون موضوعه ثم الى
موضوعات ذلك الموضوع لتعلم هل من جملة موضوعاته موضوع مطلوبك الذي عرفت حده أو خاصته أو من موضوعاته
ما هو موضوع مطلوبك أيضاً فينتسب لك تأليف القياس من الشكل الاول والثالث فان لم يمكنك ذلك ذهبت الى عمل آخر
في المحمول ثم في الموضوع وهكذا

ولنفرض أنك تريد أن تستدل على ان كل ناطق فهو حيوان وليس منه ما هو عقل بالفعول فانك تعد أولاً الى تحديد الناطق
فتجده ماله قوة التفكير والتفكير حركة النفس في معلومات الوصول الى ما هو مجهول اليها فان الناطق ما فيه مبدأ الحركة
واستعداد قبول المعلومات ثم تعد الى الحيوان فتجده ماله الجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة والحركة بالارادة اعم
من أن تكون حركة حسية أو حركة عقلية والحس فيه معنى العلم ثم تنظر بعد ذلك في موضوعات الحيوان بهذا المعنى
فاذا اضررت على الانسان منها وجدته موضوعاً للحيوان بحثت عن موضوعات الانسان بعد تحديد معرفته آخرائه
الحقيقية فعند ما تجد فيه مبدأ النطق تحكم بأن موضوع مطلوبك من موضوعات الانسان فتعود من الناطق اليه
وتقول كل ناطق انسان وكل انسان حيوان فكل ناطق حيوان وربما سبق النظر في موضوعات المحمول تمام النظر في
حد الموضوع كالقلم ففهم كمال القلم معنى الناطق حتى انحدرت من الحيوان الى موضوعاته ومنها الانسان وعند
البحث في ذاتياته وصلت الى حقيقة معنى الناطق فعلمت بعد ذلك أنه من موضوعات الانسان الذي هو موضوع
للحيوان الخ

فاذا لم يكن من قوتك الاهتمام الى الذاتيات أو لم يكفك ما سبق ذكره نظرت في خواص الناطق التي تعلم لزومها له وعدم
عروضها لغيره فاذا وجدت منها الضاحك وانعت النظر في الضاحك قبل ذلك أنه لا يكون الاحساس فان الضاحك أثر من
آثار الاحساس ثم تنسب الى الحيوان فوجدت الحس من فصوله أو خواصه على حسب ما يصل اليه فهمك ثم رجعت
الى موضوعاته فقرأت أفراد الحساس كلها مندرجة تحت الحيوان والناطق من موضوعات الحساس فعند ذلك يمكنك
تأليف القياس من كل ناطق حساس وكل حساس حيوان وعلى ذلك القياس في طلب الاجتناس واجتناس الاجتناس
والعوارض واجتناسها عند الحاجة الى شيء من ذلك

فاذا أردت الاستدلال على أن بعض العاقل جسم وليس جميعه مجردا عن المادة مثلاً فانك تبحث في معنى العاقل على النحو
الذي سبق ثم في معنى الجسم ثم في موضوعاته فتجد الانسان يوضع لكل من حدى مطلوبك فتقول كل انسان عاقل أو بعضه
عاقل وكل انسان جسم فبعض العاقل جسم فان لم تجد معنى الجسم وجدت خاصته من خواصه وهو ماله حيز وان لم تجد
الانسان وجدت الكاتب وان لم تجد تمام معنى العاقل وجدت بعض عوارضه من التصرف في كميات المعقولات
حتى تتوصل منه الى أن من موضوعاته الكاتب والكاتب جسم لانه من ذوات المميز ولو استقصينا في التمثيل
جميع ما ذكره المصنف لكتبنا كتاباً في كيفية تخصيص المقدمات وهو ليس من غرضنا وأقل نظرك في العلوم يكفي
للارشاد الى ما بقى

(١) وتستغني بذلك الخ حاصل ما قاله أنك في الايجاب كما تبحث عن أحوال محمول مطلوبك لتعلم منها النسبة بينه
وبين موضوعك يلزم ان البحث عن موضوعاته وما يحتمل هو عليه وكذلك الحال في موضوع المطلوب حتى يتيسر بذلك
الوصول الى الوسط الذي يؤيدك الى ايجاب أحد الحدين للآخر أما في السلب فانك لا تحتاج الا الى البحث عما يسلب

الاجاب والسلب ضرورة واطلاقا وامكانا فينتج حينئذ ما عرفته ولا تطلب أيضا أن يحمل المطلوب

من أحد الحدين وهو الحال التي يتحقق سلبها عنه ولست بحاجة إلى البحث عن الموضوع الذي يسلب الخدمته فإن سلب شيء من شيء يكون للتناقض بين الوصفين في ذاتهما ما يثبت معكس السلب على نفسه ولكن كلامنا في الكميات كما قال ولست كن عنياتك الخ حتى يتحقق ما قلناه من التعاكس لكن الاجاب لا يجري على هذه الطريقة فليس كل بحث عن لاحق يؤدي إلى أن ذلك اللاحق شيء ثابت لما يوضع لذلك الشيء التميز المحمول عن الموضوع الحقيقي في الاجاب فإن الاوصاف غير ملحوظة فيه بل الموضوع هو الذات فقوله فليس المحمول ما يحتمل بكميته على الموضوع أي على عنوانه ووصفه أو مفعومه وتجد لذلك مثلا إذا طلبت أن تعلم أن الملك ليس بحيوان فالت بحث في أحوال الملك وخواصه فتجد من خاصته انه يخاف على حال واحدة في جميع ماله من الكمال المقدرة ولا يتدرج من طو إلى طو ليصل إلى كماله لا في الجسم ولا في الادراك أو وجد أنه غير معتد ثم تطلب ما يميز الحيوان ويسلب منه فتجد أن جميع الحيوان معتد ومتدرج إلى كماله بالغو فتعجبكم بأن لا شيء من الحيوان بغير معتد أو بغير متدرج وتعلم أن غير المعتد والحيوان أمران متناقضان في ذاتهما فلا شيء من أحدهما يصح على ذات الآخر فعند ذلك ترى نفسك بالخيار بين أن تؤلف قياسات هكذا كل ملك فهو غير معتد ولا شيء من الحيوان بغير معتد أو لا شيء من الملك معتد وكل حيوان معتد لينتج لا شيء من الملك بغير حيوان وأن تؤلفه هكذا كل ملك غير معتد ولا شيء من غير المعتد بغير حيوان لينتج عين النتيجة من الشكل الأول

أما في الاجاب فقد يعرض للمحمول ما لا يعرض لموضوعه فلا بد من البحث عن الموضوعات ونسبتها إلى المالحق المحمول ليعلم هل موضوع مطلوب بناتمتها أو يحتمل هو على شيء منها مثلا لو أردت أن تعرف أن الناطق حيوان فنظرت في حال الحيوان فلم تجد من خاصته إلا أنه يعم كل حساس ولا يشمل غير الحساس ثم نظرت في الناطق فوجدت من خاصته أنه إنسان ثم في الإنسان فوجدت من أجناسه الحيوان فلا يكفيك هذا القدر في تأليف قياس لا نتاج المطلوب فالت لم تعلم من حال الحيوان إلا خاصته تباين الناطق وهي مساواة للحساس وتلك خاصته ماهيته ومفعومه فلا تحتمل على شيء من أنواعه ولا أفراد أنواعه فلا تصلح وسطا وكذلك ما علمته من حال الناطق بمجرد أنه لا يصلح وسطا لأن كونه الحيوان جنسا للإنسان لا يكفي في جملة على الناطق بل لا بد مع ما تقدم من البحث في موضوعات الحيوان أي ذاته ونسبتها إليه ثم في موضوعات تلك الموضوعات ونسبتها إليها حتى يعرف ما يصح أن يوضع له وما لا يصح فإذا عثرت من موضوعات الحيوان على ذوات الحساس فوجدت أنها توضع للحيوان لأنه مساو له كالتين لدينامن العلم بخاصة مساواة الحساس ثم وجدت من حال الإنسان الذي هو خاصة الناطق أنه حساس أيضا ووجدت الإنسان من موضوعات الحساس الذي هو من موضوعات الحيوان عرفت أنه يمكنك أن تقول كل ناطق إنسان وكل إنسان حيوان أو كل ناطق حساس وكل حساس حيوان فلا مندوحة من طلب الموضوعات مع طلب أحوال المحمولات في حالة الاجاب ولا حاجة إليها في حالة السلب

(١) فينتج ما عرفته أي في فصل المختلطات فقد قال في اختلاط المطلق مع الضر وري من الشكل الثاني « وأما إذا كانت (أي المطلقة) وجودية في المشهور أن النتيجة تابعة للسالبة المنعكسة والحق أن النتيجة ضرورية دائما لأن إذا كان موجبا لا أحد الطرفين بالضرورية مسلوبا عن الآخر بالضرورية أو مسلوبا بالضرورية وموجبا بالضرورية أو موجبا لهما جميعا أو مسلوبا عنهما جميعا وكان لا أحدهما بالضرورية ولا الآخر بالضرورية فبين طبيعتي الطرفين مباينة ضرورية ومن هذا تعلم أن السالبتين في هذا الاختلاط قد تنجان وكذلك الموجبتان وليكن بشرط أن تكون المطلقة وجودية » فقد رأيت أن الموجبتين أو السالبتين قد تنجان في الشكل الثاني هذا ما يكون القصص إلى جهات القضية كما تقول في السالبتين لا شيء من الإنسان يمتنع بالوجود ولا شيء من الحديدي يمتنع بالضرورية فإن النتيجة لا شيء من الإنسان بحدية فإن معنى القضية الأولى أنه قد ثبت للإنسان التنفس أحيانا ومعنى الثانية أنه يستحيل نبوت التنفس للحدية فلو صح نبوت الحدية للإنسان للزم انقلاب المستحيل واقعا أو انقلاب الواقع مستحيلا وتقول في الموجبتين كل قمر فهو مضيء بالوجود أي لا بالضرورية وقد يكون مضيء وكل شمس فهي مضيئة بالضرورية فلا شيء من القمر بغير شمس بالضرورية إذ لو كان شيء من الشمس قرأ للزم أن تكون الأضياء ثابتة بالضرورية ولا بالضرورية وهو محال ففي مثل هذه الحالة يلزم البحث عن محمول واحد ثبت أو يسلب عن طرفي مطلوب بل بجهتين متضادتين

هل يحمل على شيء مسالوب عن موضوعه فان السالبة الصغرى لا تنتج في الشكل الاول
فاذا استقصيت في هذا البحث فان كان مطلوبك إيجابيا كليا ووجدت في محمولات موضوعه ما يوضع
لمحمولة ثم قياسك وان كان المطلوب سالبا كليا ووجدت في محمولات أحدهما ما يسلب عن الآخر ثم
القياس من الثاني ومن الاول أيضا لانعكاس السالب الكلي وان كان المطلوب موجبا جزئيا
ووجدت في موضوعات أحدهما ما هو موضوع الآخر ثم القياس من الثالث والاول جميعا (٣) كما
عرفته من العكس وان كان المطلوب سالبا جزئيا ووجدت في موضوعات أحدهما ما ليس
موضوعا للآخر أو في محمولات بعض أحدهما ما لا يحمل عليه الآخر أو في محمولات أحدهما أو
بعضه ما لا يحمل على الآخر أو على بعضه ثم القياس من الاشكال الثلاثة
ويمكنك انكتساب الخلف معاً أيضاً من هذا الطريق فان نقيض المطلوب اذا عمل فيه ما علمناه في نفس
المطلوب تألف من النقيض ومن مقدمة صادقة قياس ناتج للحال وكيف لا ينفع في الخلف وكل خلف
كما علمته يرجع الى المستقيم
وفي الاستثنائي (٦) انما كتسب الاستثنائية بهذا الطريق ان لم تكن بيينة

(١) مسالوب عن موضوعه أى موضوع المطلوب
(٢) لانعكاس السالب الكلي أحكام في التمثيل على ما سبق من مثال لاثني من الملك بجيوان
(٣) لما عرفت من العكس كالأوردت أن تستدل على أن بعض الممكن موجود لتذهب منه الى الاستدلال على الواجب
كالمسكن في رسالة التوحيد فانك تبحث في حد الممكن ثم في لوازمه فينتهي إلى العلم بأنه لا وجود له من ذاته ثم تنظر في
الموجود وأنواعه وموضوعاته فتجد منها النبات مثلا وتجد من أحوال النبات الموجود أنه يوجد بعد أن لم يكن وبعدم
بعد أن يكون ثم انك تجد ان ما يكون حاله كذلك فلا يمكن أن يكون وجوده من ذاته والآن لا يكون وجوده لذاته فلا يسبقه
العدم ولا يلحقه والآن لم يسلب ما بالذات عنها وهذا هو معنى الممكن فيكون النبات موضوعا للممكن عند ذلك تكون قد
وجدت من موضوعات الموجود ما هو موضوع للممكن فتقول كل نبات ممكن وكل نبات موجود فبعض الممكن موجود
ولو عكست الصغرى فقلت بعض الممكن نبات وكل نبات موجود لكانت النتيجة بعينها والتأليف الاول من الثالث
والثاني من الاول

(٤) في موضوعات أحدهما ما ليس موضوعا للآخر كقولك حشوا الحافظة بغير تعقل علم ولا شيء من ذلك الحشوا ينفع
في الاستدلال على ان بعض العلم ليس بنافع فقد وجدت في موضوع العلم ما ليس موضوعا للتأليف من الثالث
ولو عكست الصغرى لكانت الصورة الثانية وهي أن في محمولات بعض أحدهما ما لا يحمل عليه الآخر وذلك لان
حشوا الحافظة الذي يصير بهذا العكس محمولا لبعض أحد المحدين وهو موضوع المطلوب لا يحمل عليه الحد الآخر
وهو النافع الذي هو محمول المطلوب وكان التأليف من الشكل الاول هكذا بعض العلم حشوا الحافظة بلا تعقل ولا شيء
من ذلك الحشوا بنافع فبعض العلم ليس بنافع

(٥) أو في محمولات أحدهما الخ الذيق الواضح للعبارة هكذا أو في محمولات أحدهما ما لا يحمل على بعض الآخر
أو في محمولات بعض أحدهما ما لا يحمل على الآخر فقله في عبارته « على الآخر » مرتبط بقوله « أو بعضه »
وقوله « أو على بعضه » مرتبط بقوله « أو في محمولات أحدهما » وكل ذلك في الشكل الثاني وهو لا ينتج
السالب الجزئي الا اذا كان في إحدى قضيتيه جزئية

ومثاله في الصورة الاولى من نسقنا أن تستدل على أن بعض الترفع ليس بكبرياء فتقول بعض الترفع ليس بغط للحق وكل
كبرياء فهو غط للحق فبعض الترفع ليس بكبرياء فقد وجدت في محمولات الكبرياء ما لا يحمل على بعض الترفع ومثال
الثاني أن تستدل على ان بعض الخضوع ليس بكرامة فتقول بعض الخضوع ذل ولا شيء من الكرامة فبعض
الخضوع ليس بكرامة فقد وجدت في محمولات الخضوع ما لا يحمل على الكرامة

(٦) انما كتسب الاستثنائية بهذا الطريق أى طريق البحث في المحمولات والموضوعات فانك تنظر في
محمول التالى وأحواله وهل من موضوعاته ما يصح ان يثبت هو له أو ينفى عنه وكذلك الكلام في المقدم حتى اذا علمت

أومزيداً فيه فصل وربما كان بسيطاً ومحرراً أيضاً عن ترتيبه الطبيعي وناقصاً وزائداً
فإذا أردت التحليل فخير المطلوب أولاً وانظر في القول السابق له هل تجد فيه مقدمة تشارك المطلوب
أم لا فان لم تجد فليس القول بنتيجة أصلاً وان وجدت فانظر في أن اشتراكهما في كلا حدي
المطلوب أو في حد منهما فان اشتراكهما في كلا حديهما فالقياس استثنائي فصغ الاستثنائية من

الإنسان يمكنه أن يكون سعيداً بأن يقول أنه متفكر فيمكنه أن يمتدى إلى ما هو خير له وكل من كان كذلك أمكنه أن يكون
سعيداً فامكان الاهداء لا يترتب على أنه متفكر إلا بمقدمة مضمرة بل أكثر من مقدمة وذلك ان المتفكر يضع فكره
الميزان بين الضار والنافع ويمكنه بعد ذلك أن يحكم على كل منهما بحكمه وبعد هذا يمكنه الاهداء

(١) أو مزيداً فيه فصل كما لو أردت في مثال التفكير والاهداء أن تقول أنه متفكر وغيره من أنواع الحيوان لا استعداد
للتفكير عنده أماً هو فيمكنه أن يمتدى إلى أن ذكر غيره من الحيوان فصل بين المقدمات زائداً لا حاجة إليه في الدليل وبعد
ما عرفت جميع المعارض التي تطرأ على المركب من الانحراف وما بعده يسهل عليك معرفة كيف تعرض للبسيط

(٢) فان لم تجد فليس القول بنتيجة الخ وذلك كدعوى بعض المشايخ أنه يستغنى عن النظر في معاني القرآن والاحاديث
النبوية والاستدلال على ذلك بأن كتب الفقه تحتوي على بيان الاحكام الشرعية وقد انسداد باب الاجتهاد فانك لا تجد
مقدمة من هذه المقدمات تشترك مع المطلوب في شيء وكقول بعض السوفسطائية ان الانسان لا عقل له لان حوادث
الكون تقع بالاتفاق وما يقع بالاتفاق لا عقل له فانك ترى ان المقدمات لا تشترك مع المطلوب في شيء

(٣) فان اشتراكهما في كلا حديهما أي في موضوعه ومحموله أو مقدمة وتاليه معاً على حسب المطلوب حملياً كان أو شرطياً
واشترائاً بعض المقدمات مع المطلوب في الموضوع والمحمول معاً كما في استدلالنا على نفي التركيب عن الواجب في رسالته
التوحيد بقولنا «لو تركب (أي الواجب) لتقدم كل جزء من أجزائه على جهته التي هي ذاته وكل جزء من أجزائه غير ذاته
بالضرورة فيكون وجود جهته محتاجاً إلى وجود غيره وقد سبق ان الواجب ما كان وجوده لذاته» فان المطلوب هو ليس
الواجب بتركيب والقياس مركب من افتراض شرطي واستثنائي أما الاستثنائي فلأنك عند التحليل وجدت ان مقدمة في
القياس وهي لو تركب لكان وجود جهته التي هي ذاته محتاجاً إلى غيره تشترك مع المطلوب في الحدين الواجب والمركب
وقد تركبت من جزأين أحدهما تركب الواجب والثاني كان محتاجاً إلى غيره وهي تبيان المطلوب بالجزء الثاني أي تخالفه
لان المحمول فيها يخالف محموله فتصوغ الاستثنائية من هذا الجزء الذي يخالف المطلوب بمعنى أنه لا يتفق معه في حديه
فتقول لكن الواجب ليس محتاجاً إلى غيره لما سبق في تعريفه أنه ما كان وجوده لذاته فيشرب المطلوب وهو أنه ليس
بمركب غير ان هذه الشرطية المذكورة كانت نتيجة مفصلة لم تدرك متصلة الاجزاء استثناءً بدك جزءاً بالاولى في
الشرطية الاولى وجزئها الثاني في قولنا فيكون وجود جهته محتاجاً الخ أما اشتراك بعض المقدمات في مقدم المطلوب
وتاليه معاً ان كان المطلوب شرطياً فكلما كان مطلوباً كلاً كان الانسان مستقيماً الفكر كان أسماً من سائر الحيوان
وقلت في الاستدلال عليه لو لم يكن كلاً كان الانسان مستقيماً الرأي كان أسماً من سائر الحيوان لكان قد يكون اذا كان
مستقيماً الفكر فهو في منزلة الحيوان أو أخط منه مع ان استقامة الفكر هي مزية الانسان على الحيوان لا غير فلا يصح
معها أن يساويه أو يخط منه فانك ترى ان بعض المقدمات وهي الاولى تشترك مع المطلوب في مقدمه وتاليه به حذف
حرف الشرط والسلب فتصوغ الاستثنائية من أجزاء المقدمة الاخرى التي لا تتفق مع المطلوب في كلا جزأيه فتقول
لكن ليس البتة اذا كان مستقيماً الفكر فهو في منزلة الحيوان أو أخط منه لان استقامة الفكر الخ وقولك لان استقامة
الخ في معنى قياس استثنائي انظمه لو لم يصدق ليس البتة الخ لكان للانسان قسم على الحيوان غير استقامة الفكر لكن ليس
له قسم سواها بالبداهة فاستثنائية مصادقة فتقولك فلا يصح معها أن يساويه أو يخط عنه هو بعينه ليس البتة اذا كان
مستقيماً الفكر الخ وقد أخذته في القياس بقولك لو لم يصدق الخ فقد اشتركت احدى المقدمتين مع المطلوب في مقدمه
وتاليه وقد صغت الاستثنائية من المقدمة الاخرى وهي ان استقامة الفكر هي مزية الانسان على غيره دون سواها وقد
تجدد هنا ان صورة احدى المقدمتين حملياً وهي قولك فلا يصح معها ان يساويه أو يخط عنه مع أنها تتفق مع المطلوب
الشرطي في مقدمه وتاليه لانها في معناها فنذهب الى ما سينبئك اليه المصنف من أن الالفاظ وصورها لا ينبغي أن
تشوش عليك عند النظر الى المعاني وجواهرها

الجزء الذي تبين به هذه المقدمة المطلوب اذ لا بد في المقدمة المشاركة من جزأين تشارك بأحدهما المطلوب وتباينه بالآخر وان اشتركا في أحد حدى المطلوب فالقياس اقترافا فانظر أن المشترك فيه موضوع المطلوب أو محموله لتمييزك الصغرى والكبرى ثم ضم إلى الجزء الآخر من المقدمة الجزء الآخر من المطلوب على إحدى التاليفات القياسية فان تألفاه (١) والوسط وتميزت لك المقدمة متان بالفعل وشكل القياس والنتيجة وان لم تتألفا أي لم يعترف الذهن بحمل الجزء الثاني من المطلوب على الجزء الثاني من المقدمة أو سلمه عنه أو بالعكس فليس بوسط ولا القياس بسيطاً (٢) لكل مركبا فان وجدت المقدمة الاخرى المشاركة للجزء الآخر من المطلوب فانظر هل بينهما مقدمة أخرى أو ليس

وأما اشتراك بعض المقدمات مع المطلوب في أحد حده فكمقدمة من رسالة التوحيد في الاستدلال على أن الواجب ليس بمركب لكن لا في الدليل المباشر للمطلوب بل في القياس على إحدى مقدماته فان القياس الاول أقيم دليلاً على أنه لو تركب الواجب لكان غير ذاته متقدماً عليه بالذات وهو معنى كونه محتاجاً في الوجود إلى غيره فاذا نظرت في المقدمات والمطلوب وجدت احدهما وهي الثانية تشترك مع المطلوب في حد واحد وهو «غير ذاته» وقد وجدت فيه مقدمة شرطية فتذهب بلا عسر إلى أن القياس اقترافاً شرطياً مؤلفاً من شرطية متصلة وحملية من الشكل الثالث والمشارك فيه موضوع المطلوب لان المطلوب في الحقيقة هو تالي الشرطية وهو أن يكون من غير ذات الواجب ما يتقدم عليه على أنه لازم لتركبه فتضم إلى الجزء الآخر من المقدمة وهو «كل جزء من أجزائه» تالي جزأى المطلوب وهو «ما هو متقدم عليه بالذات» فيكون نظمه على الاصطلاح هكذا «لو تركب الواجب لكان كل جزء من أجزائه متقدماً عليه بالذات وبالوجود وكل جزء من أجزائه غير ذاته فلو كان الواجب مركباً كان من غير ذاته ما هو متقدم عليه بالذات والوجود وهو المطلوب» ثم تقول لتتميم الدليل بعد أخذ معنى تالي النتيجة لو كان الواجب مركباً كان مقتضياً إلى غيره في الوجود لكنه ليس بمقتضى لما سبق من أن وجوده لذاته الخ

وإنما يضطر المستدل في أغلب الاحيان إلى مخالفة النظم الاصطلاحي في التعبير لان الالفاظ والأساليب نسقا خاصا بها في كل لغة فلا يجد مندوحة عند المخالفة على أساليب اللغة وافرغ القول في أفضل قوالبه واطهاره في أحسن صورته عنده من أن يغير أوضاع الالفاظ في التعبير فقط وان كان سير العقل في ترتيب المقدمات لم يختلف ولم يطرأ عليه أدنى اضطراب وهذا هو السبب في أنك قلما تجد مستدلين على مطلوب واحد بدليل واحد يتفقان على تعبير واحد متى كان أحدهما غير ناقل من الآخر وليس بضار في الاستدلال أن تكون نتيجة كون الغير متقدماً في الوجود على الواجب مثلاً وأن لا تأخذها بعين اعتداجها مقدمة للدليل الأخير بل تأخذ منها ما هو كون الواجب مقتضياً إلى غيره فان اختلاف النسق واللفظ لا يمس جوهر المعنى وهو الحاجة والافتقار بشئ

(٧) فهو الوسط أي الجزء الآخر من المقدمة هو الوسط كما رأيت في المثال السابق وقوله «وشكل القياس» بالرفع معطوف على «المقدمتان» وقوله «والنتيجة» عطوف عليه أيضاً أي وتميزت لك المقدمة متان بالفعل وتميزت لك أي ظهر وتبين شكل القياس ونتيجته

(٨) بل مركباً كافي دليل من يدعي أن كل انسان سليم الفطرة يمكنه الاختراع اذا جاء به هكذا كل انسان سليم الفطرة فهو متفكر والاختراع اظهر ما لم يكن معروفاً من آثار القوى المودعة في الكون وذلك يكون بقياس بعض المعلومات منها إلى بعض وتأليفها وانظر في آثارها منفردة ومجمعة وهذا الامر يتوصل اليه بالتفكير بالضرورة فمن يكون من شأنه التصرف في المعلومات بهذا القياس هو المتفكر وكل متفكر يمكنه أن يتصرف بهذا التصرف ومن يمكنه ذلك يمكنه الاختراع فكل سليم الفطرة من الانسان يمكنه الاختراع فان تجد مقدمة تشارك المطلوب في موضوعه وهي الاولى ثم لا تجد في المقدمات التي بعدها ما يشارك في الجزء الآخر وهو المحمول «يمكنه الاختراع» الا المقدمة الاخيرة فعند ذلك تذهب في التحليل إلى جملة تأليفات فتقول كل سليم الفطرة متفكر وكل متفكر يمكنه أن يقيس بعض المعلومات إلى بعض وينظر في آثارها مجمعة ومترتبة فكل سليم الفطرة يمكنه ذلك وكل من هو كذلك يمكنه أن يظهر بعض ذلك بالعمل فكل سليم الفطرة يمكنه اظهار تلك الآثار الخفية بالعمل وكل من هو كذلك يمكنه الاختراع فكل سليم الفطرة من الانسان يمكنه الاختراع وبهذا يتم الدليل

فان كان فالف بين كل مقدمتين مشتركتين وتدرج من نتيجة الى نتيجة الى أن تصل الى القياس القريب من المطلوب وان لم تجد اشتراكين مقدمتين منهما فهذه (١) تلك اضممار ونحتاج الى استخراج وسط واصل بينهما

مثلاً لو كان مطلوبك ان كل اذ وجدت كل ا ب وكل ج د وكل هـ ذ فقد وجدت المقدمتين المشتركتين للمطلوب ولكن ليس بين المقدمات اشتراك فهل يتصل ب ود وهل يتصل د و هـ فان اتصلت فقد تم القياس بالفعل واكتف به هذا المثال واعتبر من نفسك تأليفات الاشكال الثلاثة ونتاج المطالب الاربعة من الاشكال النانحة
هذا اذا وجدت مقدمتين مشتركتين في حدى المطلوب فأما اذا لم تجد ولا واحدة منهما فلا تستعمل بالتحليل فهذه (٢) تلك نقصان مجاوز للحد وكذلك اذا لم تجد الا واحدة والاخرى لا تشارك المطلوب ولا رتبة فيها فيستدعى تعليم تحليله كلاما طويلا لا يليق به هذا المختصر

(١) فهناك اضممار الخ كافي استدلال رسالة التوحيد على أن الحياة كمال وجودي بقولها « فان الحياة مع ما يتبعها مصدرا للنظام وناموس الحكمة وهي في أي مراتبها مبدأ الظهور والاستقرار في تلك المرتبة فهي كمال وجودي » فانك تجد المقدمتين تشاركان المطلوب في الموضوع وهو الحياة ولكن لا واحدة منهما تشارك في الجزء الثاني وهو كمال وجودي ففي الدليل اضممار استغنى فيه عما سبق في معنى الوجود وكاله في أول باب الحياة والمقدمة المضمرة هي « وكل ما هو كذلك فهو كمال وجودي » وتري احدى المقدمتين زائدة للايضاح والنأ كيدوهي المقدمة الاولى في الدليل زيادة و اضممارها وتجد لذلك رسالة التوحيد أمثلة كثيرة هذا اذا لاحظت الاضممار في البسيط قال لاحظته في المركب كاهو الظاهر من سوق كلام المصنف في هذا الموضع كان مثال الاضممار في القياس السابق قولنا « وكل من هو كذلك أمكنه أن يظهر بعض ذلك بالعمل » وكذلك تجده مثالا أجلى ظهورا في القياسات المركبة التي استعملناها في رسالة التوحيد عند بيان حاجة البشر الى الرسالة في المسالك الاول منه

(٢) وكل ج د هذه المقدمة تشبه في مثالنا « والاختراع اظهار ما خفي من آثار القوى الخ » أما « كل ا ب » فهي تشبه « كل انسان سليم الفطرة متفكر » و « كل هـ ذ » تشبه « وكل من هو كذلك يمكنه الاختراع » وقد رأيت في مثالنا أن كل المقدمات اتصل بعضها ببعض وان كانت تزيد في العدد عما جاء في مثال المصنف

(٣) فهناك نقصان مجاوز للحد وذلك كمن يقتصر في الاستدلال على ان كل سليم الفطرة من الانسان يمكنه الاختراع على قوله ان في المخلوقات قوى تكمن آثارها وتظهر بالعمل وان نوافيس الوجود تكمن مراعاتها فان البحث من تمام الدليل في هاتين المقدمتين لا يفيد لان هناك نقصا فاحش في الدليل فقد أغفل المستدل أهم اركان دليله وهو أن الذي يعمل لاظهار آثار القوى وتكمنه مراعاة نوافيس الكون هو المفكر وان سليم الفطرة من الانسان متفكر فكأنه أشم رائحة الدليل وأرشد للبحث منه فقط أما هو بنفسه فلا وجود له في كلامه وكذلك الحال لو وجدت المشاركة بين مقدمة واحدة وبين المطلوب في أحد أجزاءه ولم تجد في البقية ما يشاركه ولا ما يشارك تلك المقدمة كما لو أضفت على المقدمتين السابقتين قولك وكل انسان متفكر فانها تشارك المطلوب في موضوعه أو أضفت اليهما وكل من يمكن من قياس بعض المعلومات الى بعض أمكنه الاختراع فانها تشارك في محموله ولا تجد مشاركة بين البقية وبينه ولا بينهما وبين رتبة فيها فالنقص وان لم يكن في هذه الحالة بالغاملة في سابقتها غير انه لا يزال مجاوز للحد والاستعمال بالتحليل لا يقيده

وقد يكون المستدل ممن تنق بعله فتضطر الى احترام دليله والبحث في تحصيل ما أورده من المقدمات تحليلا أدق مما أشار اليه وتعليم ذلك يحتاج الى تطويل كما قال المصنف ولكن لا بأس بالاشارة اليه

يمكنك أن تنظر في المثال السابق فتجد لفظ المراعاة و لفظ تظهر بالعمل فتأخذ من قول المستدل انه يريد بالمراعاة المطالعة بالفكر والمراجعة بالنظر العقلي ومقارنته أحكام كل ناموس بأحكام غيره مما يوافقه أو ينافره وان نوافيس الوجود لا تبعد عن نوافيس المخلوقات فان الوجود قد يعجزها والبحث عنها المراعاة قد يؤدي الى البحث في قوى المخلوقات ما يخفى أثره ما وما يظهر فاذا كان ظهورا لا نأرلهذه القوى بالعمل فاهو العمل الا أن يكون العمل الاختياري الذي يصدر من قدرة من يراعي تلك النوافيس وينظر في شؤون تلك القوى وما يظهره الا أن تجلي في صورة لم تكن معروفة من قبل وهل

وربما كان اللفظ في النتيجة غير الذي في المقدمة أو كان في إحدى المقدمتين غير ما في الأخرى فاشتغل بالمعنى ولا تلتفت إلى اختلاف اللفظ عند اتفاق المعنى

وربما لم تكن الحدود ألفاظاً مفردة (٢) بل مركبة وربما كان في أحدهما مفرد وفي الأخرى مركب فلا ينبغي أن يتشوش عليك التحليل بسبب هذا الاختلاف بل عليك بتبديل المركب بالمفرد

ولا تذهل عن (٣) مراعاة العدول والسلب فربما كانت النتيجة موجبة والوسط مقرون به حرف السلب في المقدمتين جميعاً فتعجب من كون النتيجة موجبة وإنما كان كذلك لكون الوسط معدولاً مثل قولك هذا العدد هو لا فرد وكل عدد هو لا فرد فهو زوج فهذا العدد زوج وقد عرفت الفرق قبل هذا بين العدول والسلب

(الفصل الثاني عشر)

في استقرار النتائج التابعة للطلوب الأول

القياسات التي تنتج الكلي تنتج بالعرض الجزئي الذي تحته وعكسه وعكس نقيضه ومعنى عكس النقيض (٤) وأن تجعل مقابل المحمول بالإيجاب والسلب موضوعاً ومقابل الموضوع محمولاً وأما الكمية فقد لا تبقى محفوظة فكل $أ ب$ عكس نقيضه $م أليس ب$ ليس $أ$ ولا شيء من $أ ب$ عكس نقيضه بعض $م أليس ب$ هو $أ$ والجزئية الموجبة يتبعها عكسها وعكس نقيضها وهو بعض $م أليس ب$ ليس $أ$ إذا كانت النتيجة بعض $أ ب$ وأما السالبة الجزئية فليست تستتبع شيئاً لأنها لا تنعكس وتشتبك في هذه الاشكال الثلاثة

معنى هذا الاختراع غير أن هذا التحليل ليس تحليل مقدمات موجودة تامة وإنما هو تحليل أصول لأفكار أدبها صاحبها في هذه المقدمات قد لا يعنى بالبحث عنها إلا مكافئاً باحترامه كلف بحراسته في مهموم مقامه وأسهل منه بحث من الدليل في غير كلامه

(١) كان اللفظ في النتيجة غير الذي في المقدمة تقدمت الإشارة إليه في نحو التقدم بلفظ المأخوذ في مقدمات الاحتياج إلى الغردون ذكر أن المتأخر بالذات محتاج وذلك في النتيجة

(٢) بل مركبة كما نقول في الاستدلال على أن العنصر البسيط ممكن لأن جوهره مركب من أجزاء لا تنجز أو كل ما هو كذلك فوجوده محتاج إلى غيره ففجد الحدود وهما مركبة ولفظ النتيجة غير لفظ المطلوب ولكن الأمر سهل فالتقول العنصر البسيط مركب الجوهر من أجزاء وكل مركب الجوهر من أجزاء فهو ممكن وذلك لعدم معرفة أن الممكن ما يحتاج في وجوده إلى غيره

(٣) مراعاة العدول والسلب أي ملاحظة الفرق بينهما

(٤) هو أن تجعل الخ من هذا التعريف لعكس النقيض تجد المصنف قد وافق فيه رأي المتقدمين كالشيخ ابن سينا ومن في طبقته حتى أنه وافق الشيخ في أن الموجبة الجزئية تنعكس موجبة جزئية وفي صورة عكس السالبة الكلية حيث يقول « ولا شيء من $أ ب$ » عكس نقيضه « بعض $م أليس ب$ هو $أ$ » ثم أنه خالفهم جميعاً في زعمه أن السالبة الجزئية لا تستلزم شيئاً وعلى ذلك بأنها لا تنعكس وكأنه سهو منه عن موضوع كلامه وهو عكس النقيض إذ لا وجه له في زعمه هذا فإن السالبة الجزئية تنعكس سالبة جزئية باتفاق المتقدمين وإذا تعرض المصنف لعكس النقيض وجب أن تأتي بما يكفي لفهم مذهبهم فيه بالاختصار مرفف الشيخ عكس النقيض بأنه جعل ما يناقض المحمول موضوعاً وما يناقض الموضوع محمولاً ثم قال بعد ذلك إذا قلنا كل $ج ب$ صدق كل $م أليس ب$ ليس $ج$ والافيعض $م أليس ب$ $ج$ وينعكس إلى بعض $ج$ ليس $ب$ « بالعكس المستوي » وقد قلنا كل $ج ب$ هنا وإذا صدق لاشئ من الناس بحجارة لزمه بعض $م أليس ب$ بحجارة هو إنسان والافلاشي ثم $م أليس ب$ بحجارة إنسان فلاشي من الناس ليس بحجارة وقد قلنا لاشئ من الناس بحجارة وإذا قلنا بعض

لكن الأول يخصه أن القياس السلكي فيه إذا قام بالفعل على الحد الأصغر قام بالقوة على كل ما يشاركه تحت الاوسط فتكون نتيجة مع نتيجة وقام أيضا بالقوة على كل موضوع الاصغر فتكون نتيجة تحت نتيجة

ولا نتيجة مع النتيجة في الشككين الآخرين فان الاكبر في الثاني غير مقول بالفعل على الاوسط

ج ب يلزم بعض ما ليس ب ليس ج لانه يوجد موجودات أو معدومات خارجة عن ج و ب وإذا قلنا ليس كل ج ب فليس كل ما ليس ب ليس ج والا لكان كل ما ليس ب ليس ج فكل ج ب وقد كان ليس كل ج ب هـ

فقال الناظرون في كلامه ان الشيخ حافظ على تعريفه في الجزئيات دون الكلّيات أما في السالبة الكلية فلانه جعل الانسان محمول العكس وهو عين موضوع الاصل وأما في الموجبة الكلية فلانه ان أخذ قوله كل ما ليس ب ليس ج موجبة لم يتم الدليل لان نقيضها ليس كل ما ليس ب ليس ج وهو لا يستلزم بعض ما ليس ب ج اذا سالبة المعدولة المحمول أعم من الموجبة المحصلة المحمول وان أخذها سالبة تم الدليل الا ان محمولها يكون عين موضوع الاصل قالوا لا ولي تعريفه بما يشمل المعنيين وهو جعل نقيض المحمول موضوعا وعين الموضوع محمولا مع مخالفة الاصل في الكيف قل القطب الرازي ومناط الشبهة هي هنا (أى في دعوى مخالفة الشيخ تعريفه في الكلّيات عند البيان) انهم جعلوا النقيض بمعنى العدول وليس كذلك فان نقيض الباء سلبية لا اثبات الا اياه فلما أخذ في عكس الموجبة موجبة سالبة الطرفين وفي عكس السالبة سالبة سالبة الطرفين لكن لما حصل مفهومها كانت موجبة محصلة المحمول لان سلب السلب ايجاب فلهذا أخذها نقيض الموجبة وعكس السالبة ومن تأمل في عبارة الشيخ يتفقد في بالله أن مراد ما ذكرناه اهـ

ثم قالوا ان الموجبة الجزئية لا تنعكس خلافا للشيخ اصدق قولنا بعض الحيوان لا انسان وكذب بعض الانسان لحيوان فاذا نظرنا الى ما ذكره القطب من التأويل والى ما يفهم من كلام الشيخ في الدليل اندفع هذا أيضا فان الموضوع في العكس لا يكون الانسان بل ما ليس ب انسان وما سلب عنه لا انسان قد لا يكون انسانا بل معدوما محضاً فيجمل عليه لحيوان غير أنه لا ينطبق على بقية كلام الشيخ في تخصيص المفاهيم كما رأيت فالصواب ما قلناه لا ما قلناه وعلى كل حال فقد قررنا أن حكم الموجبات في هذا العكس حكم السوالب في المستوى فتعكس الموجبة الكلية كلية والسالبة الكلية والجزئية جزئية ويسمى هذا الضرب من العكس على رأى المتقدمين عكس النقيض الموافق أما عكس النقيض على تعريف المتأخرين فمعدوكس النقيض المخالف وقلنا ان حكم الموجبات فيه حكم السوالب في المستوى أما حكم السوالب فيه فمخالف لخاصة ان تعكس ان جزئية جزئية والوقتيتان والوجوديتان تعكس مطلقة عامة والعكس في الجميع جزئى أما بقية السوالب فلم يبين عكسها وبعض المتأخرين أثبت العكس في جميع السوالب وعليه فيكون حكم الموجبات حكم السوالب وبالعكس

(١) اذا قام بالفعل على الحد الأصغر ير بد أن القياس المركب من كلمتين في الشكل الاول ينتج حكماً بالاكبر على الاصغر نتيجة صريحة أخذت من النياس بالفعل فعند ذلك يكون هذا القياس بعينه قائماً بالقوة على جميع ما شاركه الاصغر في الاوسط فاذا قلت كل انسان حيوان وكل حيوان يموت فكل انسان يموت فالقياس قام بالفعل على اثبات الموت للاصغر أى الانسان ثم هو بالقوة قائم على اثبات الحكم نفسه للفارس والجمال والسميع والفيل ونحوها من الحيوانات المشاركة للانسان في الحيوان ويقال لها نتيجة مع نتيجة لان هذه المشاركت هي مع الانسان في مرتبة واحدة تحت الحيوان فيحكم عليها ما يحكمه ويقوم هذا القياس بالقوة أيضاً على كل ما يحل عليه الاصغر لان اذا حكمت على كل انسان بأنه يموت بذلك الدليل فقد حكمت هذا الحكم على الرومي منه والهندي والمنمذون والمتوحش والتابل والحامل فان السلك انسان ويقال مثل هذا النتيجة تحت نتيجة لان ما نتج من الحكم عليه في ما نتج من الحكم عليه في نتيجة القياس الفعلي

(٢) غير مقول بالفعل على الاوسط أى الاوسط الذى يقال على الاصغر فيدخل في الاكبر جزئياً كما كان مع الاصغر في ذلك الاوسط بل الذى في الشكل الثانى هو قول الاوسط على كل من الاصغر والاكبر أحدهما بالاجاب والاخر بالسلب ولا يلزم من سلب شئ من شئ وثبوت لا شئ أو العكس سلب أحدهما مع الآخر في ذلك الشئ ونقول ان هذا متابع من المصنف لطاهر القول بدون تدقيق والحق أن النتيجة مع النتيجة توجد في الشكل الثانى متى

وأما في الثالث وإن كان مقولا لكن الأصغر ليس موضوعا للأوسط (١) لانه فيه موضوع آخر
 يمكن النتيجة تحت النتيجة في الكلي من الثاني تنص (٢) ور
 وأما في الجزئي ف(٣) لا تنص على النتيجة تحت النتيجة في الأول أيضا فكيف في الثاني (٤) بل تصور
 النتيجة مع النتيجة في الجزئي من الأول أيضا
 وبالجملة انما تكون معها اذا كانت نسبتها الى الكبرى واحدة فتمت قياسا آخر مع هذا القياس (٥) على
 ذلك المشارك

كانت نتيجته كلية فانك اذا أثبت الاوسط لجميع افراد الاصغر ثم فقيته عن جميع افراد الاكبر أو بالعكس وجب
 أن تنفي الاكبر عن جميع مامع الاصغر في الاوسط والجزاء أن يدخل بعض افراد مامع الاصغر وهو اوسط في الاكبر
 وقد كان الاوسط مسلوبا عن جميع افراد الاكبر فيكون الاوسط ثابتا او منقيا عن هذا الفرد معا وهو تناقض وخدشلا
 كل انسان حيوان ولا شيء من النبات بحيوان فالنتيجة لاثني من الانسان نبات فلك أن تقول ان كل ما هو مع الانسان في
 الاوسط الذي هو الحيوان يجب أن يساب منه النبات والجزاء أن يكون بعض شمولات الحيوان نباتا وقد فرضنا صدق
 لاثني من النبات بحيوان وهو ينعكس بالمستوى الى لاثني من الحيوان نبات فيكون اللازم وهو نقيضه كاذبا فلا استلزامه
 من تجوز كون بعض الحيوان نباتا باطل فيجب أن يساب النبات من كل مامع الانسان في الحيوان وأيضا تضم السالبة
 الصادقة الى اللازم فينتج بعض الحيوان ليس بحيوان من الشكل الأول وهو يدعي البطلان وكذلك يكون انشأنا لو قلت
 لاثني من النبات بحيوان وكل انسان حيوان فالنتيجة لاثني من النبات بانسان ومعها لاثني من النبات بفرس ونحوه من كل
 ماشارك الانسان في الحيوان

(١) ليشارك فيه موضوع آخر وذلك لانه لا يلزم من صدق شيئين على موضوع واحد أو صدق أحدهما عليه وسلب
 الآخر منه أن يكون أحدهما صادقا على مامع الآخر أو مسلوبا عنه وان أقرب ما يظن فيه النتيجة مع النتيجة في الشكل
 الثالث قياس تركب من كليتين كقولك كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فقد صدق الحيوان والناطق على الانسان
 ولكن لما لم يصدق الاوسط وهو الانسان على الاصغر وهو الحيوان صدقا كليما لم يلزم أن يدخل مامع الحيوان أو شيء آخر
 مما هو في الحيوان في الناطق فاذا كانت نتيجة بعض الحيوان ناطق لم يلزم أن يكون معها نتيجة أخرى يحكم فيها بالناطق
 على شيء من الحيوان أو غير ذلك لو أبدلت الناطق بالاهل وكانت الكبرى سالبة كلية فانه لا يلزم من سلب الناطق
 عن بعض الحيوان سلبه عن شيء آخر من أنواعه ولا عن شيء خارج عنه بل هو ظاهر

(٢) تصور فان جميع أصناف الانسان يحمل عليها الحيوان في مثالنا الأول والكبرى بحالها فينتج سلب النبات عن
 كل صنف منها وأنواع النبات يسلب عنها الحيوان كما ثبت الانسان لجميع أصنافه في المثال الثاني فيتألف القياس وينتج
 سلب الانسان أو أي صنف منه عن كل نوع من أنواع النبات وانما تعدد القياس بتعدد الأنواع أو الأصناف في كل حال

(٣) فلا تنص على النتيجة تحت النتيجة في الأول لان البعض الذي في الاصغر قد يكون فردا واحدا وان عنوان بكلي فلا
 يكون تحت شيء يسرى اليه حكم الاكبر من ثبوته الاوسط أو نقيضه عنه كما لو قلت بعض من في البيت يشناق العلم وكل من
 هو كذلك فهو ناطق فان هذا البعض ممن في البيت ليس تحت شيء آخر وكذلك تقول من الشكل الثاني بعض من في
 البيت ليس يشناق العلم وكل ذي ذوق سليم يشناق العلم فبعض من في البيت ليس بذي ذوق سليم

(٤) بل تصور النتيجة مع النتيجة في الجزئي من الأول أيضا لانك تقول في مثالنا السابق بعض من في المسجد وبعض
 من في السوق وهكذا فانك قد تجد المشتامين للعلم في كل جماعة من الانسان فكل من شارك أهل البيت في الشوق الى العلم
 صح أن يحمل عليه الاكبر بحكم القياس السابق بعينه لا يتبدل فيه سوى الموضوع

(٥) على ذلك المشارك متعلق بقياسا آخر وذلك كافي قياس كل انسان حيوان وكل حيوان بشعر بحاجته فكل
 انسان بشعر بحاجته فان نسبة الفرس وغيره من أنواع الحيوان الى الحيوان هي عين نسبة الانسان اليه ونسبة الفرس الى
 الكبرى بدخوله في موضوعها هي عين نسبة الانسان اليها فالفرس مشارك للانسان في هذه النسبة فتعقد هذه النسبة
 مع الكبرى قياسا ليدل على ثبوت الحكم لذلك اشارك وهو الفرس بأن تقول كل فرس حيوان وكل حيوان يشعر
 بحاجته والضمير في قول المصنف نسبتها ما يعود الى موضوع النتيجة وما شارك في الاوسط وذلك المشارك الى
 واحد مما رجع عليه الضمير في نسبتها كما هو ظاهر

وانما نكون نتجها اذا كانت النتيجة بصح (١) أن تصير كبرى في قياس آخر متصل بهذا القياس في الذهن
يظن لقرب اتصالهما أنهم مقياس واحد وهما مقياسان في الحقيقة

(الفصل الثالث عشر)

في النتائج الصادقة عن مقدمات كاذبة

ربما تنوهم أنه لما يلزم الصدق عن القياس الصادق المقدمات الصحيحة التأليف ينبغي أن لا يلزم الصدق
عن المقدمات الكاذبة وأنت تعلم أن هذا استثناء نقض المقدم وهو غير ناتج فانا نقول ان كان القياس
صادقا والمقدمات صحيحة التأليف ينتج الصادق فان استثنائنا نقض المقدم وقلنا الكثرة ليس بصادق
المقدمات أو صحيح التأليف لم يلزم أن يقال لا ينتج الصادق أو ينتج
فاذا عرفت هذا فاعلم أنه قد تلزم النتائج الصادقة عن المقدمات الكاذبة ولا يمنع هذا الا اذا كانت
الكبرى (٢) كاذبة بالكل في الشكل الأول والصغرى صادقة كلية فالنتيجة كاذبة لا محالة بالكل
اذ لو كانت صادقة وأخذنا ضد الكبرى التي هي الصادقة وألفناها مع صغرى القياس الصادقة نتج
مقابل هذه النتيجة وصادقا فيكون الضدان صادقين بالكل هذا محال
وفي غير هذا الموضوع لا يمنع لزوم الصادق سواء كانت المقدمات كاذبتين بالكل والجزء

(١) يصح أن تصير كبرى كالوقفت في الاستدلال على ان كل حيوان يطلب بحركته ما يحفظ بنيته ويهرب مما يخشى منه
هلا كلها كل حيوان قد ألهم الشعور بحاجته ليطلب سدا بحركته وكل ما هو كذلك فهو يطلب بحركته ما يحفظ بنيته
ويهرب مما يخشى منه هلا كلها فكل حيوان يطلب بحركته الخ فهذه النتيجة يصح أن تكون كبرى في قياس متصل
بهذا القياس في الذهن بمعنى أن الذهن يلاحظه كأنه داخل فيه وهو كل انسان حيوان وكل حيوان يطلب بحركته الخ
فانه بعد ثبوت أن كل حيوان يطلب الخ بمقتضى القياس الاول ينساق الذهن الى أن كل ما دخل في الحيوان من انسان وغيره
يطلب الخ فيظن الانسان أن القياس الذي أقيم لاثبات الحكم للانسان هو عينه القياس الذي أثبتته للحيوان وفي
الحقيقة هما مقياسان

(٢) لم يلزم أن يقال الخ يريد المصنف أن من زعم أن الصادق لا ينتج الا من الصادق لا دليل له على زعمه الا أن يؤلف
قياسا استثنائيا على الصورة التي ذكرها فتكون استثنائية نقض المقدم واستثناء نقض المقدم لا ينتج في القياس
الاستثنائي شيئا لا سلما ولا إيجابا لان التالي قد يكون لازما للزوم آخر كابن في موضعه

وغرض المصنف من هذا الفصل أن يفيد الطالب الثبوت في نيل النتيجة اذا علم كذب مقدمة من مقدماتها أو كذب
جميع المقدمات فقد تكون النتيجة صادقة فلا يصح طرحها الجرد العلم بان شيئا من مقدماتها كاذب وكذلك لا ينبغي أن
يغشه صدق النتيجة فيظنه دليلا على أن مقدماته كانت صحيحة

(٣) الا اذا كانت الكبرى كاذبة بالكل والصغرى صادقة كلية الخ يمثل لذلك بأن نقول كل انسان حيوان وكل حيوان
يجر فان النتيجة وهي كل انسان جحر كاذبة لا محالة لان الصغرى صادقة كلية لان كل انسان حيوان قضية لا ريب في
صدقها بالكل أي في جميع الافراد وكل حيوان جحر كاذبة بالكل أي لا يصدق الجحر ولا على فرد واحد من أفراد الحيوان
فاذا تبين كذبها في الكل كما هو ظاهر وجب أن يكون ضدها وهو سلب الجحر عن الحيوان صادقا لا محالة اذ لا معنى
للكذب في الصدق على كل فرد فردا لأن السلب عن كل فرد صادق فصد الكبرى في القياس تكون صادقة وهي لا شيء من
الحيوان بجحر ويمكن ضمها الى الصغرى الصادقة في قياس من الشكل الاول فتنتج لا محالة لا شيء من الانسان بجحر وهو
صادق قطعا فلو صدقت نتيجة الإيجاب لاجتمع الضدان في الصدق وهو محال

وقول المصنف التي هي الصادقة صفة للضد الكبرى وقوله بعد ذلك بسطر وصادقا عطف على مقابل أي نتج مقابل
ونتجها صادقا وفيه تساهل خفيف

(٤) وفي غير هذا الموضوع لا يمنع لزوم الصادق الخ فقد تكذب المقدمات بالكل وتصدق النتيجة كما تقول كل انسان
فرس وكل فرس ناطق فانه ينتج صادقا وهو كل انسان ناطق

أو الصغرى كاذبة وحدها بالكل أو الجزء أو الكل^(١) برى كاذبة وحدها بالجزء
وأما في الشككين الآخرين فقد سلمنا الصدق على أي وجهه اتفق ولا يجوز أن اعتبار كل هذا
بنفسه
وقولنا الكاذب في الكل هو أن يكون الحكم في جميع آحاد الموضوع كاذبا والكاذب في البعض هو
أن لا يكذب إلا في بعض آحاد الموضوع مثال الأول قولنا كل حجر حيوان ومثال الثاني قولنا كل
حيوان إنسان

ولكن إذا كذبت المقدمة مع الجزء فقط فلا يتصور صدق النتيجة الكلية لأن معنى الكذب بالجزء أن يكون
المحمول أخص من الموضوع فهو يصدق على بعض أفراد الموضوع ولا يصدق على جميعها فلأن الصغرى في الكل
الأول كذبت في الجزء ثم كذبت الكبرى كذلك في الجزء لكان الأوسط أخص من الأصغر ولا كبراً أخص من الأوسط
والأخص من الأخص أخص فيكون لا كبراً أخص من الأصغر فيستحيل حملها على جميعه ففي مثل هذا لا تصدق النتيجة
الاجتزائية وكلام المصنف إنما هو في نتيجة القياس اللازمة لشككه وهي من الكليات الكلية في الشكل الأول وقد رأيت
أنها لا تنجح صادقة من كيتين كاذبتين في الجزء معاً فلعل المصنف لم يلتفت إلى هذا حتى عمم الحكم في قوله « وفي غير هذا
الموضع لا يمنع لزوم الصادق » ثم كرر التعميم في قوله « سواء كانت المقدمة كاذبتين بالكل والجزء » ولا يعتذر
له بأنه قل « والجزء » بالاول لا بأوفكا ندير بكاذبتين بالكل والجزء معاً وهذا يتحقق في صورة واحدة وهي الكذب
بالكل لأن ما يكذب في الجميع يكذب في البعض بالضرورة لأن هذا لا يتفق مع بقية كلامه ويكون قوله « والجزء »
من المغو الذي لا معنى له في بيان الحقائق

(١) أو الصغرى كاذبة وحدها بالكل أو الجزء أي والكبرى صادقة بالكل كما تقول كل إنسان حجر وكل حجر جسم فكل
إنسان جسم أو تقول كل حيوان إنسان وكل إنسان متنفس فكل حيوان متنفس فالصغرى في الأول كاذبة بالكل وفي
الثاني بالبعض والنتيجة صادقة في الحالين

(٢) أو الكبرى كاذبة وحدها بالجزء أي والصغرى صادقة بالكل كقولك كل إنسان حيوان وكل حيوان ناطق فكل
إنسان ناطق وقيد المصنف بقيد وحدها لأن الصغرى إذا كانت كاذبة بالجزء أيضاً مع ما تقدمت في صورة كذب
المقدمة وقد علمت ما في هذه الصور من خطأ المصنف

(٣) على أي وجه اتفق أما في الشكل الثاني فلا نسلب شيء عن شيء ونهونه لا تخاردا كذب في الكل أو في البعض لا يلزم
عنه كذب سلب أحد الشئيين عن الآخر بل قد يصدق سلب أحدهما عن الآخر بالكل أو البعض على حسب الضروب
وخذلك للعلو صدقت الصغرى بالكل وكذبت الكبرى كذلك وهي الصورة التي يمنع معها الصدق في الشكل الأول
كقولك لا شيء من النبات بحيوان وكل حجر حيوان ولا شيء من الغضب بحلم وكل جبن فهو حلم فإن الصغرى صادقة في
القياس بالكل والكبرى كاذبة فيهما كذلك بالكل والنتيجة صادقة إذ لا شيء من النبات بحجر في الأولى ولا شيء من
الغضب بحجر في الثانية

ويمكنك أن تعتبر ذلك في بقية ضروب هذا الشكل كلية أو جزئية غير أني أرى المصنف قد أصاب في تعميم الحكم عند
النظر إلى الضروب التي تنجح الجزئي ولكنه أخطأ خطأ السابقي في تعميمه القول عند تأليف ما نتج الكلي في هذا الشكل
إذا كذبت القضية معاً بالجزء فقط فإن الكيتين لو كذبتا بالجزء فقط يمنع أن تصدق معهما النتيجة الكلية فإن سلب
الشيء عن أمر إذا كذب بالجزء فقط ثم كذب نهونه لا تخاردا كذلك كان ذلك الشيء أخص منهما معاً فإنه لم يكذب سلبه عن
بعض أفراد الأول فقط دون الجميع إلا لأنه ثبت للبعض دون البعض وهذا شأن الأخص من شيء ثبت لبعض أفراد
الاعم منه دون البعض الآخر ولم يكذب إثباته لا تخاردا كذب البعض فقط إلا لأنه ثبت لبعضها ولا ثبت للبعض الآخر
كذلك وهو شأن الأخص مع الأعم كما ترى فإذا كان الشيء المسلوب أخص من الشئيين الذين سلب هو عن أحدهما
وأثبت للأخر تصادف فيه تصادف جزئياً لا محالة فكان بعض أفراد أحدهما بعض أفراد الآخر فلا يصح سلب
أحدهما عن الآخر سلباً كلياً والامر به يهي لا يحتاج إلا إلى التفات المذهن واليث مثلاً لا شيء من الحيوان بإنسان وكل
متنفس إنسان كذب سلب الإنسان عن الحيوان بالجزء فقط لأن بعض الحيوان إنسان وبعضه ليس به وكذب إثباته

(الفصل الرابع عشر)

في القياسات المؤلف من مقدمات متقابلة

قد توافقت قياسات من مقدمات متقابلة بالتضاد وبالتناقض احتياطاً لا لينتج منها أن الشيء ليس هو نفسه وتشتبه المقدمتان فيهما في الحدود لكن تزوج بان يبدل اسم أحدهما بزيادة أو بوضع بدل الحد جزئية أو كائيه فيحكم عليه بما يقابل حكم الحد فلا يقال مثلا الإنسان ضاحك الإنسان ليس بضاحك بل البشر ليس بضاحك ولا يقال الحيوان متحرك بالارادة الحيوان ليس متحرك بالارادة بل الإنسان ليس متحرك بالارادة

وهذا القياس يستعمله المغالطون والجدليون أيضا على سبيل التبكيت بأن تسلم من خصم مقدمة ثم ينتج من مقدمات أخرى مسألة نقيض تلك المسألة الأولى فينتج من الأولى ومن نقيضها اللازم من تلك المقدمات أن الشيء ليس هو

للتنفس بالجزء فقط لأن بعض التنفس إنسان وبعضه ليس بإنسان فالحيوان والمتنفس يتصادقان في الإنسان لا محالة فتكذب النتيجة السالبة بالكلي بالارباب فلا يصح لاشئ من الحيوان متنفس على أنها صادقة وهي في هذا المثال لا تصدق جزئية أيضا كما ترى ولو أبدلت الحيوان بالابيض مثلا صدقت جزئية لا غير

أما في الشكل الثالث فقد كذب الشيطان على شئ واحد بالكلي والجزء أو يصدق أحدهما ويكذب الآخر كذلك وتكون النتيجة صادقة كما تقول كل إنسان حيوان وكل إنسان صاهل صدقت الأولى بالكلي وكذبت الثانية كذلك وصدقنا النتيجة وهي بعض الحيوان صاهل وتقول كل حيوان إنسان وكل حيوان كاتب بالفعل فبعض الإنسان كاتب بالفعل كذبت المقدمتان معا بالجزء فقط وصدقنا النتيجة جزئية وبقيت الضروب لا تتحقق على من استعمل ذهنه

(١) احتياطاً لا لينتج الخ حاصله أنك قد توافقت قياسا من مقدمات متناقضتين ثبتت في أحدهما ما نقيضه في الأخرى لتجيب خصمك ويكون ذلك عند ما تجد مسلما بكل منهما وطريقة استغفاله أن تغير له أسماء الحدود لظن الاختلاف فيعسلم التني والاثبات في شئ واحد ثم تكشف له الأمر فيسقط في نفى الشئ عن نفسه في الحقيقة وذلك كأن تريد إسقاطه في تسليم أن الإنسان ليس بإنسان فتقول له أنت مسلم بأن الإنسان آدمي ثم لجهله بمرادفة البشر للإنسان والآدمي تقول له وتسلم أن لاشئ من الآدمي بشر فيقبل ذلك فتلزمه نتيجة لاشئ من الإنسان بشر ثم تكشف له أن البشر هو الإنسان فيقع في الخزي لالتزامه بجهله أن ليس الإنسان بإنسان وفي هذا القياس من الشكل الأول قد ترادفت الالفاظ الثلاثة كما ترى

ولو سلم الخصم أن الإنسان متحرك بالارادة وسلم أيضا أن لاشئ من الحيوان متحرك بالارادة لأنك استغفلته فأوهمته أن الالادتهى الانبعاث بفكر لزمه تسليم لاشئ من الإنسان بحيوان من الشكل الثاني فإذا كشفت له أن الإنسان من الحيوان وقع في أن بعض الحيوان ليس بحيوان والتقابل في المقدمات من جهة أن الإنسان مما شمله الحيوان في الثانية وسلبت عنه الحركة بالارادة في ضمن الكلية مع أنه قد تمت له الحركة بالارادة في الصغرى وقد أبدلت المحسب بكليه فإن كان الخصم يجهل معنى البشر ووضع البشر موضع الحيوان كان اللفظان مترادفين وقد سلب عنهما شئ واحد وهو الحركة بالارادة بمعناها الحقيقي ولو أردت أن تبدل الحد جزئية جعلت الحيوان في المقدمة الأولى والإنسان في الثانية كما فعل المصنف فإذا سلم أن كل آدمي بشر ولا شئ من الآدمي بإنسان لجهله بمعنى الآدمي فقد لزمه بعض البشر ليس بإنسان مع أنه ساء واحد فيخزي بسقوطه في التزام أن بعض الإنسان ليس بإنسان فقد وجدت ثلاثة أسماء مترادفة حمل اسمان منها على الثالث ولو قلت بدل الآدمي الضاحك كان ذلك مترادفاً حمالاً على ثالث غير مرادف لهما

هذا كله مراد المصنف مما قاله في أول الفصل وآخره بدون التفات الى تصويره الذي ذكره في قوله « بأن تسلم من خصم مقدمة ثم ينتج من مقدمات أخرى مسألة نقيض تلك المسألة الأولى الخ » أما على هذا التصوير فلا حاجة الى الترادف ولا الاستغفال بإبدال الحدود فإن ذلك قد يكون بدون هذا ثم ان القياس المركب من المتقابلتين لا يكون الا من الشكل الثاني والثالث ولا يتصور من الأول مجال ودونك البيان

وهذا الضرب من القياس لا يتألف في الشكل الاول الا أن تكون الحدود الثلاثة مترادفة حتى اذا كرر
الوسط بلفظ واحد كانت الكبرى مقابلة للصغرى حينئذ في المعنى
وأما في الشكل الثاني فيتم تألف بأن يؤخذ موضوع المقدمتين اسمين مترادفين ويحمل عليهما شيء
واحد بالاجاب والسلب
وفي الثالث كذلك بأن يجعل الموضوع لفظا واحدا والمحمول اسمين مترادفين

(الفصل الخامس عشر)

في المصادرة على المطلوب الأول

وهذا هو أن تجعل المطلوب نفسه مقدمة في قياس ينتج منه المطلوب ويبدل منه اسم مترادف له احتمالا
مثل أن يقال كل انسان بشر وكل بشر ضحالك فكل انسان ضحالك فالنتيجة والكبرى شيء واحد فأي
مقدمة جعلت هي النتيجة بتبديل اسمها فالمقدمة الاخرى يكون طرفاها معنى واحدا ذا اسمين
مترادفين كما قلنا انما الانسان بشر

أما أنه لا يلزم الترادف ولا الابدال فلان المدار على وجود مسلمات عند الخصم يستتبع منها نقيض المسئلة الاولى تخالفت
الحدود في المعنى واللفظ أو توقفت وأما أن القياس المركب من المتقابلتين على هذا التصور لا يكون الا من الثاني
والثالث فلان النقيضين لا يكونان نقيضين الا اذا اتحد في الموضوع والمحمول فالقدمتان أي المسئلة الاولى ونقيضها
لا بد أن تكونا كذلك فوضوعهما واحد ومحمولهما واحد فلان تأخذ نتيجة سلب الشيء عن نفسه من الثاني ان اعتبر
الوسط هو المحمول أو من الاول ان اعتبر الوسط هو الموضوع
واعبر لذلك مثلا فيما لو سلم خصمك أن تزوج أكثر من أربعة سنة لان النبي صلى الله عليه وسلم فعله ثم هو مع ذلك يسلم
انه خصوصية ويسلم بأن لا شيء من الخصوصية سنة فانه تلزمه نتيجة لا شيء من تزوج الاربعة سنة وهي ضد المسئلة
الاولى ان أخذت الاولى كلية ونقيضها ان أخذت جزئية وعلى كل حال فالمسئلة الاولى مع نقيضها تنتج أن الشيء ليس هو
بالكل أو يلحظ من الثاني أو الثالث فان شئت قلت لا شيء من تزوج أكثر من الاربعة بتزوج أكثر من الاربعة أو بعض
ما هو سنة ليس سنة ويكون تسليم الخصم بالمقدمة الاولى المسئلة آتيا من غفلته عن المسلمتين الاخرين لامن الغفلة
عن معنى الالفاظ وهو كثير الوقوع

نعم اذا اكتفى بالتناقض في المعنى ولم يعتبر اللفظ في اتحاد أطرافه صح ما قاله المصنف حتى على تصويره ذلك ومثاله من
الشكل الاول أن يسلم خصمك ان كل انسان بشر ويسلم ان كل بشر ضاحك ولا شيء من الضاحك بأدنى فينتج من
هاتين القضيتين لا شيء من البشر بأدنى وهو يصاد كل انسان بشر اذا لوحظ المعنى واذا كانت الصغرى بعض البشر
ضاحك كانت النتيجة نقيضا لها في المعنى أيضا لكان لا يصح كبرى في الاول فاذا ضمنت النتيجة الى المسئلة الاولى
هكذا كل انسان بشر ولا شيء من البشر بأدنى فلا شيء من الانسان بأدنى مع أن الادى هو الانسان فاذا كشفت ذلك
لخصمك فقد وصلت الى تمكينه بجهله في فهم الالفاظ وتسليمه للاحكام عليها بلا تعقل ويمكنك أن تمثل من الشكل
الثالث فيما لو سلم خصمك ان الخلق غريزة ثم سلم ان الخلق خصلة وكل خصلة فليست بفطرة فلا شيء من الخلق بفطرة
وهو يضاد المسئلة الاولى لان الفطرة والغريزة واحد ثم تقول كل خلق غريزة ولا شيء من الخلق بفطرة فبعض الغريزة
ليس بفطرة وهو سلب الشيء عن نفسه لا اتحاد الغريزة والفطرة في المعنى

ولا يخفك ان هذا الضرب من القياس ضرب من اللهو الذي يعشب به بعض من لاهم له في تحصيل الحقائق وانما هم
المشاغبات والتفنن في طرق المنازعات وما ذكره المصنف الالحتاط في السلامة من شره بالتدقيق في فهم معاني
الالفاظ ومعرفة خاص المفهومات من عامها وما يعرض لكل فيكون المحصل في حوز من عبث العابثين

(١) كما قلنا الانسان بشر فانك جعلت النتيجة الانسان ضحالك وانما كانت هي الكبرى لانك لم تصنع شيئا سوى
تبديل اسم البشر فيما بالانسان والمحمول فيما غير المحمول في الصغرى وغير الموضوع في الكبرى معنى فهي القضية التي

وقد يصادر على المطلوب الاول في قياس واحد وقيل ينبغي الاعلى ضعفه العقول وقد ينفع ذلك في قياسات مترتبة متتالية بأن يكون المطلوب بين مقدمة تلك المقدمة انما تحت قياس بعض مقدماته المطلوب نفسه وكلما كان أبعد كان من القبول أقرب

وقد يمكن المصادرة على المطلوب الاول في الاشكال الثلاثة لكن ان كان المطلوب موجبا كما يمكن في الشكل الاول ص (٢) غري وكبرى وان كان جزئيا لم يمكن (٣) كبرى والصغرى وان كان سالبا كما لم يمكن الا كبرى وأما في الثاني فان المطلوب لا يمكن (٤) كبرى الا سالبا ففي ضرب يكون صغرى وفي ضرب يكون كبرى هذا ان كان كما فان كان جزئيا لم يمكن الا صغرى وفي الثالث ان كان موجبا جزئيا جاز ص (٥) غري وكبرى وان كان سالبا جزئيا لم يمكن الا كبرى وفي الاول لا يصح بيانها

فيها حمل حقيقي وليس في مقدمته القياس حمل حقيقي الا في الكبرى ومعنى موضوعها هو عين معنى موضوع النتيجة ومحمولها عين محمولها فهي هي فعند ذلك يتبين لك انه لم يكن في المقدمة الاخرى حمل حقيقي فان لفظي محمولها وموضوعها بمعنى واحد حتى صح ابدال أحدهما بالآخر في قضية أخرى وهي لم يتغير معناها

(١) مترتبة متتالية كأنقول في الاستدلال على أن كل حركة تستدعي مسافة فتوصل فيها كل حركة فهي ذهاب من مبدأ الغاية وكل ما كان كذلك يستدعي مسافة فإذا قلنا قائل ان الكبرى ليست بمقدمة فنقول له كل ذهاب من مبدأ الغاية فهو انتقال وكل انتقال يستدعي الح ففقد بعدت عن المطلوب الاول الذي ذكر فيه لفظ الحركة وأثبت بالانتقال في بيان بعض مقدماته وهو عين الحركة وذلك راجع الى التفتت اليه الامن له شيء من القطنة فان بعدا أكثر من ذلك كان أخفى وأدنى الى القبول

(٢) صغرى وكبرى أما الكبرى فكشال المصنف وأما الصغرى فشكل لو قلت كل ضاحك انسان وكل انسان بشر فكل ضاحك بشر فان المطلوب هو الصغرى لان لم تصنع شيئا في النتيجة سوى أن أبدلت لفظ الانسان بالبحر والحمل الاول الذي كان في القياس هو بعينه الذي في النتيجة والكبرى لا حمل فيها وانما طرفها اسمان مترادفان لمعنى واحد (٣) لم يمكن الا صغرى لان المطلوب الجزئي لا يمكن أن يقع في الشكل الاول كبرى لاننا شرطنا في انتاجه كلية الكبرى اما الصغرى فقد تكون جزئية موجبة وكذلك في السالب الكلي وانه لا يقع الا كبرى في الشكل الاول بشرط الاليجاب في صغرها

(٤) لا يكون الا سالبا لان الكلام في المصادرة بأن يكون المطلوب احدى المقدماتين وقد شرط في الثاني اختلاف مقدمتيه بالسلب والاليجاب والنتيجة منه التي هي المطلوب سالبة دائما فاذا كانت المصادرة في قياس من الشكل الثاني فالمطلوب لا بد أن يكون سالبا ففارة يكون سالبة صغرى وأخرى سالبة كبرى فان كان سالبا جزئيا فلا يكون الا صغرى لاشتراط كلية الكبرى في الشكل الثاني

تقول في الاستدلال على لاشئ من الجبر بانسان لاشئ من الجبر ببشر وكل انسان بشر فلاشئ من الجبر بانسان وهو عين الصغرى لان الانسان والبشر شيء واحد ولو كان مطلوبا جزئيا وهو بعض الجبر ليس بانسان لا يثبت بالصغرى سالبة جزئية بأن تقول بعض الجبر ليس ببشر الخ فتكون النتيجة عين الصغرى كذلك

أما ان يكون المطلوب الكلي عين الكبرى وهي سالبة فلا يمكن الا اذا كان موضوع الكبرى هو عين موضوع الصغرى وكان الوسط بينهما كذلك فتكون الحدود الفاظا مترادفة ويكون المطلوب كاذبا دائما كالأوردت أن تستدل على أن لاشئ من الانسان بآدى بقولك كل انسان بشر ولاشئ من الآدى ببشر فلاشئ من الانسان بآدى وهو عين الكبرى لان الآدى هو الانسان وهو البشر أما والمطلوب صادق وفي الكبرى حمل حقيقي فذلك لا يتصور لان موضوع الكبرى هو محمول المطلوب في الشكل الثاني دائما ومحمولها هو الوسط المحذوف عند الاستنتاج فكيف يكون المطلوب عينها نعم قد تكون الكبرى عكسا مستويا للمطلوب كالأوردت في الاستدلال على أن لاشئ من الانسان بحجر كل انسان بشر ولاشئ من الجبر ببشر فلاشئ من الانسان بحجر فان هذه النتيجة هي عكس لاشئ من الجبر ببشر لان الانسان والبشر واحد ومن هذا تعلم تساهل المصنف في رمي الكلام على عواهنه

(٥) جاز صغرى وكبرى أما أن يكون كبرى فشكل تقول في الاستدلال على أن بعض الانسان ناطق كل بشر انسان وبعض

وجه تالانه لا يصلح لاصغرى ولا كبرى

(الفصل السادس عشر)

في أمور شبيهة بالقياس يظن ببعضها أنه قياس ولا يكون وبعضها أنه نافع
منفعة القياس وفي غير ذلك من القياسات المخدجة

فن جمل ذلك القسمة فقد (٦) دظن بها أنها قياس على كل شيء وعند بعضهم هي البرهان على الحدين
كان الحد مكتسباً بالبرهان

والحق أنهم استعمل مقدمة في الاقسية الناتجة للشرطيات المنفصلة فتغني عنها المقدمات فقط إما في

البشر ناطق فبعض الانسان ناطق وهو عين الكبرى غاية ما صنعت انك أبدلت البشر بالانسان وأما أن يكون صغرى
فهو غير ممكن الا اذا اردت الحدود الثلاثة كما تستدل على أن بعض الانسان آدمي بقولك بعض البشر انسان وكل بشر
آدمي فبعض الانسان آدمي وهو عين بعض البشر انسان ببدل البشر بالانسان والانسان بالآدمي أما أن يكون المطلوب
عين الصغرى والحل حقيق فغير متصور لان محمول الصغرى هو موضوع المطلوب في هذا الشكل وموضوعها هو الوسط
المخدوف فكيف يمكن أن تكون عين المطلوب ومحموله غير محمولها وقد قال المصنف فيما سبق « فاية مقدمة جعلت هي
النتيجة تبديل اسم ما في المقدمة الاخرى يكون طرفاً لها معنى واحداً » فاذا جعلت النتيجة هي الصغرى كانت الكبرى
مترادفة الاطراف وكان لا بد لك من أن تعتبر أن لا فرق بين أن يكون محمول الصغرى موضوعاً أو محمولاً حتى يتأتى لك أن
تقول ان الصغرى هي النتيجة بعينها فتكون الاطراف مترادفة كما قلنا فتعبر المصنف ليس بصواب كما ترى أما لو كان
المطلوب جزءاً قياساً فلا يمكن أن يكون صغرى في المصادرة لاشتراط ايجابها في هذا الشكل وانما يجوز أن يكون كبرى كما
تقول في الاستدلال على أن بعض الانسان ليس بفرس كل بشر انسان وبعض البشر ليس بفرس لينتج بعض الانسان
ليس بفرس وهو عين الكبرى ببدل البشر بالانسان ومعناها واحد وبقية كلام المصنف ظاهر والله أعلم

(٦) فقد دظن بها أنها قياس على كل شيء الخ ظن بعض القوم أن القسمة وحدها قياس لا ثبات أحكام الاقسام للقسمة
في كل شيء وكل شيء أقسام تختلف أحكامه باختلافها فطريق معرفة هذه الاحكام انما هو قيمته الى تلك الاقسام فن
عرف الكلب بحقيقته قد يضطرب ذهنه عند رؤية الجارح معه وما فيه من غريزة الاقتراض فيكاد يظنه غير ما عرفه فاذا
قسمت الكلب الى الجارح وغير الجارح هذا الخاطر واطمأن الى ما أصاب من الحقيقة فقد كان بعض الاحكام غير
معروف تعرف بالقسمة فهي القياس الذي أدى الى هذا العرفان وعند بعضهم أنها من أقسام البرهان وهي من بين
أقسامه يكتب بها الحد فان طالب الحد ينظر بعد تصور الشيء بعض وجوهه الى ما يحتمل على ذلك الشيء ويقسم تلك
المحمولات ويفصل بعضها عن بعض حتى يبين له من بينها الام والاختص والذاتي والعرضي ثم يرتب بعد ذلك أجزاء الحد
ويذهب منها الى تصور الحقيقة به

ولندع ما ابتدئنا به من الانسان والحيوان وانطاب ما لا يبعد منه وهو النفس الانسانية فاذا أردنا تحديدها وقد كنا عرفنا
أن جميع الممكنات لا تخرج عن الاجناس العشرة فأول نظرة تلقى على النفس نضم صفاتها مختلطة غير متميزة بشيء سوى
أن مجموعها انما يحتمل على النفس الانسانية ولا يحتمل على ما سواها من النفس الحيوانية وغيرها ان كانت فيحتمل على
النفس الانسانية أو صفات النامية الحساسة العاقلة أو الناطقة معا ولا تحتمل هذه الاوصاف معا على غيرها ثم يحتمل عليها
المتحركة بذاتها الطالبة لما يحفظ شخصها ويبقى نوعها الدافعة لما يبدها القابلة لا بداع كل صفة بلا قيد ولا نهاية كل
ذلك يحتمل عليها معا ولا يحتمل مجموعها على غيرها ثم قد يحتمل عليها صفات أخرى يطول تعديدها

فأول شيء يخطر ببال طالب الحد بعد هذا العلم الاجمالي هو أن يقسم هذه المحمولات أو الصفات الى ما تنسلك فيه مع
غيرها وما تنفصل به عنه ثم يقدم كلامها الى ما هو متصل بذاتها بحيث يصح أن يؤخذ منه اسم لها ولجزء من أجزائها
ان كان لها جزء وما هو تابع لذلك يتصل بها بواسطة ولا يخفى عليك ما حصل له الطالب من العلوم بالقسمتين ولم يكن من

عمل فكمه سوى تميز الطوائف وفصل الاقسام وهذا العمل وحده قد تميزت الصور في ذهنه على وجوده لم تكن وهو ضرب من التصور بل ومن التصديق أيضا لم يكن أولاً ثم كان

بعد هذا ينتقل الى طالب علم آخر لم يكن يديها كما هو الشأن في مثالنا وهو علم أنها جوهر أو عرض فان كانت عرضاً فن أي أجناسه هي فان ذلك غير بين بنفسه فبذلك طريقاً آخر من التقسيم وهو أنها ما جوهر وما عرض وللاول في صفاتها ما يدل عليه كتعقلها لنفسها بدون التفات الى شئ سواها وللثاني ما قد يسوق الذهن اليه ككون أثرها لا يظهر الا في الاجسام فاذا رجع عنده أحد القسمين وليكن انها جوهر رجع الى طلب أي الجواهر هي هل هي جسم أو جوهر مجرد وذلك لا يعرف الا بالاستدلال أيضاً لانه ليس بديهي فاذا انتهى الى غاية هذا الطلب انصرف الى البحث في أنها بسيطة أو مركبة وأما الخلاف في جميع ذلك معروف فاذا أصاب حاجته من ذلك رجع الى ما كان يميزه بالتحليل فان وجدته جميعاً من اللوازم بعضها للذات وبعضها بالواسطة وذلك ان كانت بسيطة فلا يكون له الا ما يشبه الحس فيعرفها بالرسم فان كانت في رأيه مركبة حسبما أرشدته الدلائل ميز الجنس من الفصول والنوعه والقصول من الخواص كل ذلك بضرب من التقسيم ثم بعد هذا يضع كل وصف في مرتبه على الوجه الذي بين في القول الشارح فيكون له من ذلك حد الحقيقة

وقد يذهب طالب الحد الى تقديم العلم بأن الشئ جوهر أو عرض وانه بسيط أو مركب على التقسيم المميز لطوائف الاوصاف عامها وخاصها ما اتصل بالذات منها مباشرة وما كان لها بالواسطة وليس بضرب من ذلك شئ ولا يخفى ان القسمة كانت من الاعمال الفكرية السابقة لما ياناً بنفسها أو كسبها للعلوم وما جازاً من بيان ومقدمة من كسب فان امتياز الطوائف في المجموعات علم وانما كسبه القسمة وحدها والعلم بأن الحقيقة من مقول الجوهر أو العرض وانها بسيطة أو مركبة انما كسب بالقسمة واختيار أحد الاقسام فهي تارة قياس لا تارة اخرى من القياس المركب من عدة أحكام مقصودة ألف بينها عمل فكري تحصيل معلوم لم يكن وذلك ثابت في التقسيم لتمييز المجموعات بعضها عن بعض وتارة جزء قياس وهو ظاهر ولم يقدمه المصنف وهذا الكمون العمل الذهني لكسب الحد وهو الذي عناه بعض القوم في قوله ان الحد يكتسب بالبرهان وانما يكتسب بالقسمة من أنواع البرهان

أما ما سبق الى المصنف في باب أفرد له بيان ان الحد لا يكتسب بالبرهان فهو تقليد لجوهر من سمة لم ينظر فيه الا الى صور وأشكال يغرظاها ولا قيمة لحقيقتها وزعمه كغيره أن لا طريق لا كسب الحد الا بالتركيب نسياناً لأهم الاعمال في الكسب وتطرا الى آخر ما ينتهي اليه العمل فان مجرد التركيب وتقديم بعض الاجزاء على بعض الخيارات من علم الاوصاف وميز خاصها من عامها وعرف نسبتها للماهية بكونها مقوماً أو عارضاً ولم يسبق عليه الا الضم وجوده الوضع لا غير وهذا طرف من كسب الحد لا كله فان أراد المصنف أو غيره أن يصطليح على انه لا يسمى كسب الحد الا بهذا الضم والترتيب الذي سماه بالتركيب لم تنازع في الاصطلاح لكن ينقلب النزاع الى نزاع في استعمال الالفاظ لافي بيان الحقائق

أما ظن ان القسمة قياس على كل شئ فلا يبعد عن الحقيقة اذا كانت وجهة ما قد من أن الاحكام التي تثبت لشي واحد بواسطة أقسامه لا سبيل الى اثباته الا بتقسيمه اليها لتستقر له أحكامها وكثيراً ما يكتفي بمجرد التقسيم في ظهور ثبوت الحكم ويبقى التقسيم ملحوظاً لا ينصرف الذهن عنه بعد ظهور المطلوب وعند ذلك يكون التقسيم وحده هو الطريق وقد يحذف كما يحذف الحد الوسيط في كل قياس فيكون جزاً من الدلائل وتسميته قياساً لانه الواسطة الحقيقية الى المطلوب وهذا الثاني هو ما يسمى عندهم بالقياس المقسم أو الاستقراء التام كما في قولهم الجسم اما جماد أو نبات أو حيوان وكل جماد متخيز وكل نبات متخيز وكل حيوان متخيز فكل جسم متخيز ومن ذلك تقسيم الكهرباء الى موجبة وسالبة واثبات أحكام كل منهما له اثبت الحكم للكهرباء

والاستقراء الناقص باب من أبواب القسمة من هذا القبيل الثاني لانه تقسيم الكل الى جزئياته ثم اثبات أحكامها لها لتثبت له بالضرورة وانما أفرد نوعاً من أنواع القياس على حدة لانهم لا يستعملون فيه صورة التقسيم باناً ولا قوماً أماماً هو من القبيل الاول فلا يكاد يخص فعرفة العام والخاص انما كسب بالنظر الى الوصف مع ما يشمله واليه بالنسبة الى ما لا يدخل تحته فبعد ظهور القسمة يتبين ان الوصف خاص بوصفه دون سواء بل معرفة الأعم من كل عام كالمذكور مثلاً انما تحصل بعد جولان النظر العقلي في جميع أقسام المعلومات ليعلم أنها لا تخرج عنه بل عندي أن جميع

أعمال العقل في انتزاع الكليات من الجزئيات انما هي ضرب من التقسيم بين ما تحتها وفيه انفراد وما تحتها فيه
يُنقل منها الذهن الى الكل بعد طرح حيل افرقت فيه من الشخصيات عنه مع بقاء التقسيم ملحوظا حتى يتحقق الحمل على
مختلفين

ولا يزال التقسيم من هذا القبيل بابا من أبواب البلاغة يتنافس الباعاء في استجدائه ويتفاضلون في وجوده حسنة والبلاغة
منتهى الكمال في اصالة الحق بالدليل مع ثبوت حسن الاسلوب وجودة التأليف في اللفظ

فلا ومن أحسنه ما جاء في قوله تعالى « هو الذي يرىكم البرق خوفا وطمعا » فانه نسم أثر رؤية البرق في الانفس
الى قسمين الخوف والطمع ولا يخفى الكون الانساني منها عند رؤيته ولا ثالث لهما وهو كاف في بيان حكمته الله فيه
وكثيرا ما غفل عنها الغافلون وخلق عنها أفكار من لم يستلهم مثل هذا التقسيم الى ما يتردد في خواطرهم « ما يدب في
بواطن نفوسهم وهم لا هون

ومن لطيفه وخصبه قول اعرابي بعضهم « النعم ثلاث اعمى في حال كونها ونعمت تريحي مستقبلة ونعمت غير مستقبلة
فأبقى الله عليك ما أنت فيه وحقق لك ما ترتبه وتفضل عليك بما لم تحتسبه » ووقف اعرابي على مجلس الحسن فقال
« رحم الله عبدا أعطى من سعة أو وامي من كفاف أو أثر من قلعة » فقال الحسن ما ترك الرجل لاحد عذرا فانصرف
الاعرابي بخير كثير

وكم يزال بالتقسيم من الجحالات ما لا يزال بغيره فن التيسر عليه معنى الفقه في قوله صلى الله عليه وسلم « من رداه به خيرا
يفقهه في الدين » فظن ان الفقه هو حشر القضايا الشرعية الى الذهن من أقوال أهل التفرع سواء كان على بصيرة
فيه أو على عي في التقليد يمكن أن تزيد الغرض عن مثل هذا المغرور وترفع جهالة بقولك « العلم بعدد الناس رعاة
قسمان قسم منه البصر بقاصد الشارح في كل حكم وفهم أسرار حكمه في كل حد ونفوذ البصيرة الى ما أراد الله لماده
في تشريع الشرائع لهم من سعادة الدارين لا يختلف في ذلك وقت عن وقت ولا يتقيد بشرط دون شرط فتنبط عنده
الاصول على جميع ما يعرض من الشؤون مهما تبدلت أطوار الانسان مادام انسانا ولا يتورق ذلك الا للؤمن الحكيم الذي
سمع نداء الله فلما بعقله ولبه لآرائه وعجبه والقسم الثاني أخذ بصور الاحكام من تضاعف الكلام وحشد هائل
الادغام في ناحية من معترك الافهام لا يعرف من أمرها الا أنها جاءت على لسان فلان بدون نظري ما أحاط القول
والقائل من زمان ومكان وهذا القسم يستوى في تخصيصه المؤمن وغير المؤمن ويبلغ الغاية منه الخير والشرير والمعطل
للشرع الخنثى به والعامل عليه الواقف عند حده » فاذا غايرت الاقسام زال الالتباس وتجلى المعنى حتى لا يلبس من الناس
وكذلك يقال في العلم الذي قال فيه امام البيان عبد القاهر الجرجاني في مفتاح كتابه دلائل الايجاز « اذا تصفحنا
الفضائل لتعرف منازلها في الشرف وتبين واقعتها في العظم ونسلم أي أحق منها بالتقديم وأسبق في الاستيجاب
التعظيم وجدا انعلم أولاها بذلك وأولها هنالك اذ لا شرف الا وهو السبيل اليه ولا خير الا وهو الدليل عليه ولا
منفعة الا وهو ذروتها وبنائها ولا مفخرة الا وهب صحتها وقيامها ولا حسنة الا وهو مقامها ولا محمدا الا ومنه يتقد
مصباحها هو الوفي اذا خان كل صاحب والثقة اذا لم يوثق بناصح الخ » وأشار القرآن الكريم الى ظهور فضل أهل
الى حد لا يمارى فيه فقال « هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون » ونص على أن قلوبهم هي مستقر خشية
الله دون قلوب سواهم فقال « انما يخشى الله من عباده العلماء » ويقال فيه اليوم « الله الامم مصدر قوتها ومحمدا
حميتها وجامع كلها والصاعد بها الى ذرى مدينها وهو الذي عهد لها المسالك ويقف لها الممالك ونحوها السيادة على
المملوك والممالك وهو مقوم نظامها وقوام أحكامها وحفاظ قوامها والجملة هو حياتها كما أن الجهل ممانها العلم
الذي يوصف به هذه الصفات ولن يبلغ أحد أن يؤدي حقه مما يستحق من مثلها حملة كل على ما يشتهي واتخذ الجهل
مرشدا الى العلم ولم يستشر العلم نفسه في القصص الى العلم فأنتفى الكثر عر في التخصيل والتركيب والتحليل
والتفسير والتأويل والتعديل والتحويل ولكن كل ذلك لا يخرج عن قل وقيل ومع هذا التعب يأخذك العجب
اذ تراهم وأتمهم قد اتقوا في مهلكة واحدة مع القوم الجاهلين وحل بهم من التكال ما عهم أجهين فيضطرب
الذهن في معنى العلم بل يفضل فيه ضللا لا بعيدا

فاذا قسمت العلم الى ما هو معرفة حقائق الكون من طرقها التي ستم الله وهدي اليها بالفطرة السليمة والاشراف بالعقل

﴿القسمية﴾

أقتراني من منفصلين (١) أو من جمالية ومن منفصلة وقد تستعمل أيضا مقدمة في القياس المقسم الناتج للعمليات ولا غناء لها في نتائج الحدود المنفصلة (٢) كإلى أفرادها فانك اذا قلت كل انسان حيوان وكل حيوان إما مائت وإما أزلي كانت النتيجة أن الانسان إما مائت وإما أزلي أما أحدهما بمعينه فليس يلزم من القسمية ومن هذا القياس أيضا فان الحيوان الذي هو الوسط ههنا أعم من كل واحد من المائت والأزلي الذين هم مجموعهم على انفصالهما الا كبر والوسط يجب أن يكون إما أخص وإما مساويا للأزلي كبر ولئن قرن بالقسمية مقدمة استثنائية وهي أن الحيوان مائت فليس إذن بالأزلي أو ليس بالأزلي فهو إذن مائت فأولاً لم تكن النتيجة حاصلة من مجرد القسمية بل منها ومن المقدمة الاستثنائية وكلامنا في أن القسمية على تجردها ليست قياساً كما اعتقدوه وثانياً أن كونه مائتاً أو ليس بأزلي إما أن يؤخذ مسلماً ومثبتاً بقياس آخر فان أخذ مسلماً فأى حاجة إلى القسمية فليؤخذ أولاً أن الانسان مائت وما هو مائت فليس بأزلي فالانسان ليس بأزلي وان تبين بقياس كونه مائتاً أو ليس بأزلي ثم بعد ذلك يؤخذ وسط البيان الآخر فالمفيد في النتائج ذلك القياس لا القسمية فليستعمل دون القسمية نعم فائدة (٣) المقدمة القسمية هي تذكري المجموعات وإخطارها بالبال بحسب

﴿الاستقراء﴾

وأما أنها ليست طريقاً إلى اكتساب الحد فستورد فيه من بعد ما فيه منعق ومنها الاستقراء وهو حكم على كلى لوجوده في جزئيات ذلك الكلى إما كلها وهو الاستقراء التام الذي هو القياس المقسم وإما أكثرها وهو الاستقراء المشهور

على أسرار الشرائع ونظائف حكمها ونسبة كل ما يصل إليه العقل والفهم من ذلك إلى شئنا المعارف واستعارات علاقة ما أدرك بحاجاته التي يشهرها شعورنا فطرنا بحسبها لا التي يتوهمها وهمنا مخولاً فاسداً سواء كانت حاجاته في نفسه أو أهله أو أمته أو الناس أجمعين وإلى ما هو خزن ضروري الحافظة يسوقها إليه ناقش أحرف أو مدح عبارات لا يعرف لها غاية إلا إيها ولا يبالى كان لها مدخل في صلاح حياته أم لم يكن يظنها هي الكمال لأهادية إليه وهي الفضل لا الدال عليه ومبلغ العلم عنده أن يعرف أن هذا قول زيد وقد رجع حميد عن قول أبي عبيد ورجع الآخر أبو عمرو وهكذا إلى آخر الزمر لا يقره قرار ولا يقف في مدار فهو يخسر مثل هذا ولا يكسب ويشقى بالتخصيل ولا يسعد فعند هذا التقسيم يستبين المطلب ويضئ المذهب بلا حاجة إلى ضم ضميمته إليه

فأنت ترى أن هذا الباب من التقسيم من أفضل ما يطرق في البيان وإن خلا من الصور الحافظة التي اصطلح عليها المنطقيون لكن عهدنا بالمصنف أنه خالفهم في صور كثيرة ونبه على استعارات الصواب في تضاعيف الأساليب ولم يبال بتلك الاشكال إلا في حركة العقل لا في تصوير الدليل فكان من الحق على طريقته أن لا يعيب قول من قال أن القسمية بنفسها قياس وإن كانت قد تكون جزأ منه إذا احتاجت في التأدي إلى ما قصد منها إلى ضميمته أخرى والله أعلم

(١) من منفصلين كما مثلاً في قولهم العددان فردان واما زوج والزوج اما زوج والزوج واما زوج الفرد فله عدد اما فرد واما زوج الزوج أو زوج الفرد واما المركب من جملة ومن منفصلة فكما سبق في القياس المقسم ونحوه إذا قصد إنتاج العمليات كما سيذكر المصنف أما إذا قصد إنتاج منفصلة فكما لو قلت كل عدد فهو زوج أو فرد وكل فرد لا ينقسم إلى متساويين فكل عدد اما زوج واما لا ينقسم إلى متساويين

(٢) على أفرادها أي أن القسمية وحدها لا تنجح حاداً من حدودها بعينه كما سيبينه مثال المائت والأزلي ولكن ماذا يقول المصنف في القسمية التي تأتي لتمييز طوائف الصفات بعضها عن بعض مثلاً مع أنها تحصل لكل طائفة حكمها بلا حاجة إلى شئ سوى القسمية كما مر بك وهذا هو تحصيل الحدود بلا ضميمته

(٣) فائدة القسمية هي تذكري المجموعات وإخطارها بالبال كاذوق المصنف السليم أن يجد الصواب في الباب عند نهاية الكلام فيه وما كان عليه إلا أن يسأل نفسه ما هو القياس المركب من بداهيات وما قاله إلا أن تكون إخطار الحدود بالبال مجتمعة فينطلق الذهن منها إلى النتيجة وهكذا العقل يصل بعد نصب إلى تمييز الأقسام فيضعها متقابلة متميزة ليشرف كل منها في العقل جلياً واضحاً وتصل بكل أحكامه التي تقبل معه عند التمييز بالضرورة

وخصالته القياس ظاهرة لانه في القياس يحكم على جزئيات كلى لوجود ذلك الحكم في الكلى فالكلى يكون وسطا بين جزئيه وبين ذلك الحكم الذي هو الاكبر وفي الاستقراءية يثبت هذا فيحكم على الكلى بواسطة وجود ذلك الحكم في جزئياته ومثاله اذا أردنا أن نبين أن كل حيوان طويل العمر فهو قليل المرارة استقر بنا جزئيات الحيوان الطويل العمر فوجدناه مثل الانسان والفرس والجل وكانت هذه الجزئيات قليلة المرارة فكننا بهذا الحكم كليا في الحيوان الطويل العمر واستعمل هذه الحجة مخصوص بالجدلين ومن عادتهم الاقتصار على ما هو كالصغرى مثلا (١) أن يقولوا الآن كل حيوان طويل العمر فهو إما كذا وإما كذا أو ما هو كالأكبرى مثل أن يقولوا الآن كذا وكذا فليس المرارة وردة الى النظم القياسي هو التأليف بينهما

والاستقراء التام الحاصر لجميع الجزئيات نافع في البراهين ولكن بشرط أن لا نأخذ الجزئيات المشكوك فيها في أجزاء القسمة وانما يمكن ذلك على وجهين

(أحدهما) أنه لو وقع الشك في أن الناطق هل هو مائت أو ليس بمائت فتصفت جزئيات الحيوان

لا من جهة الناطق وغير الناطق بل من جهة قسمة أخرى كالماشى وغير الماشى ووجد المائت يتنا جميع

أجزاء الاستقراء فيكم بسببها على الحيوان ورد منه الى الناطق فقل كل ناطق حيوان وكل حيوان إما

ماش أو غير ماش وكل ماش مائت وكل ما هو غير ماش كذلك فكل حيوان كذلك فالنتيجة أن كل ناطق

كذلك وهذا انما يتأتى اذا كان الكلى قابلا لوجهين من القسمة أو أكثر حاصرين له

(الوجه الثاني) أن يكون الحكم قد بان على الكلى من جهة قسمة ما ثم وقع الشك في جزئ من

جزئيات أجزاء الاستقراء فوسط الكلى بين ذلك الجزئ وبين الحكم الذي هو الاكبر مثاله لو شكنا في

أن زيدا هل هو مائت وقد كنا نعرفنا أن كل حيوان كذلك من جهة قسمة الى الناطق وغير الناطق

فقلنا زيد حيوان وكل حيوان مائت فزيد مائت

فان قيل اذا بان هذا الحكم للحيوان من جهة الناطق وغير الناطق وزيد يمكن وقوعه تحت الناطق

لا بواسطة الحيوان فهلا يتبين بالناطق دون الحيوان قلنا يمكن أن زيد احين شك في وجود المائت له لم

يخطر بالبال وقوعه تحت الناطق وحين أخذ الناطق في أجزاء القسمة لم يؤخذ لاجل بيان الحكم في

جزئياته بل لاجل كلية الحكم في الحيوان بعمومه لجزئياته لا جزئيات الناطق فلو خطر بالبال وقوعه

(١) مثل أن يقولوا الآن كل حيوان طويل العمر ما كذا أو ما كذا أي بعد قولهم الحيوان الطويل العمر قليل المرارة

لأن الخ بأن يكون النظم في العادة هكذا كل حيوان طويل العمر قليل المرارة لانه اما انسان واما فرس واما نحوهما من

منها وكذلك يقال في الكبرى بعد ذكر المطلوب لان الانسان والفرس ونحوهما من مثلها قابل المرارة فاذا أردت أن زد

الكلام المعتاد الى النظم القياسي جمعت الامرين وألفت بينهما ما عاوا الامر في ذلك ظاهر

(٢) المشكوك فيه أي المشكوك في حكمه كالناطق في المثال فاذا كنت شاك في كون الناطق مائتا أو زائلا عمدت

أولا الى معرفة ما يندرج الناطق تحته فجدد الحيوان ثم قسم الحيوان الى ماش وغير ماش كالزاحف ونحوه ثم نظرت في

انقسمين فاذا الحكم وهو المائت ثابت اهمامهما وهما كل ما يحوي الحيوان فيكون الحيوان مائتا لناطق المتدريج فيه

كذلك وهذا الوجه انما يتأتى اذا كان الكلى كالحيوان تمكن قسمته بعدة طرق كل منها يكون حاصرا لما يحويه ويكون

الحكم ثابتا لاقسام في جميعها فيقسم الى كليلين ليثبت الحكم له فيثبت الكلى آخر متدريج تحته لو أخذ مع مقابله لكان

حاصر أيضا

(٣) الوجه الثاني الخ يختلف هذا الوجه عما قبله بوجهين الاول انه يتأتى فيما لو كان الكلى لا يتحمل الاقسمة واحدة

والثاني انه يطلب بالتقسيم ثبوت الحكم للكلى ليثبت لجزئياته مباشرة لان كليات أخرى تحته سوى ما اليه التقسيم

هذا ما أراد المصنف وهو ان كان صحيحا لكنه ليس من الجودة في شيء فان المطلوب بالتقسيم انما هو ثبوت الحكم الكلى

تحت الناطق كان البمان به أولى من بيانه بالحيوان على ما ستعرفه في فن البرهان فاذن الاستقراء نافع في العلوم من هذين الوجهين
وقد يستعمل للتنبيه^(١) على المقدمات الأولية تاما كان أو ناقصا وقد يستعمل^(٢) بوجه ما للتجربة ويحصل معه ضرب من اليقين فان لم يستوف كما ينبغي في فن البرهان وفي غير هذا المواضع فلا جدوى له إلا الاستقراء التام المفيد لليقين
وغير التام هو مثل ما اذا استقررت الحيوانات فوجدت كثيرا يحرك فكذلك الاستقراء عند المضغ في حكم على كل حيوان بأنه يحرك عند المضغ فكذلك الاستقراء وربما كان حكم ما لم يستقر خلاف ما استقرى كالتمساح^(٣) في مثالنا فانه يحرك عند المضغ فكذلك الأعلى

الذي تقسمه وهذا هو القياس المقسم أما بتوحيده حكم الكل المقسم بعد قيام الدلائل عليه بالتقسيم لما يندر حتمته سواء كان كلياً أو جزئياً فهو شئ آخر بقياس آخر لا مدخل للتقسيم فيه إلا بالواسطة بل هو مركب من حليتين أحدهما حمل الكل المقسم والثانية حمل الحكم الثابت بالتقسيم ولوجعل مع التقسيم في تأليف واحد كان قياساً كما مفصولاً أو موصولاً كالوقلت الناطق أو زيد حيوان وكل حيوان فهو مامش أو غير مامش أو ناطق أو غير ناطق فالناطق مامش أو غير مامش أو زيد مامش أو غير مامش أو ناطق أو غير ناطق ثم تجعل النتيجة صغرى وتضم إليها كبرى قولاً وكل منهما مائة فالناطق أو زيد مائة ويكون التقسيم قد ورد أخيراً على الناطق أو زيد وهو غير المقصود من القياس المقسم فانه لا يكون إلا في الكليات المنقسمة إلى أقسام لها حاصرة ليستعمل بالتقسيم على أحكامها كما هو ظاهر على اننا نرى أيضاً أن قيمة الناطق إلى مامش وغيره وقسمة زيد إلى هذين القسمين غير صحيحة وهي لازمة للتأليف الذي أراد المصنف أن يتخذ طريقاً كاللايخفى فان أراد أن التقسيم لا يسرى إلى الناطق وزيد لان الحيوان موضوع في الكبرى على ان المعنى به طوائف افراد لا كل فرد فرد ولم يكن محمولاً في الصغرى بهذا الاعتبار فهو غير متكرر قلنا له فاذن لا يصح أن يكون التأليف منتجاً لثبوت حكم الاقسام للناطق ولا زيد لعدم التكرار في الوسط

(١) للتنبيه على المقدمات الأولية كما تقدم في مثال الجسم اما جمادات او نبات او حيوان وكل منها تتميز بالجسم متعين والنتيجة من المقدمات الأولية وكقولك جزء الشئ اما هو الشئ بالقوة او مابه الشئ بالفعل وكل منهما مقدمة عليه بالذات فجزء الشئ مقدمة عليه بالذات هذا اذا كان تاماً ما لو كان ناقصاً فكذلك قولك ان حس اللسان لا يدفيه من مباشرة الموضع للامس ونهت عليه باستقراء جزئيات اللسان ونحو ذلك كثير ومنه التنبيه على قضايا الحدس كالحكم بوجود قوة في البخار وفي الكهرباء

(٢) وقد يستعمل بوجه ما للتجربة أى ولرناقصا وذلك الوجه هو ملاحظة الانحرافات المتعددة في الاحوال المختلفة والازمان والامكنة المتباينة فان هذا يحصل اليقين بثبوت الحكم للكل كثبوت تخفيض حرارة الحمى للمخ السكينى وعلى هذا النحو من الاستقراء بنى أغلب العلوم والفنون الصحيحة كاطب والكيمياء وقدم عظيم من علم الطبيعة والتاريخ الطبيعى ولا أدل على صحتها من ظهور أثرها في الاعمال العظيمة التي قلبت ما كان معروفاً من حال المسكونة وسكانها وقد أجاد المصنف في التنبيه على فوائد الاستقراء بجميع وجوهه في تحصيل العلوم اليقينية مخالفاً في ذلك لما اشهر عند القوم سابقهم ولا حقهم

(٣) كالتمساح مثال درج في كتب المنطق وغيرها أخذ المثلون عن بعض من كتب في الحيوان عن غير بحث صحيح وقد أخطأ من زعم أن التمساح يخالف سائر الحيوان في تحريك الفك الاسفل عند الاكل كما أخطأ من ظن أنه لا يخضع لحرارة الحمى للمخ وانما يأخذ القطقاط فيأكل ما في جوفه ومنشأ هذا الظن الثاني ان هذا الحيوان قد تنفس المواد التي في بطنه فيوجد فيها حيوانات صغيرة فيفتتح فافياً في بعض الطيور ويلتقطها وهو لا يؤذيها والدميري يد كفي حياء الحيوان كداس الزعن وبشبهه وهو خطأ كما حقه الباحثون المدققون فالناب بالتحقيق أن الفك العلوي عند أنواع التماسيح ثابت متصل بعظام الجمجمة بدون مفصل متحرك وأما الفك السفلي فهو المتحرك وله اتصال بالجمجمة مفصلي بواسطة عظم يسمى

ومنها التمثيل وهو الحكم على جزئ لوجوده في جزئ آخر معين أو جزئيات آخر مشابهة بينهما ما كمن يقول السماء محدثة لمشايتها البناء في الجسمية والبناء محدث فيتركب من أربعة حدود أو كذا بركي وهو المحدث وأوسط كلي وهو الجسم وأصغر وهو السماء وشبيهه وهو البناء والأوسط محمول على الأصغر وعلى شبيهه والأصغر محمول على الأوسط لأنه محمول على شبيهه الأصغر وهذا أيضا من الحجج الخاصة بالجدليين

ومن عادتهم أن يسموا الأصغر فرعاً والشبيه أصلاً والا كبر حكماً والأوسط المتشابهة فيه جامعاً ومن التمثيل نوع يسمونه الاستدلال بالشاهد على الغائب وكان الشاهد عندهم عبارة عن الحس وتوابعه ويدخل فيه ما يشعر به الإنسان من أمور نفسه الخاصة كعلمه وإرادته وقدرته والغائب ما ليس بحس فيثبتون في الغائب حكم الشاهد لما بينهما من المشابهة في أمر ما فهو بعينه المثال إلا أنه أخص منه إذا الأصل فيه الشاهد والفرع الغائب وأما التمثيل فيعم هذا وما نقل الحكم فيه من شاهد إلى شاهد أيضاً ومن غائب إلى غائب وهذا الطريق أيضاً قاصر عن إفادة اليقين إذ ليس من ضرورة تشابه أمرين في شيء تشابههما في جميع الأشياء

فمنهم من اكتفى في تعدى الحكم من الأصل إلى الفرع بمجرد المشابهة ومنهم من شعر بضعف هذا القدر فقال انما يكون المثال حجة إذا كان المعنى المتشابهة فيه علّة للحكم ولعمري إن بان كونه علّة أمكن رده إلى البرهانيات بأن يجعل المعنى المتشابهة فيه وسطاً بين الأصغر والكبير إلا أنهم يثبتون كونه علّة عند خفاؤه بطريقتين

(أحدهما) ما يسمونه طرداً وعكساً والطرد هو أن يثبت الحكم لكل ما يوجد له هذا المعنى المتشابهة فيه والعكس هو أن يعدم الحكم في كل موضع لا يوجد فيه هذا المعنى ومن جميع الطرد والعكس إلى الاستقراء فإلم تستقر الجزئيات لا يتصور القطع بوجود الحكم مع وجود المعنى وعدمه مع عدمه وفيه من الوهن والضعف ما نبهنا عليه إذا استقر جميع الأشياء المشاركة في هذا المعنى ليس بأمر سهل فربما يشذ عنه أمور مشابهة للأصل في هذا المعنى غير مشاركة له في الحكم وهب أنه لم يشذ عنه شيء آخر فيجوز أن تكون جميع الأشياء الموجودة لها هذا المعنى يثبت لها هذا الحكم سوى هذا الفرع إذ ليس يجب من تلازم معينين في أشياء كثيرة تلازمهما أبداً في جميع الأشياء بل يجوز أن يكون فيما بينهما شيء يخالفها فيوجد لسايرها المعنى المتشابهة فيه مع الحكم ومخالفها شيء واحد في وجود المعنى المتشابهة فيه له دون الحكم وذلك الشيء هو الفرع المتنازع فيه

(الطريق الثاني) هو أنهم يسببون أوصاف الأصل ويتصفونه ويطلون أن يكون واحد واحد منها علّة إلى أن لا يبقى إلا ذلك المتشابهة فيه فيقطعون بكون علّة مثلاً يقولون البناء محدث فإما أن يكون

العظم الرابع ثم إن لهذا الحيوانات فتحة في انتهاء الأمعاء تخرج منها الفضلات من بول وفيرة وفيها يولج التماسح الذي كره عند المسافدة ومن طريق ما جاء على لسان بعض طلبة العلم عندما كنت أذكر هذا الخطأ العام في قضية تعريكات التماسح لفك الأسفل قوله لعل من افتتح هذا الخطأ رأى التماسح يقولوا بغير فك الأسفل فظنه الأعلى فذهب يحيى وبقيل عنه (١) أكبر كلي وهو المحدث الخ المحدث أكبر لأنه محمول النتيجة والسماء أصغر لأنها موضوعها والجسم الكلي أوسط لأنه العلّة المشتركة والشبيه هو البناء لأنه الذي ظهر فيه نبوت الأكبر بسبب العلّة وهو نبوت الجسم له فالجسم محمول عليه وعلى الأصغر والا كبر محمول على الأوسط المحمول على شبيهه الأصغر فيحمل على الأصغر أيضاً لأنه انما حمل على شبيهه بسبب حمل الأوسط عليه فقوله لأنه أي لأن الأوسط محمول على شبيهه الأصغر وهو علّة لشيء

حدوثه لكونه موجوداً أو لكونه قائماً بنفسه أو لكونه جسماً وليس لكونه موجوداً ولا لكان كل موجود محسناً ولا لكونه قائماً بنفسه ولا لكان كل قائم بنفسه كذلك ولا لكذا ولا لكذا فيبقى أن يكون لكونه جسماً

وهذا الطريق أيضاً فاسد من أربعة أوجه (أحدها) أنه ليس يجب أن يكون كل حكم معللاً بغير ذات ماله الحكم بل من الأحكام ما يثبت لذات الشيء لا لعلته غير ذاته (والثاني) أن هذا إنما يصح بعد حصر جميع الصفات وهو راجع أيضاً إلى الاستقراء وليس هو جزم بل ربما يشذ عن هذا الحصر وصف هو العلة والحدامون لا يبالغون في هذا الحصر بل يقولون للخصم إن كان عندك وصف زائد فأبرزه وجهل الخصم لا يكون حجة على عدم وصف زائد وربما قالوا لو كان للأصل وصف آخر لا أدركناه كالماء كان بين أيدينا فيل لأدركناه وليس هذا كالتأمل إذ لم يعهد قط فيل بين يدي إنسان ساهم البصر لم يدركه وكم من المعاني الموجودة للأشياء انتدبنا الطالبها ولم نذكرها في الحال إلا بعد كثرة البحث الشديد (والثالث) هب أنهم سوهوا في العثور على جميع الأوصاف فلا يجب أن تكون الأقسام بعدد الأوصاف بل ربما كان الحكم لاجتماع عدة منها فإلما تبطل جميع الأقسام الحاصلة من أخذ الأوصاف مفردة وهي كبة غير واحد لا يثبت ذلك الواحد مثلاً لو كانت الأوصاف كونه موجوداً وكونه قائماً بالنفس وكونه مصنوع الأدي وكونه من الماء والتراب فلا يكفي أن تبطل واحداً واحداً منها بل لا بد من أن تتعرض لاجتماعها أيضاً فنقول ولا لكونه موجوداً قائماً بالنفس ولا لكونه موجوداً مصنوع الأدي ولا لكونه موجوداً وصراً كما من الماء والتراب ولا لكونه قائماً بالنفس ومصنوع الأدي ولا لكونه قائماً بالنفس وصراً كما من الماء والتراب ولا لكونه مصنوع الأدي وصراً كما من الماء والتراب ثم نتعرض لاجتماع ثلاثة ثلاثة منها أيضاً كذلك

(الرابع) هب أنهم وفوا بهذا أيضاً إلا أنه انما يلزم من هذا أن الحكم ليس تلك الأقسام المفردة والمركبة جميعاً وأنه غير خارج عن هذا القسم ولكن لا يلزم منه أن كل ما هو موصوف بالقسم الباقي فله هذا الحكم إذ يجوز أن ينقسم الباقي إلى قسمين يكون هو عاماً بالنسبة إليهما وهذا الحكم يلزم من أحدهما دون الآخر فيصح أن يقال ما سواه ليس بعلة وإن العلة في حيز هذا الباقي ولكن لا يجب أن كل

محذوف من الكلام كثر لا لكونه لا كثر محمول على الأوسط كما هو ظاهر العبارة ففيها تسامح ظاهر وأنها سقطت

منها الجملة التي ذكرناها في التلخيص

(١) في حيز هذا الباقي حاصل ما أطالبه المصنف أن يطلن الأقسام ما عدا القسم الأخير غاية ما يستلزمه أن العلة لا تنجز عن القسم الباقي كالجسم في مثالنا لكن كونها لا تنجز عنه لا يستلزم أن تكون العلة مجردة الجسمية إذ يجوز أن تكون قيداً من القيود الخاصة بالجسم فتكون العلة قسمين أقسامه لا يتحقق في الفرع المتنازع فيه كالماء قلنا أن الجسم ينقسم قسمين عنصري وغير عنصري فيجوز أن يكون الحدوث لازماً لكونه عنصرياً ولو كنا أدخلنا هذين القسمين في التقسيم الأول بأن قلنا علة حدوث البناء إما كونه موجوداً أو كونه قائماً بنفسه أو كونه مصنوع الأدي أو كونه من ماء وتراب أو كونه جسماً عنصرياً أو كونه جسماً غير عنصري وأبطلنا سائر الأقسام ما عدا القسمين الأخيرين لم يلزم من كل واحد من العنصري وغير العنصري علة بل أحدهما لا على التعيين فيجوز أن يكون هو كونه عنصرياً فلا يلزم أن تكون السهات حادثة لانها من غير العنصري وكون العلة متحصرة في الجسم يعني أنها لا تنجز عنه هو غاية ما يستفاد من استثناء نقيض ما عدا الجسم ولا يستفاد منه أنها هي الجسم أي مجردة الجسمية يعني أن تكون الجسمية والعلة متساوية بين قمتي كس القضية كلية

وما قاله المصنف في هذا الوجه الرابع غير مستقيم لأنهم لو وفوا بحصر الصفات وإبطال أن يكون شيء منها عاملاً لا وحده

ما هو موصوف به فهو علة فانه لو أدخل هذان القسمين في القسمة وأبطل سائر الاقسام دونهما لم يلزم أن كل واحد منهما علة بل أمكن أن تكون العلة أحدهما فكذلك اذا ورد في القسمة عام لهما جميعا لم يلزم أن الحكم يتبع جميعه وذلك لان نتيجة هذا الاستثنائي أن العلة هي كونه جسما لأن العلة هي الجسم (١) أي تكون الجسمية مساوية للعلمية فيكون كل ما هو علة للحدوث جسم مساو لكل جسم علة للحدوث فاننا اذا قلنا بما لا يقياسهم حدوث البناء إما لذاته أو لعلته وليس لذاته فهو علة والعلة صفة والصفة إما ب ولما ج ولما د فالعلة إما ب ولما ج ولما د ولكن ليس ب ولا ج فالنتيجة أن العلة د لأنهم الدال اذ موضوع النتيجة ومحمولها يجب أن لا يغيرا عما كانا عليهما في المقدمتين ولا يمكن (٢) أن يقولوا بعد قولهم العلة صفة إما أن تكون الصفة هي الباء أو الجيم أو الدال حتى تكون النتيجة أن العلة هي الدال ولأن يقولوا إما أن تكون الباء صفة أو الجيم صفة أو الدال صفة لا كذب القضيتين أولا فان كل ذلك صفة لا واحد منها فقط ولعدم نتائج الوضع ثانيا فانهم ما وجبتان من الشكل الثاني واذا كانت النتيجة أن العلة هي كذا فهذه قضية اذا أعطيناها أجل أحوالها كانت غاية ما أن تصير كلية فيكون كل ما هو علة للحدوث جسما والقضية الكلية لا تنعكس فلا يصير كل ما هو جسم علة للحدوث فهذا هو بيان فساد هذا الطريق

ولا حاجة مع غيره وكان الحصر صحيحا ولم يبق الا الوصف الاخير لننتج المطلوب حتما فان معنى حصر جميع الصفات أن يؤتى على كل وصف للشيء يتوهم أنه علة للحدوث وفيه كونه عنصر او كونه حجرا ونحو ذلك مما يدخل في الجسم ويبطل كل ذلك حتى لا يبقى الا مجرد الجسمية فتكون العلمية مساوية لها كما لا يبقى الجسم ما ينقسم اليه من الاوصاف الاخر والام يمكن الحصر صحيحا والافراض انهم وفوا الحصر حقه وغاية ما يطعن به في هذه الحالة أن حصر الاوصاف انما يتأتى بالاستقراء وليس بالشيء السهل كما قاله في الوجه الثاني

(١) حتى تكون الجسمية هذا قيد لقوله « ان العلة هي الجسم » أي لا حصر للعلة في الجسم بحيث تكون الجسمية الخ لان مجرد كون القضية اسمية لا يفيد المساواة كما سيأتي للصنف في قوله « واذا كانت النتيجة أن العلة هي كذا الخ »

(٢) ولا يمكنهم أن يقولوا الخ يريدانه لا يمكنهم أن يضعوا القياس في صورة تنتج الجسملة الاسمية الحاصرة بأن يقولوا العلة وصف والوصف إما هو الباء أو هو الجيم أو هو الدال لكن الاولين باطلان فالعلة هي الدال أو يقولوا العلة صفة وإما أن تكون الباء صفة وإما أن تكون الجيم صفة وإما أن تكون الدال صفة ثم يبطل الاولان وتختذف الصفة التي هي الوسط المكرر فيبقى الدال مع العلة المعروفة أيضا فينتج العلة الدال وهي القضية الحاصرة أما أنهم لا يمكنهم الاتيان بالصورتين فلا أن القضيتين أي المنفصلة والاستثنائية كاذبتان أما المنفصلة فلا أن الجميع صفة فلا معنى للانفصال في الصفة وهو ظاهر في الصورة الثانية وفي الصورة الاولى كانت أجزاء الانفصال حصر الصفة في كل واحد وهو يعود الى ما في الثانية من أن الصفة هي الباء لا غير أو الجيم لا غير الخ مع أن الصفة تعم الجميع وأما الاستثنائية فلانه لما كان الجميع صفات فباطل كونها صفة كاذب وذلك البطلان هو الاستثنائية بعينها هذا ما يحتمل الصورتين ثم ان القياس في الصورة الثانية من الشكل الثاني وهو لا ينتج من موجبتين فلا تحصل لهم النتيجة المطلوبة ولوسلم لهم امكان ذلك واستحصلوا على أن الصفة هي الجسم فلا يفيد لهم لان نتيجتهم تكون قضية معرفة الطرفين وغاية ما يكون من شأنها أن تكون كلية وهي لا تنعكس كلية وهذا هو ما أراده المصنف بقوله « واذا كان النتيجة الخ »

ويرد عليه أنه اذا سلم لهم النتيجة الحاصرة وكان مرادهم من الحصر ما ذكره هو أو لا من أن الصفة هي مجرد الجسمية لم لهم المطلوب كما صرح به فيما سبق والصواب الرجوع الى أن الوصول الى الحصر بهذا المعنى يحتاج الى استقراء يصعب الوصول الى تعلمه كما قلناه

إلا أنه لا بأس باستعماله في الجدل إذ ليس المطلوب فيه اليقين بل إقناع النفس وتطمينها بما يعقده قد في المشهور أنه ناتج بقيني هذا إذا كان المطلوب كليا

وأما إذا كان جزئيا أو أريد إثباته بالمثل كان قياسا ناتجا من الشكل الثالث فافك إذا قلت البناء جسم والبناء محدث لزم منه أن بعض الأجسام محدث ولكن لا يلزم أن ذلك البعض هو البناء المتنازع فيها أو غيرها من الأمور المهمة التي يسمونها اقروفا

﴿الضمير﴾

(ومنها الضمير) وهو قياس حذف مقدمة الكبرى إما ظهورها والاستغناء عنها كما يقال في الهندسة خطا ب ا ج خرجا من المركز إلى المحيط فهما إذن متساويان وإما لاختفاء كذب الكبرى كقول الخطابي هذا الإنسان يخاطب العدو فهو إذن خائن مسلم للمغر ولوقال كل مخاطب للعدو فهو خائن لشعر يكذبه ولم يسلم

﴿الرأي﴾

(ومنها الرأي) وهو مقدمة محذوفة كية في أن كذا كان أو غير كان صواب فعمله أو غير صواب وتؤخذ دائما في الخطابة مهمة وإذا عمل منها قياس في الأغلب يصرح بتلك المقدمة على أنها كبرى ويحذف الصغرى كقولهم «الحساد يعادون والاصدقاء ينامحون»

﴿الدليل﴾

(ومنها الدليل) وهو في هذا الموضع قياس اضماري حده الأوسط شيء إذا وجد للاصغر تبعه وجود شيء آخر للاصغر دائما كية (١) ف كان ذلك الاتباع ويكون على نظام الشكل الأول لو صرح بمقدمته مثال ذلك هذه المرأة ذات لبن فهي إذن قد ولدت ورعا سمي هذا القياس نفسه دليلا ورعا سمي به الحد الأوسط

﴿العلامة﴾

(ومنها العلامة) وهي قياس اضماري حده الأوسط شيء إما أعظم من الطرفين معا حتى لو صرح بمقدمته كان الناتج منه من موجبتين في الشكل الثاني مثل قولك هـ (٢) هذه المرأة مصفارة فهي إذن حبلية وإما أخص من الطرفين حتى لو صرح بمقدمته كان من الشكل الثالث كقولك إن الشجعان ظلمة لأن الجحاج كان شجاعا وكان ظالما

﴿القياس الفراسي﴾

(ومنها القياس الفراسي) وهو يشبه الدليل من وجهه والتمثيل من وجهه والأوسط فيه هيئة بدنية توجد في الإنسان المتفرد فيه ولحيوان آخر غير ناطق ويكون من شأن تلك الهيئة أن تتبع من اجابته

(١) كيف كان ذلك الاتباع أي سواء كان بطريق الزوم العقلي أو العادي الثاني كما مثال الذي ذكره والأول كقولك الهواء جسم فهو مشار إليه أو متخيل واغما سمي هذا الدليل لأن الأوسط لما كان مستتبعا للأطراف في العقل كان بنفسه وسيلة لحضوره في الذهن بدون حاجة إلى تكراره في قضية أخرى فكان المذكر وحده دليل وهذا النوع أخص من الضمير فإنه من أحد أقسامه وهو ما حذف كراه لظهورها

(٢) هذه المرأة مصفارة أي تلازمها الصفرة والحبلية كذلك فيكون وصف مصفارة محمولا على هذه المرأة وعلى الحبلية وهو أعم منهما كما هو ظاهر فلو صرح بأجزاء القياس كان من الشكل الثاني لكن من موجبتين وهو لا ينتج نتيجة لازمة والمثال الثاني لو صرح بأجزاء القياس فيه كان هكذا الجحاج شجاع الجحاج ظالم فالحد الأوسط وهو الجحاج أخص من الطرفين وهما الشجاع والظالم والقياس من الشكل الثالث فنتيجة جزئية والمستدل بالعلامة يأخذها كلية ولذلك لا يكون الاستدلال صحيحا

(٣) يشبه الدليل من وجهه والتمثيل من وجهه أما شبهه بالدليل فلأن الهيئة علامة تستتبع الخلق لاستتباعها في الذهن وجود المزاج المستتبع له وأما شبهه بالتمثيل فلأن صاحبه يقبس زيد الهيئة بالاستدلال وجود تلك الهيئة فيه التي هي دليل على الخلق واغما لم يكن تمثيلا تاما لأن الهيئة التي هي الجامع ليست علامة الخلق في الخارج كالمثال في التمثيل واغما هي علمته في الذهن فقط

خلق فاذا وجدت تلك الهيئة ^(١) قدس بوجود ذلك الخلق لانهم ما جعلوا لاهة واحدة
ولكن هذا بعد ان يسلم أن المزاجات الواقعة في ابتداء الخلقة والقطرة تتبعها أخلاق النفس كما تتبعها
هيئات البدن لكن يبقى وراء هذا تردد في أن هذا الخلق هل هو من توابع المسزاج الذي تتبعه هذه
الهيئة بعد تسليم أن الخلق من توابع الامزجة وانما تنفع النفس في ذلك بتصفح الحيوانات المشاركة
لذلك الحيوان في ذلك الخلق فان وجد كل من له ذلك الخلق مهيئاً بتلك الهيئة ومن ليس له ذلك الخلق
عادم تلك الهيئة أو رث ذلك حدساقويا وقراسة محكمة
وحده هذا القياس أربعة كحدود التمثيل مثل زيد والاسد وعظم الاعالي والشجاعة الموجودة
للأسد مسلمة ولزيد هذه الخجة فيقال ان فلانا شجاع لانه عريض الصدر كالاسد فمشابهته الدليل من
حيث ان الاوسط فيه وهو عريض الصدر يتبع ^(٢) وجود شيء آخر الا صغره وهو الشجاعة ومشاهايته
التمثيل من حيث الحكم على جزئي بوجوده في جزئي آخر لمشاهايته بينهما

(الفن الثالث)

في مواد الحجج وهو فصل واحد

قد تكلمنا على صورة الحجج التي هي هيئة التأليف الواقع في مقدماتها بما فيه مقنع وأما موادها فهي
القضايا التي تركبت الحجج منها ولما كان القياس بل الخجة يقال بالتمشابه على شيتين فيقال للافسكار
المؤلفة في النفس تأليفاً مؤدياً الى التصديق بشيء آخر ولا قول المسموع المؤلف من أقوال يلزم من
تسليمها قول آخر فمادة أحدهما اذن المعاني المعقولة ومادة الآخر الاقوال المسموعة من حيث هي
دالة على المعاني المعقولة

وقد ^(٣) دينا من قبل أن الاقيسة تنقسم بسبب اختلاف موادها الى البرهانية والجدلية والمغالطية
والخطابية والشعرية فان مواد الاقيسة إما أن تكون مصدقاً بها أو غير مصدق والمصدق به إما أن

(١) حدس بوجود ذلك الخلق الخ حدس بتخفيف الدال مبنى للجهول وقوله بوجود أي حصل حدس مصور بظن
وجود الخ والتسامح في مثل هذا معروف والافدس لا يتعدى بالباء جاء في اللسان « الزهرى الحدس التوهم في معاني
الكلام والامور بلغني عن فلان أمرواً أنا حدس فيه أي أقول بالظن والتوهم وحدس عليه ظنه يحده « من باب ضرب »
ويحده « من باب نصر » حدس لم يتحققه وتحده أخبار الناس وعن أخبار الناس تخبر عنها وأراغها يعلمها من حيث
لا يعرفون به وباع به الحدس أي الامر الذي ظن انه الغاية التي يجري اليها أو بعد ولا تقل الاداس وأصل الحدس الرمي
ومنه حدس الظن انما هو رجم بالغيب والحدس الظن والتخمين يقال هو يحده بالكسر أي يقول شيئاً بآية أبو زيد
تحده عن الاخبار تحدها وتندست عنها تندس وتوجست اذا كنت تريد أخبار الناس لتعلمها من حيث لا يعلمون
ويقال حدست عليه ظني وندهسته اذا ظننت الظن ولا تتحقق وحدس الكلام على عواهنه تعسفه ولم يتوقه « انتهى
ما يتعلق منه بما نحن فيه

وهذا هو الحدس في وضعه اللغوي وقد استعمله المصنف هنا كما يستعمل أهل اللغة وهو غير الاستعمال الشائع لاق في باب
مواد الحجج فانه هناك سرعة انتقال الذهن من معلوم للجهول وهو يقين لا توهم وظن وتخمين وقضاياه من مقدمات البرهان
الموصل اليقين فلا يعقل أن يكون ظناً وتوهماً يصل اليقين وقد أخطأ فيه من المتأخرين من أخذوا العلوم عن غير أستاذ
وكتب فيها بالاعتقل

(٢) يتبعه وجود شيء آخر أي في الذهن كما هو الشأن في الدليل والافالهيئة والخلق معلول لاهة واحدة كما سبق

(٣) وقد بينا الخ سبق له ذلك في الفصل الاول من الفن الثاني أول الكلام في القياس

بكون يقينياً والقياس المركب منه يسمى برهانياً واليقين هو اعتقاد أن الشيء كذا مع اعتقاد آخر إما بالفعل أو بالقوة القرينية من الفعل أنه لا يمكن أن لا يكون كذا اعتقاداً لا يمكن زواله وإما أن يكون شبيهاً باليقيني وهو الذي يعتقد فيه الاعتقاد الأول وأما الثاني فإما أن لا يعتقد أو إن اعتقد كان جائز الزوال لكن الاعتقاد الأول مستحسناً لا يعتد به مع الفعل لنقيضه إمكان والقياس المركب من بعضه كما سنفسه جلد ١ من بعضه مغالطى سوفسطائى وإما أن يكون ظنياً وهو الذي يعتقد فيه الاعتقاد الأول ويكون معه إما بالفعل اعتقاداً لنقيضه إمكاناً أو بالقوة القرينية من الفعل وإنما لا يكون بالفعل لأن الذهن لا يتعرض له والقياس المركب منه يسمى خطائياً وأما غير المصدق به فأنما ينفع في القياسات إذا أثر في النفس تأثير المصدق به من قبض أو بسط أو تنفير أو ترغيب ويسمى خيلاً والقياس المؤلف منه يسمى شعرباً

وهذه المقدمات التي هي مواد الأقيسة وأجزاؤها سواء أخذت يقينية أو غير يقينية إما أن تكون مبنية بقياسات قبل هذه أو لم تكن وكل مبنية بقياس فقد استعمل في بيانه مقدمات أخرى ولا بد من أن تنتهي إلى مقدمات غير ممتنعة في نوعها إلى البيان بشئ آخر والالزام منه امتناع بيان شئ دون أن يبين قبله مالا نهاية له أو لزم منه البيان الدورى وهو أن تدور هذه المقدمات بعضها على بعض في البيان فبين هذه بتلك وتلك بأخرى ثم تبين الأخيرة بالأولى فيؤدى إلى بيان الشئ بنفسه وبيانه بما لا يتبين إلا به وكل هذا محال

وهذه المقدمات المستغنية عن البيان في نوعها تسمى مبادئ القياسات وهي ثلاثة عشر صنفاً أوليات ومشاهدات ومجربات ومتواترات ومقدمات فطرية القياس ووهميات ومشهورات بالحقيقة ومقبولات ومسلمات ومشبهات ومشهورات في الظاهر ومظنونات ومخيلات أما الأوليات فهي القضايا التي يصدق بها العقل الصريح لذاته ولغيره لا سبب من الأسباب الخارجية عنه من نعلم أو نتخلى بخاق أو يجب السلامة والنظام ولا تدعو إليها قوة الوهم أو قوة أخرى من قوى النفس ولا يتوقف العقل في التصديق بها إلا على حصول التصور لا جزئاً المفردة فإذا تصور معاني أجزائها سارع إلى التصديق بها من غير أن يشعر بخلافه وقتاً ما عن ذلك التصديق وهذا مثل قولنا الكل أعظم من الجزء والأشياء المساوية لشئ واحد متساوية فإن هذه القضايا إذا عرضت على كل عاقل وتصور معاني الكل والأعظم والجزء والشئ والمساوى والواحد وجد نفسه مصدقاً بها غير منفك عن هذا التصديق وليس ذلك من شهادة الحس فإن الحس لا يدرك الكل بل إدراكه مقصور على جزئ واحد أو اثنين فصاعداً بشرط أن يكون محصوراً وهذا حكم من العقل كل على كل كلى والوهميات الصادقة التي تعرفها بعد من هذا القبيل

وأما المشاهدات فهي القضايا التي يصدق العقل بها بواسطة الحس مثل حكمنا بوجود الشمس وانارتها ووجود النار وحرارتها ووجود الثلج وبياضه والقار وسواده ومن هذا القبيل حكمنا بأموافق ذواتنا غير مدركة بالحس الظاهر بل بقوة باطنة غير الحس مثل شعورنا بأن لنا فكرة وإرادة وقدرة وخوفاً وغضباً

وأما المجربات فهي القضايا التي يصدق العقل بها بواسطة الحس وشركة من القياس فإن الحس إذا

(١) وأما الثاني أى اعتقاده أنه لا يمكن أن لا يكون كذا

(٢) جدلى كالمركب من المشهورات والمسلمات والمغالطى يتركب من الوهميات الكاذبة ومن المشبهات وجميع هذه الأنواع من القضايا من هذا القسم أى ما تحقق فيه الاعتقاد الأول دون الثاني ولو وجد الثاني كان تابلاً للزوال

﴿الاوليات﴾

﴿المشاهدات﴾

﴿المجربات﴾

تكرر عليه اقتران شئ بشئ اخر غير محصورة وتكرر ذلك في الذكركر حصل في الذهن مع هذه الاذكار
قياس طبيعي وهو ان اقترانهم لو كان اتفاقا لا وجوب بالماطرد في أكثر الامور وهذا مثل الحكم بأن
السقمونيا مسهل للصغراء وأن الجسر مسكرة والضرب موجب وأن الكواكب تطلع وتغيب
وترجع وتستقيم الى غير ذلك من الحركات المرصودة فاننا اذا رأينا حدوث الاسهال وتكرره مع
تكرره شرب السقمونيا علمنا قطعتها تكرر بسبب موجب له اذ لا يحدث حادث الا بسبب فهو لما شرب
السقمونيا أو امره بمقارن له اذ لو لم يكن كذلك لم يتكرر الاسهال مع تكرره على الاكثر فان ما يكون
بالاتفاق لا يدوم أو لا يقع على الاكثر في كمنا بواسطة الحس وهذا القياس أن السقمونيا المكرر عليه
التجربة المتعارف في بلادنا مسهل للصغراء

ومادام يبقى على التردد فهو نفس الاستقراء الناقص فاذا حصل اعتقاد محكم وثيق لا ريب للنفس
فيه صار تجريبية وانما حصل هذه الوثاقة بكثرة التكرر والقضايا التجريبية يتفاوت فيها الناس فان
من لم يتول التجربة لا يحصل له العقل المستفاد منها

﴿الحديثيات﴾

وعما يجري مجرى الخبرات الحديثيات وهي القضايا المصدق بها بواسطة الحس وحسب قوى يذعن
الذهن بحكمه ويزول معه الشك والحس هو سرعة انتقال الذهن من معلوم الى مجهول وذلك مثل
قضاءنا أن نور القمر من الشمس لما شاهدنا من اختلاف هيات تشكل النور فيه بسبب قربه وبعده من
الشمس وهذا حكم حدسي وكل من كان أصغر ذهنا وأدنى فريضة كان أسرع الى هذا الحكم وفي
هذا أيضا قياس خفي كافي التجريبيات فان هذه الاستنارة لو لم تكن من الشمس بل كانت اتفاقا أو من
أمر خارج لما استقرت على غلط واحد من اختلاف تشكالاته بسبب اختلاف القرب والبعده

﴿التواترات﴾

وأما التواترات فهي القضايا التي يحكم بها بسبب اخبار جماعة عن أمر تنتمي الرتبة عن تواترهم
واتفاقهم على تلك الاخبار فتطمئن النفس اليها بحيث لو أرادت التشكك فيه امتنع عليها وهذا مثل
اعتقادنا بوجود مكة ومصر وبغداد ووجود نبينا محمد صلى الله عليه وسلم بسبب تواتر الشهادات وكثرتها
بحيث لم يبق الشك فيه امكان

وليس لهذه الشهادات مبلغ معلوم يؤثر النقصان والزيادة في افادته اليقين بل المتبع فيه حصول اليقين
فاذا حصل استدل للنابيه على كمال العدد لا أناسه تدل بالعدد على حصول اليقين

(١) السقمونيا أشهر أنه السنأوالسنالمدكي خاصة والذي يؤخذ من قاموس الفبيروزابدي انها متغيران فقد
قال في مادة « السقام » « والسقمونيا نبات يستخرج من تجاوي رطوبة دبقه وتحقق وتدهى باسم نباتها أيضا
مضادتها للعدو والاحشاء أكثر من جميع المسهلات « والصواب مضارها كما في ابن البيطار » وتصلح بالاشياء
العطرة كالفلقل والزنجبيل والانيسون ست شعيرات منها الى عشرين شعيرة يسهل المرء الصغراء والزوجات الرديئة من
أفاسي البدن الخ » وقال في فصل السين من المقصور « السني ضوء البرق ونبت مسهل للصغراء والسوداء والبلغم
وعند « ثم السناليس فيه مادة دبقه وقد رأيت في مفردات المطب الاقصر ان السقمونيا « هولنبات شكلة
كالبلاب يحفر حول أصله حفرة ثم يخبرح الاصل بالسكين ويوضع في موضع الجراحة صوفة فيجرب من الجراحة اليها
ابن ويحمد وأجوده ما يجي من أرض انطاكية وعنتاب الخ » وفي النفيسي « سقمونيا هو الخمود وهو ابن شجرة
لبالية ذات أغصان كثيرة يخرجها من أصل واحد طولها ثلاثة أذرع أو أكثر عليها رطوبة تدعى باليدوزغب ولها
ورق كورق اللبلاب إلا أنه ألين منه ذو ثلاث زوايا وله زهر أبيض مستدير أجوف الخ » وهناك غير السقمونيا وقد ذكر
السنافي المفردات على أنه نوع آخر من النباتات لا نسبة بينه وبين شجر السقمونيا وقد وصف ابن البيطار في مفرداته
كل من السقمونيا والسناليس لا يمكن أن يشبهه مع شئ من النوبين بالآخر

(٢) ومادام يبقى على التردد الخ أي مادام لم يحصل للنفس يقين فهي لم تزل في التبع وملاحظة اثره في استقراء ناقص

وهذه القضايا وما قبلها من الجبريات والحديدات لا يمكن أن تثبت على جملتها فان وجوده ان كان عن فكر فلا مطمع في إفسامه وان كان لانه لم يتول ما تولاه الجرب أو الحادس أو المتيقن بما تواتر عنده من الاخبار فمال يسلك الطريق المفضي به الى هذا اليقين كيف يسام اعتقاده ولا يمكن أن يزال شك التشكك فيها بالقياس على غيرهما من الجبريات والمتواترات فان تكرار الاحساس قد تنعقد معه التجربة واليقين المستفاد منها في بعض الوقائع لبعض الأشخاص ولا يحصل عملها اليقين في واقعة أخرى وكذلك تواتر الشهادات قديما اليقين في بعض الوقائع ولا يفيد مثلها في واقعة أخرى فلا يغني الاستشهاد بتلك الوقائع المتيقنة منها كما تخلف اليقين في هذه

المقدمات الفطرية

القياس

وأما المقدمات الفطرية القياسية فهي القضايا التي تكون معلومة بقياس حده الأوسط موجود بالفطرة حاضرة في الذهن فكما أحضر المطلوب مؤلفا من حدين أصغروا كبرتمثل بينهما هذا الأوسط للعقل من غير حاجة الى كسبه وهذا مثل قولنا إن كل أربعة زوج فان من فهم الأربعة وفهم الزوج تمثل له الحد الأوسط بينهما وهو كونها منقسمة متساويين فعرف في الحال كونها زوجا بسببه وليست معرفة الزوجية للأشياء مستغنية عن الوسط فانه لو كان بدل الأربعة ثمانية وسبعون لم يتمثل في الحال كونها زوجا مالم يعرف الوسط

الوهميات

وأما الوهميات فهي القضايا التي أوجبت اعتقادها قوة الوهم فنها ماهي صادقة يقينية ومنها ماهي كاذبة والصادق منها هو حكمها في المحسّات وتوابعها مثل حكمنا بأن الجسم الواحد لا يكون في مكانين في آن واحد وان الجسمين لا يكونان معا في مكان واحد والكاذب منها حكمنا في غير المحسّات على وفق ما عهد من المحسّات مثل أن كل موجود فيجب أن يكون متخيزا مشارا الى جهة وان العالم ماملا لا ينتهي أو ملامنته الى خلاء

وهذه الوهميات قوية بعد الاتيمز في بادئ الامر ومقتضى الفطرة عن الأوليات العقلية ومعنى الفطرة أن يتوهم الانسان كانه حصل في الدنيا دفعة واحدة وهو بالغ عاقل لكنه لم يسمع رأيا ولم يعتقد مذهبا ولم يعاشر أمة ولم يعرف سياسة ولكنه شاهد المحسّات وانتزع منها الخيالات ثم عرض على ذهنه شيئا فان لم يتشكك فيه فهو من موجبات الفطرة بذاتها وان تشكك لم يكن من موجبات الفطرة بذاتها ولو قدر الانسان نفسه بهذه الحالة لوجد من نفسه الشعور بهذه القضايا من غير تردد لكن ليس كل ما توجهه الفطرة الانسانية صادقا بل الصادق ما توجهه فطرة القوة التي تسمى عقلا

وانما يعرف كذب الكاذب من هذه القضايا بان يشهد الفطرة العقلية وما يتأدى اليها مقتضاها من القياسات الصحيحة فان العقل يؤلف قياسات من قضايا لا ينازع الوهم في صحتها واستقامتها ولا في كون التأليف ناجحا ثم يلزم من تلك القياسات نتائج مناقضة لاحكام هذه القوة فيمنع الوهم عن قبولها فيعلم بذلك أنها فطرة فاسدة وجبلة قوية لا يسعها ذلك خلاف المحسّات لقصورها في نفسها ولذلك تقصر

(١) بالقياس على غيرهما من الجبريات والمتواترات أي بأن يقال ان الذي في هذه القضية التي لا تصدق بها هو بعينه في قضية كذا التي تصدق بها فان فيها تجربة مثلهما أو تواتر أو حدسا ولا يصح أن يقال هذا لان اليقين قد يحصل بالتجربة مثلا في مسألة عند شخص ولا يحصل بالتجربة في المسألة بذاتها عند شخص آخر مع التجربة لنقصها عنده وقد يحصل في مسألة دون مسألة أخرى عند شخص واحد وهكذا يقال فيما بقي

(٢) مهماتخلف اليقين أي كما تخلف اليقين من الخصم ولم يحصل له مع شيء من هذه الامور لم ينشأ استشهاد بحصول اليقين عند شخص آخر شيئا لاختلاف أثرها في تحصيل اليقين كما سبق

عن درك ذاتها فان الوهم نفسه لا يتمثل للوهم وكذلك كثير من المعاني الباطنة كالخوف والغضب والشهوة والغم لا يدركها الوهم الا مشخصة ذوات حجم وتجزئ فكيف نطيق بما هو فوق الحسرات مثل الباري والعقل والهيولى أو ما يعم الحسرات وغيرهما من العلة والمعلوم والوحدة والكثرة والموافقة والخالفة وغيرها

فان قيل كيف تكون هذه القضايا كاذبة وهي في قوة اليقينيات وتكذيبها يكاد يرفع الثقة عن اليقينيات قلنا اليقيني هو الذي لا يتصور زواله كما ينهيه وهذه لما زالت علم أنها ليست يقينية

﴿المشهورات﴾

وأما المشهورات فهي قضايا وآراء أو يجب التصديق بها اتفاق الكافة أو لاكثر عند مدعته قديما عليها مثل أن العدل جميل والكذب قبيح وإبلاص البرى عن الجرم قبيح وكشف العورة في المخافيل قبيح منكر وإسداء المعروف حسن محمود

وليست هذه من مقتضيات الفطرة من حيث هي مشهورة بل مما تدعو اليه لما محبة التسالم وصلاح المعيشة أو شيء من الاخلاق الانسانية مثل الحياء والرحمة والأففة والنخل أو سنن بقية قديمة ولم تنسخ أو الاستقراء الكثير بحيث لم يوجد لها نقيض فاذا قدر الانسان نفسه خالبا عن هذه الاحوال وأراد التشكيك فيها أمكن ولم يمكنه في أن الكل أعظم من الجزء فعرف أنها غير فطرية

والاؤليات أيضا مشهورة وكذلك الحسيات والتجربيات والمتواترات والوهميات غير أن الديانات الشرعية والمعارف الحكمية قد دح في شهرة الكاذب منها ^(١) لكن المشهورات الصرفة في استعمالها هو ما لا يوجب اعتقاده لا مجرد الشهرة فلا تكون الاؤليات والوهميات وما عدنا معها الماذن منها

ومن هذه المشهورات ما هو صادق ولكن يعرف صدقه بحجة ومنها ما يصدق بشرط دقيق فان أدخل به لم يصدق مثل قول الجمهور الله قادر على كل شيء وهذا مشهور وانكاره شنيع مستقيم مع أنه ليس قادر على هذا الاطلاق اذ ليس قادر على أن يخلق مثل نفسه فشرط صدقه أن يقال هو قادر على كل شيء ممكن

ومنها ما هو كاذب مثل استهراق ذبح الحيوان عند كثير من الناس اتباعا لغرائزهم الضعيفة وان زيف هذا القبح الشرع وليس نقيض المشهور هو الكاذب حتى لا يجتمعان بل نقيضه الشنيع والكاذب هو نقيض الحق الصادق وربما لم يكن الكاذب شنيعا كما أن من الصادق ما هو شنيع والا راء المشهورة قد تكون بالنسبة الى الكافة وقد تكون بالنسبة الى قوم دون قوم فان مشهورات الأطباء غير مشهورات المجيمين وكذلك مشهورات كل صناعة قد تخالف مشهورات صناعة أخرى

﴿المقبولات﴾

وأما المقبولات فهي آراء أو وقع التصديق بها قول من يوثق بصدقه فيما يقول إما لامر سماوى يختص به أو لرأى وفكر يتميز به مثل اعتقادنا أمور قبلناها عن أئمة الشرائع والحكام رضى الله عنهم أجمعين مثل أن المحسن ثواب والمسيء عاقب

﴿المسلّمات﴾

(وأما المسلمات) فهي المقدمات الأخوذة بحسب تسليم المخاطب سواء كانت حقة أو مشهورة أو مقبولة ولكن لا يلتفت فيها الى تسليم المخاطب

ومن هذه ما يلزم المتعلم قبولها والافرار بها في مبادئ العلوم ثم تصديقه بها لما مع استنكار وعناد فيه

(١) منها أى من الوهميات اماما قبلها فلا مبالغ للكذب فيه بعد استيفاء ما سبق من شرائطه

(٢) في استعمالها أى في عرف الديانات والمعارف الحكمية واضطلاحها قدما تقسم القضايا الى أقسامها ومنها ما يسمى بالمشهورات على اطلاق اللفظ

وتسمى (١) مصادرات وإمام مع مساحطة وطيب نفس وتسمى أصولاً موضوعاً وسيكون لنا عود
إلى بيان هذه

المشبهات

وأما المشبهات فهي القضايا التي يصدق بها على اعتقاد أنها أولية أو مشهورة أو مقبولة أو مسلمة
لاشبهها بشئ من ذلك ولا تكون هي بأعيانها وهذا الاشتباه إما أن يكون بسبب اللفظ أو المعنى
وسياً في تفصيله في فن المغالطات

المشهورات في الظاهر

وأما المشهورات في الظاهر فهي التي يعتقدها مشهورة كما يُغْفَرُ (٢) إقصاء ذهن فيصدق بها ببادئ
الرأي الغير المتعقب على أنها مشهورة وإذا تعقبت لم توجد مشهورة مثل قول النبي صلى الله عليه
« انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً » فيعتقد أن الأخ يعان على الظلم وإذا نُزِمَ لم يعلم أن المشهور
دفع (٤) مع الظلم منه لا الاعانة عليه سواء كان من الأخ أو من غيره كما فسر النبي عليه السلام بالمنع
من الظلم حين روجع في كيفية نصره الظالم

والاشبهه عندي أن هذا الصنف ليس زائداً على صنف المشبهات بالمشهورات فإن ذهن انما يميل إلى
التصديق بها المشابهة ما بينا وبين المشهورات ولعل الفرق بينهما أن هذا يذعن ذهن بشهرته كما
يغافض (٥) ويرى عن قريب وذلك بواسطة احتمال في التشبيه وقد يتبع

المنظونات

وأما المنظونات فهي القضايا التي يصدق بها اتباعاً للغالب الظن مع تجويز تقيضه كما يقال إن فلانا
يسار العدو فهو مسلم لا غير أو قيل فلان يطوف بالليل فهو متلصص وكل ما قدمناه إذا لم يكن
الاعتقاد فيه جزءاً بل هناك إمكان لمقابله مع الميسل الأغلب إلى ما اعتقد فهو من جملة المنظونات
كالمقبولات والمسلطات والمشهورات في الظاهر

(١) وتسمى مصادرات لأنها توضع أولاً في العلم على أن تكون مقدمة تنفع فيه مع أنها غير مقبولة عند طالبه فتكون
بمنزلة إثبات الشئ بما لا يثبت إلا به ويعلمون لها بنحو أن البعد يقبل القسمة لا إلى نهاية وهو مما يوضع في مبادئ الهندسة
وإن الحكمة مناط السعادة الأبدية في مبادئ العلم الطبيعي ومن هذا النوع كل ما يذكر في تقويم الفصل للجنس
في علم المنطق وحصر الأجناس في العشرة وكون الجوهر جنساً أعلى ونحو ذلك مما لا يسلمه الطالب ولا بد له من
استبراده على ذهنه لا انتفاع به في القول الشارح وأما ما يقبل بطيب نفس فقوله في مبادئ المنطق إن لنا فكرياً وإن
فكرنا قد وصلنا إلى علم لم يكن وسياً في الصنف كلام في هذا في باب أجزاء العلوم البرهانية

(٢) بسبب اللفظ كما يحصل من اشتراك لفظ العادة والاشتباه في معنى لفظ الخارق المذكورين في تعريف الكرامة
فيعتقد أن كل ما خالف ما ألوف العامة فهو كرامة ولو أخذ لفظ العادة على ما وضع في التعريف وهي سنة المتطردة في
الخليقة بأسرها وفهم معنى الخارق لها وهو ما يصدر من القادر المختار على خلاف ما قرر في نظام الخليقة لا تكشف غنة
الضلال عن قلوب كثير من الجهلة بل وغيرهم ممن قد يختلف عنهم في اللقب وهو منهم في الرغب والرهب ومثلوا لما يكون
بسبب المعنى بنحو اعتقاد البياض جامع للبصر لأنه لون ومنشأ ذلك اشتراك البياض مع السواد في اللونية فإذا كان
السواد جامعا وهو لون فليجمع البياض لأنه لون

(٣) غافضه فحأه والمتعقب أراد به المروى فيه فغير المتعقب أي ما لا روية فيه وأصله من تعقب الخبر سأل عنه غير من
معه منه أو تعقب عن الخبر أي بحث عن حخته بعد الشك فيه

(٤) دفع الظلم منه أي أن نصر ك أخاك أن كان ظالماً هو كفه عن ظلمه ودفع الظلم الذي يقع منه على غيره
(٥) كما يغافضه أي لغافضته أي ومفاجأته ثم لا يلبث أن يزول وقوله وذلك أي ما كان من المشبهات بالمشهورات
انما يعتقده بواسطة الاحتمال في التشبيه والتلبس على المعتقد حتى يربح الاعتقاد في نفسه فيتبع أي يستمر الضال على
اعتقاده وتصدر عنه أعمال ثلاثة وفي نسخة كتبت بحاشية الأصل (أي بالهامش) يبقى بدل يتبع وهي أظهر لأنه
المقابل لقوله ويرى

وأما الخيالات فهي القضايا التي يقال قولاً لا التصديق بها بل التخييل يؤثر في النفس تأثيراً عجيباً من قبض أو بسط وإقدام أو إحجام مثل قول من أراد تنفير غيره عن أكل العسل لأننا كاه فأنهم (١) رة مقيمة أو تنفيره عن شم الورد لأنه سُمُ يغسل قائم في وسطه روث أو ترغيب غيره في شرب الدواء لأنه الشراب أو الجلب (٢) لأب فيجد السامع بهذه الأقوال في نفسه مع التأكيد بها آثاراً المصدق بها وأكثراً الناس يقدّمون على عوارض الأمور ويحجمون عنها بسبب الاعتقاد لهذه المقدمات لأن روية وفكر أو عن غلبة ظن لكن مستعملها لا يرى من نفسه أنها صادقة أو لا (٣) تعملها للتصديق وإن كانت صادقة فلا جرم أن المصدق به من الأوليات والمشهورات وقديس فعل هذا الفعل من التخييل يجوز استعمالها بدل هذه الخيالات وكذلك المظنونات إنما تنفع في المقاييس من جهة ما تعتقد لا من جهة اختلاف مقابلهما في الضمير فلا جرم أن جميع المشهورات وغيرها من الأوليات نافع منفعتها وكذلك المشهورات إنما تنفع بها من حيث هي معتقدة اعتقاداً لا يحطّر بالبال مقابلة لمن حيث إمكان التشكك فيها فلا جرم أن جميع ما قبلها من الضروريات الأولية والوهمية إذا لم تكن شنيعة نافعة منفعتها

وإنما كانت هذه المقدمات ثلاثة عشر صنفاً لأنها إما أن تكون مصدقاً بها أو غير مصدق بها وغير المصدق به إن لم يجز مجرى المصدق به في التأثيرات النفسانية من الرغبة والنفرة والشجاعة واللين لم ينتفع به في القياسات وهذه هي الخيالات والقسم (٤) الثاني الذي فيه التصديق إما أن يكون التصديق به على وجه ضرورة أو على وجه نسبي لا يتخلل في النفس معاندة فيه أو على وجه ظن غالب والذي على وجه ضرورة فإما أن تكون ضرورية ظاهرة وذلك بالحس أو التجربة

(١) مرة مقيمة المرة بالكسر مزاج من أمزجة البدن وهو المعروف بالصفراء ومفرز الصفراء من وجه تخيل العسل في صورة المرة إما اللون بعضه وهو الصفرة وإما البعض أنواعه فإن منه ما فيه مرارة لأن نخله يرضى الأسنتين وإما لونه من أنواعه يسمى « ألومالي » ومعناه باليونانية الدهن العسلي ويسمى عسل داود يشرب بماء لسهال المرة الصفراء وافرأها وهو دهن شجرة تنبت بتدسر

(٢) الجلاب بضم قشديده يقول صاحب القاموس أنه ماء الورد وانه معرب ويستعمله أهل سوريا اليوم في شراب الخروب

(٣) أولاً يستعملها للتصديق وإن كانت صادقة أي أن يستعملها بين أمرين إما أن لا يكون مصدقاً بها وإنما أراد بها التخييل وإما أن يكون مصدقاً بها المصدق بها في الواقع أولاً اعتقاده ذلك ولكنه لا يقصد باستعمالها تحقيق ما فيها من الخبر وإنما يستعملها للتخييل وعلى ذلك يمكن أن تستعمل الأوليات وغيرها مما هو مصدق به استعمال هذه القضايا إذا قصد بها مجرد التخييل وذلك إذا كانت الأوليات ونحوها مما هي الخيال ويحدث في النفس أثر الخيالات

(٤) إذا لم تكن شنيعة قيداً بهذا القيد حتى تنفع منفعة المشهور لأن المشهور يستعمل عندما يقصد حمل السامع على الاعتقاد من وجه الاستحسان والاستقباح فلو كان الصادق الأولي شديداً في نظر السامع لم يجز استعماله في مقام استعمال المشهور وإنما يستعمل الصادق المخالف للآلف عندما تقصده إقامة الدليل وحمل النفوس على مركب البرهان

(٥) وهذه هي الخيالات أي القضايا الغير المصدق بها التي ينتفع بها في القياسات وهي ما جرت مجرى المصدق به في أحداث آثار في النفس وأما ما يجز مجرى المصدق به فليس بداخل في التقسيم أصلاً لعدم منفعته

(٦) والقسم الثاني أراد بالثاني الآخر وإن كان هنا الأول فإن قسم المصدق به هو القسم الأول في التقسيم ويبعدان تكلم عن الثاني وهو غير المصدق به عادة إلى الأول ليقسمه فعبارة بالثاني لأنه قسم آخر بعد الذي تكلم عنه

ومام^(١)ها أو بالتواتر أو تكون ضروره باطنية والضرورة الباطنة إما أن تكون عن العقل وإما أن تكون خارجة عنه والتي عن العقل فإما أن تكون عنه عن مجردة أو عنه مستعينة بشئ والتي عن مجرد العقل فهي الأوليات الواجبة القبول وأما التي عنه مستعينة بشئ فإما أن يكون المعنى غير غريزي فيه فيكون هو التصديق الواقع بالكسب وذلك يكون بعد المبادئ وكلامنا في المبادئ وإما أن يكون المعنى غريزيا في العقل أي حاضرا وهي المقدمات القطرية القياس وأما الذي هو خارج عن العقل فهو أحكام القوة الوهمية وما يكون على سبيل التسليم فإما أن يكون على سبيل تسليم صواب وإما على سبيل تسليم غلط والذي على سبيل تسليم صواب فهو إما على سبيل تسليم مشترك فيه وإما على سبيل تسليم من واحد خاص والمشارك فيه إما أن يكون متعارفا في الناس كاهم أو مستندا إلى طائفة مخصوصة والمتعارف هو ما يخص باسم المشهورات المطلقة والمخصوص بأمة مخصوصة بخ^(٢)ص باسم المشهورات المحدودة ومنها المقبولات وما يكون التسليم فيه من واحد فيخص باسم المسلمات وأما ما هو على سبيل تسليم غلط فهي المشبهات وبعد الضروريات والمعتقدات المسئلة المظنونان فقد استوفت القسمة الأصناف الثلاثة عشر وليست هذه قسمة وجوب بل تكلفنا هاضما لنشر المبادئ في حاصر

(اليقينيات)

واليقينيات من جملة هذه الأوليات والمشاهدات الباطنية والظاهرة إذا لم يكن سبب مغلط اللبس من ضعف فيه أو معنى في الخس من صغر أو حركة أو بعد أو قرب مفرط أو كثافة المتوسط وغير ذلك وكذلك التجسريات إذا استجعت الشرائط التي ذكرناها وكذلك المتواترات والقياسات القطرية القياس والوهميات الصادقة وهذه مواد القياس البرهاني لأن المطلوب من البرهان هو اليقين وأما مواد القياس الجدلي فهي المشهورات والمسلمات والجدل فوائد منها إلزام معاندا الحق رأيا يعانده إذا كان قاصرا عن رتبة البرهان فيعدل به إلى المشهورات التي يعتقدها واجبة القبول ويبطل بها رأيه الفاسد عليه ومنها أن من راد تلقينه الاعتقاد الحق وكان مميزا عن العوام ولا يرضى بالتقليد والكلام الوع^(٣)طى الخطابي ولم يبلغ رتبة إدراك الحقائق من البرهان اليقيني يتدرج إلى تقرير هذا الاعتقاد الحق له بالاقبسية الجدلية ومنها أن كل علم^(٤)جزئي فتقدم عليه مقدمات تستبان في علم آخر أعلى من ذلك العلم ويراد المتعلم على تسليمها فربما لا تسمى نفسه به فتطيب نفسه بالاقبسية الجدلية إلى أن ينتهي إلى معرفتها بالبرهان من العلم الآخر ومنها أن في قوة الاقبسية الجدلية أن ينتج منها ط^(٥)طرافا النقيض فإذا ألفت قياسات على الآيات وأخرى على النفي في مطلوب واحد ورد الفكر والروية فيها فربما لاح من أثناء ذلك ما هو الحق

(مواد الجدل)

(١) مامع التجربة هو الحدس كما سبق

(٢) يخص باسم المشهورات المحدودة هذا القسم لم يجعله المصنف فيما سبق قسما مستقلا بل عد نوعا من المشهورات بالحقيقة وقد نسي المصنف قسما من المشهورات وهو المشهورات في الظاهر وأجدر به أن يكون من قسم تسليم الغلط فيكون مع المشبهات قسما لها لأن المشهورات في الظاهر هي ما ذكره المصنف فيما سبق هي ما وقع التصديق بحكمها بمبادئ الرأي بدون تعقب فإذا تعقبت ظهر الخطأ فيها

(٣) الوعظي الخطابي أي المبني على المظنونات لأعلى المشهورات والمسلمات

(٤) كل علم جزئي أراد من الجزئي الخاص كالطبيعي والرياضي والطب والأخلاق ونحو ذلك

(٥) طرقات النقيض أراد النقيضين لأن التناقض نسبة لها طرفان هما النقيضان

(مواد المغالطة)

وأما مواد القياس المغالطي فالوهيمات الكاذبة والمشبّهات وليس في معرفته فائدة الا التوفيق والاجتهاد
وربما استعمل لامتحان من لا يعلم قصوره وكأله في العلم ليستبدل بذهاب الغلط عليه أو تنبيهه على
رتبه واذن الذي يسمى قياسا امتحانيا وربما استعمل في تبكيه من يوهم العوام أنه عالم فيكشف
لهم تحبيره وعجزه عن استبانة الصواب والخطا فيه بعد أن توقفوا على مكمن الغلط دون قصد منهم عن
الاقتداء به وعند ذلك يسمى قياسا اعتاديا

(مواد الخطابة)

وأما مواد القياس الخطائي فالمشهورات في الظاهر والمقبولات والمظنونات وفائدة الخطابة اقناع
الجمهور فيما يحق عليهم أن يصدقوا به من الامور السياسية والمصلحية والوظائف الشرعية وغير ذلك
مما بعد من منافعها في الفن المفرد لها
وأما مواد القياس الشعري فالخيالات
والذي يهم طالب السعادة من هذه الخلة فهي الاقوال البرهانية لئلا يتسببها والمغالطة ليحبها فلا جرم
نذكرها في فني ان شاء الله تعالى ونتم الكتاب بهما

(مواد القياس)

(الشعري)

(الفن الرابع)

في البرهان ويشتمل على مقدمة وسبعة فصول

أما المقدمة فهي في الوقوف على كمية المطالب العلمية قدينا أن العلم إما تصور وإما تصديق
فالمطالب اذن إما أن يتجه نحو اكتساب التصور أو اكتساب التصديق والمطالب التصوري صيغ دالة
عليه وكذلك المطالب التصديقي
فن الصيغ الطالبة للتصور صيغة ما وتسمى مطلب ما وهو على قسمين أحدهما يطلب به معنى
الاسم كقولنا ما الخلاه وما العتقاء والثاني يطلب به حقيقة الذات كقولنا ما الروح وما العقل
وما الملائكة

ومنها صيغة أي وهي تطالب تصور الشيء إما بذاته أو بعوارضه عما يشاركه في أحدهما
وأما الصيغ الطالبة للتصديق فثلاث مطالب هل ويطلب به التصديق بأحد طرفي التقيض أي الإيجاب
أو السلب وهو على قسمين أحدهما بسيط وهو الذي يطلب هل الشيء موجود مطلقا أو ليس
بموجود مطلقا كقولنا هل الخلاه موجود هل الجن موجود والآخرة مركبة وهو الذي يطلب هل
شيء موجود على حال كذا ووصف كذا أو ليس كذلك كقولنا هل الله خالق الخلق والشر أي هل الله
موجود بهذه الصفة

ومنها مطلب لم وهو لتعرف على جواب هل إما بحسب القول وهو الذي يطلب الحد الاوسط الموقوع
لاعتقاد القول والتصديق به وإما بحسب الامر في نفسه وهو يطلب على وجود الشيء في نفسه على
ما هو عليه من وجوده مطلقا أو وجوده بحال
وهنا مطالب أخرى مثل مطلب كيف وكم وأين ومتى ومطلب هل المركب يقوى على الكل ويقوم
مقامه ويمكن أن يجعل مطلب الأئمة مشتملا عليهم (لأنهم) أيضا فاذن مطلب هل و«لم» يطلبان
التصديق ومطلبا ما وأى يطلبان التصور

(١) عليها أي على كيف وما بعدها

ومطلب « ما » الذي يحسب الاسم مستند على كل مطلب فإن من لم يفهم ما يدل عليه الاسم يستحيل منه طلب وجوده أو عدمه أو طلب معرفة حقيقته في ذاته

وأما مطلب « على » المطلق فتقدم على مطلب « ما » الطائفة بحقيقة الذات فإن ما لا وجود له لا حقيقة له في ذاته بل الحقيقة هي حقيقة أمر موجود فبالمعرفة الوجود لم تطلب الحقيقة لكنه ربما يكون الشيء موجودا في نفسه و يطلب معنى الاسم الدال عليه فيكون الجواب حسبما يحسب الاسم بالنسبة إلى من لم يعرف وجوده فإذا عرفه صار ذلك الجواب بعينه حسبما يحسب الذات وهذا يؤهم أن مطلب ما بالحقيقة قد تقدم على مطلب هل المطلق اذ جوابها كان حقا حقيقيا ولم يعرف الوجود بعد لكن الحق أنه حسب ما يحسب الاسم بالنسبة إليه وإن كان حقا حقيقيا بالنسبة إلى الأمر نفسه ثم إذا عرف أن هذا الشيء المفهوم معنى اسمه موجودا انقلاب القول الدال على معنى الاسم حسبما حقيقيا بالنسبة إليه

وههنا شك وهو أن المعلوم المحال الوجود كيف يتصور حتى يعلم بعد ذلك عدمه فإن التصور هو ارتسام صورة في الذهن مطابقة للوجود ومالا يصوره في الوجود كيف يحصل مشال صورته في الذهن

وحله أن المحال إما أن يكون معدوما لا تتركب فيه ولا تفصيل فتصوره يكون بمقايسته بالموجود كالتخلية وضد الله فإن التخلية تصور بأنه لا جسم كالف (١) بابل وضد الله يفهم بأنه لا كالحار البارد فتصوره تصور به تصور آخر يمكن نفس هويته وأما في ذاته فلا يكون متصورا ولا معقولا اذ لذاته وأما الذي يميزه تركيبا وتفصيل مثل الانقضاء وانسان يطير فانما تصور أو لا تفصيله التي هي غير محالة ثم تصور تلك التفاصيل اقتران على سبيل الاقتران الموجود في تفاصيل الأشياء الموجودة المركبة الذوات فيكون هناك أشياء ثلاثة اثنين منها جزآن كل واحد بانفراده موجود والثالث تأليف بينهما وهو من جهة ما هو تأليف متصور بسبب أن التأليف من جهة ما هو تأليف من جهة ما هو جسد فعلى هذا النحو تعطي معنى دلالة اسم المعلوم ويحصل تصوره وكل مطلب من هذه فاعيا يتوصل إليه بأمره موجوده حاصلة حتى إن تصور المعلوم أيضا حصل بتصوره مقوم لأمره موجوده فهذا تمام المقدمة

(الفصل الأول)

في حقيقة البرهان وأقسامه

البرهان قياس مؤلف من يقينيات لتتاج يقين وقد عرفت اليقينيات والاستقراء المستوفى الجزئيات كلها داخل في هذا الحد لأنه داخل في جملة الاقضية اذ هو القياس المقسم

والبرهان ينقسم إلى برهان الآن وبرهان اللزم أما برهان الآن فهو القياس الذي أوسطه علة اعتقاد القول والتصديق فيه فحسب وبرهان اللزم فهو الذي أوسطه علة لوجود الحكم في نفس الأمر

(١) كالتأويل فإن الذهن يتصور انقضاء ما دام لانه الأجسام أو شئ ما متداها فهو بمنزلة القابل لها وقوله كالحار البارد أي كما يكون البارد بالنسبة للحار من حيث أن كل منهما ضد الآخر والتأليف في كالحار البارد غير معروف وما فيه مصدرية أي ككون البارد للحار

وهو (١) ونسبة أجزاء النتيجة بعضها إلى بعض أى وجود الاكبر في الاصغر ولا محالة أن تلك العلة تنفي
اعتقاد القول والتصديق أيضا فهو معطلة له مطلقا لانه يعطى علة التصديق بالحكم وعلة وجود
الحكم في نفسه وعلى الجملة كل واحد من البرهانين يعطى النتيجة إلا أن ما يعطى النتيجة في التصديق بالحكم
وعلة وجود الحكم في العقل فقط مخصوص باسم الآن
ثم إذا كان الاوسط في برهان الآن مع أنه ليس بعلة لوجود الاكبر في الاصغر مع ما لوجوده فيه
لكنه أعرف عندنا من الاكبر يسمى دليلا وقد يتفق أن يكون الاوسط لعله لوجود الاكبر في
الاصغر ولا معلول له بل أمرامضايفاله أو مساويا له في النسبة إلى علة أخرى أى هـ ما معلول
علة واحدة

وأما الذي الاوسط فيه علة لوجود الاكبر في الاصغر لا في الذهن فقط بل في نفس الامر فاما أن يكون
علة لا كبر على الاطلاق وإذا كان علة له مطلقا كان علة له حيثما وجد فلا محالة يكون علة لوجوده
في الاصغر وإما أن لا يكون علة له على الاطلاق بل علة لوجوده في الاصغر فقط ان كان الاصغر مساويا
للاوسط أو فيما يشاركه أيضا في الوقوع تحت الاوسط ان كان أخص منه مثال ما الاوسط علة لا كبر
على الاطلاق فذلك هذه الخشبة قد مستها النار وكل ما مسته النار فهو محترق فهذه الخشبة محترقة
فلا احتراق على الاطلاق معلول مما سته النار حيث كان ففي الاصغر أيضا يكون معلولها ومثال ما هو
علة له في الاصغر فحسب وفي مشاركه أيضا على الاطلاق قولك الانسان حيوان وكل حيوان جسم
فالانسان جسم فالحيوانية ليست علة للجسمية على الاطلاق ولكنها علة لوجود الانسان جسما
اذ الجسمية للانسان بواسطة كونه حيوانا فهي أولا للحيوان وبواسطة كونه للانسان ومثال
ما الاوسط والا كبر معلول علة واحدة من برهان الآن قولك هذا المريض قد عرض له بول خاثر أبيض
في علة الحاجة وكل من يعرض له ذلك خيف عليه البرسام ينتج ان هذا المريض يخاف عليه البرسام
فالبول الأبيض والبرسام معهما معلول علة واحدة وهي حركة الاخلاط الحادة إلى ناحية الرأس واندفاعها
نحوه وليست واحدة منهما بعلة ولا معلول الاخر ومثال الدليل قولك هذا المحموم تنوب جماعيا وكل
من نابت جماعيا حماه من عفونة الصفراء فالوسط وهو الغب معلول الاكبر وهو عفونة الصفراء
وكذلك تقول هذه الخشبة محترقة وكل محترق فقد مسته نار فالاحتراق الذي هو الاوسط معلول الاكبر
الذي هو مما سته النار

(الفصل الثاني)

في أجزاء العلوم البرهانية وهي ثلاثة الموضوعات والمسائل والمبادئ

أما الموضوعات فموضوعات كل علم هو الشيء الذي يبحث في ذلك العلم عن أعرافه الذاتية والاحوال

(الموضوعات)

(١) وهو أى الحكم في نفس الامر

(٢) لكنه أعرف عندنا من الاكبر كقولك هذا صنع متقن وكل صنع متقن فهو علم كامل فان وجود الوسط وهو
الاتقان في الاصغر ليس علة للعلم بل هو معلول له في الواقع لكن الاتقان أظهر عندنا في الاصغر من الاكبر وهو كونه
صادرا عن علم

(٣) وبواسطة للانسان ثم الامر كذلك فيما يشارك الانسان في الحيوان كالفرس وغيرها

المنسوبة اليه كالمقدار الهندسة والعدد للحساب وبدن الانسان من جهة ما يصح ويعرض للطب وقد استعملنا الموضوع قبل هذا لئلا نأخر منها الموضوع الذي بازاء المحمول وهو المحكوم عليه إما بالاجاب أو السلب ومنها الموضوع الذي فيه العرض ومنها الموضوع بمعنى المقروض فاسم الموضوع مشترك في المنطق بين هذه المعاني

واذا كان المطلوب في العلوم هو الاعراض الذاتية للشيء الذي هو الموضوع فلا يكون الموضوع نفسه مطلوباً في ذلك العلم الذي يُطلب فيه اعراضه مميّنة بالبرهان بل إما أن يكون ثبوتية ينشأ بنفسه كالموجود الذي هو موضوع العلم الأعلى وإن لم يكن بيننا كان مطلوباً في علم آخره^(٢) ومن الاعراض الذاتية لموضوعه الى أن ينتمى الى العلم الأعلى الذي يتقارن بموضوعات جميع العلوم الجزئية وموضوعه انما هو الموجود المستغنى عن اثباته وإبانه بالحد والبرهان

لكنه وإن لم يبرهن في العلم الجزئي على وجود موضوعه فلا بد من أن يُعطى فيه تصوّره بالحد والرسم ولا بد من الاعتراف أيضاً بوجوده والتصديق به تسليمًا لازماً لانه ان لم يُسلم وجوده فكيف يطلب وجود شيء آخره

واعلم أنه قد يكون للعلم موضوع واحد كالعدد لعلم الحساب وقد يكون له موضوعات كثيرة لكنها تشترك في شيء تماحديه إما جنس كاشتراك الخط والسطح والجسم التي هي موضوعات الهندسة في كونها مقدارا أو مناسبة كاشتراك النقطة والخط والسطح والجسم في مناسبة متصصة^(٣) لئلا يبينها أن كانت النقطة من موضوعات الهندسة فإن نسبة النقطة الى الخط بكونها احداً ونهاية له كنسبة الخط الى السطح والسطح الى الجسم أو غاية واحدة كاشتراك^(٤) الاركان والمزاجات والاخلاط والاعضاء والقوى والافعال في نسبتها الى الصحة التي هي غاية علم الطب إن أخذت هذه موضوعات الطب لأجزاء موضوع واحد

وأما المسائل فمسئلة كل علم هي القضية التي يطلب وجود محمولها الموضوعية في ذلك العلم وموضوعها إما أن يكون موضوع العلم نفسه أو موضوعه مع عرض ذاتي أو نوعاً من موضوع العلم أو نوعاً من موضوعه مأخوذاً مع عرض ذاتي أو عرضاً ذاتياً مثال الاول قولك في الهندسة كل مقدار فهو إما مشترك^(٥) لثلاثة اعداد يجانسها أو مبين ومثال الثاني قولك كل مقدار مبين لمقدار فهو مبين لجميع مشاركانه ومثال الثالث قولك في الحساب الستة عدد تام فإن الستة نوع من العدد ومثال الرابع

(المسائل)

(١) الموضوع بمعنى المقروض وذلك كإلى القياس الاستثنائي فالتقول يلزم من وضع المقدم في المتصلة وضع

التالي ومن وضع نقيض التالي وضع نقيض المقدم فال موضوع هنا مقبول المرفوع

(٢) هو أي الموضوع الغير المبين من الاعراض الذاتية أو موضوع ذلك العلم الذي يبين فيه كالمقدار في الهندسة فانه موضوع غير مبين بنفسه لكنه يبين في العلم الطبيعي وهو من الاعراض الذاتية لموضوعه وهو الجسم والجسم ان كان غير مبين بنفسه فهو مبين في العلم الأعلى وهو قسم من أقسام موضوعه الذي هو الموجود وهناك انكلام في ثبوت الجسمية وما به تحقق

(٣) متصلة بينها أي بين تلك الاشياء بحيث تكون مناسبة أحدها للواحد كنسبة ذلك الواحد لاخر ومناسبة ذلك الواحد لاخر كنسبة هذا الاخر لما بعده وهكذا كإيراد في النقطة مع الخط ومناسبة الخط لما يليه الخ

(٤) الاركان هي العناصر

(٥) مشارك أو مبين كالمشارك الخطوط المستقيمة ومباينتها للخطوط المنحنية

(٦) الستة عدد تام أي لان كسوره الصحيحة تساويه فثلاثة اثنان ونصفه ثلاثة وسدسه واحد ومجموع ذلك ستة وهو في مقابلة الناقص وهو ناقص مجموع كسوره الصحيحة منه كالثمانية فان نصفها أربعة وربعها اثنان وثمنها واحد

قولك في الهندسة كل خط مستقيم قام على خط مستقيم فان الزاويتين المتينتين متساويتان من جنسيته إما قائمتان وإما معادلتان لقائمتين ومثال الخامس قولك كل مثلث فزوياها الثلاث متساوية لقائمتين وأما محمولها فينبغي أن يكون من الاعراض الذاتية لموضوع المسئلة أول موضوع العلم فلا بد من بيان الذاتي المستعمل في هذا الموضوع من المنطق ويستعمل^(١) ليعني أحدهما ماد كراهه في فاحشة الكتاب وهو المحمول الذي يفتقر اليه الموضوع في ذاته وحقيقته ولا شك أنه يكون مأخوذاً في حده موضوعه وذلك مثل الحيوان للإنسان والثاني أن يكون الموضوع مأخوذاً في حده أو جنس الموضوع أو موضوع المعروض له أما ما يؤخذ في حده الموضوع فمكافئ لقطوثة التي يؤخذ في حدها الآف والذي يؤخذ في حده جنس الموضوع فمكافئ لساواة العارضة للقدار والعدد وبنسبها وهو الكمي يؤخذ في حدها وما يؤخذ في حده موضوع المعروض له فمكافئ للجسم الذي هو موضوع الأبيض يؤخذ في حده ما يبيض^(٢) للأبيض من حيث هو أبيض وكالعدد الذي يؤخذ في حده مضروب في عدد زوج في عدد فرد وانما سميت هذه أعراض ذاتية لانها خاصة^(٣) للموضوع الصنعة أو جنس موضوعها أو شيء واقع فيه نوع أو عرض آخر فلا يكون دخيل عليه غير يابغ^(٤) لكن ما يؤخذ في حده جنس موضوع الصنعة لم يستعمل في الصناعة على الوجه الهام بل خصص بموضوعها كالمساواة التي تخصص بالمقادير في الهندسة وبالعدد في علم العدد

وأذا عرفت معنى الذاتي فمحمول المسائل يكون ذاتياً بالمعنى الثاني ولا يجوز بالمعنى الأول لان ذلك الذاتي

والجمل هو سبعة والزائد هو ما زادت كسوره الصحيحة عنه كالاثني عشر فان نصفها ستة وثلاثها أربعة وربعها ثلاثة وسدسها اثنان والجمل خمسة عشر وهو أزلي من العدد

(١) ويستعمل أي في هذا الفن لافي هذا الموضوع حيث الكلام من الاعراض الذاتية لموضوع العلم وميائتي للصنف أنا المراد هو الفن الثاني

(٢) ما يعرض للأبيض كالأبيض لاشعة فانه ذاتي للأبيض لانه يؤخذ في حده الجسم الذي هو موضوع الأبيض المعروض له كالأشعة فقوله « كالجسم » مثال للموضوع المعروض المأخوذ في حده الذاتي لا مثال لنفس الذاتي المأخوذ في حده موضوع معروضه وكذلك قوله « وكالعدد » فان العدد موضوع الزوج والزوج معروض وصف مضروب وإذا أردت ان تعرف المضروب أخذت العدد في تعريفه والعدد موضوع الزوج الذي هو معروض مضروب مضروب عرض ذاتي لأخذ موضوع معروضه في تعريفه

(٣) خاصة لموضوع الصناعة كالاعراض التي يؤخذ في حدها الموضوع فانها تكون خاصة به لا تشمل غيره والا كان تعريفها بالموضوع تعريفاً بالخاص وهو غريب صحيح وقوله « أو جنس » عطف على موضوع أي خاصة بجنس موضوع الصناعة وذلك هو العرض الذي يؤخذ في تعريفه جنس الموضوع كالمساواة وقوله « أو شيء واقع فيه » عطف على ما سبق أيضاً أي أو خاصة بشيء واقع في موضوع الصناعة سواء كان ذلك الشيء نوعاً من الموضوع أو عرضاً آخر له فقوله « نوع أو عرض آخر » من قبيل التبدل من « شيء » وما يكون خاصة لنوع من أنواع الموضوع أو لعرض آخر للموضوع داخل فيما يؤخذ في حده موضوع المعروض له فان ما يعرض لنوع الموضوع يؤخذ في حده الموضوع وهو موضوع ذلك النوع المعروض لذلك العرض وانما قلنا ان موضوع الصناعة هو موضوع النوع منه لاننا قسم الموضوع الى أنواعه فكل منها محمول عليه

(٤) لكن ما يؤخذ في حده جنس موضوع الخ أي انما هو خاصة بجنس الموضوع وهي ما يؤخذ في جنس الموضوع في تعريفها كالمساواة والمناسبة مثلاً فان الكمي يؤخذ في تعريفهما وهما خاصة له تلك الخاصة لا تستعمل في الصناعة على وجه عام أي من حيث هي خاصة بجنس وانما تستعمل بهذا النظر الى جهة تقصيصها بموضوع الصناعة دون غيره فالمساواة أو المناسبة يتطرا اليها في الهندسة من جهة ما تقصصها بموضوعها وهو المقدار وينظر اليها في الحساب بما يخصصها بموضوعه وهو العدد

داخل في حده موضوعه لا يتصور فهم موضوعه دون فهمه فيكون معلوما إذا كان الموضوع معلوما فكيف يطلب وجوده للموضوع

وقد يستغنى من هذا الحالتان أحدهما أن لا يكون الشيء متصورا بخاصيته بل بعوارضه وأمر خارجة عن ذاته أو باسمه فقط مثل طلبنا ان النفس هل هي جوهر أم لا والجوهرية ذاتية لذات النفس ومع ذلك هي مجهولة مطاوعة بالبرهان وانما جاز ذلك لاننا لم نعرف بعد حقيقة النفس وانما عرفنا منها الاسم وفعلها ماهو عارض من عوارضها وذلك تغير يكتنفها الجبد وتصرّفها فيه والجوهرية ليست ذاتية لهذا العارض المعلوم لنا وانما هي ذاتية لطبيعة النفس المجهولة بعد فاذن لم يحسن (١) طعننا بشئ جهلنا ذاتياته

والحالة الثانية أن يكون الذاتي معلوم الوجود ماهو ذاتي له ولكن السبب المتوسط بينه وبين ماهو ذاتي له مجهول فيطالب سببه ببرهان لم الطالب للمهمة في نفس الوجود فقط دون لمة الاعتقاد والتصديق به مثل أنا اذا علمنا أن الهوى جوهر ولكن لا نعلم علة كونه جوهر فخطابها بواسطة كونه جسما وبعض ذاتيات أولية لا بواسطة بينها وبين الماهية وبعضها وسط وهذا الطالب انما يتصور فيما له وسط وأما المبادئ فهي الحدود والمقدمات التي منها تؤلف قياساته أما الحد ودقيل حده موضوع العلم فلا بد من تقديم العلم به كما ذكرناه وان كانت له أجزاء أو جزئيات فلا بد من تقديم حدها أيضا مثل حدود اعراضه الذاتية فانها وان كانت مطاوعة في العلم فلا بد من تقديم تصورها بالحدس والرسم لما عرفت من تقديم التصور على التصديق

أما المقدمات فاما مقدمات واجبة القبول من الأوليات وغيرها مما لا يحتاج في التصديق به الى اكتساب فكري وإمامة مقدمات غير واجبة القبول ولكن يكافئ المتعلم تسليمها فان سلمها على سبيل حسن الظن بالعلم سميت أصولا موضوعة وهذا الموضوع هو بعض (٢) في المروض وان سلمها في الحال

(١) فاذن لم يحط علمنا بشئ جهلنا ذاتياته أي انما عند تصورنا بشئ باعراضه وآثاره فقط لم يحتملنا من ذاتياته لا يؤخذنا مؤاخذه بقوله كيف تعرفون شيئا وتصورونه ثم تطلبون ذاتياته مع انها هي مع فله اذن قد أحطت علمنا بشئ وجهلنا ذاتياته وهو تناقض ظاهر لا نناقض له انما لم يحط علمنا بحقيقة الشئ ثم جهلنا ذاتياته ولكننا لم نعلم منه البعض عوارضه وآثاره وهو لا ينافي جهلنا بذاته

(٢) تؤلف قياساته أي قياسات العلم وهو مفهوم من سياق الكلام

(٣) أو جزئيات أراد من الجزئيات الأجزاء التي يبحث عن أحوالها في العلم كالأجزاء في الطب أما الأجزاء فكل أجزاء التي يتركب منها الجسم كالعظم واللحم والغضروف ونحو ذلك وقوله مثل حدود اعراضه الذاتية أي انه يجب تقديم حدود الاعراض الذاتية أيضا قبل البحث في اثباتها كما تقدمت الصحة والمرض والاحتسار والاختلاف ونحو ذلك ثم ينبغي أن يعلم انه لا يجب تقديم ذلك كله على مسائل العلم جملة بل الواجب أن تقدم على كل بحث ما يلزم منه كترى المصنف فعلة في هذا الكتاب فانه جاء في أول الكتاب تعريف المنطق وموضوعه ثم ذكر جزئيات الموضوع من تصورات وتصديقات ثم قبل الدخول في الكلام على الكلمات جاء بشئ قليل في الدلالات اللفظية ثم عندما أراد الكلام على الاجناس العشر تقدم له من المبادئ جملة في نسبة الاسماء الى المعاني تكلم فيها عن المتواطئ والمشكك والحقيقة والحجاز والمشتك وما يتبع ذلك ثم عندما انتهى من الكلام في التصورات قدم التصديقات بذكر فصلين أحدهما مقدمة في بيان التطابق بين معاني العلم ومعاني اللفظ وما في الكتابة والداعية الى الالفاظ والحروف والآخر فصل في بيان المراد من الاسم والكلمة والاداة ثم انه لم يجد بدا من تمثالا لا عندما أراد الكلام عليها ولا القياس الا عندما أراد الدخول في أحكامه والاشرف سائر العلوم على ذلك

(٤) بمعنى المروض بالعين المهملة أي الذي يعرض على الطالب لسلطه وهو معنى آخر للموضوع غير ما سبق وقد يكون بالقاء أي المروض صفة المسلم به فيكون هو المروض السابق ذكره في معاني الموضوع أول الباب

(المبادئ)

ولم يقع له باطن بل في نفسه عند استنكار سميت مصادرة والاصول الموضوعية مع الحسد وتجميع في اسم الوضع فتسمى أوضاعا

ثم الاصول الموضوعية والمصادرات لابد من أن تكون مسائل في علم آخر يتعرف فيه وجود محمولاتها لموضوعاتها بالبرهان الى أن ينتهي الى العلم العالي المعطى للعلوم الجزئية أصولها الموضوعية لكنه يجوز أن تكون بعض مسائل العلم السافل أصولا لموضوعات في العلم العالي وقد يتشكك على هذا فيقال اذا كانت مسائل العلم السافل لا تبرهن الا بعد اصول موضوعات مسلمة من صاحب العلم الاعلى فلو صارت اصولا لموضوعات في العلم الاعلى لصارت مقدمات لاصولها الموضوعية فصارت مقدمات لبيان نفسها وهذا دور محال لكنه انما يلزم منه الدور أن لو كانت مبنية في العلم السافل بهذه الاصول الموضوعية ثم كانت مأخوذة في العلم الاعلى في بيان تلك الاصول بعينها أما اذا جاز أن لا تكون مبنية في العلم السافل بهذه الاصول الموضوعية بل بمقدمات مبنية بنفسها (٤) أو ان يثبت بهذه الاصول فلا تكون مأخوذة في العلم الاعلى في بيانها بل تكون تلك الاصول مبنية بمقدمات لا تنبني على هذه فلا يؤدي الى الدور

(١) اصولا لموضوعات في العلم العالي فانهم عند الكلام في العلم العالي على انه يمكن أن تكون الاشياء معروفة للبشر بحقائقها ولا يمكن ذلك قد يتشككون على الجسم وبعض خواصه وينكر الشيخ الرئيس انه لا يمكن لبشر أن يعرف حقيقة شيء من الاشياء بكنهه ثم يبرهن من خواص الاجسام ما يبرهن دلالة على انها جميعها لوازم ولا يمكن تحقيق أن شيئا من مميزات فصل مقوم مع ان هذه الخواص بل وكون الجسم مركبا من أي شيء يتركب كل ذلك من مسائل العلم الطبيعي وقد أخذت مسلمة في العلم العالي لكنها لا تبين في العلم الطبيعي وهو علم سافل من حيث أخذت فيه اصولا لموضوعات في العلم العالي بل تبين بأدلة أخرى وأكثر ما يعتمد في البيان على مقدمات منشأ العلم بها المبداهة أو الحس فلا يلزم من الاتيان بها في العلم العالي لاثبات شيء أو نفيه أن تكون بنفسها مقدمة في العلم السافل مأخوذة لاثبات نفسها وانما يلزم ذلك لوقائنه لا يتركب في العالي الا ما يصح أن يكون مقدمة للسافل أو كل ما يصح مقدمة في السافل لا بد أن يكون مبنيا في العالي أو يبنينا بنفسه وغاية ما قلناه ان من مقدمات السافل ما يؤخذ مسلمة من صاحب العلم الاعلى أي يتلقى من الباحث فيه المبرهن على حقائق ما اشتمل عليه بالقبول فلا يلزم الدور الذي سيذكر في التشكيك وبيان الدور وحله ظاهر ان عايننا

(٢) لصارت مقدمات لاصولها الموضوعية يريد ان ما يتركب في العلم الاعلى يكون اصولا لموضوعات في السافل فلو أخذت شيء من مسائل السافل في العالي لتكثرت هذه المسائل مقدمة لاصولها الموضوعية وهي ما يتركب في العالي وذلك مبنية على ان كل ما يتركب في العالي فهو أصل موضوع للسافل كما تقدم وقد بينا اننا لم ندعه

(٣) لو كانت أي مسائل السافل مبنية فيه بتلك الاصول التي ذكرت في العالي ثم كانت المسائل قد أخذت في العالي لبيان تلك الاصول بعينها التي صارت مبنية لها في السافل فتكون مسائل السافل قد بنيت بعينها في بيان له

(٤) أو ان يثبت بهذه الاصول أي ان يثبت مسائل السافل بتلك الاصول الموضوعية في العالي فلا تكون مسائل السافل المبنية بها في ذلك العلم السافل قد أخذت في العلم الاعلى في بيان تلك الاصول بل كان بيان الاصول في العلم الاعلى بمقدمات ليس فيها تلك المسائل التي بنيت بها في السافل فذلك لا يؤدي الى الدور لان المسائل لم تبين حينئذ بما يبنيه

ولا يخفى ما في كلام المصنف من الخلل والغموض فانه جواز أن تكون مسائل السافل التي أخذت اصولا لموضوعات في العلم الاعلى اصولا لموضوعات تبين بها مسائل الاسفل مع ان مجرد كونها مسائل من الاسفل قاض بأنها لا بد أن تبين في نفسه فلا تكون اصولا لموضوعات ومجرد كونها اصولا في الاعلى مستلزم لكونها مسلمة فيه غير مبرهن عليها فلا يتأتى قوله وان يثبت الخ والصواب في ايراد الدور ودفعه ما قلناه

وأما القسم الأول من المقدمات وهي الأوليات الواجبة القبول فقد يكون خاصا بعلم علم رقيدي يكون عاما
لما على الإطلاق لكل علم كقولنا كل شيء إما أن يصدق عليه الإيجاب أو السلب وإما عاما للعدة علوم
مثل قولنا الأسماء المساوية لشيء واحد متساوية فهذا مبدأ يشترك فيه علم الهندسة والحساب
وما تحتها من العلوم ثم لا يمتد إلى ماله كتم فإن المساواة لا تنال لغير ما هو كتم أو ذوكم إلا بالاشتراك
والقسم الثاني من المقدمات يكون خاصا أيضا بعلم علم مثل اعتقاد وجوب الحكمة للعالم الطبيعي واعتقاد
امكان انقسام كل مقدار إلى غير النهاية الهندسية وقد يكون عاما أيضا للعلوم ولكن لا يكون عاما
على الإطلاق واللا يمكن مبيها في علم ما وقد وضعناه مسليا في هذا العلم مبيها في علم آخر
والمبادئ الخاصة فهي التي موضوعاتها موضوع الصناعة وأقسام موضوعاتها أو أجزاها موضوعاتها
أو عوارضها الخاصة وان لم تكن محمولاتها خاصة بموضوع العلم بل بنفسه فإن استعمالها في الصناعة
يخصصها بها كما ذكرناه. وأما إذا كانت موضوعاتها خارجة عن موضوع الصناعة فهو مبدأ غير
خاص

والمبادئ العامة تستعمل في العلوم على وجهين إما بالقوة أو بالفعل وإذا استعملت بالقوة لم تستعمل
على أنها مقدمة وجزء قياس بل قيل إن لم يكن كذا كذا فبقاؤه وهو كذا حق ولا يقال لأن كل شيء إما
أن يصدق عليه الإيجاب أو السلب لأن هذا مستغنى عنه إلا عند تبكيث المعاطين والمناكرين وأما

ولو جرى المصنف على نحو ما جرى عليه الشيخ الرئيس اسلم من كل ذلك قال الشيخ في منطق الاشارات « وأكثر الأصول
الموضوعة في العلم الجزئي الموضوع تحت غير انما تصح في العلم الكلي الموضوع فوق على أنه كثيرا ما تصح مبادئ العلم
الفوقاني في العلم الجزئي السفلائي » وقال الطوسي « وأكثر المبادئ الغير البينة للجزئي انما تكون مسائل السكلي فتبين
فيه وذلك كقولنا الجسم مؤلف من هيولى وصوره والعلل أربعة فانها من مبادئ الطبيعى ومن مسائل الفلسفة الأولى وقد
يكون العكس من ذلك فان امتناع تأليف الجسم من أجزاء لا تتجزأ مسئلة من الطبيعى ومبدأ في الالهى لانما الهوى
على أنه أصل موضوع هناك ويشترط في هذا الموضع أن لا تكون المسئلة في السفلائي مبنية على ما توقف عليها في
الفوقاني فلا يصير البيان دورا » فلم يلتزم أن تكون مبادئ السافل مسئلة مأخوذة من العالي حتميا بل جعل ذلك أكثر
كثرا وفي مثال الطوسي يجب أن لا يبين امتناع تركيب الجسم من أجزاء لا تتجزأ بكونه مركبا من الهيولى والصوره بل
يجب أن يبين ببيانه المشهور وهو انما اذا اوضحنا جزأين جزأين الخ ومقدماته أولية
(١) إلا لا يشترط كالمساواة بين وزنين مثلا فانها آتية من عدة المقاومات كما سبق له في فاطمورياس واستعمال
المساواة فيما يكون بين الأوزان استعمال لغوي حقيقي فيكون اطلاقه عليه وعلى ما في الكموم إطلاقا مشتركا على المعاني
المتعددة

(٢) والقسم الثاني أراد به المقدمات الغير الواجبة القبول وقوله مثل اعتقاد وجوب الحكمة للعالم الطبيعي أراد به
اعتقاد أن الآثار المشهودة في الكون ليست محض الاتفاق بل هي أسباب تابعة لبيانات أولي بين في العلم الالهى
(٣) وقد يكون عاما أيضا للعلوم كاعتقاد أن لنا فكريا وهو يؤخذ مسليا في علم تهذيب الأخلاق وعلم السياسة المدنية
وعلم المنطق وهو أصل بين في العلم الطبيعي أو في علم أحوال النفس
(٤) كما ذكرناه ذكرهنا فيما سبق حيث قال « لكن ما يؤخذ في حده جنس موضوع الصناعة لم يستعمل في الصناعة
على الوجه العام بل خصص بموضوعها كالمسألة التي تخصص بالمقدار في الهندسة وبالعدد في علم العدد » فقد كان
الكلام في الاعراض الذاتية وهي المحمولات في مسائل العلم فلوحمل مثالي إلى مبادئها لم يكن ضيرا لانهم اختصروا العلم
منه ذكرهنا فيه

(٥) ان لم يكن كذا كذا فبقاؤه وهو كذا حق كما تقول ان لم يكن الممكن مستغنى في وجوده عن غير كذا فظهر من
تعريفه ثبت مقابل هذا وهو انه محتاج فيه إلى ما وراء ذاته ولا حاجة بل أن تأتي بالمبدأ العام صيرها بأن تقول وذلك
لأنه لا واسطة بين السلب والإيجاب فاذ لم ثبت أنه غنى فليثبت أنه لا فقي وهو المحتاج لا تنال ذلك لأنه أمر مستغنى عنه

إذا استعملت بالفعل خصصت لما في جزأيهما أعني الموضوع والمحمول كقولنا في تخصيص هذا المبدأ العام المذكور في العلم الهندسي كل مقدار إما مشترك وإما مبين وقد خصصنا موضوع المبدأ العام الذي هو الشيء بالمقدار وخصصنا الإيجاب والسلب بالمشاركة والمباينة وقد فخصص الموضوع دون المحمول كما فخصص قولنا الأشياء المتساوية لشيء واحد متساوية بأن يقال المقادير المتساوية بالمقدار واحد متساوية فخصصنا الشيء بالمقدار وتركنا المحمول على حاله

ومحاولات المقدمات الواجبة القبول يجب أن تكون أولية والحمل الأولي يقال على وجهين (أحدهما) أن يكون التصديق به حاصل في أول العقل لا بواسطة مثل أن السكك أعظم من الجزء (والثاني) أن لا يحمل أولاً على ما هو أعم من الموضوع كالحيوان والناطق والضاحك للإنسان فإن كل واحد من هذه محمول عليه لا بواسطة شيء أعم منه لا كالجسم فإنه محمول عليه بواسطة أمر أعم منه وهو الحيوان

وأما محمولات المقدمات التي صارت مرة نتائج فلا يجب أن تكون أولية لأنها محمولة على موضوعاتها بواسطة الحد الأوسط في القياس الأول وربما كان الأوسط في ذلك القياس أعم من الأصغر الذي هو

(١) المبدأ العام المذكور هو قولنا كل شيء إما أن يصدق عليه الإيجاب أو السلب ومن أفراد الشيء المقدار والمشاركة فيها إيجاب شيء على شيئين فيصدق كل منهما على الآخر كالأخضر كالأخضر فهي من أفراد الإيجاب والمباينة فيها سلب أحد الشئيين من الآخر فهي من أفراد السلب

(٢) والحمل الأولي يقال على وجهين أي تطلق أولية الحمل على معنيين الأول بداهة ثبوت المحمول للموضوع ولزومه له في الذهن بمجرد تصور الطرفين والثاني عدم توسط محمول أعم بين الموضوع وبين المحمول الموصوف بالاولي كافي حمل الحيوان والضاحك والناطق على الإنسان فإنه حمل أولي لأنه لم يتوسط بين هذه المحمولات والإنسان محمول آخر أعم من الإنسان أما حمل الجسم عليه فليس بأولي بهذا المعنى لأنه لا يحمل عليه بواسطة حيوان والحيوان أعم من الإنسان وربما كان الأولي بهذا المعنى غير أولي بالمعنى الأول لكنه واجب القبول بسبب آخر غير الأولية في العقل كالحس والتجربة والتواتر ونحوها مما سبق بيانه

(٣) وأما محمولات المقدمات التي صارت مرة نتائج الخ هذه المقدمات التي يتكلم المصنف عن محمولاتها في هذا القسم ليست من الواجبة القبول عنده فقد قسم المصنف المقدمات فيما سبق إلى قسمين مقدمات واجبة القبول وهي ما لا يحتاج في التصديق به إلى اكتساب فكري من أوليات وغيرها ومقدمات غير واجبة القبول ولم يخرج بهذه من المسلمات والمصادرات والمقدمات التي صارت نتائج قد احتاج التصديق بها إلى اكتساب فكري فليست من واجب القبول وأما أنها ليست من المسلمات ولا من المصادرات فظاهر أيضاً لأنها قد برهن عليها فقد قبلت بالدليل لا بالتسليم ولا اضطراب بعد الدليل حتى يسوء ظن المتعلم بها فتكون مصادرات

فلا يراد من هذه المقدمات ما أخذ من علم آخر بالتسليم ولا ما عرف بغير دليل وإنما أراد المصنف بهذه المقدمات ما يوثق به من علم آخر ودليله معه كما يأتون في المنطق بآيات أن من العلوم ما هو بدهي ومنها ما هو نظري وإن النظري يكتسب بالفكر ثم اثبات أن الفكر قد يخطئ وقد يصيب وإن ما يصيب منه يوصل إلى السعادة وما يخطئ يسقط في الشقاء والاثبات على ذلك كله بأدلة تبينه وتوجب التصديق به فهذه مقدمات صارت نتائج

ومحاولات هذه المقدمات لا يجب أن تكون أولية أما بالمعنى الأول فظاهر لأنها احتاجت إلى دليل وأما بالمعنى الثاني فلأنه يجوز أن يكون الوسط في القياس المبين لها أعم من الأصغر الذي هو موضوع المقدمة فيكون ثبوت محمول المقدمة لموضوعها بواسطة حمل أمر أعم على الموضوع فلا تكون أولية بالمعنى الثاني وقوله «معاً» قيد لموضوع المقدمة مع مراعاة وصف الأصغر أي الأصغر الذي اجتمع له كونه أصغر وكونه موضوع النتيجة معاً ويمكنك أن تتل ذلك بخبر قولك في مقدمة التصورات الذاتي خبر مما هو ذاتي له وكل خبر لشيء فهو متقدم عليه فالذاتي متقدم على ما هو ذاتي له فإن ثبوت التقدم للذاتي أعلاه بواسطة حمل ما هو أعم منه وهو الجزء لأن الجزء قد يكون جزءاً آخر جيا وهو ليس بذاتي بالمعنى

موضوع هذه المقدمة مما لا شك أن يجب أن تكون ذاتية بالمعنى الثاني على الوجه الذي ذكرناه في محمولات المسائل وضرورية أن كان المحمول في النتيجة ضرورياً وأوضح من النتيجة وشرط كون ذاتية انما هو لا جعل أن المطلوب في العلوم البرهانية هي الاعراض الذاتية فالوسط (٢) لو كان غير مباشر جاعلي موضوع العلم كان لا كبرامساو باله أو أعم منه ومساوي الخارج عن

المعروف في المنطق وهو المقول على الشيء في ذاته ثم يخصص التقديم بالعقل ليكون المحمول ذاتياً بالمعنى الثاني لانه عارض للذاتي والذاتي يؤخذ في حده المقول الثاني الذي هو موضوع المنطق

فهذا المعروف عند المنطقيين كما صرح به ابن سينا وغيره أن المقدمات الواجبة القبول لا يلزم أن تكون مما لا يحتاج في التصديق به الى اكتساب بل هي ما يعتقدها المبرهن اعتقاداً جازماً مطابقة للواقع لا يحتمل الزوال سواء كانت مكتسبة بالدليل أو أولية في العقل وعلى ذلك لا يجب أن تكون محمولات أولية ولا بمعنى من المعنيين اللذين ذكرهما والمحمولات التي صارت مرة نتائج تكون من نوع الواجب قبوله ثم لا يجب أن تكون مأخوذة عن علم آخر بل قد تكون من مسائل العلم ينت فيه في موضع ثم أخذت مقدمات لبعض مسائله في موضع آخر كإثباته في بعض المقامات المتناقض والعكس بعد الاستدلال عليها في بابها مقدمات مسلمة واجبة القبول في باب القياس وكان على المصنف أن يعيد النظر فيما قرره على اختلاف عباراتهم فلا يردوه فيكون قد خلاص من هذا التصنف الذي ارتكبه في دعواه وجوب أولية المحمولات في المقدمات الواجبة القبول وإيراد معنيين للأولية ثم الاضطرار الى إيراد قسم لم يورده أولاً وهو محمولات المقدمات التي صارت نتائج وإيراد حكم خاص به وسيأتي لهذا ثمرة عند الكلام في الشرط الزائد الذي أوجب استيفاءه في كون القضية كلية في باب البرهان على الضروريات

(١) لكن يجب أن تكون ذاتية الخ مرتبط بقوله فلا يجب أنه تكون أولية أي أن محمولات المقدمات التي صارت نتائج وإن لم يجب أن تكون أولية بأحد المعنيين يجب أن تكون ذاتية بالمعنى الثاني وهو المعنى المراد لهم في قولهم موضوع العلم ما يبحث فيه عن أعراضه الذاتية لا بالمعنى الأول المستعمل في باب التعريفات ومقدماته وهو ما يقتضيه الشيء في ذاته وما هيته والذاتي بالمعنى الثاني هو ما بينه المصنف عند الكلام في مسائل العلم ومحمولاتها وموضوعاتها في هذا الفصل ثم يجب أن تكون تلك المحمولات ضرورية لموضوعاتها أن كان المطلوب بالمقدمات التي هي محمولات فيها ضرورياً حتى تكون النتيجة ضرورية تبعاً لمقدماتها ويجب كذلك أن تكون أوضح من النتيجة لأن النتيجة مطلوبة بها والمطلوب بالشيء أخفى منه بالضرورة وجوب كون المقدمة أوضح من النتيجة بدسبها لا يحتاج الى الايضاح وانما ذكره المصنف لان هذه المقدمات مكتسبة بالدليل فثقلها مثل النتائج في كونها مطلوبة بالبرهان نفى ان يظن ظان أنه يمكن استعمال نتيجة في كسب نتيجة أخرى مطلقة وان لم تكن الأولى أوضح من الثانية

ولا يخفى ان ما ذكره من أن المحمولات يجب أن تكون ذاتية بالمعنى الثاني وإن تكون ضرورية أن كان المطلوب ضرورياً لا يختص بمحمولات المقدمات التي صارت نتائج بل ذلك عام في جميع محمولات المقدمات التي تستعمل في كسب محمولات مسائل العلم سواء كانت محتاجة الى الكسب أو غير محتاجة في التصديق بها اليه كما يدل عليه بيانه الآتي في قوله وشرط كونها ذاتية الخ

(٢) فالوسط لو كان غير مباشراً جاعلي يريد أن هذه المقدمات هي الكسبية لمسائل العلم والمكسوبة في المسألة هو محمول النتيجة وهو الحد الأكبر في الدليل وكسبه في الحقيقة هو الاوسط أي نسبة الاوسط الى الاصغر الذي هو موضوع المسألة والأكبر لا بد أن يكون من الاعراض الذاتية كما سبق في محمولات المسائل فيجب أن يكون الوسط الذي هو محمول في المقدمات من الاعراض الذاتية لان الوسط لا يجوز أن يكون أعم من الأكبر لان الأعم لا يكسب الاخص فانه لا يلزم من العلم بثبوت الأعم كالحقيقة مثلاً العلم بثبوت الاخص كالحقيقة فالوسط اما مساو للأكبر أو أخص منه لانه العلم بأحد المتساويين قد يستلزم العلم بالآخر والعلم الاخص يستلزم العلم بالأعم لا محالة فلو كان الوسط غير مساو للعلم كان المساوي له في الصديق غير يساويه أيضاً الاتحادهما في الموضوع ولم يصبر الشيء غير يساو العلم الا بعبارة موضوعه لموضوعه وأولى بالقرابة والخروج عن العلم ما يكون أعم من الوسط فان الوسط الخاص اذا لم يكن خاصاً بموضوع العلم فما

موضوع العلم خارج عنه أيضا فكيف اذا كان اعم منه فاذن ما لا يصلح أن يكون محولا في المسائل من الامور الغير بيعة لا يصلح في المقدمات وما يصلح أن يكون محولا هنالك من الاعراض الذاتية وأجناسها وفصولها وأعراضها وأعراض جنس موضوع العلم صلح ههنا أيضا وانما تمكن الاعراض الفرعية صحتها لان العلوم إما كلية وإما جزئية والعالم الجزئي انما هو جزئي لانه يفرض موضوعا من الموضوعات ويثبت عما يعرض له من جهة ما هو ذلك الموضوع فان لم يفعل كذلك لم يكن العلم الجزئي جزئيا بل دخل كل علم في كل علم وخرج النظر عن أن يكون في موضوع محض بل يكون شاملا لوجود المطلق فصار العلم الجزئي العلم الكلي المطلق ولم تكن العلوم متباينة فهذا بيان كون المقدمات ذاتية بالمعنى الثاني

أما بالمعنى الاول فيجوز أن يكون محمول احدى المقدمتين ذاتيا بذلك المعنى لموضوعها أما في المقدمتين جميعا فلا لان الأكر اذا كان ذاتيا بذلك المعنى للاوسط والاولى كذلك للاصغر صار الاكبر ذاتيا بذلك المعنى للاصغر لان ذاتي الذاتي بذلك المعنى ذاتي وقد بينا أن هذا الذاتي لا يكون مطلوبا الا في حالات الاستثناء

وأما شرط كونها ضرورية اذا كان المطلوب ضروريا فلا انها لم تكن ضرورية بل كانت جائزة الزوال والتفسير واكتسب بواسطتها شي لم يكن ثابتا لا يتغير فلم يكن ضروريا فاذا كان المطلوب ممكنا واستعملت المقدمات لتنتاج امكانه فلا محالة أنه ممكن

واذا صادفت في كتبهم أن مقدمات البرهان ضرورية لا محالة فانما يعنون به أحداً من إماميها ضرورية الصديق كانت ضرورية أو ممكنة أو أنها ضرورية عند كون المطلوب ضروريا ومعنى الضرورى في البرهان أعم من الضرورى الذى استعملناه في كتاب القياس فاننا نعني بالضرورى ههنا ما لا يكون ضروريا مادام الموضوع موصوفا بما وضع معه كان ذلك الوصف دائما مادام موجودا ولم يكن

هو أعم منه أولى بأن يكون غير خاص بموضوع ذلك العلم كالأخفى وهذا لا ينافى أن يكون الوسط أعم من الموضوع نفسه كما سبق لكنه يكون عرضا ذاتيا له ويخصص بالموضوع كما هو الشأن في الأكبر الذى هو محمول المسئلة في العلم كما في الصحة والمرض في الطب البشرى فانها أعم من موضوعه وهو جسم الانسان لعرضيهما للحيوانات بل والنباتات في ضرور من الاصطلاحات ولكن يخصصان بالموضوع وعوارضهما ثبتت لهما في العلم من ذلك الوجه الذى خصصا به لامن الوجه الذى ثبت به في الطب الحيوانى أو البيطرى أو في علم الزراعة

(١) الا في حالتى الاستثناء وهما حالة أن لا يكون الشيء معلوما بكنهه بل ببعض عوارضه كطلبنا أن النفس جوهر أو ليست بجوهر وحالة أن يكون الذاتي معلوم الثبوت للموضوع لكن السبب المتوسط بينه وبين ما هو ذاتي له في الذهن غير معلوم فيطلب ببرهان العلم

(٢) ومعنى الضرورى في البرهان أعم الخ قالوا يجب في البرهان على الضرورىات أن تكون قضائاه ضرورية بحسب الذات أو بحسب الوصف أى مطلقة عريضة شاملة لهما وذلك لان المحمول على شئ بحسب جوهره وهو المحمول المناسب للموضوع ربعا يزول بزوال الموضوع علمه عليه حال كونه موضوعا وربعا لا يزول وذلك لانه ينقسم الى ما يحمل عليه بسبب ما يساويه كالتفصيل وهو محمول يزول بزوال نوعية ذلك الشئ والى ما يحمل عليه بسبب ما يساويه كالجنس وهذا ربعا يزول بزوال نوعيته وربعا لا يزول مثلا الخفيف اذا حمل على الهواء فانه يزول اذا صار ماء ولا يزول اذا صار ناراً والمرئ اذا حمل على الاسود فانه يزول اذا صار شاففاً ولا يزول اذا صار أبيض والضرورى بحسب الذات ربعا لا يشمل الزوائل بزوال الموضوع علمه عليه حال كونه موضوعا والمسروط يكون الموضوع على ما وضع يشمل الجميع وهذا حاصل ما ذكره في شرط تقييد الموضوع وأما ما أشار إليه المصنف في قوله أما شرط كونها ضرورية اذا كان المطلوب

وإذا شرطت الضرورة في مقدمات البرهان الناتج للضرورة كان المقول على الكل فيها أخص من المقول على الكل المقدم في ذلك العبارة اذ المقول على الكل هنالك ما ثبت الحكم فيه لكل واحد من أفراد الموضوع من غير شرط الدوام بل لو كان لكل واحد في بعض الاوقات كفي في كلية القضية وههنا لا بد من شرط الدوام مادام الموضوع موصوفاً بما وصف به لتحقيق المقول على الكل والكل في البرهان زائد على المقول على الكل في نفسه بشروط وهو أن يكون الحمل في نفسه أولياً فاذ وجدت شرائط المقول على الكل مع زيادة أوليته سمي حينئذ كايلاً لكن ربما يعطى القول الكل فيعتقد أنه ليس

ضرورياً فقد قالوا فيه « ان من قال وجوب ضرورة المقدمات في البرهان وأطلق قائماً يعني الضرورة هنا غير الضرورة في باب القياس فان المراد منها هنا ضرورة القضية في نفسها أي كونها صادقة حتماً واجبة القبول سواء كانت ضرورية الحكم أو ممكنة أو وجودية بخلاف اسم الضرورة في كتاب القياس فان معناه ضرورة الحكم المقابلة لا يمكن ثم قالوا ان المبرهن اذا طلب نتيجة ضرورية بمعنى ما في كتاب القياس فالواجب عليه أن يأتي بجميع مقدماته ضرورية ولا يكفي أن تكون الكبرى مثلاً ضرورية على خلاف ما قد قيل في كتاب القياس حيث بينوا فيه أن الصغرى اذا كانت فعلية أو ممكنة والكبرى ضرورية في الشكل الاول كفي قولنا كل انسان ضاحك وكل ضاحك ناطق كانت النتيجة ضرورية » واحتجوا فيما أو جموعاً على المبرهن بقولهم « ان حكمنا بذلك في كتاب القياس لان نظرنا كان الى مجرد صورة القياس أما هنا فلما كانت المادة أيضاً معتبرة فنقول بحسب ذلك ان البرهان لا يتألف من المطلقة أو الممكنة والضرورة به على المطلب الضروري لان وجود الضحك للانسان لو كان هو الذي يفيد العلم بكونه ناطقاً فقط لكان الحكم عليه بالنطق حال زوال الضحك كذا فلا يكون هذا الاقتران متجالياً لهذه النتيجة وأيضاً الحكم بوجود الضحك لكل واحد من الناس لا يستفاد من الحسن فان الحسن لا يفيد الحكم الكلّي فهو مستفاد من العقل والعقل لا يحكم به يقيناً الا اذا استند الى العلة الموجبة لانه بالمقارنة لكل واحد من الاشخاص وهي كونه ناطقاً ويلزم من ذلك انه انما يحكم بكونه ضاحكاً بما يحكم بكونه ناطقاً فلا يكون هذا الاقتران علة لهذه النتيجة ثم ان فرضنا أن يكون ضاحكاً علة أخرى غير كونه ناطقاً وكان الحكم في الصغرى على كل انسان بأنه ضاحك يقيناً بالنظر الى تلك العلة كانت الصغرى باعتبارها (أي العلة) ما يشبه قولنا كل انسان فلان طبيعة تها هي علة كونه ضاحكاً في بعض الاوقات فكانت حينئذ ضرورية لا وجودية فان غير الضرورية من جهة ما هي غير ضرورية لا تنتج ضرورية في البرهان اما الضرورية في انتاج غير الضرورية فلا يضرب اذا النتيجة تتبع أخص المقدمتين كما هو »

(١) فن العبارة أي فن ارميناس وهو باب القضاء أو أحكامها فانه هو الفن الذي ذكرت فيه طرق التعبير عن الحكم بطريق الكل والكل ومن الجهة بأفواعها وذكر فيه ما المراد بقولنا كل انسان حيوان مثلاً ونحو ذلك اما قوله ان شرط الضرورة في مقدمات البرهان الناتج للضرورة جعل المقول على الكل في تلك المقدمات أخص من المقول على الكل الذي تقدم ذكره في فن العبارة فعناه اننا اذا شرطنا في الصغرى أن تكون ضرورية فغنى كلية الكبرى أن يكون الحكم ثابتاً لكل واحد مما ثبت له وصف الموضوع فيها بالضرورة وعلى النحو الذي ثبت به في الصغرى ولا يكفي أن يكون وصف الموضوع ثابتاً لا فراده في الكبرى بالفعل والالام يتكرر الوصف فيكون معنى كلية الكبرى ههنا أخص من معناها في باب القياس اذ لم يلاحظ في الكلية هنالك سوى فعلية الوصف لذوات الموضوع ولا يخفى انه اذا شرط في الصغرى أن تكون ضرورية وشرط في ضرورة الموضوع وصف الموضوع كما سبق فلا بد من ملاحظة أن هذا الوصف ثابت لذوات الموضوع في كل حال يكون المحمول ثابتاً لها ولا يمكن في ثبوت المحمول له بالضرورة أن يصدق عليه الوصف ولو مرة ثم يزول فكأننا نقول ان المحمول لا يكون ضرورياً بالموضوع بعنوانه الموصوف هو به الا اذا كان الوصف علة لثبوت ذلك المحمول فاذا شرطت الضرورة في جميع المقدمات وجب مراعاة ثبوت الوصف لكل واحد من ذوات الموضوع عند ثبوت المحمول له فالمحمول ثابت لكل واحد بالضرورة ما دامت ذوات الموضوع متصفه بعنوانه

(٢) بشرط البناء متعاقبة زائداً أي ان المحمول الكلّي في البرهان لا يكفي في وصفه بالكيفية أن يكون مقولاً على كل واحد مع مراعاة ما تقدم من دوام الوصف ان كان الحمل ضرورياً بل يشترط في وصفه بذلك زيادة على ما تقدم أن يكون الحمل فيه أولياً بالمعنى الثاني فيماسبق للوصف وهو أن يكون الحمل لا بواسطة أمر أعظم قال الطوسي في شرحه لمتن اشارات

بكل سبب شخصية الموضوع في الوجود لكن قد بينا أن شخصية الموضوع لا تنفع الكلية انفس
تصوره لا يمنع القول على كثيرين كالشمس والقمر

وأما شرط كونها أوضح من النتيجة فلكي تصلح البيان فان ما يساوي الشيء في الموضوع أو كان أخفى منه
لا يصلح أن يبين به ما هو مثله أو أوضح

لكن ههنا شك وهو أن مبدأ الواضحات هي الأوليات فهذه الأوليات هل هي حاصلة لتماثل وجدنا
أو حدثت بعد طام تكن فينا فان كانت حاصلة فينا من مبدأ نشوءنا ونشوءنا لا نشعر بهم فهو عجيب
وكيف ولم يخطر البتة ببالنا في عهد السبب أن الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية أو الشيء الواحد
لا يخلو من أحد طرفي النقيض وان حدثت بعد طام تكن قد وثقها بطريق البرهان أو دونه فان كانت
حدثت من غير برهان أو همت المحال بموجب قولكم لانكم حسبتم سبيل اقتناص المجهولات التصديقية
دون البرهان وان حدثت بطريق البرهان لزم التسلسل والدور وهما محالان

فالطريق إلى حل هذا التعريض هو أنها ليست حاصلة منذ خلقنا بالفعل بل بالقوة وليس كل علم
تصديقي حصل بعد طام يكن حصولة بالبرهان بل ما اذا تصورت مفرداته وروعيت النسبة بينها بالاجاب
أو السلب توقف ذهن عن الحكم الجزم فيها والأوليات ليست من هذا القبيل بل الذهن اذا تصور
مفرداتهم توقف في الحكم بالنسبة الواجبة بينها على شيء آخر وانما لم تكن حاصلة بالفعل لفقدها
ما يجب تقديمه عليها من التصور فان كل تصديقي فيتم تقديمه تصورات كما عرفت وشبكة اقتناص هذه

التصورات هي الحواس فإلم تطبيع المحسوسات فيها لم تتأد منها إلى الخيال لم يأخذ العقل في التصريف فيها
وبين هذا أن لنا قوة ذرا كة لبعض المقولات بالتعلم واكتساب ولبعضها تتعلم وقد عرفت طريق
التعلم وما ندركه بالتعلم فهو مما وثق الحس الظاهر والباطن فان الحس ويمكن حس البصر اذا أدرك

» وخاصها أي خاص شرائط مقدمات البرهان أن تكون كلية وهي أن تكون ههنا مجمولة على جميع الأشخاص وفي
جميع الأزمنة ههنا أوليا أي لا يكون بحسب أمر أعم من الموضوع فان الموضوع بحسب أمر أعم كالخماس ملى
الانسان لا يكون محمولاً على جميع ما هو حساس بل على بعضه فلا يكون حملاً عليه كلياً « ثم قال « واعلم ان الأخيرين
من هذه الشئوط (ر) بشرط الضرورة بحسب الوصف سواء كان مع ذلك بحسب الذات أم لا وشرط السكينة بالمعنى
السابق) يحتصان بالمطالب الضرورية والكليّة « أما الثلاثة التي سبقتها فهي أن تكون المقدمات أقدم من نتائجها
بالتطبيع لتكون عللها وأن تكون أقدم منها عند العقل أي تكون أعرف منها لتكون عللاً للتصديقي بها وأن تكون
مناسبة لنتائجها وذلك بأن تكون محمولاً تامة بأحد المعنيين السابقين وقد استوفاهما المصنف

والذي يفهم من كلام الطوسي في معنى الأولية وهو الذي يصبح ان يلاحظ في العلوم هو كون المحمول خاصاً بالموضوع
عارضاً من جهة الخصوصية التي يبحث عنه من ناحيتها فمثل الحساس الذي يعرض للانسان بسبب كونه حيواناً يصبح
لبرهن أن يطلب به شيئاً في العلم الذي يبحث من الحيوان لا فيما يبرهن فيه على أحوال الانسان فاذا أخذ الحساس مقدمة
في المطالب المتعلقة بالانسان فلنأخذ من الجهة التي تخصه لا من الجهة العامة وهي جهة كونه حيواناً حتى اذا ثبت
له بواسطة عارض آخر كان خاصاً بالانسان المبحوث عنه فله لو أخذ من جهة كونه عامالكان العارض بسببه عاماً أيضاً
والمطلوب هو الخاص فيجب أن يراعى في كلية القضية في مقدمات البرهان أن يكون المحمول وارداً على فوات الموضوع
جميعها من الجهة الخاصة بها حتى تكون مقدمة موصلة إلى محمول خاص بها اذ لو جاز أن يكون محمول المقدمة بواسطة
أمر أعم لحاز أن يكون ما ثبت بواسطة أمر كذلك فلا يحصل اليقين بالمطلوب الخاص

وعلى هذا تكون المقدمات التي صارت نتائج وهي واجبة القبول محمولاً تامة أولية متى لوحظت من الجهة الخاصة كما
قدمنا ولا عبرة بكون الوسط فيها عاماً متى حققنا اختصاص المحمول بالموضوع والالم تصح مقدمات بالمرتبة على مباشر طوه
والحق معهم في الاشتراط كما ترى فكأن معنى الكلية في هذا الموضع أن يكون المحمول في القضية شاملاً للجميع ما يصح

شجرة أو انسانا أو فرسانا أدت تلك الصورة المنطبعة من الحس الى الخيال وهو من الحواس الباطنة ثم
أقبلت القوة الدركية للعقول على هذه الصورة فقامت متفككة في أشياء مختلفة في أخرى فبرزت المتفق فيه
وهي الجسمانية عن المختلف فيه وهي الحيوانية والجمادية وميزت الحيوانية المتفق فيها بين الانسان
والفرس عما اختلفا فيه من الانسانية والفرسية فيكون هذا اقتصاص المعاني الكلية ثم اعتبرت
الذاتية والعرضية بين الاوصاف والموصوفات في هذه المعاني الكلية فجردت لها الفصول والاجناس
والانواع والعرضيات اللازمة والمعارضة ثم أخذت في أنحاء التركيب بعضها على التركيب الخاص
بالقول الشارح لمعنى الشيء كالحل والرسم وبعضها على التركيب الخاص بالقول الجازم فمال يتوقف
في الحكم البت فيه بعد هذا التركيب كان أوليا وما توقف فيه احتياج الى بيان توسط فهذا وجه من
وجوه اعانة الحس في حصول الاوليات وهو اعانة على سبيل العرض فان الحس لا يدرك الا الشخص
لكن الشخصيات اذا استقرت في الخيال متأدية اليه من الحس أقبل العقل على تفرج يدها من الكم
والكيف والالين والوضع المخصصة لها التي هي غير ضرورية في ماهيتها وجعلها كلية ثم ألغى بها ذلك
في الايجاب أو السلب فلاح له ما يجب أن يصدق به بذاته وتوقف فيما ليس كذلك الى حصول الوسط
وقد يستعين العقل بالحس في الاوليات بطريق الاستقراء أيضا تنبها لا احتجا كما كان يستقرئ جزئيات
أمور يمينه الصدق الآن بالنفس عن ساعته مثل استقراء جزئيات أن الكل أعظم من الجزء بأن يحس
هذا الكل وذاته الكل وهذا الجزء وذاته الجزء

وقد يعممه بطريق التجربة لافي الاوليات بل في عقائد أخرى لا تحصل الا بالتجربة وقد عرفت الفرق
بين الاستقراء والتجربة

وقد يعممه بطريق الحس أيضا وهو أن يحس بأمر ما فحس الحس بنفسه أشياء أخر إما
الوسط إن تصور طرفي المطلوب أو الاكبر إن يتصور المطلوب فهذه وجوه اعانة الحس للعقل في
الاوليات وغيرها

وقد شكك بشك آخر في ابطال التعليم والتعلم وقيل إن الطالب علم ما إما أن يكون طالبا لما يعلمه
فيكون طلبه باطلا أو لما يجبهه فكيف يعلمه اذا أصابه وهو كمن يطلب عبدا أبدا لا يعرف عينه فلو
ظفر به أيضا لا يعلم أنه المطلوب

أن يحمل عليه بجهة الحمل وهذا الغاي يكون بعد استيفاء بقية الشروط اذا تساوى المحمول والموضوع وهذا هو المطلوب في
العلوم كل علم انما يبحث فيه عما يختص بموضوعه لا بما يعمه وغيره فلا بد أن تكون مقدماته كذلك فان قيل ان من أخص
الامور بالشيء ذاتياته ومنها ما هو عام وبسببها تعرض له العوارض فكيف لا توسط ذاتياته بينه وبين ما يعرض له
بواسطتها ثم هذه الذاتيات قد تطلب الشيء في العلم الخاص به وقد تكون عامة يشترك فيها مع غيره قلنا أما تطلب
ذاتيات الشيء في العلم الخاص به فلا يكون الا في حالتي الامتناع كما سبق وهي لا تطلب من حيث هي عامة ولكن من حيث
هي خاصة به أي يطلب تحقق الخاصة من ذلك الجنس أو الفصل المشترك مثلا في ذات الموضوع على أنه داخل في حقيقته
وذلك خاص به أما توسط العام فهو ظاهر في صوري وحقيقة ما تقول ان الانسان حساس فهو بالموطن الذي فيه
احساسه الخاص به فهو يألم ألمه ويتلذذ لذته الخاصين به ولو لم يكن كذلك لكان بحثك عن خواص حيوانية لا انسانية
وهذا مطلب دقيق جدا ينبغي ملاحظته لكل باحث في علم

(١) إما الوسط ان تصور طرفي المطلوب الخ كما وقع لمن حذر أن نور القمر مستفاد من ضوء الشمس فان الذي حصل عنده
أولاهو القمر وظلامه تارة واشراقه أخرى فكان عن ذلك صورة استفادة النور من خارج ثم التفت الى أن اختلاف
هذه الشؤون انما هو بالقرب من الشمس والبعدها عنها أي عند دار ما يكون من استقباله اياها فاستقر في نفسه بالحس أن نور

وحصل هذا الشك يستدعي بيان أنه كيف يمكن أن يعلم الشيء ويجعل معا وان يعلم ويظن ظنا معا بل لا
للعلم فنقول ان اجتماع العلم والجهل لشيء واحد أو العلم والظن المتقابلين به قد يمكن على وجهين
أحدهما يستحيل في حق شخص في وقت واحد والثاني لا يستحيل

أما المستحيل فهو أن يعتقد أن كل ا ب مع اعتقاد أن لشيء من ا ب في حالة واحدة بل يمكن
ذلك في حق شخصين بأن يقيس كل واحد قياسا ينتج فيه اعتقاده مثل أن يكون كل ا د و ج
معا بالأوسطه ثم كان كل د ب وكل ج ب أيضا فاعتقد أحدهما أن كل د ب وهو حق
وقرن به صغراء وهو أن كل ا د ينتج أن كل ا ب واعتقد الآخر أن لشيء من ج ب وهو باطل
وقرن به صغراء وهو أن كل ا ج ينتج أن لشيء من ا ب أما في حق شخص واحد لو اعتقد مثل هذين
القياسين لا ورثاه الشك والتوقف دون اعتقاد النتيجةين جرما

وأما ما لا يستحيل في حق إنسان واحد فهو أن يعتقد أن لشيء من ا ب ومع ذلك يعتقد في نفسه إما
مقدمة في قياس ناتج أن كل ا ب مثل أن كل ا ج وكل ج ب أو المقدمة الكبرى وحدها وهي
أن كل ج ب ومع ذلك لا يعتقد بالفعل أن كل ا ب اذ لا يلتفت الى ارتباط المقدمتين وتأليفهما
وتوجههما نحو النتيجة ولا يكفي في حصول النتيجة خطو المقدمتين بالبال مالم يخطرهما على ترتيبهما
على قصد أن يعلم منهما حال اجتماع طرفيهما فيكون العلم بأن كل ا ب علم بالقوة وظنه أن لشيء
من ا ب ظن بالفعل

ومثال ما يعتقد الكبرى محسب هو أن إنسانا يعتقد مثلا أن الاجرام السماوية لا تشارك الاجرام
التي تليها في طبيعتها ثم يحسب أن الكواكب نارية لانها نيرة فظنه بالفعل بناريته بخصوص
بالكواكب وعلمه بأن نارية غير مخصوص بها بل هو كلي تندرج الكواكب تحته لانه علم

القمر مستفاد من نور الشمس أما من لم يحصل عنده طرفا المطلوب فقل من حدس أن البخار قوة فان مجرد دفع البخار انطواء
الاناء المحتوى على الماء العالي كفاه في الجزم بأن له قوة

(١) كل ا د و ج معا كما عرف ان الثبات في المواقع أمام الجيش العظيم شجاعة والثبات في المواقع تعرض
للهلكة في سبيل الحق وكل شجاعة فضيلة وكل تعرض للهلكة في سبيل الحق فضيلة فقد يعتد به شخص ان كل شجاعة
فضيلة ويعتقد آخر أن لشيء من التعرض للهلكة في سبيل الحق بفضيلة مع اعتقاد الاول ان الثبات موضوع الشجاعة
واعتقاد الثاني أنه موضوع التعرض للهلكة وكل منهما مصيب في اعتقاده هذا ولكنهما اختلفا في الكبرى فأما أحدهما
فقد انظر في الكبرى السالبة الى ما يقيد التعرض للهلكة بظاهر اللفظ ففي عنه الفضيلة وضم اليها الصغرى وهي
الثبات في المواقع تعرض الخ فاستلزم التأليف تلك النتيجة وهي ان الثبات ليس بفضيلة وأما الآخر فالتفت الى أن
الثبات شجاعة فهو بفضيلة فاستلزم تأليفه أن الثبات فضيلة ولو أن شخصا واحدا استورد في ذهنه أن الثبات شجاعة
وأنه تعرض للهلكة وان الشجاعة فضيلة وان التعرض للهلكة ليس بفضيلة تعرض له الشك في أن الثبات فضيلة
ولم يجزم بأنه فضيلة أو ليس بفضيلة

(٢) ان الاجرام السماوية الخ هذه هي الكبرى المعلومة وحدها منفردة عن الصغرى وهي أن الكواكب اجرام
سماوية فذهن المعتقد بتلك الكبرى لم يلتفت الى هذه الصغرى واذا الذي التفت اليه هو أن الكواكب نيرة وكل
ما هو نير فهو من طبيعة نارية ووضع المقدمتين على هذا الترتيب فنتج عنده أن الكواكب من طبيعة نارية وهو في هذا
خافل عن أن الكواكب اجرام سماوية والاجرام السماوية عنده لا تشارك في طبيعتها شيئا مما يليها فليست نارية
بالضرورة لان النار مما يليها أي من العالم العنصري ولوانتبه الى اندراج الكواكب في الكبرى المعلومة له لوقع في
الشك ان تعارض عنده للدليلان أو اعتد على بطلان أحدهما ولكنه حال العقلة السابقة جميع بين عليين أحدهما باطل
وهو اعتقاده أن الكواكب نارية بناء على ترتيب المقدمتين الموصلة له والاخر بالقوة وهو علمه انها ليست نارية
في ضمن علمه بالكلية الدالة على ان كل جرم سماوي فهو مخالف في طبيعته للعالم العنصري فهذه اعلم غير مخصوص

بالجملة أن كان كل جسم مماوى لا يشارك النار وأما أن الكواكب غير نارية فهو جزئى تحت هذا الحكم الكلى ولم يحصل بهد الفعل بل هو بالقوة فليس من جهة واحدة علم وظن بل علم الشيء من جهة لا تحصره وظن به ظنا مقابلا لعلمه من جهة تحصره

ومثال ما يعتقده المتقدمين جميعا مع ظن بالنتيجة مقابل لما يجب لزومه من المقدماتين هو أن يرى بغلة منتفخة البطن فيظن أنها حامل مع علمه بأنها بعله وأن كل بعلة عاقر لانه لا يجتمع ههنا معاني الذهن وانما يسيران سببا للنتيجة بالفعل إذا أخطرهما بالبال وروى تأليفهما الواجب وأعدنا نحو النتيجة وأما إذا كانا معا لومين بالفريق أولي ترتيبا الترتيب الذى من شأنه أن ينتج فالعلم به مناسب للنتيجة بالقوة لا بالفعل كما أن الكبرى وحدها إذا علمت لم يعلم وجود النتيجة مالم يخطر بالبال أن الصغر موضوع تحت الاوسط فاذن الخدعة الواقعة مع العلم بالمقدمتين ومع العلم بالمقدمة الكبرى متشابهة احدهما الجهل فيها بجزئى هو بالقوة تحت كلى معلوم والثانية الجهل فيها بالازم هو بالعلم بعد بالقوة عن ملزوم معلوم لا من حيث هو ملزوم بالفعل بل من حيث ذاته

ويندفع به هذا سؤال من يسأل فيقول هل تعلم أن كل اثنين زوج ولا بد من نعم في الجواب نعم يعود فيقول هل الذى فى يدى زوج فان أجبت بأننا لا نعلم عاقد فقال فانتم تعلمون أن كل اثنين زوج فان الذى فى يدى اثنان ولم تعلموا أنه زوج فان الجواب عن هذا هو أن هذا جهل جزئى وما علمناه فهو علم كلى لا يدخل فيه هذا الجهل بالفعل بل بالقوة فلا يكون الجهل به أى هذا الجزئى جهلا بالفعل بذلك الكلى وعلى الجملة فهو علم بالمقدمة الكبرى فاذا حصل عندنا الصغرى وهى أن هذا الشيء الذى فى يده اثنان وقرباها الكبرى وهى أن كل اثنين زوج حصل لنا العلم بالفعل بأن هذا الشيء زوج أما من مجرد معرفة هذا الكلى وهو أن كل اثنين زوج فلا يلزم العلم بكل اثنين ليعلم بعد ذلك أنه زوج فاننا ندع المعرفة بكل اثنين فينتقض اذا لم نعلم اثنين ما ولم ندع المعرفة بكل اثنين زوج فينتقض اذا لم نعرف اثنين زوجا

وقد أجاب عن هذا السؤال بجواب فاسد وهو انما نعلم أن كل اثنين عرفناه فهو زوج وهذا ليس بشئ فاننا نعلم أن كل اثنين فى نفسه سواء عرفناه أو لم نعرفه فهو زوج فاذا تقرر امكان العلم والجهل معا بالاشئ الواحد اذا كان احدهما خاصا والاخر عاما أو احدهما بالقوة والاخر بالفعل فنرجع الى حل الشك ونقول المطلوب معلوم لنا بالتصور بالفعل ومعلوم لنا بالتصديق بالقوة انه واقع تحت العلم الكلى الخاص (٢) عندنا وانما هو مجهول تصديقا من حيث هو مخصوص بالفعل ولو كان معلوما من كل وجه ما كنا نطلبه أو لو كان مجهولا من كل وجه ما تصور

بالكواكب بل شامل لاجرام جميعها وذات علم مخصوص بها بجهة ظن نارية الكواكب ووجهة علم انها ليست بنارية مختلفتان

(١) فاننا ندع المعرفة بكل اثنين الخ أى ان حكمنا بأن كل اثنين زوج انما هو حكم على كل ذات تثبت لها الانسانية بالزوجة ومنشأ ذلك الحكم طبيعة الانسانية ولم نعلمين فى ذهننا أشخاص الذوات اذا نانا فى أى مكان وفى أى زمان حتى يكون علمنا محيطا بأن الذى فى يد السائل هو اثنان فان ذلك علم آخر جزئى لا يلزم حصوله فى العلم الكلى ثم ان الحكم بالزوجة على كل اثنين لا يستلزم كذلك أن يتعين فى ذهننا جزئيات الاثنين المتصفة بالزوجة جزئيا جزئيا فى مكانه المعين وزمانه المعين فلا يلزم من الحكم الكلى أن نعلم أن ما فى يد السائل اثنان هما زوج

(٢) الحاصل عندنا أى فى ضمن العلم بالكبرى الكلية مثلا

الطلب أيضا فالمقدمة القائلة بأن المعلوم لا يطلب غير مسئلة على هذا الاطلاق بل المعلوم من كل وجه هو الذي لا يطلب والمقدمة القائلة بأن ما ليس معلوم فلا يعلم اذا أصيب غير مسئلة أيضا على اطلاقها بل ما لا يعلم من وجه ما

وأما اذا كان الامر على ما وصفناه من كون الشيء معلوما من وجهين مجهول من وجه واحد فيتم تصور طلبه والعلم باصابعه ويجاذى هذا ما أوردوه من مثال الآبق فان الآبق كما أنه معلوم بصورته وعينه كذلك المطلوب معلوم بالتصور وكما نعرف الطريق الى مكان الآبق كذلك نعرف الطريق الموصل الى التصديق بالمطلوب فاذا سلمنا الطريق اليه وكان عندنا تصور سابق لذاته فاذا أفضى بنا الطريق اليه كان ذلك ادراكا للمطلوب كما اذا سلمنا السبيل الموصل الى مكان الآبق وكان عندنا تصور سابق لذاته فاذا انتبهنا اليه عرفناه وقد يتفق أن لم يكن سبق منا مشاهدة الآبق وان كنا تصورنا له علامة على أن كل من هو على تلك الهيئة والعلامة فهو آبقنا وهذا مثل العلم بالكبرى فاذا انضم الى هذا علم آخر وهو وجودان تلك العلامة في عهدنا فاذنا علمنا بأنه آبقنا فكذلك اذا انضم الى الكبرى صغرى أفادنا العلم بالمطلوب فالعلامة كالأوسط ووجودانها في شخص كوجود الأوسط للأصغر وكون ذي العلامة آبقنا علم كل سابق يندرج تحته أن هذا العهد الموجود فيه تلك العلامة آبقنا بالقوة كما أن اتصاف الأوسط بالكبر علم كل سابق يندرج تحته أن الأصغر مصوف بالكبر اندراجا بالقوة فقد جازى الطلب العلم ما منلوه من طلب الآبق واندفع الاشكال رأسا

(الفصل الثالث)

في اختلاف العلوم واشتراكها في الموضوعات والمبادئ والمسائل وتعاونها
ونقل البرهان من بعضها الى بعض وكيفية تناوله للجزئيات تحت
الكليات وحصول العلم بالممكنات من البرهان

العلوم تختلف إما لاختلاف موضوعاتها أو لاختلاف جهات موضوع واحد مشترك بينها والمختلفة الموضوعات إما أن لا يكون بين موضوعاتها مداخلية أو يكون والتي لا مداخلية بين موضوعاتها فاما أن لا تشترك في الجنس أو تشترك فان لم تشترك سميت متباينة مثل علم العدد والعلم الطبيعي وان اشتركت سميت متساوية في الرتبة مثل علم الهندسة الناظر في المقدار وعلم الحساب الناظر في العدد فان موضوعيهما يشتركان في الجنس وهو الكم والتي تكون بينهما مداخلية فاما أن يكون أحدهما موضوع عين أعم والآخر أخص وإما أن يكون في الموضوع عين شيء مشترك وشيء متباين به مثل علم الطب وعلم الاخلاق فانهم ما يشتركان في قوى نفس^(٢) الانسان من جهة ما الانسان حيوان ثم يخص الطب بالنظر في جسد الانسان وأعضائه ويخص علم الاخلاق بالنظر في النفس الناطقة وقواها العملية

(١) من وجهين وجه التصور بالفعل ووجه التصديق بالقوة في ضمن الكلي أما الوجه الذي هو مجهول من قبله فهو وجه التصديق بالفعل من حيث هو مخصوص بالحكم

(٢) في قوى نفس الانسان من جهة ما الانسان حيوان كان الاولى بالمصنف أن يحذف كلمة «نفس» فان الاشتراك في القوى الانسانية مطلقا جسدانية كانت أو نفسية وغاية ما يعتد به عنه أن القوى الجسدانية إنما تنصرف بالنفس الانسانية فهي من قواها ثم قوله «من جهة ما هو حيوان» كأنه يبان الشيء المشترك في الموضوعين ولا حاجة اليه

والقسم الاول الذي أحدهما أعم والاخر أخص إما أن يكون الأعم محمولا على الأخص أولا يكون فإن كان محمولا فإما أن يكون عموم الجنس للشيء أو عموم اللوازم مثل عموم الواحد والموجود والذي عموم الجنس فإما أن يكون النظر في الأخص من حيث صار نوعا مطلقا ثم طلبت عوارضه الذاتية كالنظر في المخروطات التي هي نوع من المجسمات والنظر في المجسمات التي هي نوع من المقادير فيكون العلم بالموضوع الأخص جزءا من العلم الذي ينظر في الموضوع الأعم وإما أن يكون النظر في الأخص وإن كان قد صار أخص بفصل مقوم ليس من جهة ذلك الفصل المقوم بل من جهة بعض عوارضه تنبئ ذلك الفصل وذلك على ثلاثة أقسام أحدها أن يكون ذلك العارض عرضا من الأعراض الذاتية فننظر في الواح التي تلحق الموضوع المخصوص من جهة ما اقترن به ذلك العارض فقط كالطب الذي هو تحت العلم الطبيحي فإن الطب ينظر في بدن الانسان وهو نوع من موضوع العلم الطبيحي الذي هو الجسم من حيث يتحرك ويسكن ويتزج ويفترق لكنه ينظر فيه لا على الإطلاق بل من جهة ما هو مخصص بعارض ذاتي وهو كونه بحيث يصح وعرض ويبحث عن عوارضه الذاتية من حيث هو كذلك فهو تحت موضوع العلم الطبيحي

والثاني أن يكون ذلك العارض أمرا غير بياني ليس ذاتيا ولكنه هيئة في ذات الموضوع لا نسبة مجردة فيؤخذ الموضوع الأخص مع ذلك العارض الغريب شيئا واحدا وينظر في العوارض الذاتية التي تعرض له من جهة اقتران ذلك الغريب به مثل النظر في الأكر المتحركة (١) فإنه تحت النظر في المجسمات والقسم الثالث أن يكون العارض الغريب المخصص ليس هيئة في ذاته بل نسبة مجردة وقد أخذ الموضوع مع تلك النسبة شيئا واحدا ونظر في العوارض الذاتية التي تعرض له من جهة اتحادها بتلك النسبة (٢) مثل النظر في المناظر فإنه يأخذ الخطوط مقترنة بالبصر فيضع ذلك موضوعا وينظر في لواحقها الذاتية فهو تحت المقدار الذي هو موضوع الهندسة

بل في ذكر ضرر فانه لا يبحث في أحد العلمين من قوى الانسان من حيث هو حيوان ولا ينظر في شيء من الموضوعين إلى هذه الجهة وإنما يبحث في كل منهما من قوى الانسان من جهة كونه انسانا وهذا هو الشيء المشترك بين الموضوعين ثم التباين جاء من اختصاص الطب بالجسد واختصاص الاخلاق بالنفس الناطقة فالموضوعان مختلفان ويشتركان في أهم ما يتعلق بالانسان ولذلك قد تجد بعض مسائلهما في الموضوع نعم من مسائل الطب ما يتعلق بالحياة ووظائف القوى والأعضاء فيها وهي عامة في الحيوان ولكن البحث في ذلك انما هو من جهة أن الحياة حياة الانسان وكذلك البحث من خصائص قوى الشعور والاحساس في علم الاخلاق انما هو من حيث هي للانسان لا من حيث يشترك فيها مع سائر أنواع الحيوان

(١) الأكر المتحركة جمع أكر وهي نسبة في كرة والأكرا المتحركة موضوع لعلمها وهي نوع من المجسمات لكنها أخذت في علمها مع قيد الحركة والحركة من العوارض الغريبة وهي هيئة ثابتة لا كروية مجردة نسبة بينهما وبين شيء آخر وقد مثل الشيخ بهذا المثال لما يكون الموضوع في علمين شيئا واحدا يختلف بالإطلاق والتقييد كالأكرا المطلقة في العلم الكلي العام الشامل لمسائل الأكر متحركة وغير متحركة والأكرا المتحركة الخاصة بعلمها

(٢) مثل النظر في المناظر الخ فإن الموضوع فيه هي الخطوط المقروضة في سطح مخروط النور المتصل بالبصر فالخطوط في مخروط ما هي نوع من أنواع المقادير التي يبحث عنها علم الهندسة وكون تلك الخطوط متصلة بالبصر نسبة مجردة عرضت لتلك الخطوط فتخصصتها وهي عرض غريب فالعلم الباحث عنها مع هذا العرض الغريب يكون تحت الهندسة وإن لم يكن جزءا منها وقد جعل الشيخ الرئيس علم المناظر دخلا تحت الهندسة من وجه أن موضوعه ضرب من المخروط الذي هو نوع من المقادير فموضوع المناظر مخروط قيد بقيد غير ذاتي فالعلم داخل تحت الهندسة من وجه

والذي عومته عموم الاوازم فهو العلم الاعلى الذي موضوعه الوجود والواحد ولا يجب ان يكون العلم بالاشياء التي تختصه جزءا من علمه لان العلم ليس ذاتية له على أحد وجهي الذاتي فلا العام يدخل في حد الخاص ولا بالعكس بل هي موضوعة تحتها.

وأما القسم الذي ليس العام محولا فيه على الخاص فهو وأن يكون الخاص عارضا لشيء من أنواعه كالنعم انما اذقيت الى موضوع العلم الطبيعي فاذا اخذت من حيث اقترن به الأمر غير منها ومن جنسها وهو العدد وطابت لواحدها من جهة ما اقترن ذلك الغير بجهة الامن بجهة ذاتها وذلك كالاتفاق والاختلاف المطلوبين في النعم فيمنع ذلك أن يوضع تحت العلم الذي موضوعه في جملة بل تحت العلم الذي منه العارض المقترن به وذلك مثل وضع الموسيقى تحت علم الحساب لا تحت العلم الطبيعي بجميع هذه الموضوعات الخاصة يقال انها تحت العام غير أن الخاص الذي هو النوع والعارض الذاتي الذي لم يتخصص بشيء آخر فانه مع ما يصح أن يقال له هو تحت العام يقال انه جزء من العلم

ذاتي وهو كون موضوعه فرعاً من موضوعها ومن وجه عرضي وهو كون موضوعه بذلك القيد الغريب بالاختلاف موضوع علم الخروطات الذي هو جزء من الهندسة.

(٢) ولا يجوز أن يكون العلم بالاشياء التي تختصه جزءاً من علمه بل بالاشياء أحوال ما يشتمل هو عليه ويدخل تحتها من الموضوعات وهذه الاحوال ليست ذاتية لموضوع العلم الاعلى بالمعنى المراد في هذا الموضع من علم المطلق اذ لم تكن أحوال ما يدخل تحتها ذاتية له بهذا المعنى بل بعد العلم بها جزءاً من العلم الاعلى لان جزء العلم يكون بعرض الاعراض الذاتية لموضوعه أو لبعض أنواع موضوعه أو لعرض ذاتي له فان العارض لنوع من الموضوع عارض لذات الموضوع وعكسها العارض لبعض أعراضه الذاتية كعلم الجسميات مثلاً فان ما ثبت فيه من الاعراض الذاتية للقدار ثبت في العلم ببعض أنواعه فيصح أن يكون جزءاً من الهندسة لانه بحث عن بعض الاعراض الذاتية للقدار من حيث هو مقدار الذي هو موضوع الهندسة أما أحوال المقدار متلا فلا تثبت له في الهندسة من حيث هو موجود حتى تكون ذاتية للوجود وتكون الهندسة جزءاً من العلم الاعلى وقوله «فلا العام يؤخذ الخ» أي لا الموجود مأخوذ في تعريف المقدار متلاً ولا المقدار مأخوذ في تعريف الموجود حتى يكون العارض الخاص عارضاً ذاتياً للعلم فيكون البحث عنه جزءاً من العلم الباحث عن اعراض العام وهذا تبين أن علم الهندسة متلا تحت العلم الاعلى ولكنه ليس جزءاً منه.

(٣) كالنعم لا يخفى أن النعم هي موضوع علم الموسيقى فاذا نسبتها الى موضوع العلم الطبيعي وهو الجسم من حيث يتحرك ويسكن ويتزوج ويقترب وجدتها عرضاً من اعراض بعض أنواعه وهي الاوتار وأعضاء الصوت فان الاوتار وأعضاء الصوت تؤخذ في حد معرفتها وهو الصوت ولكن الجسم الذي هو موضوع العلم الطبيعي لا يحتمل علمها وهي بهذا الاعتبار تكون مما يبحث عنه في الطبيعي لو كان البحث عنها من جهة كيف تنشأ والاسباب التي عنها تحدث ولكنها في الموسيقى موضوع لا من هذه الجهة بل من جهة الأمر غير بغيرها وعن جنسها الذي هو كيفية الصوت وذلك الامر الغريب هو العدد لان الاتفاق والاختلاف المطلوبين للنعم في الموسيقى ودرجاتهما لا تعرض للنعم من حيث أعداد الحركات والامتزازات التي تعرض للصوت أو لموضوعه ولما كان البحث عنها من جهة ذلك الامر الغريب لا أن يوضع العلم الذي يتكفل بذلك البحث تحت العلم الذي يبحث عن جنس ذلك الغريب وهو علم العدد فيكون الموسيقى تحت علم الحساب وهو العلم الذي موضوعه العدد فان جهة بحث الموسيقى تتعلق بنوع من أنواع العدد وهو النوع العارض للنعم ولا يصح أن يوضع الموسيقى تحت الطبيعي لان الجهة التي هو بها علم مخصوص ليست تلك الجهة التي روعيت في البحث عن موضوع الطبيعي فيكون عبرة المبين له فان الطبيعي والحساب متباينان قطعاً وما كان النظر فيه من حيث ما يختص أحدهما بما ينسب ما كان النظر فيه من حيث ما يختص بالآخر.

(٣) الذي لم يتخصص بشيء قيد لكل من النوع والعارض الذاتي أما النوع الذي تخصص بشيء آخر كالأكبر المتحركة مثلاً التي هي موضوع العلم فانها قد تخصصت بكونها متحركة فهي تحت الجسميات ولكن علمها ليس جزءاً من علم الجسميات وكذلك المناظر وان كان موضوعه فرعاً من المقدار ولكن لما تخصصت بنسبة الخطوط الخروطية مع البصر

الاسم وفي ذلك العلم العام وغيره من هذه العلوم الخاصة لا يستحق (١) هذا الاسم بل الاسم الوصفي تحت الاسم العام فقط

وأما العلوم المشتركة في موضوع واحد فإما أن يكون أحدهما العلمين يتظر في الموضوع على الإطلاق والآخر في الموضوع من جهة مما مثل بدن الانسان مطلقاً ^(٢) يَنْظُر فيه جزء من العلم الطبيعي وينظر فيه الغلب أيضاً وهو علم تحت العلم الطبيعي ولكنه لا على الإطلاق بل انما يتظر فيه من جهة أنه يصح وعرض وإما أن يكون كل واحد من العلمين يتظر فيه من جهة دون الجهة التي يتظر الآخر فيها مثل ان جسم العالم أو جسم الفلك يتظر فيه المنجم والطبيعي جميعاً ولكن جسم الكل هو موضوع العلم الطبيعي من حيث يفكر له ويسكن وموضوع النجومي من حيث يتكلمهم فهذا بيان اختلاف العلوم واشتراكها في الموضوعات

وأما اشتراكها في المبادئ فإما أن يكون اشتراكها في المبادئ العامة لكل علم وليس هذا من غرضنا وإما أن يكون اشتراكها في المبادئ العامة لعلوم عدة مثل العلوم الرياضية المشتركة في أن الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية وإما أن يكون ما هو مبدء في علم مسألة في علم آخر وهذا على وجوه ثلاثة إما أن يكون العلمان تحتلني الموضوعين بالعموم والخصوص فيبين شيء في علم أعلى ويؤخذ مبدءاً في علم أسفل وهذا يكون مبدءاً حقيقياً أو يبين شيء في علم أسفل ويؤخذ مبدءاً للعلم الأعلى بالقياس (٣) اس الينا وإما أن يكون العلمان غير تحتلني بالعموم والخصوص بل إمامتشاركين في موضوع واحد كالطبيعي والنجومي في جرم الكل فان الطبيعي يفيد الآخر مبادئ وهي أن الحركة الفلكية يجب أن تكون

صح أن يكون تحت الهندسة ولم يصح أن يكون جزءاً منه أما النوع الذي لم يتخصص فهو كالجسمات بالنسبة إلى الهندسة فموضوع الأول نوع من موضوع الثاني والعلم الأول جزء من العلم الثاني أما العرض الثاني الذي لم يتخصص فكس موضوع علم الصوت وهو الصوت فانه عرض ذاتي لبعض موضوعات الطبيعي والعلم الباحث عنه جزء من الطبيعي والعرض المتخصص كالمقولات الثانية فانها عرض من أعراض الجسم الثاني المتحرر بالارادة الناطق وهو من موضوعات الطبيعي لكن المتخصص في المنطق يوجه انها فوصل إلى مجهول تصويري أو تصديقي فيكون المغطى تحت الطبيعي ولكنه ليس جزءاً منه أما مثل الموسيقى تحت الحساب فهو من قبيل ما تخصص نوعه فكان الموسيقى يبحث عن عدد مختص بالنغم

(١) لا يستحق هذا الاسم أي اسم الجزء بل يستحق اسمه الذي وضعه أهل الاصطلاح كاسم المناظر والموسيقى والاكر المتحركة ونحو ذلك مع كونه تحت الاسم العام كالهندسة والجسمات مثلاً

(٢) يتظر فيه جزء من الطبيعي جزء قابل ينظر أي انه يبحث عنه خاصة في العلم الطبيعي فياخص به من ذلك العلم جزء منه ينظر في أعراض الانسان مطلقاً فلو فصله عن ذلك البحث من الطبيعي وجعل علماء على حدة موضوعه الانسان مطلقاً لكان ذلك العلم تحت الطبيعي وجزءاً منه كما وقع للتأخرين من أهل النظر

(٣) جسم العالم الخ يريد منه أجرام العالم وقوله أو جسم الفلك يريد منه الاجرام السماوية فهى من حيث طبيعتها موضوعة لعلم اسماء العالم من العلم الطبيعي وعند البحث عنها من هذا الحقيقى يبحث عن حركتها وسكونها وماذا تقتضيه طبيعتها من حركتها أما النجومي فانه يبحث عنها من حيث شكلها وما تقتضيه الحركات من الاشكال من موافق المركز وخارجة ونحو ذلك ومقادير تلك الحركات وما تعرض لها وهذا معنى قول المصنف من حيث يتكلم

(٤) بالقياس الينا يريد ان ما بين في الاسفل لا يكون مبدءاً حقيقياً الاعلى لان الاعلى هو الذي تبين فيه مبادئ الاسفل فاذا عرض أن شيئاً مما بين في الاسفل قد استعين به في الاعلى كان ذلك مبدءاً بالقياس إلى من استعان به وفي المسئلة التي استعين به فيها كاستناع تأليف الجسم من أجزاء لا تتجزأ فانه يبين في الطبيعي ويستعان به في الالهى فتبين ثبوت الهيولى فهو مبدء بالقياس إلى المستدل والمسئلة

مستديرة أو متشاكسة في جنس (١) موضوع لكن أحدهما يتطرق في نوع أبسط كالحساب والآخر في نوع أكثر كبريا كالهندسة فان المناظر في الأبسط يفيد الآخر مبادئ كما يفيد العدد الهندسة مثل ما في عشرة فيلبيدس وهذه الاشتراكات الثلاث الأخيرة هي تعاون العلوم فان تعاون العلوم هو أن يؤخذ ما هو مسألة في علم مقدمة في علم آخر

وأما اشتراكها في المسائل فأنما يمكن إذا اشتركت في موضوع واحد لكن أحدهما يعطى برهان الآن والآخر برهان اللّم مثل أن المنجم ثبت كُرْبَةُ الفلك لان مناطره كذا والخطوط الخارجة اليه توجب كذا والطبيعي يعطى اللّم في كُرْبَتِه لانه ذو طبيعة بسيطة والطبيعة البسيطة الواحدة لا تفعل فعلا مختلفا في موضعها فيكون في بعضه زاوية ولا يك (٢) وفي بعضه وقد يعطيان جميعا برهان اللّم لكن أحدهما رعا أعطى علّة فاعلية والاخر (٣) رعة صورية وستعرف أقسام العلل بعدها وأما نقل البرهان فهو على وجهين أحدهما يقال للوجه الثلاث المذكورة في تعاون العلوم وهو أن يؤخذ شيء مقدمة في علم على سبيل التسليم ويكون برهانه في علم آخر فينقل برهانه الى ذلك العلم (٤) أي يحال به عليه والثاني أن يكون شيء مأخوذ في علم على انه مطلوب فيبرهن عليه برهانا أحده الاوسط من علم آخر فتكون أجزاء القياس صالحة للوقوع في العلمين كما يبرهن على زوايا مخروط البصر في علم المناظر بتقديرات هندسية على جهة لوجعلت معها تلك الزاوية هندسية محضة لكان البرهان عليه اذ لك وهذا انما يمكن اذا كان أحد العلمين تحت الآخر فيكون الاصغر من هذا العلم الذي هو تحت الاوسط من العلم الذي هو فوق لما عارض (٥) الجنس موضوع العلم السفلا في أو جنس عارضه أو شيئا مما تقدم ذكره مما يمكن استعماله في البرهان

- (١) في جنس موضوع كالحساب والهندسة فلهما يشتركان في الحكم الذي هو جنس موضوعهما
- (٢) ولا يكون في بعضه أي لا يكون في بعضه زاوية بل يكون في ذلك البعض الآخر خطا مستقيما أو منحنيا واسم يكون يرجع الى الفعل وزاوية هو الخبر والضمير في بعضه الى الموضوع
- (٣) والاخر رعة صورية كعلم القياس من المنطق ثبت علم النفس بالتنازع عند تألف الاقيسة فهو يعطى العلّة الصورية للعلم أما في الالهية فيثبت لها العلم بالاقيسة من مبدئها المجرد
- (٤) الى ذلك العلم أي العلم الآخر الذي هذه المقدمة مسئلة فيه ومعنى نقل البرهان اليه مع أنه فيه أننا نجيل الطالب على ذلك العلم ليطالب البرهان منه فليس النقل في الحقيقة للبرهان وإنما هو لطلبه هذا ما يفهم من عبارة المصنف وهو موافق لما في عبارة كثير من المناطقة والحق ان المراد من نقل البرهان أن تأتي بالبرهان من العلم الذي يشتمل على المسئلة الى العلم الذي جعلت فيه مقدمة وهو نوع من احواله الطالب على البرهان في ذلك العلم أيضا ولكنه أولي باسم النقل من علم الى علم أما في التصوير الاول فلان نقل من علم الى علم وإنما هو توجيه لطالب علم الى النظر في برهان أقيم في علم آخر
- (٥) لما عارض الجنس موضوع العلم السفلا في الخ العارض هنا هو مثل العارض في قولهم ان الانسان عارض للحيوان بمعنى ان الانسانية ترد على الحيوانية بعروض الناطقية للحيوان خطوط الشعاع من مخروط البصر مثلا أو زاوية الانعكاس وزاوية السقوط في علم المناظر من عوارض المقدار والمقدار جنس موضوع المناظر اذ موضوع المناظر هو المخروط البصري وهو من افراد المخروط مطلقا وهو من افراد المقدار فبإيضاح في علم المناظر من الخطوط والزوايا ونحوها هو من عوارض المقدار بالمعنى الذي ينشأ فبإبرهن به في الهندسة التي موضوعها المقدار يصح أن يكون برهانا في المناظر لان ما في المناظر أخص مما في الهندسة فالهندسة تعطي العلّة في الحكم للمناظر وبالجملة فكأنه منه بحيث لو امتدت الهندسة في جميع أنواع موضوعها لدخل المناظر فيها وإنما أفرد المناظر لزيادة العناية به ولكثرة أحكامه الى حد ينفي معه أن يخص بالاشتغال به وهو السبب الفردي في تقسيم العلوم وافراد كل موضوع بعلم والا فان

وأما الجزئيات الفاسدة فلا يتبين بها لان اليقين دائماً لا يتغير والجزئيات متغيرة فاسدة فلا يتبين بها
عقد دائم فانها اذا تغيرت وفسدت وزال اتصافها بالاوسط لم يبق اندراجها تحت الكبرى فلا يتبقى اعتقاد
النتيجة في حقه اذ انما واذا لم يكن بها يقين فلا يتصور في حقه اياها يقين والبرهان يفيد اليقين
بلى يقوم البرهان عليها بطريق العرض فان البرهان اذا قام على الكل واتفق أن يدخل هذا الجزء
تحت دخوله لا يقتضيه نفس الحكم ولا الشخص يقتضى دوامه تتمه بل دخوله اتفاقاً عرضياً كان
قيمة البرهان عليه أيضاً عرضياً

كل علم تحت آخر فن حقه أن يندرج فيما فوقه بالاجابة الى التشعب ولكن كثرة أحكام الموضوع الاسفل قضت
بافرادته عن الاعلى ولكنه لا يع من نقل برهان الاعلى اليه بالمعنى الذي نحن بصدد بيانه
وقوله أو جنس عارضه عطف على جنس موضوع العلم أى ان الاصغر في السفلى يكون عارضاً للجنس العارض
لموضوعه بالمعنى الذي ذكرناه وقد عرفت ان مما يوضع في مسائل العلم عوارض موضوعه الذاتية تخلق العقدة مثلاً
يوضع في مسائل علم الاخلاق وهو عرض ذاتي للنفس الانسانية أو قواها التي هي موضوع العلم فعوارض الموضوع
في العلم السفلى توضع في مسائله وهذه العوارض عارضة بالمعنى الذي بيناه للجنس بانها تعني انها ترد عليه وتكون من افراد
أما جنسها فترد عليه أحكامه في العلم الاعلى ثم اذا أريد اثبات حكم لها صحح نقل البرهان الذي أثبت الحكم للجنس
اليها بالضرورة حتى يثبت ذلك الحكم لها

ولنضرب للمثال العلم تهذيب الهممة وموضوعه ارادة الانسان من حيث لزومها مسلكاً محدوداً لغاية معينة في المعاش
والمعاد وغايته أن تحصل النفس الى حكم أهوائها والتصرف فيها بما هو أسمى بسعادتها وما يلائم كلها الانساني فهذا
العلم تحت علم الاخلاق ومما يوضع في مسائله المسارعة لارضاء العشرة والتلذذ بجواراتهم في اعمالهم فهذا الاصغر في هذا
العلم عارض لطلب الكرامة أو الشهرة تعني أنه من أنواعه وهو جنس له وهذا الاصغر من عوارض الموضوع وهو الارادة
بقية ما السابق فقد كان عارضاً للجنس عارضاً للموضوع فاستجري من البرهان في أحكام حب الشهرة يستجري أيضاً في
أحكام المسارعة لارضاء العشرة فصاره ومناقضه تندرج في مضار ذلك ومناقضه يعين الدلالة التي تقام في علم الاخلاق
وقول المصنف أو شيئاً مما تقدم ذكره مما يمكن استعماله في البرهان أى مما يوضع في العلوم البرهانية كأن يكون الاصغر
في العلم الاسفل من أجزاء موضوع العلم الاعلى كالكل من عن اعصاب العين في علم الرمد فان اعصاب العين من جملة
الاعصاب وهي جزء من بدن الانسان فالدلالة التي تقام على أحكام الاعصاب في الطب تقوم على أحكام كل عصب من
اعصاب العين فنقل من الطب الى علم الرمد على النحو الذي ذكره المصنف

وقد أغرب المصنف في التعبير وأغض وقصر وأوضح منه وأوفى قول الخونجي في كشف الاسرار « وذلك لا يمكن
الا اذا كان أحد العلمين تحت الآخر أو يشتركان في الموضوع لكن أحدا العلمين ينظر فيه مع قيده لا يخرج مع قيده آخر
فان كان الوجه الاول فلا بد أن يعطى العلم العام العللة للعلم الخاص وذلك كأن تستعمل البراهين الهندسية في علم المناظر
والبراهين العددية في علم التأليف والموسيقى وان كان على الوجه الثاني فيمكن أن يتفق العلمان في القياس فانه متى كان
الحمد الاوسط مقوماً للاصغر والا كبر عرضاً ذاتية الاوسط وهو المأخذ الاول من ما أخذ البرهانيات أو كان الاسبر
عرضاً ذاتية الاوسط والاوسط عرضاً ذاتية للاصغر وهو المأخذ الثاني من البرهانيات كان النظر في العلمين واحداً وان لم
يمكن كذلك لم يكن القياس برهانياً في كليهما بل عساه أن يكون برهانياً في أحدهما فقط فان البرهان لا يتناول من أحدهما
المأخذين هكذا ذكره الشيخ في الشفاء اه »

(١) كان قيام البرهان عليه أيضاً عرضياً كالمبرهنات على ان كل انسان حيوان بانه حساس وكل حساس حيوان فانه برهان
على ان زيداً الموجود حيوان ولكنه برهان عرضي لانه قد اتفق ان زيداً موجود وهو حساس والحكم وحده لا يقتضى
وجود زيداً ولا شخص زيداً يقتضى دوامه وقد أراد المصنف أن الجزئيات الاضافية التي هي كليات يصح اقامة البرهان
عليها الامكان اليقين الدائم بإمكانها بخلاف الجزئيات بالمعنى الحقيقي وهي الجزئيات الفاسدة المتغيرة فلما يقوم عليها البرهان
في ضمن الكليات اذا اتفق وجودها واندراجها فيها

وإذا لم يكن علم البرهان فلا حجة لها لأن كل حجة كما سنبينه فاما أن يكون مبدءا برهان أو نتيجته أو تمامه وهذا لا يصلح أن يكون جزء برهان ولا تمامه إذا البرهان علم فلا يكون حجة ثم هذا الحدان كان من المقومات فلا تكون محمولة عليه لأنه ذلك الشخص بل الطبيعة نوعه فيكون الحد النوع وهذا داخل فيه بالعرض وأما ان كان من العرضيات فلهذا يكون حجة لا يدوم الاعتقاد الحاصل منه

وربما شكك مشكك فقال كيف تمنعون قيام البرهان والحد على الجزئيات وأصحاب العالم يقيمون البرهان والحد على كثير من الأشياء الواجبة الوقوع المتكررة مع أنها جزئية فاسدة مثل الكسوفات الشمسية والقمرية وغير ذلك من الأمور المتجددة السماوية وجوابه أن البرهان لم يقيم على الكسوف من حيث هو وهذا الكسوف بل من حيث هو كسوف مطلق نسبتة إلى هذا الكسوف وغيره نسبة^(٣) سواء إلا أن الكسوف الذي قام عليه البرهان به نفيه وحالته اتفق أن لم يكن الا واحدا لأن قصوره منع أن يقال على كثيرين بل لم يتفق له وجود كثير كما أن تصور معنى الشمس والقمر لا يمنع قولهما على كثيرين على ما سلف بيانه في الكلي

وأما الممكنات فعلى امكانها برهان وهو أمر يقيني لا شك فيه ولا تغير له أما على وجودها وعندمها المتغيرين فلا

ثم الممكنات إما كثيرة وإما اتفاقية متساوية أما لا كثيرات فلهذا الاحتمال عال أكثرية وإذا جعلت حدودا وسطى أفادت علما وطمنا أما العلم فبما كانها لا أكثرى وأما الظن فبوجودها وحصولها

(١) فاما أن يكون مبدءا برهان أو نتيجته أو تمامه فلهذا لا بد من الاستدلال على أن القمر ينصف بان القمر وسط الارض بينه وبين الشمس وكل ما كان كذلك يزول نوره فالقمر يزول نوره وزوال النور هو الخسوف فانه اذا قيل الخسوف مبدءا برهان فلا بد من زوال ضوء القمر توسط الارض بينه وبين الشمس وهذا الحد التام لا يكون كما قالوا جزء مقدمة في البرهان بل ينقسم إلى جزئين وتتركب منهما مقدمة البرهان أى الكبرى منهما وإيراد القسمين في الحد يخالف إيرادهما في البرهان لأنه يتقدم في الحد ما يؤخر في البرهان كما زاده في تقدم زوال النور على توسط الارض عند التعريف وتأخره عنه في البرهان وان كان هذا غير مطرد فإذا اقتصر في التعريف على الجزء المتقدم في البرهان وهو الاوسط سمى حدها مبدءا البرهان وإذا اقتصر على الجزء الثانى المؤخر فيه سمى حدها نتيجة البرهان والحد التام هو المركب منهما وهو الذى صرحه المصنف بتمام البرهان ولما كانت الجزئيات لا يبرهن عليها فليس لحداد لو حدها لصح أن يكون حدها واحد من الثلاثة وكل واحد من الثلاثة فهو داخل في البرهان على ما هو حده فلو جدت لصح أن يكون حدها داخل في برهان علميا فيصح أن يكون علميا برهان وقد قلنا أنه لا برهان علميا فلا حجة لها وقد اقتصر غير المصنف على الدليل الثانى الاتى في قوله « ثم هذا الحدان كان من المقومات الخ »

(٢) مع أنه لا يدوم الاعتقاد الحاصل منه أى لأنه لا يدوم الخ وذلك لانها عرضيات الجزئى وهى باقية ببقائه فاسدة بفساده والكلام في الجزئيات الفاسدة فإذا حددت الجزئى بعرضيات وهى زائلة بزواله لم يكن الاعتقاد الثانى عن الحد وهو اعتقاد ان هذا الحد حقيقة للمحدود دائما بل لا يستقر الذهن على هذا الاعتقاد الا ما يستقر اعتقاده ببقاء تلك الاعراض ومن المعلوم أن الحد لا يسمى حجة حقيقة الا مع العلم بوجود الحقيقة ثم بأن الذاتيات ذاتيات لها فإذا ترزى هذا الاعتقاد لم يبق الحد حجة بل عادت غير المدلول الاسم كما هو ظاهر ولا يختلف الحكم اذا فرضت أن الحد بعرضيات فى وجوب العلم بوجود الحقيقة وأن ما حدث به باقى ببقاء ذاتها

(٣) نسبة سواء على الاضافة أى نسبة لا يختلف فيها واحد من آخر والحاصل أن البرهان على وقوع الكسوف برهان على أن كسوفه يحصل ولا يلتفت في البرهان إلى شخصيته غير أن هذا الكلى ينحصر عند الوجود فى شخص فالذى ثبت بالبرهان لا يمنع تصوره وقوع الشركة فيه فلا يكون جزئيا كالشمس على ما قل

لأن الأمر إذا صح أن له عللة أكثرية ترجح جانب وجوده على عدمه فحصل به الظن وهذا مثل نبات
الشعر على الذقن عند البلوغ لعللة استحصلا الفاكهة والبشرة ومثانة الجوار فإن الغالب حصول هذه العلة
فيغلب حصول معلولها وأما الاتفاقيات فعلى دخولها تحت الامكان برهان وأما تميز كونها من
لا كونها فليس به علم ولا ظن والآن ترجح أحد الجانبين وصاراً كثيراً

(الفصل الرابع)

في أن الحد لا يتكسب بالبرهان والقسمة والاستقراء بل من طريق التركيب

كأنك قد وعدت أنك في آخر المقالة الثانية بمضمون هذا الفصل فها نحن ما نجز الوعد فنقول
الحد لا يمكن اكتسابه بالبرهان لأن الوسط المترتب بين المحدود الذي هو الحد الأصغر في القياس وبين
الحد الذي هو الأكبر فيه لا بد من أن يكون مساوياً للطرفين فإن الوسط لا يكون أخص من الأصغر
في موضوع ما ولا يجوز أن يكون هوئاً أعم على الخصوص فإن الأكبر يكون إما أعم منه أو
مساوياً ومساوياً الأعم أعم فكيف إذا كان أعم فيكون الحد أعم من المحدود وهذا محال فوجب
أن يكون الوسط لا محالة مساوياً والمساوياً المحدود إما فصل أو خاصة أو حد آخر أو رسم
ولا يجوز أن يكون فصلاً أو خاصة لأن الأكبر إما أن يجعل عليه مطلقاً أو على أنه حمله فإن جعل
عليه مطلقاً لم ينتج القياس إلا حمله على الأصغر فقط وهذا مستغن عن القياس فإن ذاتيات الشيء
وأجزائه معلومة الجمل عليه دون القياس وليس المطلوب هذا بل كون الأكبر حمله وإن جعل على
أنه حد الأوسط فلا يخلو إما أن جعل على أنه حمله من حيث هو فصل أو خاصة أو على أنه حد لكل
ما يوضع له ويوصف به والقسم الأول كاذب فليس سبباً للنوع حد الفصل ولا حد الفصل من
حيث هو فصل حداً للنوع وأما القسم الثاني فإما أن يكون الجمل نفسه على أنه حد لكل ما يوضع له

(١) استحصاف البشرى أى استحكامها وقوله مثانة الجوار بنون ثم جيم أى الأصل ويدأصل الشعر في المجلد أو

أصل المزاج

(٢) كأنك وعدت أنك وذلك في آخر المقالة الثانية التي وضعها المصنف في الأقران الشارحة حيث قال « وقد
بقى من المباحث المتعلقة بالحد معرفة طريق اكتسابه وهل يتكسب بالبرهان أم بطريق آخر لكننا لم نشع به
في البرهان آخرنا هذا البحث إلى ذلك الفن وفورده هناك مشاركات الحد والبرهان ان شاء الله »

(٣) فإن الوسط لا يكون أخص الخ أى في القضية الكلية وهي هنا كلية لأن الحد إما أن يكون النوع الذي هو الأصغر
بأجمعه لا بعضه

(٤) فوجب أن يكون الخ دعوى المصنف هي أن الأوسط لا بد أن يكون مساوياً للطرفين ولم يثبت إلا أن الأوسط
يجب أن يكون مساوياً للأصغر ثم استمر في تكميل البرهان مع أنه بقي عليه أن يكون الأوسط أخص من الأكبر ولم يترض
لنفسه ولعله سكت عنه لظهوره مما سبق فإنه وهو مساوياً للأصغر لو كان أخص من الأكبر لكان الأكبر أعم من
الأصغر فيكون الحد أعم من المحدود

(٥) والقسم الأول كاذب الخ أى أن النتيجة تكون كاذبة فإن الأصغر هو النوع المطلوب تحديده وقد حمل الأكبر
على الأوسط الذي هو فصل على أنه حمله من حيث هو فصل فتكون النتيجة أن النوع هو الأكبر من حيث هو فصل
وكذبه ظاهر وهذا التفسير هو ما يؤخذ من قول المصنف « فليس حد النوع حد الفصل الخ » ويمكن أن يترك إلى
ظاهره وهو أن القسم الأول هو الجمل على أنه حمله الخ أى يكون الكذب في الكبرى ويكون قوله فليس الخ إنا
للكذب بما يؤدى إليها الجمل عند النتيجة والأفلو قد صدق الجمل الأكبر على الأوسط على أنه حمله من حيث هو فصل لم يكن
فيه كذب في ذاته

كيف كان أو لما يوضع له وضعاً حقيقياً والاولى من هذا القسم كاذب أيضاً الذي يوضع للفصل
أو للخاصة غير النوع أيضاً ما هو خاصته أو فصله كالبالك والخطي أو منتصب النامة وغيرهما من خواص
الانسان يوضع للضاحك الذي هو خاصته وليس هذا انسان حقيقي منها وأما الثاني وهو أنه محمول
على أنه حجة لما يوضع له وضعاً حقيقياً فهو مصدرة على المطلوب أن قول إذا لم يأت بـ أن هذا هل هو حد
النوع والموضوع الحقيقي للفصل أو للخاصة هو النوع فكيف يثبت في أجزاء الإيمان أن
هذا أصل للموضوع الحقيقي الذي هو النوع وهو لا يكون بغيره نفس المطلوب عندنا من أن الوسط يجب أن
يكون أعرف للاصغر من الأكبر وكيف يكون شيء غير ما لا يعرف للاصغر من الوسط وحده الشيء هو
حقيقته وذاته فإنه القول الدال على حقيقته ومماهته ولا تعرف للشيء من حقيقته وأما أن كان
الوسط حداً آخر فهو باطل لا فائدة لنا أن الشيء الواحد لا يكون له حجة أن تامان لأن الحد العام هو
المؤلف من جميع ذاتيات الشيء فإذا استوفيت جميعها في حد لم يبق للحد إلا خرماتاً فممنه اللهم إلا
أن يكونا غير تامين بل يقتصر في كل واحد منهما على بعض الذاتيات بشرط أن كان كل واحد منهما
مساوياً في الحمل للحدود وهذا باطل أيضاً من وجهين أحدهما أن المكتسب بالبرهان لا يكون
حداً تاماً والثاني أن هذا الوسط لا يحتاج إيماناً أن يكون له على الاصغر من أن لا يشترط فيه أنه حده
والأكبر كذلك في حمله على الاوسط وإما أن يكون الحمل فيه ما أوفى أحدهما ملائمة من غير اشتراط أنه
حدلاً حمل عليه أما القسم الأخير فلا يلزم منه الآن الأكبر محمول على الاصغر وهو معلوم دون القياس
والقسم الاول باطل لأن الكلام في كون الاوسط حداً للاصغر والأكبر حداً للاوسط كالقلام في
الاول فإما أن يكتسب بقياس أو طريق آخر غير القياس أو اقتضاب اقتضاباً ووضع وضعاً من غير
اكتساب بطريق فإن اكتسب بقياس فإما أن يذهب إلى ما انتهى إليه أو ينتهي إلى حد لم يفتقر إلى
وسط أو يدور فيتبين الآخر بالاول والتسلسل والدور محالان والانتهاج إلى حد غير مفتقر إلى وسط
ي^(٣) يزبن حد وحدث في الظهور والخفاء وإذا كانت الحدود كلها من الذاتيات بشرط مساواتها فلا
يكون فيها أبين وأخفى وإن اكتسب بطريق آخر أو وضع وضعاً لا متعلق من طريق فليكتف بمثله
في الاول

والقسمة أيضاً لا تفيد الحد لأن القسمة تضع أقساماً من غير تعيين قسم فإن وضع منها قسم على التعيين

- (١) والاول من هذا القسم كاذب أيضاً أي أن الكبرى كاذبة فإن الأكبر لو حمل على الاوسط مل أنه حد لكل
ما يوضع له أي وضع كان والفرض أن هذا الأكبر حمل النوع الذي هو الاضطرار كان الأكبر حداً لكل ما يوضع مع
النوع تحت الاوسط ويلزم منه أن يكون الشيء الواحد حداً للأمور مختلفة في حقائقها بعضها عوارض وبعضها
ذاتيات وجميعها غير النوع من حيث هو نوع مطلوب الحد واستحالة ظاهرة
- (٢) وهو بعينه نفس المطلوب الخ وذلك ثابت أردت من الفصل عند حمل الأكبر عليه نفس النوع وهو ما يحمل عليه
الفصل حملاً حقيقياً فصارت الكبرى أن النوع وهو موضوع الفصل هو الأكبر وهو الحد فتكون الكبرى هي
الدمري بعينها وذلك مصدرة ظاهرة وإنما كان الموضوع وضعاً حقيقياً للفصل والخاصة هو النوع لأنهما النوع
أولاً والثبات ويحتمل أن على غير ما تعرض كما هو ظاهر
- (٣) غير بين حد وحدث في الظهور والخفاء أي يفتقر إلى أن يكون حداً أظهر من حدلان الحد الذي انتهى إليه غير مفتقر
إلى وسط تحت الاف الحد الذي نطلبه فإنه مفتقر إليه مع أن الحد لا بد أن يشتمل على جميع الذاتيات فلا يمكن أن يكون منه
أوضح وأخفى

كان وضعاً مستعداً لاستفادة من القسمة وإن استثنى بقيض قسم لتناج الباقي فاما أن وضع في القسمة أن حد كذا إما كذا وإما كذا ثم استثنى لكن ليس حده كذا أو وضع أن الشيء في نفسه إما كذا وإما كذا أي يحول عليه إما كذا وإما كذا والتعميم الأول هو بيان الشيء بما هو أخفى منه لاختلاف الشيء أي بين له محال ليس حده وأما الثاني وهو تناج أجزاء الحده من استثناء بعضها عن القسمة بأن تقول الإنسان إما حيوان أو غير حيوان لكنه ليس غير حيوان فهو حيوان وكذا إما ناطق أو غير ناطق وإما مائت أو غير مائت ثم يتبع الناطق والمائت باستثناء سلب غير الناطق والمائت ثم تجمع هذه الأجزاء توافق قياساً آخر وهو أن هذه المحمولات الجوهرية المساوية لشيء قول مفصل دال على ماهية الشيء وكل قول مفصل دال على ماهية شيء فهو وحده فمجموع هذه المحمولات حده فليس شيء أيضاً لأن القياس الأول أيضاً هو بيان الشيء بما هو مشتمل أو أخفى منه لأن أجزاء الشيء بينة للحدود غير محتاجة للبيان وهي أي من نقائضها أو مملوؤها في البيان فليس سلب غير الناطق أي بين الشيء من الناطق فكذلك نقائضه وأما القياس الآخر وهو أن مجموع هذه المحمولات قول مفصل من أمره كذا فهو توسيط حد الحده فبأي طريق عرف أن حد الحده هذا فكان مصادرة على المطالب الأول وعلى الجملة فتوسط حد الأكبر بسبب أنه أي للاصغر من الأكبر وتوسط حد الأصغر لأن الأكبر بما يكون أي بينه من الأصغر ليس بقياس الأعلى أقوام بل لا يخطر ببالهم معنى الشيء فإذا ذكر لهم حده تنبهوا للمعناه فاستدروا إلى التصديقي بالمحمول حين تصوروا معناه أو معنى الموضوع فكان غناء هذا التوسيط في إفادة التصور لافي التصديقي بل التصديقي حاصل لو كان التصور حاصل دون هذا التوسيط وإذا كان كذلك فن يفهم أن الحد قول مفصل دال على ماهية الشيء ولا يستلزم أن مجموع هذه المحمولات المساوية لشيء حده كيف يستلزم أنها قول مفصل دال على ماهية الشيء فإن كان بينا أنها قول مفصل دال على ماهية الشيء كان بينا أنها حدد دون هذا التوسيط فإن معنى الشيء إذا كان بينا الشيء آخر كان هو بينا له لا محالة إذ ليس هو غير معناه وإن لم يكن بينا أنها حدد لم يكن بينا أنها قول مفصل دال على ماهية الشيء فكان مصادرة على المطالب الأول من هذا الوجه أيضاً والاستقراء أيضاً ليس طريقاً إلى كسابه فإن الجملة (٣) ثبتت إذا حصرت فاما أن يحمل الحد عليها على

(١) لاستفادة من القسمة فإن إذا قلت الإنسان إما حيوان ناطق وإما ليس بحيوان ناطق ثم استثنيت الأول لم يكن ذلك الاستثناء آتياً من التقسيم بل أتى ذلك من أمر خارج عن مجرد القسمة فيكون كون الإنسان حيواناً ناطقاً أمراً معروفاً من قبل فهو مستعد وأنت تعلم أن استفادة الحد من التقسيم على هذا الوجه لم يقل به قائل وإنما التاهبون إلى ذلك قالوا إن تقسيم الجسم منسلاً إلى نام وغير نام ثم تقسيم الجسم النامي إلى حساس وغير حساس ثم تقسيم الجسم النامي إلى ناطق وغير ناطق وفصل هذه الأقسام بعضها عن بعض يؤدي إلى معرفة حد الإنسان بما هم من أجزائه من الجسم والنامي والحساس التي يشبهها الحيوان وما خص منها وهو الناطق وهو على هذا الوجه يرى مما سيورد عليه المصنف وقد لعب المصنف وغيره بلفظ الاستسباب فظنوا أنه لا يكون إلا بوضع الحدود أصغر في الدليل لهذا قالوا ما قالوا وستزيد ذلك أيضاً

(٢) فتوسط حد الأكبر الخ وذلك في قولنا مجموع هذه المحمولات قول مفصل الخ فالقيد وسطاً قول مفصل الخ وهو حد الأكبر النامي هو الحد وقوله وتوسط حد الأصغر الخ كان تقول مجموع هذه المحمولات هو ذاتيات الإنسان كلها وذاتيات الإنسان كلها هي حده فقد حددنا الجسم بآية ذاتيات الإنسان ووسطنا هذا الحد بين المجموع وبين الأكبر وهو حد الإنسان وذلك التصرف لا يجوز إلا على قوم بله كما قال المصنف

(٣) فإن الجزئيات الخ أراد منها جزئيات النوع المحدود ويكون تفصيل الحد باستقراءه في جميعها كما تقول زيد

انه حده لكل واحد منهما من حيث هو شخصه وهو كاذب فليس هذا النوع حدا للأشخاص الواقعة تحته من حيث هي أشخاص أو يحتمل على أنه حده نوعها وهو مصدره على المطالب الأول أو يحتمل مطالعا

لأعلى أنه حده فهو شبه ان يكون شيئا أيضا على النوع من غير يادما أنه حده

ولا يمكن ان يتسببه أشخاص من حده الضد فان ذلك الحده كيف اكتسب فان اكتسب من هذا فهو دور وان اكتسب بطريق آخر فيكتسب به هذا أيضا على أنه ليس لكل حده وضمه ثم ليس أحد الضدين بأولي بان يتسبب حده من حده من الضد الآخر

فاذا أتت هذه الطرق كلها فلبين طريق اقتناص الحده وهو طريق التركيب وذلك بان نحدد الى الأشخاص التي لا تنقسم من جهة الحده وسواء كان الحده وجنسا أو نوعا ونعترف المقولة التي هي واقعة فيها من جهة المقولات العشر ولا نسكت في شخص واحد بل ان كان الحده وجنسا التقطنا أشخاصا لتمام أنواع واقعة تحته أو كان نوعا فلهذا في حده من أشخاصه ونأخذ جميع المحولات المقومة لها التي في تلك المقولة من الاجناس وما هو كالا جناس والفصول أو فصول الاجناس وأعني بقولي ما هو كالا جناس الموضوع المأخوذ في ماهية العرض الذاتي الذي كالانف للخطو ستة ثم نأخذ الاعم وزد فيه بالجناس القريب منه مقيدا به على ما عرفت التقييد ونجهد في الاحتراز من التكرير مثل أن نقول جسم ذوات حساس حيوان فان الحيوان قد تكرر تارة مفصلا وتارة مجتمعا فاذا جعلت هذه المحولات على هذا الوجه نازل من الاعم الى الاخص ووجدتها مساوية للحده وفي الحل والمعنى كان القول المؤلف منها بالاعلى كمال حقيقة الشيء وهو الحده

أما المساواة في الحل فهو ان كل ما يحتمل عليه الحده ويحتمل عليه هذا القول وكل ما يحتمل عليه هذا القول يحتمل عليه الحده وأما المساواة في المعنى فهو الاشتغال على جميع ذاتيات الحده بحيث لا يشذ منها شيء وكثير من الأقوال المساوية في الحل لا يكون مساوية في المعنى بل يفوته كثير من الذاتيات كما نقول الانسان جسم ناطق فان هذا مع اختصاصه بالانسان ومساواته لما يحتمل بمعنى الحيوانية وكما نقول الحيوان جسم ذوات حساس وتقتصر عليه فانه ناقص في المعنى لان للحيوان وراء هذا كونه متحررا بالارادة ويتساويان مع ذلك في الحل

ثم ان كان لا يقرب أجناس الحده وداسم موضوع كان الاولى ايراده لانه يدل على جميع الذاتيات المشتركة بالتضمن ثم يرد في جميع الفصول الخاصة بالحده ودوان كانت ألفا وان لم يكن له اسم أو ردت ذاتياته مفصلا لئلا يبدل أي حده وهذا كله مما سبق بيانه في المقالة الثانية لكن الغرض في اعادته التبيين على انه هو طريق التركيب وأن لا طريق الى اقتناص الحده غيره

والقسمة وان عزلناها عن رتبة افادة السات فلها معونة في طريق التركيب من وجوه ثلاثة أحدها دلالة على ما هو الاعم والاخص من المحولات فلهذا ساقط منها كيفية تركيب أجزاء الحده في البداية

حيوان ناطق وعروحيوان ناطق وهكذا الوفر من حصص جزئيات الانسان مثلا أو نقول في حده السيار المحصور عندهم في سبعة كواكب القمر يتحرك بفلك خاص به والشمس كذلك الخ فالسيار كواكب يتحرك بفلك خاص به وهذا أيضا مما لم يذهب اليه أهل المنطق اللهم الا المتشبهون بهم وسعنا في تبيينه بعد أن يفهم الصنف من طريقه التي حدها لكسب البرهان

(١) مع أنواع واقعة تحته أي أشخاصا يكرن كل واحد أو عدة منها محو بانوعه الذي يدخل تحته وكان الاولى في التعبير من أنواع بدل مع أنواع كما هي عبارة غيره

بالاعم وتقييده بالخاص والثاني دلالة على انقسام الشيء من طريق ماهو فنجعل الشيء جنسا لما يليه في الرتبة ونقرن فصله الخاص به من غير تجاوز الى فصول الاجناس الاخص منه فيجري ترتيب الاجناس على هذا التوالي والثالث دلالة على جميع الذاتيات عرضا كما دلت عليها طولا فان الشيء يمكن أن يقسم تقسيمين ليس قسما أحدهما شقت قسمي الآخر كأنقسام الجسم ذي النفس الى المتحرك بالارادة وغير المتحرك هرة والى الحساس وغير الحساس أخرى فقسمة الشيء الى أقسام مترتبة بعضها فوق بعض قسمة طولية وقسمته الى أقسام متساوية في الرتبة قسمة عرضية فإذا استقصى هذا الاستقصاء أو شك أن لا يفوت القسمة شيء من الذاتيات وانتهت الى الذاتيات التي اذا قسمت بعد ذلك وقعت القسمة بالعرضيات والاشخاص فان القسمة من الجوهر اذا انتهت الى الانسان وقفت ولم ينقسم بعد بالذاتيات وبعدها لما أن ينقسم الى الاشخاص أو الى الفصول العرضية كالكتابة والاعي والخياطة والحارث وغير ذلك

(١) دلالة على انقسام الشيء من طريق ماهو الخ قال غير المصنف « ويجب ان يعلم أن القسمة معونة في التركيب لانه تحفظ بها الوسائط وترتيب أجزاء الشيء في البداية بالاعم وتقييده بالخاص لدلالة على انقسام الشيء الى المقول في جواب ماهو والى غير المقول في جواب ماهو فيجعل الشيء جنسا لما يليه ويقرنه به فصله الخاص من غير تجاوز زمنه الى فصول اجناس اخص فيعلم ترتيب الاجناس على التوالي ولان القسمة كما تدل على الاجناس طولاً تدل عليها عرضاً الخ » فتدبر الوجه الثاني من تنمة الوجه الاول وعلم انه وقد فصل المصنف الوجهين لان الترتيب بين الاعم والخاص شيء وترتيب الاجناس وتعيين كل واحد منها عن الآخر شيء آخر فإنا أن ترتب بطريق القسمة ما في الانسان الى اعم وأخص بدون رعاية لترتيب الاجناس كان يقول الجوهر اما تمتد في الأبعاد الثلاثة امتدادا جوهريا أو غير ذلك والمتمدد اما تاما وما غير تام والناهي اما حساس متحرك بالارادة أو غير ذلك والحساس المتحرك بالارادة اما ناطق أو غير ناطق فقد أثبت على أجزاء الحد مبتدئا بالاعم مقيداً بالخاص ومع ذلك لا يوجد ترتيب للاجناس وانما هو سر لاجزاء حقيقة واحدة وهي الانسان مبتدئا بالعام منته بالخاص

لكنت لو أثبت القسمة من طريق ماهو بمعنى أنك قسمت ما جاء في طريق ماهو الى المقول في جواب ماهو وغير المقول في ذلك الجواب بل مقول في جواب أي شيء هو في ذاته وكما حصلت قسما جعلته جنسا لما يليه وقرنت به هذا الجنس الفصل الخاص بالذي يليه فقط من غير تجاوز الى ما تحته استغفرت مع البداية بالاعم والتقيد بالخاص ترتيب الاجناس وطريق ذلك أنك متى حققت في الانسان ذاتية الجوهر وذاتية الممتد في الأبعاد الثلاثة وفصلت الانسان بالقسمة عن غيره في ذلك فأت بعد تحصيل هذا القسم في ذات الانسان وهذا هو الجسم ثم تجعل الجسم جنسا لما يليه وهو الجسم النامي بان تضيف الى الجسم الفصل الخاص بما يليه وهو النامي ثم تقول وهذا هو جنس الجسم النامي لانه يقال في جواب ماهو على الحيوان والنبات ثم تضيف بطريق التقسيم الى الجسم النامي فصل الحساس والمتحرك بالارادة فيحصل لك جنس آخر وهو الحيوان ولو أنك لم تنظر في التقسيم الى ما يقال في جواب ماهو وما لا يقال واكتفيت في القسمة بما يذكرك في طريق ماهو لم تحصل لك الا فصول وهي وان كانت فصولا لاجناس بعضها اخص من بعض ولكن لم تفرز فيها تلك الاجناس ولن تفرز الا بعد قسمتها الى ما يقال في جواب ماهو وما لا يقال

ولمأت الآن على ما وعدنا به من مناقشة المصنف فيما تبع فيه غير من ان الحد لا يكتب بالبرهان ولا بالقسمة ولا بالاستقراء زعموا أن لا طريق للحد الا التركيب وقد علمت بانه محمدا كره المصنف وأنت تراه لا يتيسر لك الا بعد معرفة أجزاء الماهية وانها أجزاء لها وان لا جزء لها سواء وان منها العام والخاص حتى يمكن لك التركيب على الوجه الذي يعتبر به النعرب عندنا عندهم ولا يخفك ان طالب الحد الماهية كما كان انسان مثالا لبدان مبتدئ يتميز بالحوولات التي تحصل عليها احملا اموضيا مما يحمل عليها ذاتيا فأول ما يبتدئ ينظر في الجوهر هل هو ذاتي أو غير ذاتي وربما يحتاج ذلك الى الدليل على نفي أنه عرضي ثم ينتقل الى الامتداد هل هو جوهر حتى يصح ان يكون جزءا من الانسان الذي هو جوهر وحاجة ذلك الى البرهان لا تخفى وهكذا يستقرئ جميع ما يصح ان يكون في الانسان مبتدئا لانه تصد عنه حتى يأتي على آخر ذلك بالاستقراء الخاص وهو في جميع ذلك يستعمل البرهان بغيره ولا ثبات الجوهرية وجزئية الجزء الماهية

(الفصل الخامس)

في مشاركات الحد والبرهان

قد بينا أن كل واحد من مطلبي لم وما المطالبة حقيقة الذات بعد ذلك لم يطلب هل ولم تطلب العلة الذاتية في البرهان وما تطلب الحد المعرف لحقيقة الشيء وما هيته فيمتنع سؤالان طلب البرهان والحد في تأخرهما عن هل ويتفق الجوابان أيضا لأن العلة الذاتية مقومة للشيء فهي داخلية أيضا في جواب ما هو أي الحد حسب دخولها في جواب لم الطالب البرهان الحقيقي وبهذا يعلم أن البرهان وإن لم يكن طر يقا إلى اكتساب الحد فبعضه نافع في حدس بعض الحدود وهي التي حدودها الوسطى على ذاتية الشيء ولست نأمن بهذا أن هذه العلة يستفاد كونها ذاتية من البرهان كالأدلة في العلم يعرف من قبل كونها ذاتية لا تجعل حدود البرهان بل نعتي به التنبيه لها بالبرهان وزوال الغفلة بسببه ومثاله ما إذا سئل لم ينكسف القمر فقال لأنه توسطت الأرض بينه وبين الشمس وكلما وقع كذلك زال ضوءه فان كسوف الشمس يثبت به وعلة الكسوف أيضا وما هيته كذلك فان الكسوف هو زوال ضوء القمر لتوسط الأرض بينه وبين الشمس فينتبه من هذا البرهان للحد لكن الحد الكامل لا يكون حدا واحدا في البرهان أي جزء مقدمة بل جزآن وإيرادهما في الحد خلاف إيرادهما في البرهان اذ يقدم في الحد ما أخره في البرهان ويؤخر ما قدمته فانك قدمت توسط الأرض على زوال الضوء في البرهان وفي الحد الكامل تؤخره فتقول الكسوف هو زوال ضوء القمر لتوسط الأرض بينه وبين الشمس

فان جعلت كل واحد من جزأي البرهان حدا وانفق أن كان مميزا وإن لم يكن حدا تاما سمي الذي يكون مقدما في البرهان أي الحد الأوسط حدا هو مبدأ برهان مشتمل توسط الأرض في هذا المثال والذي يكون مؤخر فيه أي الحد الأدنى كبر حداه و نتيجة برهان مثل زوال ضوء القمر ههنا وهذا انما يتفق اذا

ويستعمل القسمة حتى يحص الفاني من العرضي والعام من الخاص الى ان تكمل لديه الاجزاء ويصل الى اليقين بأن لا جزء وراعهما وجد وبعد هذا كله يأخذ في الترتيب ولا يستغنى فيه عن القسمة كما صرح جوابه وهذا من البديهيات التي لا تنفي على طلاب العلوم وهم يعترفون بها فالوصول الى الحد في الحقيقة هو البرهان والقسمة والاستقراء تتضمنان الطرق الثلاثة في كسبه ولكنهم قالوا ان الحد مفيد للتصور والبرهان والقسمة والاستقراء مفيدة للتصديق فكيف يتيسر التوفيق لو كان البرهان كاسبا للحد لهذا صرحوا على ان ينقوا توسط البرهان وما معه في تحصيل الحد وأخذوا يضربون في عمية أضلت عن الغاية المطلوبة للطالب من تحصيل المنطق ولوشاء الرجوع الى ما قرررهم من أن الحد الحقيقي يتوقف على التصديق بوجود الحد وما ينوبه ذلك من أن الحد علم ولكن يكون علما حتى يكون حكاية لمعلوم ولا يكون الشيء معلوما حتى يكون حقيقة ثابتة ينعكس مثالها الى الذهن ثم بعد ذلك كانوا يتقنون الى أن الوصول الى كنه الحقيقة حتى يكون مافي الذهن مثلا لأنها لا تعرضها يحتاج الى التبعيض بالدليل فاذا حصلت عند قاعدة تصديقات نشأ عنها في الذهن عدة تصورات للماهية متى رتبت وجمعت على النسق المعروف مثلث الماهية واكتسبنا صورتها الحقيقية فتوقف التصور على التصديق لاشاعة فيه وكأنهم راعوا في الكاسب أنه هو الممثل الاخير للماهية بعد تحصيل جميع ما يجب تحصيله ولا ينافيهم أحد في أن طريقه الفردي هو ترتيب الاجزاء بعضها مع بعض والله أعلم

(١) بعد مطلب هل تقدم في مقدمة الفن الرابع ان ما الطالبة للحقيقة انما يسأل بها بعد ان علم بوجود الماهية التي تطلب حقيقة فان ما لا وجود له لا حقيقة له في ذاته بل الحقيقة هي حقيقة أمر موجود وان مطلب هل المطلق متقدم لذلك على مطلب ما الطالبة للحقيقة الذات واستفيد مما سبق أيضا أن مطلب لم متأخر عن مطلب هل المطلق لأنه طالب لعلمة الاعتقاد أو علة الوجود بحسب الامر في نفسه وهذا لا يكون الا بعد التصديق بالوجود ومطلب هل المطلق يشمل السؤال عن الوجود لأن هل البسيطة يطلب بها أن الشيء موجود أو ليس بموجود

كان بعض أجزاء الحد التام على الجزء الآخر فها هو العلة من جزأى الحد التام اذا اقتصر عليه يسمى حداً هو مبدأ برهان وما هو المعلول اذا اقتصر عليه يسمى حداً هو نتيجة برهان والحد التام هو مجموعهما فانقطة الحد يقال بالتشكيك على خمسة أشياء وانما قلنا بالتشكيك لان المعنى في هذه الاشياء ليس مختلفاً من كل وجهه فمن ذلك الحد الشارح للمعنى الاسم وهو الذى لا يلتفت فيه الى وجود الشئ في نفسه ومهما كان وجود الشئ غير معلوم فالحد لا يكون الا بحسب الاسم كتحديد المثلث المتساوي الاضلاع في فاتحة أصول الهندسة فاذا صح الشئ وجوده لم أن الحد لم يكن بحسب الاسم فقط ومن ذلك الحد بحسب الذات فمهما هو مبدأ برهان ومنه ما هو نتيجة برهان ومنه ما هو حداً تام مجتمع منهما ومن ذلك ما هو حداً لا مور لاعل لها ولا أسباب أو أسبابها وعللها غير داخله في جواهرها مثل تحديد النقطة الواحدة والحد وما أشبه ذلك فان حدودها لا بحسب الاسم فقط ولا مبدأ برهان ولا نتيجة ولا مركب منهما

(الفصل السادس)

في أقسام العلل وتفصيل دخولها في الحدود والبراهين ليعتم به الوقوف على مشاركة الحد والبرهان

العلة يقال على أربعة معان الاول الفاعل ومبدأ الحركة كالنجار للكرسى والاب للصبي الثاني ما يحتاج اليه قبل ما هيته الشئ وهو المادة مثل الخشب للكرسى ودم الطميط والنطفة للصبي الثالث الصورة في كل شئ فانه ما لم تقرر الصورة بالمادة لم يتكون الشئ ممثل صورة الكرسى الرابع الغاية التي لاجلها الشئ كالسكن للبيت والصالح للجلوس للكرسى وكل واحدة من هذه العلل تصلح ان تقع حدوداً وسطى لان كل علة شئ في شئ فهي واسطة بينهما لكن منها ما هي قريبة ومنها ما هي بعيدة ومنها ما هي بالذات ومنها ما هي بالعرض والقريب من العلة الفاعلية هي كالقوة للحمى ومن العلة الصورية كقيام خط على خط عن زاويتين متساويتين لكون الزاوية قائمة ومن العلة المادية كاستيلاء البرد للشئ للجمام وأما البعيدة من العلة الفاعلية الغائية كـ (١) وقى احتقان الخلط واستيلاء البرد للشئ للجمام وأما البعيدة من العلة الفاعلية فكما أشهره (٢) للحمى ومن العلة الصورية كقيام خط على خط لكون الزاوية قائمة ومن العلة المادية كتمزق (٣) اذا اركان الموت ومن العلة الغائية كتمزق سوء الهضم للشئ وأما بالذات من العلة الفاعلية فكما النقص لانهدام الحائط وكما استعونيا فانه يستحق بذاته ومن المادية فكما الصفاة لعكس الشج

(١) كتمزق احتقان الخلط أى ان الداعى الى الشئ للجمام والنافعة منه هو دفع احتقان اذ خلط ودفع استيلاء البرد

على المزاج

(٢) فكما أشهره بالتحرير وهو اشتداد الرغبة في الاكل والافراط فيها فله سبب لكثرة الاكل ولتناول ما قد يضر من المأكولات وذلك بسبب القوة وهي سبب الحمى

(٣) كتمزق اركان الموت اركان العناصر وتضادها هو تضاد آثارها كالحمران التي هي أثرها يولد لها من تلك العناصر فتنها تضاد البرودة وهي أثرها يولد لها من العناصر فهذه التضاد سبب في التفاعل بينها وقد يغلب أحدها على الآخر فيستولى عليه كاليدس يستولى على الرطوبة فينشأ عنه الموت

ومن الصورية فمثل كون الزاويتين متساويتين في الجنبين لكون الخط عموداً ومن الغائية فكالجثة
للشيء وأما ما بالعرض من العسل الفاعلية فمركز والدماء للزوال الحائط كالسقمونيا يبرد لا يذير بل
المسخن أعنى الصفرء وكذلك شرب الماء البارد يسخن لأنه يجتمع المسخن ومن المادية
فكالحل (١) ديدية لعكس الشئ ومن الصورية فكذلك كون الزاويتين الواقعتين عن جنبي الخط قائمتين
لكون الخط عموداً ومن الغائية فكالعشور على كثر لشيء

وقد تكون كل واحدة من هذه العمل الأربع قريبة كانت أو بعيدة بالقوة وقد تكون بالفعل وإذا
كانت بالفعل كانت سبباً لكون المعلول بالفعل وأما إذا كانت بالقوة فليست سبباً لكون المعلول بالقوة
فإن ذلك للمعلول من نفسه وقد تكون كل واحدة منها خاصة كالبقاء للبيت وقد تكون عامة
كالصانع للبيت

واعلم أن المعلول إذا وضح (٥) مع بالفعل فقد وضعت العمل كلها لكن الغاية ربما لم توجد بعد من حيث
هي الأعيان كالاضطجاع مع وجود الفراش فأنما كان كذلك لأنها ليست علة من حيث هي موجودة
في الأعيان بل من حيث هي ماهية فإن معناها إذا تشتمل في ذهن الفاعل بعينه على الفعل فهي من
حيث معناها وما هيته علة العلة الفاعلية ومن حيث هي موجودة معسولة لها إن كانت من الغايات
الحادثة بالفعل

والعمل الأربع الشيء الواحد إذا حصلت بالفعل فلا شك في حصول المعلول أما آحادها (٦) فأنما يلزم
من وجوده وجود المعلول لآلئنه وحده مجموع العمل ولكنه من جملتها بحيث لا يتسكن وجوده عن

(١) لأنه يجمع المسخن وذلك بما يسمى رد الفعل فإن الماء البارد إذا صلب على جزء من البدن يبرد في الحال وانسرا الدم
عنه ثم بعد ذلك يرد بقوة فيحصل التسخين بالعرض وكذلك الماء البارد يفرز بعض الانحماض ويقزرها وهي مما يسخن
(٢) فكالحديدية لعكس الشئ وذلك أن كان الضيق الذي يعكس الشئ حديداً

(٣) فكذلك الزاويتين الواقعتين عن جنبي الخط الخ تقدم أن كونهما متساويتين علة صورية بالذات لكون الخط
عموداً أما كونهما قائمتين فهو علة صورية لعمودية الخط بالعرض لأن كونهما قائمتين علة لكونهما متساويتين في الجنبين
بحيث تكون كل واحدة منهما في جانب مساوية للآخرى في الجانب الآخر

(٤) فإن ذلك للمعلول من نفسه وذلك لأن كونه بالقوة ليس شيئاً آخر وراء كونه ممكنه وذلك له في ذاته وهو قول ظاهر
لأن المعدوم في ذاته لا يقوم به وصف لا قوة ولا فعل وإنما الوصف في الحقيقة شيء أنه يمكن أن يصير ذلك المعلول أو أن
يفعله والصواب أن يقال إن المادة مثلاً إذا كانت بالقوة فهي غير موجودة بالفعل وما لا يكون موجوداً لا يكون علة
لكون شيء بالقوة أو بالفعل وإنما يكون الشيء معلولاً بالقوة لشيء آخر هو موجود بالفعل أمامه أخرى بعيدة أو فاعل يمكن
له أن يفعله أو ما يشبه ذلك أما المعدوم في ذاته فلا وصف له كما قدمنا

(٥) إذا وضح بالفعل أي إذا قلت أنه موجود بالفعل فقد قلت أن العمل الأربعة قد وجدت وسمى ذلك وضعها لأنه أشبه
بوضع بعض أجزاء الشرطية في الاستثنائي لاستنتاج وجود الجزء الآخر

(٦) فأنما يلزم من وجوده وجود المعلول الخ أي ما يلزم من العلم بوجود العلم بوجود المعلول سواء كان وجوده
متقدماً بالذات على وجود المعلول أو كان وجود المعلول متقدماً عليه في الأعيان وليس هذا اللازم لأن ذلك الواحد من
العمل هو مجموع ما يلزم لوجود المعلول بل لأن نسبتها إلى جملة العمل بحيث لا ينفك وجوده عن وجود جميعها كالعلة
الصورية فإنها لا تكون موجودة إلا إذا وجدت المادية والفاعلية وتصور الغائية أو مدوياً في الطبيعة فيلزم
وجود المعلول أن عتبه وجودها فإذا علمت بوجودها علمت بوجوده فحق الاستلزام العلم بوجوده العلم بوجود
مجموع العمل والعلم بوجود مجموع العمل يستلزم العلم بوجود المعلول لأنه لا يلزم من العلة التامة وهذا إجمال فصله في
قوله أما الصورة الخ

وجود جميعها فيلزم وجود المعلول إذن عند وجوده بجملة ما ومنها ما يلزم فيه ذلك أما الصورة والغاية
 في^(١) يلزم من وجود كل واحد منهما وجود المعلول وأما المادة ففي كثير من الأمور الطبيعية يلزم عند
 حصول استعدادها الصورة بالضرورة ويوجد وجود الصورة المعلول والغاية أيضاً فإن هذه الضرورة
 لا تمنع الغاية إذا الأمور الطبيعية وإن كانت كإلزام ضرورة فهي لغايات مثل أن المادة التي خلقت
 منها الأسماك الطراحي عريضة إذا حصلت بتمام الاستعدادات لزمها الصورة ضرورة ومع ذلك فإن
 خلق عرضها التمام وغاية وهو طعن الطعام كما أن خلق حصة الأنبياء لتمام وغاية وهي قطع الطعام
 وفي كثير منها لا يلزم حصول استعدادها الصورة لأن تلك الصورة تحدث بحركة من علّة محرّكة
 ولا حركة إلا في زمان ومن هذا القبيل الأمور الصناعية فإن الصورة لا تلزم منها من مجرد وجود
 المادة فرعاً لم يسبق الفاعل إلى المفعول وإن حصل استعداد المادة لأن الفاعل ربما كان غريباً
 خارجاً عن المادة وربما لا يلاقى أما إذا كان الفاعل قوة طبيعية في جواهر المادة فلا يمكن أن
 لا يصدر عنها فعلها عند حدوث الاستعداد التام سواء كان دفعة أو في زمان وأما التفاعل فليس يجب
 من وضعه في كثير من الأشياء وضع المعلول بل ربما لا يجب من وضعه مع وضع القابل الذي هو المادة
 أيضاً وجود المعلول ما لم يوجد شرط آخر مثل القوة البرّدة التي في الأفيون إذا وصلت إلى البدن
 فإما يتفعل الأفيون أولاً عن الحرارة الغريبة لم يؤثر بالتبريد فيه

فإذا كان الأمر على هذا الوجه في أحاد العلل فكل واحد من أصنافها وإن صلحت لأن تكون حداً
 أوسط لكن لا ينقطع سؤال التسمّ لا بإعطاء العلة الذاتية الخاصة القريبة التي بالفعل
 ومما يناسب هذا البحث أن هذه العلل بعضها يساوي المعلولات في الجمل أي ينعكس عليها وبعضها^(٢)
 أخص منها مثل كون السحاب عن تكاثف الهواء بالبرد وعن انعقاد البخار وكل واحد منهما أخص
 من السحاب ومثل كون الحمى عن عفونة الخلط تارة وعن^(٣) حرارة الروح أخرى بلا عفونة
 وهذه العلل الخاصة قد تشترك في معنى عام يكون العلة المساوية للمعلول الذي هو أعم من كل واحدة منها
 وقد لا تشترك أما ما لا تشترك فلا تجعل حدوداً وسطى للموضوعات لها أخص من الأكبر فلا تكون
 علل وجود الأكبر على الإطلاق بل علل وجوده للأصغر الأخص فإن الحمى المطلقة ليست مساوية
 للعفونة بل^(٤) حتى أصحاب الغيب وكذلك النوع ليس علة وجود الجنس مطلقاً بل هو لما تحت النوع

(١) فيلزم من وجود كل واحد منهما وجود المعلول لا على معنى أن وجود المعلول يحصل بوجود أحدهما تين العلتين
 فإن وجود المعلول إنما يحصل بحصول مجموع العلل الأربع بل على معنى أنه متى حصل وجود شيء منهما يعلم أن المعلول
 قد حصل

(٢) لا يلزم حصول استعدادها الصورة الصورة فاعل يلزم مؤخر عن مفعوله وهو حصول وذلك كأن يستعد
 الجديدي لأن يكون سيقامش لا يحصل درجة الحرارة عند الإجماع إلى حد لا حراراً لكنه يحتاج إلى طرق الطارق البينال
 صورة السيف

(٣) وبعضها أخص كمالا كان المعلول يصدر عن عال متعددة كل واحدة منها مستقلة في تحصيله كانت كل واحدة
 أخص من المعلول لأنها كما وجدت وجد المعلول وقد يوجد المعلول بدونها عن العلة الأخرى

(٤) وعن حرارة الروح أخرى أراد به الروح الحيواني المنبث في العروق عن حرارة الدم ويعدونه مدار الحياة الحيوانية

(٥) بل حتى أصحاب الغيب بغير مفسورة بقاء مشددة أي الذين تعبهم الحمى في أوقات متقطعة فلو ثبت عندك تفنن
 الأخطاط لم يمكنك أن تثبت للتفنن الأخطاط أنه مجموع على الإطلاق بل أنه مجموع حتى الغيب والغايات ذلك لبعض

من شخص أو صنف أو نوع دونه وأما ما تشترك في معنى عام فإن جعل الأكل على الحدود الوسطى التي هي أخص لا يكون أولاً ولكن بتوسط ذلك العام مثل انتشار الورق لشجرة التين والخروع والكرم فإن العلة المساوية للانتشار في جميعها جود رطوبتها وانفشاشها أما كون هذه تينة وهذه خروعاً وكرماً فهي أمور أخص من الانتشار الذي هو الأكل لكن جود الرطوبة التي هي العلة المساوية ليس لهذه الوُسْطَيَات الخاصة أيضاً أولاً ولكن بتوسط أمر عام وهو عرض الورق فالتين والخروع والكرم عرضة الأوراق بلا واسطة وعرض الأوراق تنفّش رطوبته بلا واسطة ومنفّش الرطوبة ينتشر ورقه بلا واسطة فالعلة المساوية للانتشار القريبة منه هي الانفشاش والانفشاش ليس أولاً لهذه الخواص بل لعرض الورق فكل هذه العلة هي المنها كسرة على معلولاتها

واعلم أن بعض العلة والمعلولات قد ترتب ترتيباً يؤهم الدور مثل ابتلال الأرض بسبب حدوث المطر وحدث المطر من الغيم وحدث الغيم بسبب تصاعد البخار وتصادد البخار من ابتلال الأرض فإذا حذف المتوسطات كان ابتلال الأرض بسبب تصاعد البخار وتصاعد البخار من ابتلال الأرض لكن هذا انما يكون دوراً لو كان الابتلال الذي هو العلة هو بعينه المعلول وليس كذلك بل هو غير بالشخص وانما هو بالانواع فليس فيه محال دوري فإن قيل ان لم يكن هذا دوراً فيلزمكم الدور فيما ذكرتم من جهة أخرى وهو انه اذا كان كثير من العلة يساوي المعلولات مثل توسط الأرض للكسوف ومثل انفشاش الرطوبة المسكة لانتشار الورق ومثل القرع المقاوم للصوت فيمكن أن تبين العلة بالمعلول والمعلول بالعلة فيكون دوراً فلنا ليس اذا كان كل منهما مساوياً لا آخر جاز توسطه لبيان الآخر بل الصالح للتوسط ما هو الا عرف فلئن كانا متساويين في المعرفة والجهل فلا بيان لاحدهما بالآخر فان عرف المتوسط بحساب قبل الكسوف فهو أعرف فاذا أثبت بتوسطه الكسوف كان بياناً حقيقياً أو عرف الكسوف بالحس قبل معرفة المتوسط فاذا أثبت المتوسط به كان بياناً حقيقياً أيضاً هذا مع أن توسط العلة يعطى برهاناً آتياً وتوسط المعلول يعطى برهاناً آتياً فليس استعمالهما وسطين من وجه واحد فلا يلزم الدور فقد قلنا في العلة ودخولها في البراهين

وأما دخولها في الحدود فإن كان الغرض من الحد تصور الشيء من جهة ماهيته فيتم من هذه العلة بما هي أجزاء القوام ولا يؤخذ معها ما هي خارجة عن ذات الشيء وإن كان الغرض تصور ماهيته كما هو موجود ولا يتحقق ذلك إلا بجمع علله الداخلة في القوام والخارجة عنه فلا بد من دخولها فيه وعلى الوجهين جميعاً فلا يدخل في الحد إلا العلة المساوية للحدود وأما التي هي أخص مثل انطفاء النار

المحمومين دون البعض الآخر وكذلك يقال في النوع بالنسبة إلى الجنس فإن النوع وهو علة خاصة للجنس انما يكون واسطة لنبوته بالنسبة إلى أفراد ذلك النوع خاصة ويثبت لأفراد نوع آخر بواسطة ذلك النوع الآخر

(١) لا يكون أولاً الخ يريدان يفرق بين ما تشترك فيه العلة في أمر عام وبين ما سبق من عملية النوع للجنس فانك في توسط النوع تقول مثلاً هذا انسان وكل انسان حيوان فيعلم ثبوت الحيوان للفرد الانسان والحيوان مقول على الانسان أولاً بلا واسطة لانه جنسه القريب وهكذا تقول في أفراد الفيل والفرس أما فيما هنا في توسط النوع في ثبوت الاسم منه لفرد وليسكن لأعلى الوجه السابق فإن العلة المتنوعة وهي الأنواع كالتين والخروع والكرم التي هي علل لثبوت انتشار الورق الذي هو عام لأفرادها لم تكن عللاً لثبوت هذا العام مباشر لأن علليتها ترجع إلى أمر عامها وهو العلة في الحقيقة لم يكن حمل ذلك العام المراد إثباته عليها حملاً أولاً بل يلاحظ في عمله توسط الأمر الذي يضمها فاذا قلت هذا تين وكل تين منتشر الورق لم يكن ذلك استدلالاً صحيحاً لانك لم تأت بالعلة القريبة اللهم الا اذا كانت العلة القريبة ملحوظة تلك

وانكسار القمم والقرع بالعصا وغير ذلك للصوت فليس شئ منها يدخل في حدود ما هو أهم منها وان دخلت في البرهان فان وجه بدلها معنى عام مثل القرع المقاوم الذي هو العام لجميع علل الصوت كان المأخوذ في حد الصوت وأما العمل الخاصة فتوجد لجميع أنواع ذلك الأعم من كل انطفاء النار لحد الرعد لحد الصوت المطلق ومثل العفونة لحي الغيب للحمى المطلقة وقد يحسد الشئ بجميع علله الأربع ان كانت له وكان الغرض من الحد تحقيق ماهيته على حسب وجودها كما تقول في حد السيف انه سلاح صناعي من حديد مطوّل معرض بمحدد الاطراف لتقطع به أعضاء الحيوان عند القتال فالسلاح جنس والصناعي فصل من المبداء المحركة أي الفاعل ومن الحديد فصل من المادة ومطوّل معرض بمحدد الاطراف فصل من الصورة وليقطع به أعضاء الحيوان عند القتال فصل من الغاية

(الفصل السابع)

في رسوم الفاظ استعملت غير مشروحة المعاني وهي العلم والعقل والظن والجهل والذهن والفهم والفكر والحدس والذكاء والحكمة

العلم هو اعتقاد أن الشئ كذا وأنه لا يمكن أن يكون الا كذا اعتقاد لا يمكن زواله اذا كان الشئ في نفسه كذلك وحصل هذا الاعتقاد بواسطة أوجبه ويقال علم لتصور المساهيات بالحد واذ حصل

معلومة من قبل فتكون هي الوسط في الحقيقة وغاية الامر انك حذفتها عند التأليف ومتى كانت العلة القريبة وهي الامر الذي يعم جميع العلل الخاصة لمحوطة كان تيسيرها ممتثل لا كبر على الاطلاق لافي أفراد نوع من هذه الانواع فقط فانك متى رايت في الحكم أن كل منفش الرطوبة فهو منتشر الورق ثبت الانتشار لكل ما هذه حاله سواء كان كرما أو خرما أو تينا بلا تخصيص لواحد منها فاذا قلت هذا تين وكل تين عريض الورق وكل عريض الورق فهو منفش الرطوبة وكل منفش الرطوبة فهو منتشر الورق فهذا منتشر الورق دخل في الحكم أفراد الكرم والخروع معنى أنه يكون نتيجة مع نتيجة ولا تكون العلة وهي نوع التين من قبل العلل الخاصة التي لا تنعكس على معلولها لانها ليست العلة الحقيقية والعلة الحقيقية عريض الورق ومنفش الرطوبة وهما مساويان لا انتشار معا كسان عليه

وانتشار الورق تساقطه وانفش الرطوبة تحلبها وذهابها كأنه انفساح من الفش ويقال فش القرية اذا حل وكاءها ليخرج ريحها وهذه الانواع من الشجر لا تنفك بتساقط ورقها بخلاف غيرها مما ليس ورقه يعبر بض فان التساقط يعبرها في أوقاته الخاصة

(١) قوله للصوت له تعلق بجميع ما تقدم من انطفاء النار وانكسار القمم والقرع بالعصا وانطفاء النار من أسباب الصوت اذا صب الماء على الشئ المحترق يصعد له صوت كما هو معلوم أو اذا التهمت المواد الجوية ثم انطفاة انهار بعضها على بعض وهوت متداخلة فيحصل صوت وهو الرعد على ما ذهب اليه بعض قدماء الحكماء والقمم الجرة كالقمم وكل واحد من هذه الثلاثة علة خاصة للصوت فلا يدخل ولا واحد منها في حد لان الصوت أعم منها فلا تقول الصوت ما يسمع بسبب القرع بالعصا أو عند انطفاء النار مثلا فان تعريضا لا يكون جامع لجميع أفراد الصوت لكن هذه العلل الخاصة تدخل في البرهان لانه يجوز الاستدلال بحصول العلة الخاصة على حصول المعلول لها في الموضع الخاص

(٢) مثل انطفاء النار لحد الرعد ذهب ارسطو ومن تبعه الى أن الرعد يحصل من تقلقل الدخان طلبا للتفوق الى العلو في السحاب المتكاثف من البخار البارد فلولا انطفاء حرارة البخار وتكاثفه بالبرد لما حصل الرعد وكذلك قد يحصل الرعد من اندفاع الدخان الى أسفل عند وجود ريح مقاومة وقد أشعلته الحماكة والحركة فتنتفيء الشحنة ويكون الرعد

هذا الاعتقاد على هذا الوجه من غير واسطة سمي عقلا تصورا كان أو تصديقا مع ان لفظة العقل قد تستعمل لمعان أخرى في الحكمة لا تتعلق بفرضنا تعدادها

والظن الحق هو اعتقاد أن الشيء كذا مع اعتقاد أنه يمكن أن لا يكون كذا فان كان الشيء في نفسه (١) كما اعتقده وهو في نفسه يمكن أن لا يكون كذا واعتقاد على نحو الشبوت والبت كان هذا اعتقادا لا ظنا وان كان الشيء في نفسه كما اعتقده لكن لا ثبات لاعتقاده بل اعتقاد أنه يمكن أن لا يكون كذا هو تجويز من جهة أن الشيء الذي يفرضه كذا نسي أن لا يكون كذا فهو ظن حق مركب بجهل بسيط هو عدم العلم

والجهل منه بسيط ومنه مركب فالبسيط هو أن لا يكون في النفس رأى في المسئلة البتة والمركب أن لا يكون في النفس الرأى الحق مع حصول رأى باطل بضاد العلم حصولا لا بتا فان كان مع تجويز أن لا يكون كذلك لكن الميل الأغلب إلى الرأى الباطل فهو الظن الكاذب والاول اغماسمى جهلا بسيطا لانه ليس فيه الا عدم الرأى فقط وهذا عدم مع حصول رأى آخر فكان مركبا من العدم والوجود واعلم انه لا يجتمع علم وظن في شيء واحد لشخص واحد لان العلم يقتضى رأيا ثابتا والظن رأى غير ثابت ولا يجتمع أيضا ظن صادق وكاذب لشخص واحد في شيء واحد لانه ان تساوى رأى انه كذا ورأى انه ليس كذا كان شكالا لا ظنا وان غلب أحدهما فهو الظن دون الآخر

والذهن قوة للنفس معتدة نحو اكتساب الآراء

والفهم جودة تهي هذه القوة نحو تصور ما يدعيها من غيرها

والفكر حركة ذهن الانسان نحو المبادئ ليصير منها إلى المطالب

والحدس جودة حركة لهذه القوة إلى اقتناص الحد الأوسط من تلقاء نفسها

والد كاشدة استعداد هذه القوة للحدس في الطبع مثلا اذا رأى القمر انما يضي دائما جانبه الذي يلي الشمس وينقل ضوءه إلى مقابلة الشمس حدس في الحال أن القمر يستنير من الشمس والحكمة خروج نفس الانسان إلى كماله الممكن في جزأى العلم والعمل أما في جانب العلم فان يكون متصورا للوجودات كإلهي ومصدقا بالقضايا كإلهي وأما في جانب العمل فان يكون قد حصل عنده الخلق الذي يسمى العدالة ورمبا قيل حكمة لاستكمال النفس الناطقة من جهة الاحاطة بالمعقولات النظرية والعلمية وان لم يحصل خلق

(الفن الخامس)

في المغالطات في القياس

واذا علمنا ذلك الطريق الموصل إلى التصديق اليقيني الذي لا ريب فيه وهو البرهان فنشير إشارة خفيفة

(١) فان كان الشيء في نفسه كما اعتقده الخ يريد أن امكان الشيء في نفسه لا مدخل له في حقيقة الظن مادام نفس الاعتقاد بالأنحيز في نفس المعتقد له قيمة عند مثلا اعتقاد اعتقادا ثابتا أن في الانسان قوة التمييز بين الخير والشر فهذا علم ويقين لا مجال فيه لاحتمال النقيض عندنا والواقع ان الانسان في نفسه له تلك القوة وان كان من الممكن أن يسلب هو في نفسه تلك القوة ويجوز أن يكون الله قد خلقه أو أن يصير به فاقدة قوة هذا التمييز وانما الممدار في الظن على ان يكون التجويز من قبل الظان أن يكون عنده احتمال أن لا يكون اعتقاده مطابقا للواقع كظنك ان فيك قوة ان تبلغ الغاية من العلم الذي تطلبه ويدخل في الظن ما يحصل في النفس مع العقلية عن النقيض كما في تصديق المقلد اذا لم تعرض له الشبهة فيمصدق به وان كان يتقلقل ما في نفسه بغيرها

الى حصر مجامع الغلط الواقع في هذا الطريق كما حصرنا أنواع الغلط الواقع في طريق التصور بعد ما علمناك الطريق

والغلط في كيفية ذلك القياس البرهاني إما أن يقع من جهة مادته التي هي المقدمات أو من جهة صورته التي هي التأليف أو منهما جميعا والواقع في المقدمات إما الكذب أو لانه ليست غير النتيجة أو لانها ليست أعرف من النتيجة وما يقع من جهة كذب المقدمات انما هو لاتباسها بالصادقة إما في اللفظ أو في المعنى فان الكاذب لا يميل نفس ذهن العاقل الى التصديق به الا لمناسبة بينه وبين الصادق وهذه النسبة لا تعدو اللفظ والمعنى أما اللطفي فأكثره من جهة الالفاظ المشتركة بين معنيين فصاعدا وقد يكون من جهة الالفاظ المتباينة المتباعدة بالمترافة وهي التي تشترك في معنى وتفتقر في معنى معتبر فيغفل الذهن عما فيه الاقتراق ويجري اللفظين مجرى واحد في جميع الاحكام وربما كان لما فيه الاقتراق أثر في تغيير الحكم مثل الخمر والسلافة فان السلافة زيادة معنى من الصفاء والترقوق مع تواردهما على موضوع واحد وكالسيف والصارم فان الصارم وضع لما وضع له السيف مع وصف الحدة والذي من جهة اشتراك اللفظ فاما أن يكون بحسب بساطته أو بحسب تركيبه وما هو بحسب بساطته فاما أن يكون في جوهره وإما في هيئته والذي في جوهر اللفظ فوضعه الاصل في هو ما قدمناه في المقالة الاولى من الالفاظ المشتركة ومن جهة ذلك أيضا الالفاظ المتشابهة والمشككة وما هو في هيئته وصيغته فكل اللفظ المشترك بين الفاعل والمفعول كالقابل الذي صيغته صيغة الفاعل وليس له فعل فيظن من حيث الصيغة ان القبول فعل حتى اعتقد بعض ضعفاء العقول أن الهبول الاولى لها فعل لانها قابلة والقابل فاعل القبول

وأما الاشتراك التركيبي فقد يكون ما يعرض بسبب التصديق مثل قولك ضرب زيد فيجتمعل أن يكون ضرب زيد ضاربا ومضروبا وكما نقول في العجينة غلام حسن بالسكون فيهما فيجتمعل أن يكون الحسن اسم للغلام والمراد تعريف الغلام باسمه ويحتمل أن يكون اسم السيد ويكون المراد اضافة الغلام اليه مع ان الفصيح في لغة العجم لمعنى الاضافة تحريك الغلام بالخفض مثل قولك غلام حسن وقد يعرض بسبب الوقف والابتداء كقول الله تعالى وما يعلم تأويله الا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به فان معنى الكلام اذا وقف على الله بغير معناه اذا وقف على الراسخين في العلم وقد يعرض بسبب انه (١) راف الكليات ودلائل الصلات الى أمور مختلفة مثل قول القائل كل ما علمه الحكيم فهو كما علمه فان هو اذا انصرف الى الحكيم كان معنى الكلام مغاير له لو انصرف الى كل ما ومن هذا القبيل زيادة تدخل القضية فتش (٢) فيه في الحال ولا يدري أي جزء من الموضوع أو من المحمول مثل قولنا

(١) انصرف الكليات ودلائل الصلات الكليات هي الضمائر وأسماء الاشارات وهي ما تدل على معنى لا على انها اسم خاص وضع للدلالة عليه بخصوصه ودلائل الصلات هو ما يتصل بالمهم لبيانها أما مثال الكناية فذكره وأما الاشتباه في دليل الصلة فكيف في قولك الانسان وما يفعله ممكن فانك لو جعلت الصلة لفعل الانسان صح القضية وان جعلت الفاعل الانسان لم تصح لان فاعل الانسان واجب وهو وان رجعت الى تعريف الكناية لان العدة في الصلات الضمائر لكن لما لم تكن الضمائر ظاهرة في القول في نحو هذا المثال لم يلتفت الى الصلة نفسها الا الى ما استمكن فيها الاسماء والتصريف ليس الضمير واحد فانك في الاحتمال الثاني جعلت الضمير في يفعل لما والضمير المفعول لان نسيان بخلاف ما تصنع في الاحتمال الاول لذلك رويت الصلة بتمامها وجعلت موضعها مستقلا للاشتماء

(٢) فتشبه في الحال أي يشبه حالها من كونها جزءا من الموضوع أو جزءا من المحمول

الانسانية من حيث هي الانسانية خاصة وليست بخاصة فان قوانينها من حيث هي الانسانية قد يؤخذ
 جزأ من المحمول وقد يؤخذ جزأ من الموضوع ويختل المعنى بسببه واذا اقررت بهذه القضية قضية
 أخرى على تأليف قياسي يختلف الحال فيه بين جملة محمول وموضوعا وقد يعرض بسبب تردد حرف
 العطف بين دلالاته على جمع الاجزاء وبين دلالاته على جمع الصفات مثل قولك الخسة زوج وفرد فاذا
 عني به جمع الاجزاء صدق لان الخسة حاصلة من جزء هو ثلاثة وجزء هو اثنان واحدهما زوج والاخر
 فرد وان عني به جمع الصفات كذب لان الخسة لا تختص لها صفة الزوجية والفردية فيعرض من
 هذا انه قد لا يصدق مقترقا ما يصدق مجتمعما فانك اذا قلت الخسة زوج ووقفت كذب قولك لان كل
 الشيء وحده لا يفهم منه في العادة الا كون الشيء موصوفا به لا كونه جزءا منه وقد يصدق الشيء مقترقا
 ولا يصدق مجتمعما مثل أن يكون زيد طبيعيا غير ماهر في الطب ويكون ماهرا في الخياطة فاذا قيل زيد
 طبيب صدق واذا قيل زيد بصير صدق ايضا لانه اذا صدق حمل البصير المقيد بالخياطة عليه صدق
 المطلق أيضا فان المقيد اذا صدق صدق المطلق من غير عكس ثم اذا جمع بينهما ما هوهم التركيب والجمع
 من حيث العادة كونه بصيرا في الطب فكان كاذبا وان كان يصدق اذا عني به حالة الجمع ما يعني به حالة
 الأفراد لكن السابق الى الفهم رجوع البصير الى الطب فينشأ منه أيضا اشتراط تركيبي اذ ترد البصير
 من كونه بصيرا في الطب أو في شيء آخر

وأما اشتباه المقدمات الكاذبة بالصادقة من جهة المعنى فاما أن يكون الكاذب كاذبا في الكل وهو الذي
 لا يصدق الحكم على شيء من موضوعه البتة ولا في حال ولا في وقت وإما أن يكون كاذبا في الجزء وإما
 أن لا يكون كاذبا فيه مابا في جهته أما ما يكون كاذبا في الكل فشايعته مع الصادق انما تكون
 باندراجهما تحت كلي إما جنس أو فصل أو عارض إما حقيقة أو وهما

أما الاندراج الحقيقي فقل أن نسكن كل بياض جامع للبصر بسبب أن السواد جامع للبصر فيتموهم
 ان جمع السواد للبصر هو لكونه لونا والبياض لون فيثبت له هذا الحكم أو مثل أن نحكم بالبياض على
 السواد أو بالعكس لان اللون صادق على كل واحد منهما فيتموهم انه لما صدق على مائتي واحد فينبغي
 ان يصدق أحدهما على الآخر وليس هذا الواجب اذ قد يقع تحت كلي واحد متفقان ومختلفان ويوهم
 نتائج الموجبتين في الشكل الثاني لهذا السبب وأما الاندراج الوهمي فقل حكم الوهم ان الهيمولي
 والعقل أو الباري مشارا الى جهته بسبب أن الجسم مشارا الى جهته لتوهمه اندراج الصادق والكاذب

(١) ويختلف المعنى بسببه فانك اذا جعلت المقيد للوضوع فكانت الانسانية من حيث ذاتها أي من جهة انها
 نوع وحقيقة وهي من هذه الحقيقة ليست بخاصة بالضرورة بل هي ماهية لأفرادها ولكن لو اعتبرت من حيث هي
 انسانية قيد المحمول وهو خاصة فقد راعيت انها خاصة بنفسها من حيث انها أمر خاص قد خصص ببعض مشمولاته
 فيمكن ان تظم الى هذه القضية وكل خاصة عرضي ويكون القياس صحيحا لان حمل الانسان على الحيوان مثلا حمل
 العرضي لا حمل الذاتي

(٢) زيد بصير أي ماهر وزيد بصير في الخياطة فان ذلك يصدق لان المطلق يصدق حيث يصدق المقيد فاذا قلت زيد
 طبيب بصير وجمعت بينهما تبادرا الى الفهم انه بصير في الطب ولو عرفت انه بصير في الخياطة لصدق ولكن لا قرينة
 عليه وهذا التبادر غير صحيح لان الفرض انه لا بصير له بالطب

(٣) لهذا السبب أي لسبب توهم ان الاشياء المتعددة التي تندرج تحت كلي واحد ينبغي ان يحمل بعضها على
 بعض فيصع على هذا التوهم ان نتائج الموجبتين في الشكل الثاني كأن تقول كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان فينتج
 كل انسان ناطق وهو صحيح في هذه المادة لكنه غير صحيح لو اختلفت المادة كأن تقول كل انسان حيوان وكل فرس حيوان
 فان النتيجة كاذبة لان السكلي الواحد قد يقع على متفقين وقد يقع على مختلفين

منهم مات تحت المحس وهذا الحكم صادق في المحس فثبتته في كل ما توهمه محساً ولا يتوهمهم موجود
للا محس ومن هذا القبيل جميع الوهميات الكاذبة التي قد منازكرها

وأما ما يكون كاذباً بالجزء فنه ما يكون الحكم انما يصح صدق على جزئي فيحمل على السكل الذي فوقه
كالضحك الذي لا يصح صدق الاعلى الانسان فيحمل على الحيوان فيكون الحكم كاذباً في بعضه اذ بعض
الحيوان ليس بضاحك واعتقاد بقاء كمية الحكم بحالها في عكس السكل الموجب قريب من هذا اذ هو
بوهم الحكم الجزئي كليا فانه لما رأى شيئا س(١) لا أصفر هو مرة توهم ان كل سيال أصفر حمرة والحكم
على لازم الشيء بما يصح صدق على الشيء من هذا القبيل فان اللازم اذا كان محمولاً على شيء وشئ آخر
محمول على كل ذلك المزموم توهم ان ذلك اللازم مساو للمزموم حتى يح(٢) وزان يحمل على كاهما يحمل
على كل المزموم وانما الواجب صحة الحكم على بعض اللازم فحسب وهذا هو اعتقاد كمية النتيجة في
الشكل الثالث فانه اذا رأى كل انسان متوهم ما ورأى كل انسان أيضاً ضاحكاً حسب أن كل متوهمهم
ضاحك وانما الصادق بعضه

ومن الكاذب في الجزء ما انما يصح الحكم على موضوع بشرط أوفى حال أوفى وقت فيؤخذ دون ذلك
الشرط أو تلك الحال أو دائماً أوفى وقت آخر دون ذلك الوقت فاذا روعيت شرائط القضايا في تحقيق
صدقها وتوابع الحل كما حققنا في الفن الاول من هذه المقالة أمن هذا النوع من الغلط
وأما الكذب فيه من جهة الحكم فكل أخذما بالعرض مكان بالذات كما يعتقد أن السقمونيا مبردة
بالذات وانما هي بالعرض لازالها المسخن بالذات فتعرض عند زوال المسخن البرودة لأنها كانت
بالذات من السقمونيا ومثل أخذما بالقوة مكان ما بالفعل وبالعكس فهذه أنواع الغلط في المقدمات
من جهة كذبها

وأما من جهة أنها ليست غير النتيجة فهو أن تكون المقدمة نفس النتيجة ولكن غير لفظها فيقع
الاعتراض بتغاير اللفظ ويظن أنهم غيرها وه(٣) اذ هو المصادرة على المطلوب الاول وقد شرحناه
من قبل

وأما من جهة أنها ليست أعرف من النتيجة فهي إما أن تكون مساوية لها في المعرفة كالمتضاديات
اذا أخذ بعضها مقدمة لبيان الآخر أو تكون أخفى منها إما مبنية بها أو غير مبينة بها وما بين بالنتيجة

(١) سيالاً أصفر هو مرة بكسر الميم وهي خلط الصفراء وأصل القضية كل مرة فهمي سيالاً أصفر فعند ما وجد
السيال الأصفر مرة توهم ان ذلك عام في كل سيال أصفر أن يكون مرة فيعكس الكمية كنفسها ويقول كل سيال أصفر
فهو مرة

(٢) حتى يجوز ان يحمل على كاهما يحمل على كل المزموم الضمير في كاهما يعود الى اللازم كما تقول كل انسان حساس فان
الحساس لازم للانسان فاذا وجدت شيئاً آخر يحمل على كل الانسان الذي هو المزموم وذلك كالضاحك فانه يحمل على
الانسان حملاً كليا توهم ان ذلك اللازم وهو الحساس مساو للمزموم وهو الانسان فيحمل على الحساس وهو اللازم كل
ما تحمله على المزموم وهو الانسان ومن هنا ينشأ وهم ان الشكل الثالث ينتج كلية فانك اذا رأيت كل انسان متوهمها
أي فيه قوة التوهم ورأيت كل انسان ضاحكاً حكمت بوهمك الذي تقدمت فيه ويراد كل متوهمهم فهو ضاحك مع ان من
الحيوان ما هو متوهمهم وليس بضاحك

(٣) وهذا هو المصادرة الخ كما تقول كل انسان بشر وكل بشر ضاحك فكل انسان ضاحك فان النتيجة هي عين الكبرى
وانما وقع اعتراض بتغاير لفظي البشر والانسان

أنا أخذ مقدمة في بيان النتيجة فهو البيان الدوري وهو محاصله الى بيان الشيء بنفسه وكل قياس دوري فهو مصادرة على المطلوب الأول ولا يمكن كماله

وأما الخلط في صورة القياس فاما أن يكون بشركة مع المقدمات أو من غير شركة بل في الصورة وحدها والذي هو بشركة المقدمات فان لا تكون الاجزاء الأولى التي هي الحدود أو النجوات أو النجوات التي هي المقدمات متمايزة مثال الأول هو ان يصغر عن الاصغر والاصغر عن الاصغر باسمين مترادفين أو عن الاوسط والا كبر مترادفين فيه لعدم القياس أو كانه الثلاثة في المقدمات فتقتل ضرورة بدعيه وهذا من المصادرة على المطلوب الأول أو كان الاوسط انظاما مشتركا مستعملا في المقدمات بعينيتها المختلفة

ومثال الثاني وهو عدم التمايز في المقدمات فلا يتبرأ فيما أجزاءه الأولى بسائط بل فيما تكون النماط مركبة ثم ينقسم قسمين فاما أن تكون اجزاء المحول والموضوع متمايزة الوضع والمحل ولكن غير متمايزة في الاتساق كقول القائل كل ما علمه الحكيم فهو بحاله والحكيم يعلم الخبز فهو إذن خبز وقد عرفت ما فيه واما أن لا تكون متمايزة في الوضع فيكون عنالته شيء من الموضوع فيتم وهم أنهم من المحول أو من المحول فيتم وهم أنهم من الموضوع مثل قول القائل الانسان بما هو انسان إما أن يكون أبيض أو لا يكون أبيض فقوله بما هو انسان لا يدرى أهو جزء من المحول أو من الموضوع فن هذا الوجود يعرض الخلط في صورة القياس بمشاركة المقدمات

وأما الخلط في صورة القياس وحدها من غير شركة فاما أن تأليفه ليس تأليف الاشكال الثلاثة بأن لم يكن فيه شيء مشترك الاشتراك انحصارها وانقضاء الاشتراك إما في الظاهر والحقيقة معا وهذا إذا مما لا يشبهه على عاقل خلو عن الصورة القياسية أو في الحقيقة دون الظاهر وهو أن يكون الاوسط لفظا مشتركا وقد ذكرناه فيما اختل في صورته بشركة من المقدمات أولا انه عديم شركة شكله من شروبه

(١) ولا يعكس لانه قد من المصادرة ما تكون فيه المقدمات في النتيجة وليس من القياس الدوري لان النتيجة لم تبين بالمقدمة ثم بينت المقدمة بالنتيجة بل هي هي ومثال الدوري أن تقول كل كاتب فهو قابل للدخول لكل قابل للدخول فهو متفكر ثم تقول في الاستدلال على الصغرى كل كاتب فهو يتفكر ونظروا لكسب الجاهل من المادام وكل ما كان كذلك فهو قابل للصناعة فبغري هذا الدليل هي عين النتيجة لان حركة الفكر لكسب الجاهل هي عينها التفكير أما كانت المقدمات فيه أخفى من النتيجة وليس مصادرة ولا دورا فوكالات استدلال على صانع العالم بأن العالم كذا أجسام وانها لازمة للاعراض الموجهة وانما لازم الامراض حادث ونموذلا من المقدمات المعروفة فان ثبوت صانع العالم أظهر من هذا القضايا جارية

(٢) في عدم القياس الخ ومثال الصورة الأولى وهي ما علمه فيها عن الاصغر والاوسط باسمين مترادفين كل انسان بشي وكل بشر قابل للصناعة ومثال الثانية كل ضاحك انسان وكل انسان بشي فيكون أحدا الخ وهو الاوسط اما حين الاصغر أو حين الاكبر فالحدود الثلاثة اللازمة في كل قياس تعمد ولا يبقى الاحداث ولا يتألف منها الاقتضية واحدة لا قياس

(٣) بعينه المختلفة كما يقول المستدل على في الواجب لو وجد الواجب فهو واما يمكن أو غير يمكن فان كان ممكنا كان عدمه وهو محال وان كان غير ممكن وكل ما لا يمكن وجوده فهو مستحيل والواجب مستحيل والخطأ جاء من اشتراك لفظ الامكان بين العام والخاص

(٤) وهذا مما لا يشبهه على عاقل الخ كما تقول في الاستدلال على في جواز رؤية الجرد المجرد ليس يحسم وما لا يقع تحت الحس لا يمكن ان يرى فله الاشتراك بين مقدماته في الظاهر ولا في الحقيقة

(٥) هو من ضرره ضمير هو يعود الى القياس

بأن تكون صغراء سالبة في الأول والثالث أو كبراء جزئية في الأول والثاني أو كان من موجبتين في الثاني أو من سالتين أو جزئيتين أو سالبة صغرى كبراء جزئية في جميع الاشكال وإذا عرف هذا في القياسات الجلية ومقدماتها فيسهل علمك اعتبارها في غيرهما من الشرطيات والاستثنائيات والخلف غير أن الخلف يتميز بعلامة عن سائر القياسات وهي وضع ما ليس بعلامة فإن القياس ربما يلزم المحال من أخذ نقيض موضوع في قياس خلف ويدعى أنه انما يلزم من هذا النقيض وما يلزم المحال فهو محال ولا يكون لازماً منه بل من مقدمة أخرى كاذبة استعملت فيه حتى لو رفعنا نقيض الموضوع واستبقينا تلك المقدمة كان المحال باقياً فينبغي أن يحجب عن هذا الغلط أيضاً مراعاة صدق المقدمات الأخرى ويعين لزوم هذا المحال من هذا النقيض بأن يدور معه في طرفي الثبوت والارتفاع وهذا القدر كاف في بيان المغالطات القياسية ❦ وأذ قد وفينا بما وعدنا فانهتم كتبنا حامدين لله الحمد والشكر سرمداً

(١) بل من مقدمة أخرى كاذبة استعملت فيه كما تقول لو لم يصدق كل إنسان فهو حجر لصدق نقيضه وهو ليس كل إنسان بحجر ويضم إلى مقدمة صادقة وهي كل حيوان حجر لينتج لو لم يصدق كل إنسان فهو حجر لصدق ليس كل إنسان فهو حيوان لكن كل إنسان حيوان فقد أدى نقيض مطلوبنا إلى المحال لكن ليس النقيض الموضوع هو المؤدى إلى هذا المحال وإنما أدى إليه الكلية التي فرضتها صادقة وهي في الحقيقة كاذبة وبقي من صور المغالطات كثير لم يذكرها المصنف كأن يكون المحال غير لازم لنقيض المطلوب بل له ولشيء آخر فيكون لازماً للجموع لا للنقيض وحده كقول بعض المتكلمين في الاستدلال على الوحدة أنه لو لم يكن إلا الله واحد وكان الهان وأراد أحدهما حركة زيد ولا آخره كونه لزم ما عجز أحدهما أو سيكون زيد وحركته معاً وكل منهما محال وهذا المحال لم يلزم من نقيض المطلوب وهو أن يكون هناك الهان بل جاء منه ومن ضم شيء آخر إليه ولا يلزم من استمالة المجموع استحالة أحد أجزائه ومنها أخذ العدم المقابل للوجود مكان الضد كما يقول ذائل الخير والشر ضدان ولا شيء من الضدين بصادق من مبدء واحد فالشر والخير من مبدئين مختلفين مع أن الشر في الحقيقة عديم يقابل الوجود فلا يشاقف أن يكون مع الخير من مبدء واحد لأنه لا يحتاج إلا إلى عدم الفعل ومنها أن تؤخذ المسلمات أو الموهومات أو المشهورات مكان الضروريات وذلك كثير شائع في الملل وكتب أهل النظر وعلى الطالب أن يزن عمله العقلي بجميع ما تقدم من القواعد والله أعلم

❦ يقول المتوسل بجاء المصطفى ❦ خادم التصحيح بدار الطباعة محمود مصطفى ❦

حمد المن أبدع الموجودات وأنطقها بآيات وجوب وجوده واختراع ما هيئات الأشياء بقضى فضله وجوده ومن على الإنسان بالنفس الناطقة وفضله وأفاض على قلبه خرائن التصورات والتصديقات فكم له وصلاة وسلاماً على سيدنا محمد المبعوث بالبرهان الواضح والآيات البينات والقول الشارح الذي أنزل عليه قرآن عربي غير ذي عوج فأفهم المكابرين وكبح المعتادين بمحاسن الحجج وعلى آله وأصحابه طوالع الهدى وأدلة الاقتدا الذين سعدوا في منهاج الصدق بالتصديق وسعدوا في معارج الحق بالتحقيق ❦ وبعد فقد تم طبع الكتاب الجليل الحاوي من فن المنطق جميع القواعد المشتمل من أصوله وضوابطه على نفائس الفرائد الفائق نظم عقود الجمان في باب الحالى الذوق قارئه وطلابه المتعلى من جزالة العبارة بأجمل حليته المسمى بالبصائر النصيرية تأليف عمدة المحققين وإمام

المدققين جامع المعقول والمنقول حاوى الفروع والاصول بجزر العلوم الخفيم الراوى القاضى
 الزاهد زين الدين عمر بن سهلان الساوى وقد جعل فى ذيل صحائف هذا الكتاب التعليقات الشريفة
 والتحقيقات الشائقة الرائقة المنيقة التى رفعت عن مخدراته اللثام وأظهرت خباياه المحتجبة عن
 الافهام وفتحت كنوزه وأوضحت رموزه وضوّعت أريجيه وأحكمت نسجه لنا بعة هذا الزمان
 وسحبان هذا الآن من سعد الى سماء التحقيق بابكار أفكاره وخاض بحسار التدقيق بجرائد أنظاره
 صاحب الفضيلة الشيخ محمد عبد ممتقى الديار المصرى جزاه الله على هذا الصنع أحسن جزاء وحقق
 له الأمنيه وكان تمام طبعه فى المطبعة الزاهرة ببولاق مصر القاهرة على ذمة الجنب الامجد
 والهمام الاسعد ذى الخلق المستطاب حضرة السيد عمر الخشاب فى ظل من بلغت رعيته غاية
 الامانى أفندينا المعظم (عباس باشا حلى الثانى) أدام الله أيامه ووالى على رعيته بره وانعامه
 ملحوظا هذا الطبع الجميل ينتظر من عليه أخلاقه ثنى حضرة وكيل المطبعة محمد بك
 حسنى فى أواخر ذى الحجة سنة سبع عشرة بعد ثمانمائة وألف
 من هجرة من خلقه الله على أكمل وصف صلى الله
 عليه وعلى آله وأصحابه وكل
 ناسج على منواله

م

وقرطه مؤرخه حضرة الاديب الارب العالم الفاضل والودعى الالمى الكامل
 أخينا الشيخ طه محمود بلغه الله كل مقصود فقال وأجاد فى المقال

بسم الله الرحمن الرحيم أما بعد حمد الله والصلاة والسلام على مصطفىاه وعلى كل من اقتفاه
 فلا يخفى على القلب العليم والطبع السليم أنه لا حياة مع الجهل ولا موت مع العلم وان يميز الانسان
 نصفان قلب ولسان

لسان الفتى نصف ونصف فؤاده * فلم يبق الا صورة اللحم والدم
 وكائن ترى من صامت لك محجب * زيادته أو نقصه فى التكلم

وليس للرفى ثرائه وجيل روائه ما يصلح سرا لامتياز حكمة فى اختصاصه بحقيقة الجسد وعجازه
 فان الرجال كما قيل لانكال بالقفران ولا يستحق فى مسوكها كلالا لما خلق الانسان ليعلم ويعمل
 ويستخلف أثر ابؤثر عنه وينظر اليه منه

انظر هذا الى الله الى أحسن أثر رأينا منه القاضى زين الدين عمر بن سهلان الساوى كتابه هذا المسمى
 البصائر النصيرية تجده فى علم المنطق خير رقيم التحف بالجهول مليا والتحقيق بأصحاب الرقيم حتى أعثر الله
 عليه رفيع الهمة حضرة العلامة الفضال الشيخ محمد عبد ممتقى الديار المصرى ظفربه فى بيروت فرأى
 منه جدير بالخطوة محلا للكرامة ووجد فيه البغية التى يتغنى المحسن والفضالة التى ينشدها المؤمن
 فرجع به الى مصر غنية عظيمة جلبها الاهل ووطنه المصريين بل للناس أجمعين وقام بدرسه فى الازهر
 الشريف وعلق عليه شروحا طيفا أوضح مسالكه وبنور حوالكه ودعا الى طبعه فأجيب الى

هذا المطبوع الذي بين يديك فاسمع في وصفه ما أملى عليك

من لي بطبع سليم * يصي التهي والنواظر
 كطبع أسنى كتاب * صبح الهدى منه سافر
 ما حازه من طبع * الا وبذل المناظر
 ولا اقتفاه صغير * الا اقتفاه الا كابر
 موجهات اليه * أبصار أهل البصائر
 وافاه جده سعيد * بعد الحدود العوائر
 أحياه مولى كريم * مغري بأحياء دائر
 محمد قام يهدي * للنسرات البصائر

٩٢ ١٤١ ٢٩ ٧٢١ ٣٣٤

سنة ١٣١٧

جدول تصويب الخطا الواقع في هذا الكتاب

صحيفة	سطر	خطأ	صواب
٢١	١	فكل ما هو بهذه الصفة	فكل ما هو في شيء بهذه الخ
٣٧	٤	وهو عدم في الوقت	وهو عدم لافي الوقت
٦٣	٧	فاذا قلنا كل ب ج فعنا الخ	كل ب ج دائماً فعنا الخ
٦٤	٩	شيء ب ج فيست	شيء ا ز ب ج فيست
٧٦	١٩	صدق نقيض العكس كما هو ظاهر	صدق نقيض العكس وصحة انعكاسه كما هو ظاهر
٨٥	٧	ونضم الثانية أي الكبرى	ونضم الثانية إلى الكبرى
٨٦	٤	مثاله كل ب ج	كل ج ب
٨٧	١٧	الفصل الثالث	الفصل الثاني
٨٨	١٨	وهي لاحدهما بالضرورة	وهو لاحدهما
١٠٦	٣٦	الصادقة من الشكل الاول هكذا	الصادقة هكذا بدون (من الشكل الاول)
١٠٧	٢٣ و ٢٢	هكذا كل ج ب ولا شيء من ب د فينتج المحال من الاول وهو لا شيء من ج د فتجعله كبرى للصادقة الخ	هكذا كل ج ب وكل ب د فينتج كل ج د وهو المحال ونقيضه بعض ج ليس د فتجعله في الرد كبرى للصادقة هكذا كل ج ب وبعض ج ليس د
١١٠	٢٥	كل منهما إلى كل ما ليس	كل منهما لكل
١١١	٣٣	كل انسان حيوان	كل انسان ناطق
		فبعض الحيوان كاتب	فبعض الناطق كاتب
	٣٤	إلى كل حيوان انسان	إلى كل ناطق انسان
		بعض الحيوان كاتب	بعض الناطق كاتب
	٣٦	وكل انسان حيوان فبعض	وكل انسان ناطق فبعض
		الكاتب حيوان	الكاتب ناطق
١١٢	١٧	إلى كل حيوان انسان	إلى كل ناطق انسان
	١٩	كل انسان حيوان	كل انسان ناطق
		فبعض الحيوان	فبعض الناطق
	٢٠	فتعكس الصغرى إلى كل حيوان انسان وهي النتيجة الخ	إلى كل ناطق انسان وهي مع النتيجة الخ
١١٣	١١	ما هو موضوع المطلوب	ما هو موضوع لموضوع مطلوبك
١١٥	٣٦	في محولات الخ	في محولات بعض الخ
١٢٠	٣٥	هنا	هه
١٢١	١٦	الاول	الثالث

﴿ فهرست كتاب البصائر النصيرية في علم المنطق ﴾

صفحة	
٣	الفصل الاول في ماهية المنطق ووجه الحاجة اليه ومنفعته
٥	الفصل الثاني في موضوع علم المنطق
٦	المقالة الاولى في المفردات وتشتمل على فئتين الفن الاول في الالفاظ الكلية الخمسة ويشتمل على عشرة فصول الفصل الاول في دلالة اللفظ على المعنى
٧	الفصل الثاني في اللفظ المفرد والمركب
٧	الفصل الثالث في الكلي والجزئي
٨	الفصل الرابع في الموضوع والمحمول
٨	الفصل الخامس في قسمة الكلي الى الذاتي والعرضي
٩	الفصل السادس في تعريف الذاتي
١٠	الفصل السابع في العرضي
١١	الفصل الثامن في الدال على الماهية
١٣	الفصل التاسع في الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام
١٦	الفصل العاشر في مناسبة هذه الخمسة بعضها مع بعض
١٧	الفن الثاني في المعاني المفردة المدلول عليها بالالفاظ الكلية الخمسة ويشتمل على اثني عشر فصلا
	الفصل الاول في جملة الامور التي تقع عليها الالفاظ الخمسة ووجه الحصر فيها
١٨	الفصل الثاني في نسبة الاسماء الى المعنى
٢٠	الفصل الثالث في تعريف الجوهر والعرض
٢٢	الفصل الرابع في تأليفات بين القول على الموضوع والموجود في الموضوع
٢٣	الفصل الخامس في بيان الاجناس العشرة
٢٤	الفصل السادس في أقسام الجوهر وخواصه
٢٦	الفصل السابع في الكم
٢٩	الفصل الثامن في المضاف
٣١	الفصل التاسع في الكيف
٣٣	الفصل العاشر في باقي المقولات العشر
٣٦	الفصل الاول وهو الحادى عشر من هذا الفن في التقابل
٣٨	الفصل الثاني وهو الثاني عشر في المتقدم والمتأخر ومعا
٣٨	المقالة الثانية في تعريف الاقوال الشارحة الموصلة الى التصور وفيها فصلان
٣٩	الفصل الاول في بيان أصناف ما يفيد التصور
٤٣	الفصل الثاني في التخرعن وجوه من الخطا تقع في الحد والرسم
٤٥	المقالة الثالثة في التأليفات الموصلة الى التصديق وتنقسم الى خمسة فئتين
٤٦	الفن الاول في التأليف الاول الواقع للمفردات وهو الملقب ببادير منباس ويشتمل على مقدمة وتسعة فصول أما المقدمة الخ
٤٦	الفصل الاول في الاسم والكلمة والاداة

٤٨	الفصل الثاني في القول وأقسامه
٥٠	الفصل الثالث في القضا المحصورة والمحصورة والمهملة من الجليات
٥٢	الفصل الرابع في الاجزاء التي هي قوام القضا الخالية من حيث هي قضايا وفي العدول والتحصيل
٥٦	الفصل الخامس في أمور يجب مراعاتها في القضايا من جهة ما يطلب صدقها وكذبها والامن من الغلط فيها
٥٦	الفصل السادس في مواد القضايا وتلازمها وجهاتها
٦٢	الفصل السابع في تحقيق الكلياتين والجزئيتين في القضايا الموجهة والمطلقة وفيه بيان ان الدوام في الكليات يقتضي الضرورة
٦٥	الفصل الثامن في التناقض
٧٢	الفصل التاسع في العكس
٧٨	الفن الثاني في صورة الحجج وينقسم الى ستة عشر فصلا الفصل الاول
٨١	الشكل الاول
٨٤	الشكل الثاني
٨٥	الشكل الثالث
٨٧	الفصل الثالث في المختلطات (لفظ الثالث خطأ وصوابه الثاني)
٩٤	الفصل الثالث في القضايا الشرطية وأحكامها من الايجاب والسلب والحصر والاهمال وغير ذلك
٩٨	الفصل الرابع في القياسات الشرطية من الافتراضات
١٠١	الفصل الخامس في القياسات الاستثنائية
١٠٣	الفصل السادس في القياسات المركبة
١٠٤	الفصل السابع في قياس الخلف
١٠٨	الفصل الثامن في عكس القياس
١٠٩	الفصل التاسع في قياس الدور
١١٢	الفصل العاشر في اكتساب المقدمات
١١٦	الفصل الحادي عشر في تحليل القياسات
١٢٠	الفصل الثاني عشر في استقرار النتائج التابعة للطلوب الاول
١٢٣	الفصل الثالث عشر في النتائج الصادقة عن مقدمات كاذبة
١٢٥	الفصل الرابع عشر في القياسات المؤلفة من مقدمات متقابلة
١٢٦	الفصل الخامس عشر في المصادر على المطلوب الاول
١٢٨	الفصل السادس عشر في امور شبيهة بالقياس يظن بعضهم انه قياس ولا يكون وبعضها انه نافع منفعه القياس وفي غير ذلك من القياسات المندرجة فن جملة ذلك القسمه
١٣١	الاستقراء
١٣٤	التمثيل
١٣٧	الضمير. الرأي. الدليل. العلامة. القياس. القرائن
١٣٨	الفن الثالث في مواد الحجج وهو فصل واحد

١٣٩	الاوليات . المشاهدات . المجربات
١٤٠	الحدسيات . المتواترات
١٤١	المقدمات الفطرية القياس . الوهميات
١٤٢	المشهورات . المقبولات . المسلمات
١٤٣	المشبهات . المشهورات في الظاهر . المظنونيات
١٤٤	المخيلات
١٤٥	اليقينيةات . مواد الجدل
١٤٦	مواد المغالطة . مواد الخطابة . مواد القياس الشعري
١٤٦	الفن الرابع في البرهان ويشتمل على مقدمة وسبعة فصول المقدمة
١٤٧	الفصل الاول في حقيقة البرهان وأقسامه
١٤٨	الفصل الثاني في أجزاء العلوم البرهانية وهي ثلاثة الموضوعات والمسائل والمبادئ
١٤٨	الموضوعات
١٤٩	المسائل
١٥١	المبادئ
١٦٢	الفصل الثالث في اختلاف العلوم واشترائها في الموضوعات والمبادئ والمسائل وتعاونها ونقل البرهان من بعضها الى بعض وكيفية تناوله للجزئيات تحت السكليات وحصول العلم بالممكنات من البرهان
١٦٩	الفصل الرابع في أن الحد لا يكتسب بالبرهان والقسمة والاستقراء بل من طريق التركيب
١٧٤	الفصل الخامس في مشاركات الحد والبرهان
١٧٥	الفصل السادس في أقسام العلل وتفصيل دخولها في الحد ودور البراهين ليتم به الوقوف على مشاركة الحد والبرهان
١٧٩	الفصل السابع في رسوم ألفاظ استعملت غير مشروحة المعاني وهي العلم والعقل والظن والجهل والذهن والفهم والفكر والحدس والذكاء والحكمة
١٨٠	الفن الخامس في المغالطات في القياس

